الإخوان والعسكر

قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان

حيدر طه

الإخوان و العسكر

المؤلف : حيدر طه

الناشر : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

٤ ش . العلمين ــ الكيت كات ــ ت ٣٤٤٨٣٦٨

الطبعة الأولي : يناير ١٩٩٣ م

رقم الإيداع : ٢٥٥٥ / ٩٣

الترقيم الدولى : I . S . B . N. 977-5/2/-3/-28-0

بسم الله الرحمن الرحيم

« ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا » .

صدق الله العظيم

إهداء :

إلي شهداء ٢٣ أبريل

إلى الشهيد رائد طيار/

أكرم الفاتح يوسف

الذى عرفته

كأشجع ما يكون الجندى

وأنبل ما يكون الإنسان

وأكرم ما يكون الشهيد.

مقدمة

عندما وقع الانقلاب العسكرى في ٣٠ يونيو بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير عاد السودان ليزاحم لاحتلال مركز الاهتمام في الصحافة العربية لفترة من الوقت ، وهو اهتمام اخذ صوراً للحدث من زوايا مختلفة ، وفي احجام متعددة وبالوان متنوعة .

كان هناك اهتمام - وهو أحد الصور - لا لشئ الا لغرابة تطورات السودان السياسية التي تشبه في كثير من ظلالها التراجيديا اليونانية حيث يستبد بالمرء احساس عميق بان هناك قوة شريرة تقف في الظلام تدفع بمصير البلاد نحو نهاية ماساوية دون استطاعة النوازع الخيرة في الكون منع حدوث هذه النهاية .

ربما جاءت هذه الصورة من فكرة راسخة - ظل يرددها بعض المراقبين - بان شعب السودان شعب راق وحضاري وطيب يقوده - لسوء حظه - اشرار وابالسة .

هناك صورة اخري للاهتمام عكستها الصحافة العربية حينما ظلت تتابع عن كثب ما كان يجري في السودان بقلب خافق ـ منذ الانتفاضة الشعبية في ابريل ١٩٨٥ - مراهنة

هذه المرة على استمرار الديمقراطية علي قاعدة ان السياسيين السودانيين مدنيين وغير مدنيين - تعلموا دروس التجارب السابقة وان الشعار القائل « ان السودانيين يعرفون كيف يعيدون الديمقراطية ولكنهم لا يعرفون كيف يحافظون عليها » لم يعد صالحاً بعد الانتفاضة ..

كان هناك امل صادق لدي الجميع بان تكف الانقلابات يدها عن السودان عسي أن تكون الديمقراطية حجة لكل الشعوب في هذه المنطقة أمام انظمتها غيرالديمقراطية .

وهناك صورة ثالثة للاهتمام - ربما كان اهتماماً مضاعفاً - وسببه هو انه لم يعرف فى الشهور الأولي للإنقلاب هوية محددة ، ولا اتجاهاً واضحاً . ولا منطلقاً ثابتاً ، ولم يعرف إلي من يمكن أن يكون محسوباً .

فكان الناظر للإنقلاب من بعيد - يراه كأنه يسبح فى كل الاتجاهات في وقت واحد ، وهو امر مخالف لمنطق النظر .

فثارت مكامن التكهنات .. وكان حاديها فى كل ذلك حب الاستطلاع المفضى الى البحث عن الحقيقة .

فكان هناك من يقول ان الانقلاب من عمل الضباط الاحرار ، وكان هناك من يقول انه تدبير من تلك الدولة ، وكان هناك من يقول انه من ذلك الرئيس القابع فى قصره فى القاهرة .

كانت هناك مجلات فاق اهتمامها بالانقلاب اهتمام العديد من زميلاتها ، ربما لان ما حدث سبق أن تنبأت به بعضها قبل وقت كاف ، بل وحذرت منه وربما لأن ما وقع - حين وقع - اعطى انطباعاً بان انقلاب ٣٠ يونيو مطابق فى التوجهات والآمال لما جرى فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ او لما جرى فى ليبيا فى الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ .

هذا الانطباع هو ما اوحت به اشارت وتلميحات اطلقها الانقلابيون تمويهاً فى اتجاه بعض العواصم العربية لتهدئية الخواطر وازالة المخاوف وربما لبعث الآمال القديمة .

ومن المؤكد انه مازال هناك كثير من الناس فى الوطن العربى يعاودهم الحنين الى « ثورة » من نمط وطراز ثورة ٢٣ يوليو خصوصاً حينما لم يترك لهم الواقع إلا طرفاً مسدودة وابواباً موصدة .

وكثيرون لم يتبينوا فى الوهلة الأولى الفرق بين الثورة والثورة المضادة لأن بين الإثنتين أحياناً شبهاً ظاهرياً، فالثورة المضادة دائماًوأبداًتعمل من أجل عودة الأشكال القديمة ، القديمة فى التاريخ حتى لو إنضوت العملية على تغيير مظهرى .

ومجلة « الشراع » التى أعمل مراسلاً لها من الخرطوم واحدة من المجلات ذات الاهتمام الخاص والمضاعف بشئون السودان .فهى تعشق فك طلاسم السياسة السودانية .

وكان بينى – وأنا فى الخرطوم – وبين رئاسة المجلة فى بيروت ، فى الشهور الاولى من الانقلاب عدم توافق رؤية ، او بالاصح عدم تطابق رؤية لما جرى فى السودان . كنت انقل لهم الهمس الكثيف والقوى الآتى من سكنات الجيش والدوائر فى الشارع العام حول « هوية » الانقلاب ، وكان اول من همس لى اثنان من الضباط حينما بادرا صباح نفس يوم الانقلاب الإتصال بى ، بحكم الصداقة ، وإبلاغى بكل ما لديهم من معلومات مؤكدة حول قائد الإنقلاب وبعض الأسماء التى تقف وراء الكواليس .

وارسلت بما علمت والتزمت « الشراع » من جانبها بنشر هذا الهمس ...

وكانت المجلة تسمع قصصاً اخرى من عواصم اخرى فتنشرها ملتزمة بحق القارئ فى أن يعرف مختلف وجهات النظر .

هذا التضارب فى الروايات كان هو حال الرؤية والمواقف فى الداخل وفى الخارج .

كان الكل مأخوذ بالانقلاب محتار فى التعامل معه .

ويوماً بعد يوم اخذ الهمس فى الداخل يعلو حتى اصبح اتهاماً صريحاً ومزعجاً للسلطة الجديدة بانها الوجه العسكرى للجبهة الاسلامية التى يتزعمها الدكتور حسن عبد الله الترابى

ومن جانبها لم تكن السلطة الجديدة مستطيعة غير التشبث بالنفى المستمر رغم انكشاف المستور وتلاشى الخدعة .

والحجة الوحيدة التى ظل يتمسك بها الانقلابيون فى نفيهم بأنهم« جبهة إسلامية » هى أنهم اعتقلوا الترابى نفسه – أسوة بزعماء الاحزاب الاخرى ، وانهم ما كانوا محتاجين إلى اعتقال زعيمهم ان كانوا هم فعلاً ينتمون للجبهة الاسلامية ..

ولكن الم يكن اعتقال الترابى هو ثمن الخدعة حتى تنجح ؟

كان الزمن فى صف القائلين بالاتهام ،فى غير صالح الانقلابيين اذ ان كل يوم جديد لا يبخل بتقديم قرائن وشواهد لا يطرقها الشك – تؤكد هوية الانقلاب .

وحينما رسخ اليقين بالحقيقة نهضت تساؤلات جديدة .

* لماذا فعلت الجبهة الاسلامية ما فعلت بالرغم من ان الديمقراطية كانت تتيح لها فرصة التطور والنمو وفرصة التفاعل مع الواقع بكل مشكلاته وتكويناته وافاقه .

ذلك التساؤل هو منطق الديمقراطيين .

أم أن للجبهة الإسلامية حساباتها الخاصة ، وهى حسابات تقول عكس ما يقوله الديمقراطيون ، بان الديمقراطية قاتلة لمشروعها ، مبعثره لقواها ، كاشفة لضعفها . ومن

البديهى أن تكون الجبهة الاسلامية ادرى بنفسها وبازمتها ومازقها .. وربما لإدراكها لذلك اختارت الانقلاب كحل لمشكلاتها ..... ولكن هل كان ذلك حلاً ؟.

وتواصلت التساؤلات ...

هل اليأس من « فن الممكن » فى السياسة هو الذى جرها من ناصيتها الى المقامرة بكل انجازها السياسى فى لعبة الانقلابات ، طمعاً فى ان تنعم ببضع سنين فى السلطة تجرب حظها فى الحكم منفردة لاول مرة ، وتسجل فى صفحات التاريخ انها حكمت وكفى .

ام ان حلم القائد الملهم ، المرشد التاريخى ، ببناء الدولة الاسلامية الممتدة من المحيط الى المحيط أبى أن ينتظر ميعاد ميلاده الطبيعى - ان كان هناك ميلاد للاحلام الشوهاء - ليقفز على الزمن غير مدرك انه يجهض نفسه باسرع ما يمكن فى عملية انتحار مبكرة .

مجموعة من التساؤلات تغرى الصحفى ، حينما تتوفر له فرص البحث ، على القيام بمهمة الاستقصاء والتحقيق للحصول على اكبر قدر من المعلومات تساعد على تبيان الحقيقة ، ومن هذه القاعده جاءت فكرة الكتاب .

وأستعجل لأقول بأن فكرة الكتاب وهدفه لم يكن تقرير أحكام مسبقة وقاطعة من وحى الإختلاف أو المعارضة بل هو رحلة صحفية مقصدها إدراك العلاقات بين هذا الحدث وذاك وصولاً الى رسم لوحة تساعد على الإجابة عن الأسئلة البديهية فى كل تحقيق صحفى : لماذا وكيف ومتى .... ؟

والرحلة لم تكن كلها سهلة دون متاعب خصوصاً وهى رحلة فى عقل وفعل جماعة سياسية، غامضة ، تقول غير ما تفكر وتفعل غير ماتقول ... سمتها الأساسية أنها متغيرة الأشكال والألوان ...

والرحلة لم تكن منسابة دون عوائق خصوصاً انها تتطلب التوقف فى محطات اجبارية كثيرة إما للتكيف مع الإجراءات الأمنية المفروضة ، أو للتزود بمزيد من المعلومات لإذابة جبل الألغاز المتراكم حول الحدث، أو للتاكد من مراجعة قصاصات وخرائط بما يعين على الإستمرار دون ضل الطريق .

كانت من صعوبات التحقيق تلك الإجراءات الأمنية المتشددة التى فرضها النظام الجديد على الصحافة والصحفيين ، فأصبح العثور على المعلومة كصيد اللؤلؤة فى أعماق البحار ... ولذلك لم يكن هناك مفر من التمهل أملاً فى صيد ثمين يأتيك من هنا أو هناك .. وأيضا لأن قصة الإنقلاب معقدة لم تكن الرحلة الصحفية سهلة .

والإنقلاب لم يكن مجرد عملية عسكرية إستغرقت عشر ساعات ولم يكن قراراً هو وليد أزمة عابرة ، اتخذه قاده الجبهة الاسلامية ذات مساء ساخن تشبع بروح القنوط واحساس المأزق

.. بل هو قصة طويلة معروفة بدايتها وان كانت نهايتها مازالت فى رحم الغيب .

قصة من عدة فصول متداخلة كلها تحكى قصة الجبهة الإسلامية والسلطة فى السودان .. منذ ان كانت بذرة الى ان اصبحت شجرة ، اى قصة حياة إمتدت أربعين عاماً ولم تنته بعد .. وهو ما يجعلها حدثاً غير مكتمل لا يدخل من باب التاريخ لان التاريخ كما يقول علماؤه هو دراسة الحدث حينما يكتمل نموه اى هو كتابة الحدث المكتمل .

والكتاب هو قصة تحكى عن العلاقة بين الاخلاق والسياسة فى مختلف دلالاتها ، فما دام هى تتناول حياة جماعة تقول عن نفسها انها نشأت على الطلاقة والحرية والاجتهاد والتجدد والاقدام والاقتحام والتدين والاصلاح .. فهذا حديث سياسة وحديث اخلاق وليس هناك معيار للتحقق من هذه « القيم» الا العودة الى الممارسة .. لأن الأخلاق ليست أفكاراً مجردة ولا نوايا باطنه بل هى فعل وسلوك .

والكتاب فى النهاية هو قصة العملية العسكرية المحكومة بظروف التحرك العسكرى ، وبقرار القيادة السياسية او العسكرية ، وبعدد المشتركين ، وبتحديد ساعه الصفر ، وبالهدف فى حالة نجاحه او فشله .

والبحث فى عناصر هذه القصة وعن مكوناتها قادنى الى اجراء هذا التحقيق الصحفى المطول .

وكأى تحقيق كان لابد أن يأخذ مساره الطبيعى من حب الاستطلاع الذى تحول الى رغبة فى البحث عن الاشياء الجديرة بالمعرفة ثم تفاعلت هذه الرغبة مع الحاح المهنة لتأتى الخلاصة فى شكل تحقيق صحفى أظنه استوفى معظم شروط التحقيق الصحفى .

فقد قادنى التحقيق الى مصادر مختلفة – رسمية وغير رسمية . مصادر فى الدولة ومصادر كانت مسئولة فى الدولة ومصادر لها خبرة رجال الدولة .

وقادنى التحقيق الى القصصات المبعثرة هنا وهناك حيث تملك اهمية خاصة بوصفها مستودع التاريخ الحى المعاش .

وقادنى التحقيق الى وثائق وكتب ، كان أهم الكتب كتابان لاثنين من قادة الجبهة الاسلامية .

الأول الحركة الاسلامية فى السودان للدكتور حسن الترابى ..

والثانى الحركة الاسلامية فى السودان للدكتور حسن مكى ..

وقادنى التحقيق الى افكار وتجارب من هذا القرن اوالقرون السابقة لاوازن واقارن واشابه بين ما جرى عندنا فى السودان وما جرى للامم الاخرى . بحثاً عن الحكمة او الضلالة وراء هذا

الفعل او ذاك .

وفى طريقى أثناء التحقيق وجدت أفكاراً متكاملة قدمها لنا مفكر سياسى له عظيم التأثير على معظم الامراء والقادة والحكام قديماً وحديثاً وهو نيقولا ميكافيلى صاحب كتاب «الأمير» المشهور .

وحينما كنت اتأمل فى شخصية الترابى التى تتشابك مع كل رواية فى قصة الجبهة الاسلامية والسلطة فى السودان وفى كل تفصيل فيها وفى كل فاصله بين فصولها ، خصوصاً أن الترابى كما قال أنه لازم « الحركة الاسلامية » منذ عهد النشأة وظل منها فى صف القيادة فى غالب سيرتها وكانت منه اكبر الهم لغالب سيرته ... تساءلت هل قرأ الترابى كتاب «الأمير» ... وإذا قرأه هل تأثر به إلى حد أنه تمثل شخصية « الأمير» كما أرادها ميكافيلى نفسه .

وليس غريباً أن يتأثر الترابى بافكار ميكافيللى بعد أن طالع هذه الأفكار حينما كان دارساً فى فرنسا لأكثر من أربعة أعوام ، أما عن التأثر بقراءة « الأمير » فيذكر لنا باحث بريطانى ، لسلى ووكر عميد كلية كابيون فى جامعة اكسفورد بان افكار ميكافيلى التى وضعها فى كتاب «الامير» افاد منها الحاكم المطلق والحاكم الطاغية .

فقد كشفت حقائق التاريخ ان بعض الحكام من أمثال الامبراطور شارل الخامس« شارلكان» وهو امبراطور الإمبراطورية الرومانية - المقدسة - الى منتصف القرن السادس عشر قد افاد من افكاره .

وكاترين دى مديشى - زوجة هنرى الثانى ملك فرنسا والتى اشتهرت بدهائها وحكمت فى عهد ولدها شارل التاسع ، وفى عهدها وقعت مذبحة القديس بارتلوميو التى قتل فيها معظم البروتستانت فى فرنسا هى التى شجعت توزيع الكتاب وانتشاره .

وقد عثر على الكتاب - الامير - فى جيبى هنرى الثالث وهنرى الرابع ملكى فرنسا عند قتلهما ، وأعجب به ريشيليو الكاردينال وهو من أكبر الطغاة فى تاريخ فرنسا .

وكتاب الامير غدا الاساس الذى قامت عليه قواعد حكماء صهيون .

وذكر موريس جولى صاحب « حوار فى الجحيم بين ميكافيللى ومنتسكيو » ان من السهل بالنسبة الى مبادئ ميكافيللى اذا ما وقع انقلاب عسكرى ان يحيل دولة تقوم على أسس ديمقراطية سليمة الى دولة من الطغيان تسعى الى فرض سياساتها .

وميكافيلى احد الدعاة الذين يرفضون تطبيق القواعد الاخلاقية على السياسة ..

وتساءلت هل « الترابي » شخصية ميكافيلية احدثت « انقلاباً » قلب اعالى قيم المجتمع

السودانى اسفله وأحطت بالمعانى السودانية الراسخة .. مما ترك أديباً فى وزن الطيب صالح يصرخ صرخة مدوية فيها أنين ووجع وغضب : من اين جاء هؤلاء الناس ، بل من هم هؤلاء الناس .. ؟

وكان يقصد بـ « هؤلاء الناس » مجموعة الإنقلابيين الظاهرين والباطنيين .

ربما الكتاب مجرد محاولة للإجابة على كل هذه التساؤلات من أجل الفهم فقط .

ولا أظن أن الكتاب يحتكر الحقيقة أو يدعى أنه وجدها كاملة ، غير مختلف عليها فالحقيقة أحياناً ليست واحدة ... وكما قال ماثينو أنجل ، مراسل جريدة القارديان اللندنية فى حرب الخليج : ان كل موضوع يثور حوله الجدل ذو جوانب ثلاثة ، جانبك وجانبى والحقيقة .

وكلمة اخيرة . هى ان من واجبى ان اشكر عدداً كبيراً من الذين منحونى قدراً مقدراً من وقتهم وطاقتهم وفكرهم .. وكنت أحب أن أذكر أسماءهم واحداً واحداً ولكن لحساسية النشر ولظروف بعض منهم داخل السودان افضل ان اعمم الشكر والتقدير والعرفان لكل منهم .. وسوف يأتى يوم نحس فيه بالاطمئنان والأمان وحينها سنذكر كل الذين قدموا لهذا التحقيق خدمة .

المؤلف

القاهره بين ١٩ / ٥ / ١٩٩٢

١٦ / ١١/ ١٩٩٢

الفصل الأول

ميلاد في الظلام

ميلاد جماعة سياسية جديدة عادة ما يكون علامة لاحدى ظاهرتين اما لنضج فى التجربة الوطنية اولأزمة عميقة تمر بها هذه التجربة الوطنية او التجربة الذاتيه للجماعة الأم .

وظهور الاخوان المسلمين فى السودان ليس بعيداً عن هاتين الظاهرتين ، ورغم تعارضهما البائن ..

كانت التجربة الوطنية فى طريقها الى النضوج والاستواء والاكتمال فى حين كانت تجربة الاخوان المسلمين - الأم - فى أزمة حادة ومأزق عميق .

وبسبب هذه الأزمة لم يكن ميلادها طبيعياً ولم تكن نشأتها عادية ولم تكن مراحل عمرها سوية .

ونظرة الى الميلاد كافية لتبين كم هى مثيرة هذه الحركة للجدل ، من كل جوانبها ، فقد كان الميلاد نفسه محل خلاف وجدل .

إذا رجعت عقارب الزمن بضع سنين الى الوراء ، قل خمسة عشر سنة ، وأتيح لاربعة رجال لعب كل منهم دوراً قائداً فيما تعارف عليه بـ « الحركة الاسلامية » ان يلتقوا بعد فرقة فكرية وسياسية وتنظيمية وصلت حد القطيعة أحياناً، ليتفقوا على تاريخ موحد لميلاد هذه الجماعة ، فان اكبر الظن انهم لن يتفقوا .

ربما لأن الخلاف بينهم سيمتد الى اثارة سؤال اولى هو هل هى حركة اسلامية واحدة أم عدة حركات ذات اشكال تنظيمية متميزة .

أو ربما لأن كلا منهم كان سيحدد تاريخ ميلاد الحركة من حيث بدأ هو فى وضع حجر فى بنائها .

فمثلاً جمال الدين السنهورى الذى سافر فى نهاية الثلاثينات الى مصر لدراسة القانون،واصبح اخاً مسلماً ثم عاد ، عدة مرات ، الى السودان فى مهمات تنظيمية تتعلق بخلق نواة لجماعة الاخوان المسلمين بالسودان ويشكل وفقاً للتكليف قناة اتصال بين المركز والقناة كان سيقول ان ميلاد الحركة تم فى عام ١٩٤٥ .

لكن بابكر كرار الذى كان طالباً بجامعة الخرطوم فى اواخر الاربعينات سيرجع تاريخ ميلادها الى عام ١٩٤٩ حين قام مع بعض زملائه بانشاء « حزب التحرير الاسلامى » كاستجابة لواجبات المرحلة الوطنية الداعية لتحرير الوطن من الاستعمار البريطانى وكرد فعل « فوري » للحركة الماركسية التى ظهرت وسط الطلاب والنقابات تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطنى - حستو .

اما الصادق عبد الله عبد الماجد الذى كان يدرس القانون جامعة (القاهرة) ولصيق بالاخوان المسلمين فى مصر ربما كان سيحتج بان النشأة الفعلية للجماعة - السودانية كانت فى حضن الجماعة فى مصر منذ عام ١٩٥٥ حينما اصدر بالتعاون مع جمال السنهورى ، مجلة «السودان الحديث» لبث افكار الاخوان الذين بدأوا الانتقال الى السودان بعد ثورة يوليو .

اما الدكتور حسن الترابى ، الذى كان طالباً بالمدارس الثانوية عام ١٩٤٩ ، فقد حدد عهد التكوين فيما بين ٤٩ - ١٩٥٥ حينما ذكر فى كتابه « الحركة الاسلامية فى السودان» ان الحركة نشأت من عناصر طلابية تائبة الى الدين ، من بعد ان غشيت بعضهم غاشية الشيوعية، فنبتت النواة للحركة فى صميم البيئة الطلابية بجامعة الخرطوم وفروعها فى المدارس الثانوية ، ولم تتخرج تلك الثلة المسلمة من الطلاب الا نحو عام ١٩٥٥ .. »

وحديث الترابى يؤدى الى نتيجتين ترسمان قناعات مختلفة بميلاد الحركة وهيئة مؤسسيها :-

* اراد ان يربط بين النواة الاولى وتأسيس الحركة وبين تخرجه من الجامعة حيث درس

لمدة اربع سنوات ، حصل بعدها على درجة البكالريوس سنة ١٩٥٥ ، وهذا ما يضعه ضمن هيئة المؤسسين للحركة وفى صف قيادتها منذ الميلاد .

* أراد ان يقول بان الحركة التى تأسست بـ « مؤتمر جامع عام ١٩٥٤ نشأت فى بيئة سودانية خالصة ، وأنها لم تختلط بدم مصرى عن طريق الرضاعة ، وأنها لم تتربى فى حضن جماعة الاخوان المسلمين المصرية ، وبذلك فهى حركة غير « مستوردة» ومسألة «استيراد » الفكرة والأسم والشكل عقدة ظلت تلازم الحركة لفترات طويلة من عمرها .

والحقيقة لا تتفق بالضرورة مع رغبات الترابى ، فالوقائع التاريخية تذكر ان تلك الفترة شهدت مولد مجموعات اسلامية متداخلة من ناحية الترتيب الزمنى ، متشابكة فى التكوين،متصادمة الرؤى والاتجاه ، إلا ان مجموعتين قد جمع بينهما حزب التحرير الاسلامى داخل الساحة الطلابية

المجموعة الأولي: كانت ترى أهمية الحفاظ على هوية الحركة السودانيه واستقلالها بعيداً عن سيطرة جماعة الأخوان المسلمين .

المجموعة الثانية : تغذت من المد الأخوانى المتصل من مصر الذى عبأته زيارات من دعاة اخذوا يفدون الى السودان فى سياق استراتيجية الاخوان المسلمين بنشر الفكرة - الدعوة - فى الاقطار العربية عن طريق وسيلتين الأولى بانشاء تنظيمات أخوانية جديدة لم تكن موجودة اصلاً .. والثانية بتجميع الكيانات والجمعيات الاسلامية فى جماعة واحدة باسم الاخوان المسلمين .

فقد كانت جماعة الاخوان المسلمين التى تأسست على يدى الشيخ حسن البنا فى الاسماعيلية - بمصر - فى مارس ١٩٢٨ تواقه على توسيع نطاق الدعوة الى ما وراء الحدود المصرية ، فكان انطلاق الدعاة الى البلدان العربية - خصوصاً سوريا وفلسطين والأردن والسودان اهدافاً لاولئك الدعاة .

ففى سوريا نجح د. مصطفى السباعى الذى ترجع اصوله الفكرية الى الازهر - بمصر - والى صداقته بالشيخ حسن البنا ، فى دمج الجمعيات الاسلامية السورية تحت قيادة جماعة الاخوان المسلمين التى تشكلت في منتصف الثلاثينات وقد اصبح د. مصطفى السباعى مراقباً عاماً للحركة من ١٩٤٥ الى ١٩٦١ بالتعاون مع الاخوان المسلمين المصرية .

وفى منتصف الثلاثينات نجح الدعاة الجدد فى انشاء العديد من الفروع للحركة فى بعض المدن الفلسطينية والاردينة .

اما فى السودان فقد نجح فرع حركة الاخوان المسلمين المصرية منذ عام ١٩٥٢ فى اثارة سؤال الهوية داخل حزب التحرير الاسلامى مما دفع بالخلافات بين التيارين الى عمق القضايا التى لم تحسم إلا بانقسام كبير تم فى المؤتمر الجامع الذى عقد فى ١٩٥٤ .

فقد خرج بابكر كرار بحزبه مؤكداً على استقلاله وقد خرج الاخرون بعد ان بدلوا اسم الحركة لتصبح بأسم(جماعة الاخوان المسلمين) فرع السودان .

وكثير من « الاسلاميين » يعدون من ان الفواصل والتمايزات بين المجموعتين كانت واضحة منذ اللحظة الأولى .

كان اختيار بابكر كرار لاسم « التحرير الاسلامي » استجابة منطقية للواجب الوطنى فى تلك المرحلة ، الا انه ايضا كان رد فعل لظهور الحركة الماركسية ، فقد اراد مؤسس حزب التحرير الاسلامى ان يعطى حزبه البعد الوطنى التحررى الاسلامى ، هذا البعد لم يتوقف فى مرحلة التحرير كمرحلة وطنية بل أمتد لينشغل بالقضية الاجتماعية كجزء اساسى من عملية التحرر الشامل فى عصر بدأ يشهد تطورات هائلة على المستوى العالمى .

- افرزت الحرب العالمية الثانية نظاماً (عالمياً) جديداً بدأ يحكم العالم بعد انهيار الاستعمار القديم ، ظهرت فيه الولايات المتحدة كقائدة للنظام الرأسمالى ، رمز لدولة الرفاهية والرخاء والقوة وظهر فيه الاتحاد السوفيتى كقائد للنظام الشيوعى الذى يمتلك نظرية - كانت تبدو تامة ومتكاملة استطاع بها ان يقدم نفسه كنموذج مادى فى اقامة الدولة الاشتراكية .
- فى اعقاب الحرب العالمية الثانية اشتدت حركة الثورات الوطنية فى ثلاث قارات ، آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية ، وبرزت دعوات « عدم الانحياز » والحياد الايجابى تجنباً لعواقب الحرب الباردة التى زادت من حمى الاستقطاب العالمى .
- قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر وظهورها كحركة تحرير وطنى ثم حركة توحيد قومى بعد ان نشرت مناخاً من الثورية السياسية على طول الوطن العربى والقارة الافريقية .

وقد كان اثر ثورة يوليو على السودان مباشر وسريع حيث أجبر قادة الثورة بريطانيا على توقيع اتفاقية ١٩٥٣ التى بموجبها اتجه السودان بخطوات متدرجة نحو الاستقلال ، هذه الخطوات جاءت فى :

* تحديد فترة انتقالية لتمكين السودانيين من شغل المناصب الإدارية بعد انسحاب تدريجى للبريطانيين منها .

* تكوين لجنة السودنة للاشراف على عملية سودنة الوظائف فى البوليس والجيش

والخدمة المدنية بهدف خلق المناخ الملائم لنجاح الحكم الذاتى .

* تكوين لجنة الانتخابات للإعداد لاجراء انتخابات حرة للبرلمان والاشراف على عملية الانتخابات .



وفى تلك الفترة كان الحزب الشيوعى خصمهم الوحيد قد استطاع - من خلال استخدامه وسائل تنظيمية متطورة وطرق افكار سياسية جديدة وتقديم شعارات ذات بريق خلاّب ، أن يتغلغل فى أوساط النقابات واتحادات الطلبة وحلقات المثقفين فى المدن والمراكز الحضرية . كان ينشغل بمقاومة لاستعمار ووحدة النضال بين الشعبين فى السودان ومصر والدعوة الى الاشتراكية .

كانت مجموعة الاخوان المسلمين ترى ان مقاومة الشيوعية - ايديولوجيا وسياسياً وتنظيمياً - أكبر من قدرات وامكانيات حزب التحرير الاسلامى ، فكانوا يحتاجون الى عقيدة سياسية ودينية لم يجدونها الا فى فكر ودعوة الشيخ حسن البنا خصوصاً وان ذلك العهد هو عهد صراع وتزاحم ايديولوجى .

كان البنا قد وضع موجهات فكرية - سياسة اكثر منها ايديولوجية تركز على ان « الاسلام الذى يؤمن به الاخوان المسلمون يجعل الحكومة ركناً من اركانه ، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الارشاد ، وقد جعل النبى الحكم عروة من عرى الاسلام ، والحكم معدود فى كتبنا الفقهية من العقائد والاصول ، لا من الفقهيات والفروع ، فالاسلام حكم وتنفيذ ، كما هو تشريع وتعليم ، كما هو قانون وقضاء ، لا ينفك واحد منهما عن الاخر .. وان الاسلام عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل ، وصلاة وجهاد ، ومصحف وسيف ، ولاينفك واحد من هذين عن الاخر ».

كانت مجموعة الاخوان المسلمين فى السودان - وهم فى سن الطلبة - تشعر بانها محتاجة بدواعى حيوية الى شعارات « اسلامية » صلبة تقف فى مواجهة التحدى الفكرى الماركسى الذى بدأ جذاباً فى مضمونه وشكله ، فما كان منهم الا التزود بكل فكر سلفى يمنحهم القدرة على الثبات، فتأثروا بالمفكر الاسلامى الباكستانى ابو الاعلى المودودى الذى ساهم بقسط وافر فى دعم اركان الحركة الاسلامية فكرياً ، فهو يقول :« الاسلام نظام جامع محكم أسس على مبادئ حكمية منفعة ، من اركانه الكثيرة المهمة الى الجزئيات الصغيرة الدقيقة كلها ترتبط بتلك المبادئ ارتباطاً منطقياً ، وكالوضع فيه للحياة الانسانية بمختلف شعبها من النظم انما قد اخذ روحه واقتبس جوهرة من تلك الاصول الأولى ومن هذه المبادى والأصول تخرج الحياة الاسلامية بمختلف فروعها ، ولذلك فان اردنا ان نعرف شعبة من شعب الحياة الاسلامية معرفة

صحيحة صادقة فلا محيد من ان نرجع اصلها فاننا لن نتمكن من الدخول اليها من غير ذلك الباب ، ولن نعرف حقيقتها وماهيتها إلا بالامعان فى أصولها وقواعدها .

ويحاول ابو الاعلى المودودى ان يجد بناءاً فكرياً متكاملاً لحركة الجماعات الاسلامية عندما يؤكد بان « كلمة الدين فى القران تقوم مقام نظام بأكمله يتركب من أجزاء اربعة هى :

١- الحاكمية والسلطة العليا .

٢- الطاعة الفكرية والاذعان لتلك الحاكمية والسلطة .

٣- النظام الفكرى والعملى المتكون تحت سلطان الحاكمية .

٤- المكافأة التى تكافئها السلطة العليا على اتباع ذلك النظام والاخلاص له . ».

ويرى المودودى فى كتابه « منهج الانقلاب الاسلامي » ان حاكمية الله ضد حاكمية البشر ، ووحدانية الله فى مقابل الاعتماد على اى مصدر اخر فى تسيير امور الحياة .

كانت رسالة المودودى بمثابة (المانفستو) الاسلامى فى مواجهة (المانفستو) الشيوعى لكارل ماركس .

وبكتابات المودودى تأسست« الأصوليه » الفكرية تماماً ،وبهذه الأصولية الإسلامية تأثرت أجيال « الإخوان المسلمين » اللاحقة .

فقد ذكر الترابى ان الحركة الاسلامية فى السودان كانت تتناول غالب ادبها من كتب الاخوان المسلمين فى مصر وكتابات المودودى وكذلك كانت اشكال التنظيم البسيطة السائدة فيها هى تقريباً من التجارب التنظيمية فى مصر .

ولكن التجربة التنظيمية فى مصر - منذ بداية الحركة فى ١٩٢٨ الى ١٩٥٤ تختلف اختلافاً جذرياً عن التجربة (القصيرة) فى السودان ، ففى مصر بدأت حركة الاخوان المسلمين من الاسماعيلية التى ترتبط بقناة السويس وتوجد فيها معسكرات المحتلين الانجليز ، وكانت النواة الأولى من ستة من العاملين بالمعسكرات البريطانية مما أعطى الحركة نفحتها الشعبية والريفية .

وكان على رأس الحركة مدرس لغة عربية فى مدرسة ابتدائية يملك قدرات قيادية هائلة ، فهو شخصية آسرة ، خلاب المظهر رقيق العبارة فهو يجمع كما قال الباحث الامريكى ريتشارد دكمجيان بين الرومانى الصوفى والعالم المسلم والقائد الحركى الذى امتلك قدرة عالية على تحريك تأييد الجماهير من خلال ترجمة المبادى العقدية الى عمل اجتماعى ، وربما كان صحيحاً ذلك الراى القائل (ان سر نجاح الحركة كان يكمن فى شخصية البنا).

وبالرغم من أن حركة البنا كانت تفتقد العمق الفلسفى والشمول الفكرى إلا أن محصلة ذلك الجهد وتلك القدرة ان بلغ حجم عضوية الاخوان المسلمين نصف مليون بنهاية الاربعينات ،

حسب التقديرات العلمية والمطلعة .



اما الاخوان المسلمون فى السودان فقد نشأت حركتهم فى كنف الجامعة وبعض المدارس الثانوية متأثرة ببعض وجوه الفكر الغربى مستسلمه للظروف السياسية فى تلك المرحلة مما منعها من تحقيق نجاحات كبيرة على مستوى الانتشار والتوسع ، وقد وقفت عدة عوامل اساسية وراء انكماش حركة الاخوان داخل الجامعة دون القدرة على التحول الى حركة جماهيرية.

- كانت الحركة الاتحادية تملك قوة الاندفاع والانتشار وسط الطبقة الوسطى والمثقفين مما حجب عن مختلف الاحزاب امكانية التحرك بانطلاق وسط هذه الفئات وكان الزعيم اسماعيل الازهرى ذو الشخصية الاسره - الكاريزمية - يكاد يكون مسيطراً على مشاعر المتعلمين والنخبة عامة .
- بدأت الحركة نشاطها دون الاسترشاد بمنهج او برنامج ، فكانت حركتها عفوية غير ناضجة ، خصوصاً وان قياداتها مازالت - الى تلك اللحظة - مشحونة بأفكار الطلبة ومعبأة بأسلوبهم فى وقت أشتدت فيه الصراعات بين أحزاب ومنظمات لها تجارب اكثر من عشر سنوات ، كما ان حركة الاخوان المسلمين كانت تفتقد القيادة التاريخية الاسره القادرة على جذب قلوب الجماهيرحيث بقيت فترات طويلة تعمل بأساليب ادارية عادية عاطلة عن المواهب الفكرية والتنظيمية ، قيادة غير حالمة وغير خلاقة .

اما العامل الاساسى الذى ابقى حركة الاخوان حبيسة فى الظلام ، تلك الاحداث الصعبة التى تفجرت فى صراع دامى بين السلطة والاخوان المسلمين فى مصر على مدى مرحلتين، مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو، ومرحلة ما بعدها.

فى المرحلة الاولى بلغ الصراع مبلغا جرت فيه الانفجارات والاغتيالات كانها سلسلة مترابطة الحلقات ، بدات من شرارة وانتهت بحريق، ففى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ اصدر محمود فهمى النقراشى باشا - رئيس الوزراء - قراراً بحل جماعة الاخوان المسلمين بتهمة سعيها لقلب نظام الحكم بالقوة المسلحة .

وقد شملت مذكرة قرار الحل ثلاث عشر اتهاماً باعمال العنف التى ارتكبتها الجماعة ابتداء من سنة ١٩٤٢ - بتكوين فريق الجوالة كهيئة عسكرية تهدف لقلب نظام الحكم ، الى الاتهام باللجوء الى ارسال خطابات تهديد لبعض الشركات والمحال التجارية لابتزاز اموالها.

وقد بلغ الصدام ذروته فى حادثين الأول حينما قام طالب فى الثالثة والعشرين من عمره -عبد المجيد أحمد حسن - باطلاق رصاصتين على رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى وارداه قتيلاً فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

اما الحادثة الثانية فكانت فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ عندما تلقى الشيخ حسن البنا استدعاء مجهولاً الى المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين قبيل غروب الشمس ، وبينما كان يهم بركوب السيارة تقدم منه شخص - أحمد حسين جاد - واطلق عليه الرصاص .

اما الفترة الثانية من الصدام فقد جرت بين ثورة يوليو والأخوان فى الشهر الأول من سنة ١٩٥٤ ، إلا ان الخلاف بينهم قد بدأ قبل ذلك بشهور عديدة عندما رفض قادة الثورة وصاية الاخوان على الثورة وجاءت لحظة الصدام حين تقدم عبد القادر عودة نيابة عن الإخوان يطلب من «الثورة» استشارة الاخوان المسلمين فى وضع القوانين واصدارها بدعوى ان فى ذلك «ضمان بان تجئ القوانين مرتبطة بالتشريع الاسلامي، وان على قادة الثورة الا يتخذوا من قرارات تحديد الملكية ومصادرة بعض الثروات إلا بالعودة اليهم وذلك بإرساء هذه القوانين على أسس الشريعة الاسلامية ».

وكان رد الفعل هو ان قيادة ثورة يوليو رفضت طلب الاخوان لعدة أسباب منها :

- ان الثورة ثورة وطنية جاءت من أجل الجميع مسلمين ومسيحيين .
- ان الثورة لا ترغب ابداً فى ان تضع نفسها موضع الوصاية من الاخوان المسلمين .

ولأسباب كثيرة قرر مجلس الثورة فى ١٤ يناير ١٩٥٤ حل جماعة الاخوان المسلمين بإعتبارها حزباً سياسياً .

وبلغ الصدام ذروته عندما اطلق محمود عبد اللطيف - أحد اعضاء جماعة الاخوان المسلمين فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ الرصاص بهدف اغتيال جمال عبد الناصر الا ان الرصاصات لم تصب هدفها ولكنها أكدت بان الجماعة لم تتغير لا فى اهدافها ولا فى أسلوبها ، وأنها لم تتميز بين نظام الملكية والثورة .

وبعد هذا الحادث تواصل العداء بين ثورة ناهضة بتأييد شعبى هائل وجماعه اصابها اليأس من الثوره فلجأت الى الاغتيالات .

وكانت نفس تلك الفترة هى التى شهدت ميلاد «حركة» الاخوان المسلمين بالسودان فجاء الميلاد ملفوفاً فى ظلام أمتد حتى نخاع الحركة ، مؤثراً فى قادتها ، وفى فكرها وفى أسلوبها فلم تنج من ظلال هذه الفترة ابداً .

كانت المرحلة التى نشأت فيها جماعه الاخوان المسلمين - كفرع - للسودان مليئة بالنار والدخان والدم ، وقد حاولت الجماعة ان تنقل تجربتها العنيفة الى السودان منذ عام ١٩٤٨

عندما أخذت تخطط لاغتيال الحاكم العام البريطانى فى الخرطوم - روبرت هاو - وقد وقع الاختيار - حسب ما ذكره باحث منتمى للاخوان المسلمين - فى البدايةلتنفيذ عملية الاغتيال على مصطفى مؤمن أحد اعضاء الجماعة فى مصر الا انه رؤى ان ذلك قد يؤدى الى تعقيدات مشابهة لتلك التى واكبت اغتيال سير لى استاك فى ١٩٢٤ فكانت ان تحولت مهمة التنفيذ الى علي طالب الله الذى أصبح محل ثقة الاخوان المصريين ، إلا ان العملية لم تنفذ فقد تسربت أخبار خطة الاغتيال الى السلطات الانجليزية فتم اعتقال على طالب الله الذى عين وهو فى السجن ، بواسطة الشيخ حسن البنا ، مراقباً عاماً للاخوان المسلمين فى السودان وعضو بالهيئة التأسيسية العامة للإخوان بمصر فى عام ١٩٤٨.

كانت تلك السنوات السبع هى سنوات التأثير والتأثر والتفاعل بين الحركة الأم والجماعة الناشئة فى الخرطوم فانتقلت تجارب المرحلة وسلبياتها الى السودان انتقالاً طبيعياً لاشذوذ فيه ووسمت الميلاد بكل ما تسم به الام طفلها الوليد ، فانتقل الخوف ورصيفه الخوف والانكماش وانتقل فكر الازمه فانتقلت تجربة العنف والارهاب بمسوغاتها الدينية . وانتقل مع العنف تجربة « النظام الخاص » .

وانتقال تجربة العنف واسلوب النظام الخاص عند الاخوان المسلمين لم تتم كاملة الا فى عام١٩٥٥ حينما قدم الضابط ابوالمكارم عبد الحى ، بعد الصدام الذى جرى بين ثورة يوليو والاخوان ، الى السودان حاملاً معه اسرار الجهاز الخاص حيث كان ابوالمكارم يتولى رئاسة قسم الوحدات التابع للاخوان فى مصر منذ ٩ ديسمبر ١٩٥٣ وقد ذكر صلاح شادى فى كتابه « صفحات من التاريخ » ان حسن البنا فكر فى انشاء قسم « الوحدات العسكرية » للأخوان فى أوائل الاربعينات وبدأت النشأة المنظمة لهذا القسم بزيارة الامام الشهيد لمدرسة الصيانة التابعة لسلاح الصيانة اسبوعياً كل يوم اربعاء .

وكان لهذا القسم دعاة مدنيون فى وحدات الجيش المختلفة يقومون بتعريف الجنود بدينهم وشمول هذا الدين لكل نواحى الحياة . ويقول صلاح شادى ان قسم الوحدات معنى فى رسالته بتعريف الجنود والضباط فى الجيش والبوليس برسالتهم فى اطار الحركة الاسلامية فى ساحتها العريضة مرتبطاً بفهم جماعة الاخوان المسلمين ونشاطها ، وكان من مهام الدعاة المدنيين التعرف بضباط الوحدات حتى اذا وجدوا منهم تجاوباً فى الفهم ورغبة فى الاستزادة ، رسموا لهم طريق الصلة بالمرشد الذى كان يعرفهم بدوره فى أوامر بالمسئولين فى الجهاز السرى .

اذن لم ينقل الدعاة فكر حسن البنا والمودودى فقط بل نقلوا الى السودان فكرة العنف ودعوة الجهاد ووسائل الاستيلاء على السلطة ، ولكن لم يكن للأخوان المسلمين فى تلك الفترة الطاقة والسعة التى تستوعب كل تلك الافكار والوسائل والأدوات ، فقد خزنها البعض فى ذاكرته اما البعض الاخر فقد اقتصر على الدعوة الفكرية والسياسية .



كان من سوء حظ حركة الاخوان المسلمين فى السودان انها ولدت فى تلك الظروف القائمة ، وهو ما كان بمثابة الحظ السئ للسودان كله . فهذه المرحلة - الظلام - هى التى رسمت كل مراحل الاخوان بسمتها . فليس هناك اصح مما قاله الباحث الاسلامي- د. حسن مكى - بان حركة الاخوان المسلمين حملت فى كل مرحلة من مراحل عمرها قسمات وآثار تلك المرحلة ، فمن قسمات تلك المرحلة وآثارها :-

* ان الحركة نشأت ونمت وشبت بعقلية الحركة الطلابية وسلوكها واسلوبها ، فكان اعتمادها دائماً على الطلاب .

* ان الحركة نشأت ونمت وترعرعت على رد الفعل للحركة الشيوعية دون ابتداع برامجها وافكارها .

* ان الحركة نشأت بين حدثين - اغتيال البنا وحل الجماعة فى مصر - مما حملها اثاراً سلبية مضمونها العنف .

* ان الحركة حملت مفهوماً غريباً عن جاهلية المجتمع ووثنيته لبيئة دخل فيها الاسلام من تلقاء الهجرات وبالتزاوج والتعاشر والتمازج الثقافى وعن طريق المتصوفة ، وهى بيئة تسامح دينى نادرة .

* ان الحركة لم تعرف اهتماماً بالمشكلات العميقة والجوهرية فى المجتمع السودانى مثل مشكلة الجنوب ، وقضية الصراع الاجتماعى ، ومسألة نظام الحكم - وفضلت ان تستسلم الى تصورات عامة وشعارات غامضة مثل الحاكمية لله ، والقرآن دستورنا والاسلام هو الحل دون ان تفصل ذلك فى قواعد ونظم واشكال وقوانين واطروحات ومفاهيم سهلة الهضم .



كان ينطبق على الحركة فى مراحلها الأولى وصف الدياجوجية حيث اعتمدت فى ممارسة عملهاالسياسى فقط على مخاطبة العواطف ،اطلاق الشفارات واللجؤ الى المؤامرات الطفولية بين حين وآخر لمحاربة خصومهم ومثلا لذلك ما حدث فى اكتوبر ١٩٥٤ عندما قام الاخوان المسلمون بتوزيع منشورات فى العاصمة الخرطوم وفى عدد من المساجد ممهورة باسم الشيوعيين تدعو فيها الناس الى التخلى عن الدين الاسلامى واسقاطة فى حياة الفرد والمجتمع ، وتنادى فيها بحياة الشيوعية والشيوعيين.

وعلى اثر هذه المنشورات نظمت حمله فى المساجد ضد الشيوعيين تطالب باهدار دمهم ، فقد وقف الغبشاوى - واعظ - بعد صلاة الجمعة فى مسجد ود نوباوى معيدا "حديث الإفك"

محرضا الناس على هذه الفئة "الملحدة" واثار الخواطر وهيج العواطف الدينية لدى المصلين الذين كان اغلبهم من كيان "الانصار".

وكان الامام عبدالرحمن المهدى زعيم الانصار حاجزا بين المصلين ، فما ان راى الفتنه تطل براسها حتى نهض مخاطبا الناس قائلا "أنه حسب علمه فان المصدر الحقيقى للمنشور المشار اليه تحيطة الشكوك والريب ولم يثبت انه من عمل الشيوعيين.. وأنه قرأ فى الصحف ان احد الشيوعيين قد نفى انهم يحاربون الدين وهذا يكفينا كمسلمين.. وان الاسلام لايأخذ الناس بالشبهات.."

ولفت الامام عبدالرحمن انتباه المصلين الى ان ذلك المنشور لم يصل الى كل الهيئات الدينيه، فلم يصل الى الانصار وانه اتصل بطائفة الاسماعيلية فقالوا انه لم يرسل لهم ومن هذا يفهم انه قد قصد به جهة خاصة.

ولو كانت المسأله دينية بحته لارسل لكل الهيئات الدينية بغير استثناء.

وفى ختام كلمته حذر الامام المهدى من هذه الفتنه التى قد يثار اتباعه للاندفاع فيها بحماسهم فيصبحون ضحية فى مسأله لاتخصهم ولا مصلحة لهم فيها وقال: ليس من حق احد ان يهدر دماء الناس.

وقد وصف بعض الذين قرأوا هذه المنشورات بانها مقلب غير ناضج وطريقة جديدة مبتكره فى محاربه الشيوعية تقوم بها بعض الهيئات المولوده حديثا..

كان هذا الابتكار لمحاربة الخصوم السياسين هو اول نشاط عملى لمكتب تسيير جماعة "الاخوان المسلمين" بعد مؤتمرها التأسيسى فى اغسطس ١٩٥٤ الذى اجرت فيه انقلابا جذريا على مؤسسى حركة التحرر الاسلامى ، وهو المؤتمر الذى تم فيه اختيار اسم "الاخوان المسلمون" للحركة ، وتم فيه اقصاء المراقب العام على طالب الله ، وتم فيه تكوين لجنة تسيير برئاسة محمد الخير عبدالقادر ، وتم فيه التركيز على قضية الدستور الاسلامى كشعار للعمل فى المرحلة القادمة.

وقد ظلت لجنه التسيير تعمل على قيادة الحركة الى ان تم اختيار الرشيد الطاهر بكر مراقبا عاما للجماعة.

ورغم هذه التغيرات لم تستطع الحركة ان تجذب اليها قلوب الناس ، ربما لان تلك القلوب كانت متعلقة بأفكار اخرى ومشروعات جديدة ظهرت صلاحيتها فى اتمام الاستقلال وفى كسر احتكار السلاح وفى صد العدوان الثلاثى .

لم تكن صورة الاخ المسلم عند الناس غير ذلك الطالب المتجهم المتعصب الملتحى الذى يرى فى كل ما حوله فتنه واغواء وجاهلية حيث لم يتعرفوا - الناس- بواسطته على فكر متماسك

بل تعرفوا على شعارات عامة وغامضة حول الدستور الاسلامي وكما قال الترابي لم تكن الدعوة الى الدستور الاسلامي، حملة دستورية قانونية ، بل حملة اتصال بالشعب وتذكير بالنظام الاسلامي.

ولكن ما هو النظام الاسلامي ؟

كان الكل يهرب من هذا السؤال لانه يفضي الى المطالبة بالتفصيل فيما طرح ،وهو سؤال ينتهي الى أسئلة حول قضية الديمقراطية والتعددية والفصل بين السلطات والولاية والانتخابات والنظام الاقتصادي وحقوق غير المسلمين في بلد تتنازع هويته العروبة والافريقية ،الاسلام والمسيحية واللادينية .

صحيح كانت الحملة لـ « الدستور الاسلامي» لها قابلية النجاح بصورتها الدعائية العاطفية خصوصاً وان الامية كانت تتجاوز نسبة ٩٠٪ في منتصف واواخر الخمسينات الا ان جيوش الامية كانت تقف منضبطة في ولاء تام لكيانين هما الانصار والختمية ، فلم يكن هناك مجال لزحزحة هذه الجبال المتراصة من الاميين بشعارات لا تسمن ولا تغني من جوع .

كان أجدى لحركة ناشئة مثلها أن تضع مشروعاً لمحو الأمية مرتبطاً بالمشروع الأساسي ولكنها لم تفعل فآثرت الشعارات الغامضة عن الانجاز الواضح وربما لفشل الحركة في التغلغل والانتشار وسط المتعلمين ووسط الاميين هو ما زرع كثيراً من اليأس في نفوس قادتها الى حد أن فكر الرشيد الطاهر بكر - المراقب العام للحركة ان يرشح نفسه في قائمة مرشحي حزب الأمه في الانتخابات العامة الثانية التي جرت في ١٩٥٦ وقد ذكر د. حسن مكي ان الرشيد الطاهر كان يرى ترشيحه في قائمة حزب الامه تكتيك سياسي وطريقة سريعة لنقل الاخوان الى دائرة الاضواء ومراكز صناعة القرار .

انه اليأس الذي دفع المراقب العام مرة اخرى الى الاشتراك في تخطيط محاولة انقلاب ضد نظام الفريق ابراهيم عبود ، وقد تم اعتقال جميع المشتركين صباح يوم التنفيذ ، وحكم على بعض الضباط بالاعدام ونال الرشيد الطاهر خمس سنوات سجناً .

فبعد اعتقال المراقب العام انتقلت قيادة الحركة الى الصادق عبد الله عبد الماجد كوكيل للرشيد الطاهر ..

وقد وصف الترابي هذه الفترة - ما بين ٥٩ - ١٩٦٤ - بعهد الكمون الأول حين فرغت الحركة الى حذر بالغ دون ان تلاقي ابتلاء ، وانفعلت انفعالاً شديداً وكمنت كموناً حاداً حتى جمدت نفسها ..» وانتقل الانفعال بالأحداث مرة أخرى الى الطلاب في جامعة الخرطوم . وصادف هذا الانفعال عودة قيادة جديدة الى الانضمام الى الحركة بعد غياب دام اكثر من أربع سنوات في الخارج ، كان ضمن العائدين الدكتور حسن الترابي الذي نال دبلوم الدراسات العليا ثم الدكتوراة في القانون العام المقارن سنة ١٩٦٤ وعاد ليواصل عمله محاضراً فعميداً لكلية

القانون بالجامعة ، وضمنهم الدكتور جعفر شيخ ادريس الذى أكمل دراسته لنيل الدكتواة فى الفلسفة بانجلترا.

هذه القيادة الجديدة جاءت تحمل معها الاسئلة الصعبة عن التنظيم وماهية الحركة، وهل تكون القيادة فردية ام جماعية، وهل الحركة هيئة للضغط السياسى ام حزباً يسعى للسلطة، وهل للحركة الحق فى أن تستخدم القوة ام هى دعوة بالحسنى.. وطرحت لاول مرة قضية العلاقة بالسياسية والاحزاب السياسية الاخرى..

وانتهت هذه المسائل الصعبة الى اجراء تغييرات فى شكل القيادة كما جرت مراجعات دستورية مست التفاصيل التنظيمية. وكأن عهداً جديداً للحركة قد بدأ بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤، فقد لمع نجم الدكتور حسن الترابى لاول مرة لدوره فى ندوة مشكلة الجنوب» بهجومه السافر ضد الحكم العسكرى ودعوته لعودة الحرية والديمقراطية وحكم الشورى.



وحين صعد نجم الترابى فى سماء الحركة تم انتخابه فى ديسمبر ١٩٦٤ اميناً عاماً لجماعة الاخوان المسلمين ولجبهة الميثاق الإسلامى، وهو لم يتجاوز ٣٣ عاماً من عمره.

جاء الترابى الى قيادة الحركة يحمل تصورات جديدة فى نظام التربية واسلوب التنظيم، فقد كان مأخوذاً بتجربة الحزب الشيوعى السوداني، وهو القائل، بان الحركة نشأت تحت وطأة الاستفزاز والضغط الشيوعى الاكبر، ولذلك اضطرت بعامل المقابلة ورد الفعل ان تأخذ عنها بعض التجارب التنظيمية والوسائل الحركية..

فاخذ عنها فعلاً نظام الحشد والتعبئة الاجمالية، واخذ بنظام تأهيل الاعضاء فكريا وتنظيميا فيما يعرف بمدارس الكادر، واستبدال نظام الاسر المغلقة بنظام الاسر المفتوحة التى تدعو من شاء لحضورها والمشاركة في برامجها..»

ولم يتردد الترابى في ان تتجه حركة الاخوان المسلمين فى السودان الى مصادر التجارب الغربية لتنهل من فكرها التنظيمي، وحجته فى ذلك انه اذا كانت الحركة تنافس قوى عقائدية وسياسية اغتربت عن مجتمعها وصبت نظمها فى قوالب الغرب كما صاغت مذاهبها من مذاهبه، فقد اقتضت المنافسة احيانا اتخاذ مثل تلك النظم والطرائق.

وقد تبين منهجه فى التنظيم كمنهج يؤمن بالتطور الحى، وبالتفاعل بين التجارب والافكار التنظيمية، ففى فقرة من كتابه « الحركة الإسلامية فى السودان » يقول.. اذا صدق ان الحركة الإسلامية بالسودان قد امتازت اخر عهدها بتنظيم ارقى مقارنة باخواتها فى الدين، فذلك عائد الى بضعة اسباب منها ان الحركة انتفعت كثيراً من فكر التنظيم الاوروبى وتجاربه.

والكسب الاوروبى - على الحذر الواجب إزاءه - منسوب للعصر وللحياة النامية حضرياً، ففيه ما هو ادعى للتقدم...!

ومنها ان الحركة سادتها روح الاجتهاد فهى لا تتجمد بالتقليد بل لا ترتهن حتى لتقاليدها هى فى التنظيم، بل تقدر وتخطط، وتجرب وتراقب، وتنتقد وتراجع، تعدل وتطور دأباً نحو الاحسن.

والتجارب الاوربية مفتوحة فى كل المجالات السياسية والاجتماعية والتنظيمية والفكرية .. ففيها ما هو ادعى للتقدم .

هل ذلك فقه الضرورة .

ام هى ملامح برغماتية فى الحركة .. مدرسة تحذر من القوالب الجامدة ، وترى ان التطور يعتمد على الملاحظة والتجريب ، وان الحركة لابد ان تكون بوتقة تنصهر فيها الأفكار والتصورات .

ربما كان هذا المنهج البرغماتي الذى جاء به الترابى الى الحركة هو ما فجر الخلاف بين مدرسة التربية ومدرسة السياسة داخل الاخوان المسلمين فى النصف الاول من الستينات حينما كانت المناظرة حادة فى تاريخ الحركة الاسلامية -كما قال الترابى - بين مدرسة التربية التى تتوخى الالتزام الصارم بمقتضاها ومنهجها المتقدم والتى كانت تتأسى بالأدب التربوى للأخوان المسلمين بمصر وتتأثر بالتربية التقليدية فى تدين أهل السودان الذين لم يعرفوا الدين الا من الشيوخ المربين بالقرآن والعلم والذكر ، ومدرسة السياسة التى كانت تسعى لتدريب الاعضاء على المجاهدة العامة وتدعو لتعبئة قاعدة اوسع تفى بحاجات المجاهدة ونحو ذلك من التوجهات.

هذه المدرسة البرغماتية فى التنظيم، الميكافيلية فى السياسة نجحت فى توظيف الظروف السياسة المعقدة والمتشابكة بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ فى استصدار قرار من الجمعية التأسيسية بحل الحزب الشيوعى السودانى الذى استطاع ان يكتسب مواقع جديدة وتأييد دوائر الخريجين فى الانتخابات حيث فاز باحد عشر مقعداً فى البرلمان مما منحه صوتاً عالياً فى الحياة السياسة السودانية .

هذا الفوز اثار غيرة شديدة فى وسط الاخوان المسلمين الذين بدأوا فى التخطيط بالتعاون مع الاحزاب التقليدية الاخرى ، لمحاصرة الحزب الشيوعى خصوصاً وانهم طرحوا مشروع الدستور الاسلامى مقابل الدستور المؤقت الذى كان يحكم البلاد منذ ما قبل الاستقلال .

وكانت الاحزاب التقليدية اساساً راغبة فى طرد النواب اليساريين من البرلمان بسبب ازعاجهم السياسى والنقابى والطلابى الذى راح يتنامى فى تلك الفترة مع تمدد الحركة

الشيوعية العالمية فى الستينات ، مما اثار هواجس كثيرة فى بعض الدول العربية ، فكانت الرغبة حامية فى التخلص منهم ، والرغبة لوحدها غيركافية فإذن لابد من جهة تتكفل بالعمل.

ولم تكن هناك جهة مؤهلة للعب الدور غير إلا فى الاخوان المسلمين الذين عرفوا بعدائهم الصارخ للحركة الشيوعية .

واستدعت اللعبة وضع ترتيب منطقى وتدبير محكم للتخلص من الشيوعيين فجأت احداث ندوة معهد المعلمين التى نظمها الاتجاه الاسلامى بالمعهد حول «المرأة» فى ٨ نوفمبر ١٩٦٥ - كأنها المصيدة المعدة سلفالاقتناص العدو ورتبت المصيدة عندما طلب شاب اسمه شوقى محمد الكلام فأذن له ، فأبتدر حديثه بأنه عضو فى الحزب الشيوعى السودانى وانه يفخر بذلك ويعتز ثم بدأ فى التعرض لسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وسب آل بيته واعاد حديث الأفك وشكك فى الاسلام .

ماذا حدث بعد ذلك ..؟

هاج الحاضرون وماجوا ، وانطلقت المظاهرات والهتافات تندد بالحزب الشيوعى والالحاد وتنادى باعدام الكفرة ، وتهاجم دور الحزب وتتصدى بالضرب على اعضائه .

لم يكن هناك احد من المهتاجين مستعد ان يعيد الاحداث من اولها ليسأل من هو ذلك الـ (شوقى محمد) الذى تطاول على سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وهل هو عضو بالحزب الشيوعى فعلاً ، وهل تمت غوايته من أية جهة ودفع الى تلك الفعلة دفعاً ، وهى هى حالة فردية أم هو مكلف من حزبه لان يقول ما قال .

فلا أحد اراد ان يسأل لان الهياج والمظاهرات لم تكن فى الاصل عفوية ، فقد كان يقف على بعد من مكان الندوة فى تلك الليلة ، رئيس منظمة الشباب الوطنى على عبد الله يعقوب،ومجموعة من كوادر الاخوان يوجهون المتظاهرين يمنة ويسرة ، للضرب والاعتداء هنا وهناك ، كانت تلك اول تجربة للمنظمة ارادت بها ان تمتحن قدرتها وتختبر شبابها فقد أنشئيت لتكون مقابلاً لاتحاد الشباب السودانى التابع للحزب الشيوعى السوداني.

وخلال اسبوع تحركت عضوية بقية الاحزاب التقليدية فى المساجد والمنابر فى صلاة الجمعة لتهييج مشاعر المسلمين واثاره غيرتهم على الاسلام ،وبعد أيام من الحادثة تقدم اعضاء فى الجمعية التأسيسية بمشروع قرار لحل الحزب الشيوعى .

وفاز المشروع بتأييد ١٥١ عضواً ومعارضة ١٢ وامتناع ٩ اعضاء عن التصويت . وجاء نص القرار كالتالي:-

« إنه من رأى هذه الجمعية التأسيسية بالنسبة للأحداث التى جرت أخيراً فى العاصمة

والأقاليم وبالنسبة لتجربة الحكم الديمقراطى فى هذه البلاد وفقدانه للحماية اللازمه لنموه وتطوره ، أنه من رأى هذه الجمعية التأسيسية ان تكلف الحكومة للتقدم بمشروع قانون يحل بموجبه الحزب الشيوعى السودانى ، ويحرم بموجبه قيام اى احزاب شيوعية او أحزاب او منظمات تنطوى على الالحاد او الاستهتار بمعتقدات الناس أو ممارسة الاساليب الدكتاتورية.. ».

وتم حل الحزب الشيوعى ، وطرد ثمانية نواب من البرلمان بتاريخ ٢٩نوفمبر١٩٦٥ بعد تعديل القانون حيث عدلت المادة (٤٦) من الفقرة الخامسة والخاصة بمؤهلات العضوية .

وتقدم الاعضاء المطرودون بشكوى الى القضاء وحكمت المحكمة العليا ببطلان « شرعية» ذلك الاجراء وامرت بعودة النواب الى مقاعدهم فى الجمعية التأسيسية إلا ان حكومة الصادق المهدى لم تعط أى اعتبار لقرار المحكمة حيث اعتبرته مجرد راى استشارى غير ملزم مما أدى الى نشوء اكبر ازمة دستورية كانت نتيجيتها المباشرة ان استقال رئيس القضاء . اما نتيجتها غيرالمباشرة كانت قد مهدت الطريق مرة أخرى لانقلاب عسكرى وقع فى ٢٥ مايو ١٩٦٩.

لم يكن احد يعرف سر الحدث ما عدا الاخوان المسلمين الذين دبروا العملية من اولها لاخرها ، من شراء الطالب شوقى محمد مروراً بتنظيم الندوة الى توزيع الهتيفة وسط الحضور ..ومن الخروج فى مظاهرات مروراً بتقديم عرائض ومذكرات للبرلمان ومجلس السيادة ومجلس الوزراء الى الاعتداء على دور الحزب الشيوعى .

وقد وصف الترابى تلك المظاهرات بـ(الثورة) التى عبأتها جماعة الاخوان لحل الحزب الشيوعى .

وقد اعتبرها الترابى الحملة التى استطاع بها الاخوان ان يتجاوزا الحزب الشيوعى نهائياً والى الابد.

فقد كان هاجس حركة الاخوان الأول والاساسى منافسة الشيوعيين ولكنها منافسة لم تلتزم قواعد اللعبة الديمقراطية ، فلجأت الى ذلك المبدأ الميكافيللى المعروف الذى يقول أن الغاية تبرر الوسيلة .وهو مبدأ يلخص المذهب فى كلمات قليلة تعنى فى مضونها الاستعمال الفعلى والعقلى لاخبث الوسائل فى سبيل بلوغ هدف سياسى أو خدمة سلطة سياسية عمياء وانانية .

واعطت تلك الحادثة وما اسفر عنها من تطورات دفعة معنوية للأخوان المسلمين الذين راحوا ينتهزون اى فرص أخرى للتضيق على النشاط الشيوعي.

فكانت ساحة الجامعة قد هيئت لمعارك جديدة فى ١٩٦٨ ففى احدى الامسيات دعت رابطة الفكر التقدمى ، وهى محسوبة على الديمقراطيين ، الطلاب لحضور حفل مسرحى غنائى قدمت فيه الفرق الطلابية رقصات واسكتشات متفرقة ، واثناء عرض رقصة(العجكو) الشعبية

المشهورة بين بعض قبائل اقليم كردفان فإذا بصيحات تتنادى من اركان قاعة العرض وتنهال الكراسى والعصى على الطلاب ومقدمى العرض مما أدى الى مقتل احد الطلاب فى الحال .

واثار هذا الحادث هذه المرة ردود فعل حادة وسط الرأى العام وبدأت التساؤلات تتدفق من كل جانب : ماهى حدود ما يجرى فى السودان؟ وما هى سلطة الإخوان؟ والى اين يؤدى هذا العنف .

كان العنف هذه المرة غريباً اذ جرى فى اهم مراكز العلم والمعرفة فى السودان بين طلاب من المفترض ان يكون سلاحهم الجدل والحوار بالعلم وبادب العلم خصوصاً وان جامعة الخرطوم تحتل مكاناً رفيعاً فى وجدان الشعب وعقله .

بتلك الاحداث انقطع الحوار الهادئ بين قادة المستقبل وحل محله الصراع والتقاتل بالسيخ والحديد والنار والدم .

كانت ظاهره ، فى بدايتها ، ولكنها فى غاية الازعاج للذين لديهم القدرة على استشكاف ماهو مخبأ وراء الاكمة ووراء الأكمة نذر حرب اهلية جرى اختيار عينتها فى معمل صغير بمساحة حدود الجامعة بكل ما تحيط به من تكوينات سياسية وفكرية واقليمية وعرقية .

ولاول مرة يتم التمييز ، وسط هذه الاحداث ، بين طلاب اسلاميين وطلاب غير اسلاميين ،ثم يتمتد التمييز الى خارج اسوار الجامعة ليصبح المجتمع المسلم معرض للانقسام والتمييز (الطائفى الجديد) .

ولم ير احد المفكرين السودانيين الذين نبتوا فى نفس التربة (الاسلامية) فى ظاهرة العنف التى استحدثها الاخوان المسلمون الا انها آفة تهدد المجتمع من داخله . وقد اطلق هذا المفكر - بابكر كرار - على الحركة يقودها الترابى وصفاً دقيقاً صاغه فى كلمات قليلة يقول : الترابية آفة الحركة الاسلامية ، بحكم ان لكل شئ آفه من جنسه ويقال ان بابكر كرار هو الذى ظل يتابع نمو« الترابي » فكرياً وسياسياً منذ كان طالباً فى حنتوب الثانوية وربما هاله ما وصل إليه قائد الإخوان فى تلك المرحلة .

هل صدق بابكر فيما قال بان هناك سوسة تنخر فى جسد الاسلام ببطء وهدؤ دون ان يستشعر المسلمون خطر هذه الافة ؟ أم كان الامر يحتاج الى عقود من السنوات حتى تظهر الافة .

ويرى مفكر عربى اخر فى ظاهرة تقسيم المجتمع المسلم الى جزء اسلامى وجزء اخر غير اسلامى بانه عمل يستهدف ضرب الاسلام نفسه من الداخل وسمى المتمسكون بهذا التقسيم بـ (الطابور السادس) بمعنى ان الطابور السادس - كما يقول منح الصلح - هو الطابور الذى اذا اعتنق فكرة حولها الى شئ منفر للآخرين أو معاد لهم وجعل بينهم وبينها قطعية لا يمكن

التغلب عليها ، فهؤلاء الذين يسيئون الى الافكار التى يحملونها هم فعلاً طابور اشد اذى من الطابور الخامس .

كل تلك الاحداث كانت مؤشراً بان البلاد مقبلة على عهد فوضى واضطراب وعدم استقرار مثيرة فى نفس الجيش تلك الغريزة القديمة فى الاستيلاء على السلطة .

وفى صبيحة ٢٥ مايو ١٩٦٩ استولى تنظيم الضباط الاحرار بقيادة العقيد اركانحرب جعفر محمد نميرى على السلطة ، ملغياً الحياة الديمقراطية واحزابها وفرض (سلطة ثورية) مؤلفه من خليط سياسى ضم الشيوعيين والقوميين العرب وشخصيات بلا إتجاه .

كانت سمة النظام الجديد انه متقلب من اتجاه الى اخر ومن معسكر الى اخر . فقد بدأ بنبرة شيوعية ثم بقناع قومى عربى ثم اتجه غرباً ثم انتهى اسلامياً .

وكان فى كل مرحلة يستند على قوة الجيش وسلطة الأمن فى الحفاظ على بقائه ..

وكان فى كل مرحلة يجذب تيارات ويستقطب قوى ثم يضربها ويلفظها ، فقد دخل فى صراع طويل ومصيرى مع القوى التقليدية منذ بداية (الثورة) الى ان انتهى الى مصالحة مع هذه القوى فى يوليو ١٩٧٧ .

وفى هذه الفترة الاولى من مايو داخل الاخوان مرحلة كمون اخرى ادت الى انفراط عقد الحركة فعادت الى الانفعال بالحركة الطلابية التى حافظت على جذوة النشاط المعارض .

وتأثيراً بحالة الكمون خرج عدد من قادة الحركة من الجماعة وخرج آخرون من السودان إما طلباً للرزق او هرباً من النظام او بحثاً عن معارضة من الخارج . فخرج احمد عبد الرحمن محمد وعلى عبد الله يعقوب ، والشيخ الكارورى ، وعثمان خالد ، ومهدى ابراهيم .. واخرين من القادة المؤثرين .

وهذه المصالحة تقف علامة بارزة تفصل (مايو) الى عهدين .

وخروج هؤلاء القادة وغياب الترابى لفترات متقطعة فى المعتقل ترك قيادة الحركة للطلاب الذين كانوا يعملون تحت اسم (الاتجاه الاسلامي) وهو الاطار الذى نافس الاخوان المسلمين كأطار جماهيرى غائبة قياداته .

وربما لهذا السبب تعمق الاحساس لدى الشباب المعارضين فى الداخل بغربة آولئك المعارضين بالخارج وهو احساس ظل قائماً فى النفوس فترة طويلة لم تداويه سنوات المصالحة والتحالف والمشاركة فى السلطة عهد تحالف بين العسكريين والتكنوقراط ... وعهد تحالف بين العسكريين والتكنوقراط والقوى التقليدية .

وفى العهد الثانى برز الاخوان المسلمون كقوى مؤثرة فى الحياة السياسية بعد تطورات جرت على الساحة المحلية والاقليمية والدولية كان لها اثر بارز فى مجريات السياسة السودانية.



الفصل الثاني

التحالف مع الشيطان

عندما وصل الدكتور حسن عبد الله الترابى ، الامين العام لجماعة الاخوان المسلمين الى قمة التحالف السياسى مع الرئيس جعفر نميرى ، وتولى امانة الفكر والمنهجية بالاتحاد الاشتراكى السودانى ، واصبح نائباً عاماً مسئولاً عن اعداد وصياغة قوانين الدولة ، ونجح فى كسب ثقة بعض قادة النظام ، والتزم بوضع طاقات الاسلاميين فى خدمة السلطة وحمايتها ، لم يكن سهلاً أن يستوعب العقل ، فى تلك اللحظة ، حقيقة ان يجتمع " النقيضان " فى تحالف تسقط بعده كل مظاهر العداء والخصومة والصدام بينهما.

وكان من الصعب ان يقبل المنطق العادى ان تلتقى شخصيتان مثل النميرى والترابى تقول كل المظاهر انهما متناحرتان فى الفكر والثقافة والمزاج والاسلوب والالتزام.

ومن الصعب ان يقبل المنطق ان يتحالف تنظيمان مثل الاتحاد الاشتراكى السودانى والاخوان المسلمين تقول كل الوثائق والبرامج المنشورة انهما متصادمان فى المنطلقات والغايات والتوجهات والمقاصد .

ويصعب فى الحسابات السياسية ان يتكهن المرء بان هذا التحالف يستطيع ان يعمر طويلاً او يعيش قليلاً إلا اذا كان طرفا التحالف اشخاصاً غير طبيعيين او ان الظروف التى احاطت بعقد التحالف ظروف غير عادية نبتت فى واقع جاء نتيجة سلسلة من انتكاسات وازمات سياسية واجتماعية واخلاقية فرضت وقائع غير معهودة وغير متوقعة .

او ربما كانت الشخصيتان - والحركتان - يربط بينهما خيط رفيع من التشابه والانسجام يستحيل على العين المجردة ان تراه فى حلكة الواقع الشديد العتمة .

فالنظام السياسى الذى قاده جعفر نميرى طوال سته عشر عاماً والمعروف بنظام مايو ، يعد فى نظر التصنيف السياسى واحد من الانظمة العسكرية الدكتاتورية التى تتمركز فيها الاجهزة والسلطات فى شخص ويد الرئيس .. وهو نظام يتبنى فكرة واحدة - تتلخص فى " الدفاع عن الوضع القائم " .. وهى فكرة ظلت مسيطرة على عقل النظام وممارساته منذ يومه الأول فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ الى يومه الاخير فى ٦ ابريل ١٩٨٥ .

وهو نظام لم يعرف الثبات على مبدأ ، فقد تقلب فى كل الاتجاهات وانقلب على مختلف الافكار والتيارات ، وانتهج اسلوب " الاستبعاد " عن طريق حظر اى نشاط سياسى خارج اطارمنظماته الفوقية وان كان فى بعض الاحيان يسمح للجماعات الاقليمية والمنظمات الاجتماعية بحرية حركة طالما هى بعيدة عن ممارسة أى نشاط سياسى .

ونظام هذه طبيعته كان يشتط فى طلب المزيد من اشكال السيطرة الشمولية ويندفع وراء البحث عن الامن فى التركيز على الوسائل البوليسية ويصبح الحفاظ على السلطة فى مقدمة همومه بل تصل الى راس قائمة القضايا التى تشغله .

ومجملاً كان نظام مايو يفتقد افق الرؤية والابداع بالرغم من انه رفع فى ايامه الاولى شعارات تغيير ملكت عواطف الشعب فترات طويلة ..

كانت تلك حال نظام مايو ... رئيس بلا افق ونظام بلا مستقبل ..

اما الاخوان المسلمون فقالوا عن حركتهم بانها " حركة اصلاح تتخذ من التربية السياسية اداة لاحداث التغيير الحضارى الذى يؤدى الى حمل المجتمع الاسلامى لمكان الريادة الحضارية فى إطار ومحتوى اسلاميين ... وبانها " حركة تغيير اجتماعى تسعى لكسب السلطة السياسية لاحداث التحول من خلال الاصلاح والجهاد .. "

ويصفها الترابى فى كتابه " الحركة الاسلامية فى السودان " بانها حركة ليست بدعاً من حركات التجديد .. فمنهجها اسلامى اذ يلتزم بحكم الشريعة الخالدة ويهتدى بتراث الاسلام والانسان وهو تجديدى لأنه يختص بشأن محاولتها الانتقال بالمسلمين من الجمود التاريخى الى الاحياء المعاصر ..

اذن من منهما تغير النميرى ام الترابى حتى يلتقيا على ذلك التحالف الوثيق .. ؟

ولأن مظاهر التناقض بينهما واضحة ولأن العداء بينهما قديم كانت التساؤلات محمومة وسط الراى العام الذى ظل يشهد نوعاً غريباً من الالتقاء والتحالف ، نوعاً يهدد استقرار المفاهيم الثابتة بعد ان اصبح الاخوان المسلمون هم القوة السياسية الوحيدة المويدة للنظام العسكرى منذ المصالحة الوطنية فى ١٩٧٧ الى ما قبل سقوطه بايام .

وهى تساؤلات لخصها ذكاء المواطن فى كلمات قليلة ومعبرة : ماذا يريد الترابى من لعبة التحالف هذه .. ؟

وهى تساؤلات تحولت تدريجيا الى هواجس وسط مختلف الدوائر المنغمسة فى لعبة الصراع حول السلطة فى بلد لم ينعم بالاستقرار اصلاً . فكان امام كل تلك الدوائر – المعارضة بمختلف فصائلها ، والاسلاميون ، معارضون منهم ومؤيدون والمايويون – علامة استفهام كبيرة حول قضية اساسية : ما هو اثر نفوذ الاخوان المسلمين على الحكم وعلى مسار تطور السياسة السودانية فى المستقبل .

ففى دائرة المعارضة – باحزابها ونقاباتها – كانت الهواجس هى من نوع الهموم التى تثقل دماغاً مثقلة اصلاً – بوطاة الحصار : هل التحالف بين النميرى والترابى سيؤدى الى تقوية النظام ويطيل من عمره بعد ان اهترأ من الداخل واصبح على وشك الانهيار التام ؟.. وهل سيدوم هذا التحالف ، والى متى ؟ علماً بان كل تحالف له عمر افتراضى ما ان ينقضى حتى تسقط شروطه وتتحلل عناصره وتتصادم اطرافه .

وبرز السؤال الاكثر اثاره للجدل فى ذلك الوقت : هل يستطيع الاخوان ان يكونوا الوريث الوحيد لهذا النظام (المتهالك) .. وهو يقضى اخر ايامه . ؟

وكان لكل طرف فى المعارضة تمنى .. ولكل طرف توقعات مبنية على مخاوف على المستقبل او من المستقبل .

اما وسط دائرة الاسلاميين – المؤيدون منهم والمعارضون للنظام – الذين وجدوا تنظيمهم بين ليلة وضحاها فى خدمة نظام ناصبوه العداء لمده ثمانى سنوات ، ظل السؤال المرهق سيد كل حوار يدور بين اثنين او اكثر يجمعهم حديث السياسة والتحالف : هل يجوز اصلاً التحالف

مع نظام لا يحكم بما انزل الله .. ؟

وما هي الفوائد التي يجنيها الاسلاميون من مساندة نظام يقف على راسه رجل لا يؤمن له جانب ؟...

ثم ما هي الانعكاسات السلبية على مستقبل الجماعة وعلى مصداقيتها بعد تحالف مع نظام بلغ خريف العمر وحاز على كراهية كافة قطاعات الشعب .. ؟ويأتى السؤال الاكثر الحاحاً على راس الهواجس : ماهي التكاليف المطلوب ان يؤدونها .. وما هو نوع التضحية ؟

كانت مخاوف الاخوان متنازعة بين مكاسب يرونها ومبادئ دينية ترهق وجدانهم .

اما داخل السلطة نفسها وبين رجالها القدامى الذين يطلق عليهم اسم «المايويون» ، نسبة الى «ثورة مايو» ، التي قام بها العقيد جعفر نميرى ومجموعة من الضباط الاحرار ، كان السؤال اكثر وضوحاً وجرأة : الى اى مدى يستطيع الاخوان المسلمون ان يخترقوا اجهزة ومؤسسات السلطة في مرحلة اختلطت فيها الشعارات ولم يعد فيها التمييز سهلاً بين اصيل ودخيل في زفة سياسية تعلو فيها اصوات الطبل والزمر والدفوف .

كانت مخاوف المايويين على المصالح اكثر مما على المبادئ لانه لم يكن هناك اصلاً مبادئ غير ما صيغ في شعارات ذهب طعمها وضاع لونها من كثرة الاستهلاك .

ولم يكترث الترابي لكل تلك التساؤلات اذ ظل مجذوباً الى تجربته في المشاركة في السلطة منهمكاً في توفير كل الفرص لنجاحها ، منصتاً فقط لهاتف الحكم الذي ياتيه ملحاحاً في صحوه ومنامه .

فقد عشق السلطة من أول لقاء فتعرف على معانيها العملية بعد ان كانت بالنسبة له صرحاً دستورياً وقانونياً قائماً في الكتب . وبعد أن سار في مسالكها وعرف مجاهلها لم تعد هناك قوة تستطيع ان تصرف روحه عنها فاصبح منفعلاً بها منتشياً لبريقها كنشوة الصبى حين يبلغ الحلم .

فمن على قمة التحالف تراءى له طيف السلطة مغرياً وزاهياً .. ومن على تلك القمة اكتشف سر السلطة وخفاياها ومزاياها .

فقد اتاح له منصبه في الدولة - ان يلتقى بزعامات سياسية ودينية في العالم ويتعرف على ارائها ومواقفها من التحولات الجارية في المنطقة العربية والاسلامية بعد حدثين هامين يؤثران على المنطقة لعشرات السنين : هما :

* ابرام الرئيس المصرى انور السادات معاهدة صلح منفرد مع اسرائيل وما احدثته من

انقسام حاد فى العالم العربى والاسلامى عطلت فيه مصر دورها - القومى - لفترة من الزمن .

* قيام ثورة اسلامية فى ايران الهبت احلام الاسلاميين فى العالم بتحقيق مشروع الدولة الاسلامية عبر ثورة شعبية هائلة .. وهى الثورة التى انقسم العالم الاسلامى حولها .. فبعض يرى انها الصحوة الاسلامية والبعض الاخر يرى انها لعنة تصيب المنطقة بداء الطائفية .

كان ذلك فى المجال الخارجي .. آما على المستوى المحلى - الداخلى - فقد اتاحت المشاركة فى النظام للترابى فرص الالتصاق اكثر بهيئة اركان النظام واستطاع ان يلمس عصب السلطة المؤلف من الجيش والامن والاعلام .. واطلع من موقعه - كوزير ومسئول بالاتحاد الاشتراكى - عبر التقارير الرسمية والسرية ، ومن خلال المشاهدات واللقاءات - على خريطة القوى السياسية المتحركة والمحركة للمجتمع السودانى .

والخريطة السياسية للمجتمع السودانى لا تختلف فى المعنى والرمز عن الخريطة الطبيعية ، ففيها ايضا سهول وجبال ، مرتفعات ومنخفضات قمم وسفوح ، صحراء وغابات مياه ويابسة .. وكل تلك المعالم تتلامس فى المكان وتتعايش فى الزمان .

ففى خريطة القوى الاجتماعية هناك طبقة راسمالية لم يكتمل نموها بعد ، تصارع الظروف السياسية والاقتصادية بضراوة لتحتل مكانها لقيادة المعركة لكسر احتكار الدولة النامية للدور الرأسمالى . وهى تقف فى قمة هرم المجتمع .

وفى السفح طبقة من العمال لم يكتمل نموها ايضا تصارع لتجد لنفسها موقعاً مستقراً فى حركة الانتاج تطل منه على دور فى معركة التحديث والتطوير وهى طبقة يطردها الريف وتطحنها المدينة ..

وفى الوسط طبقة متسعة لكل التائهين من الطبقات الادنى والاعلى ولكن مركزها تحتله جموع الموظفين والمهنيين والضباط وصغار التجار وكبار الحرفيين اما اطرافها فتستوعب من يصعد من العمال والمغتربين ومن يهبط من الرأسماليين .

ولكن ما يميز الخريطة الاجتماعية فى السودان انه لا توجد علامات فاصلة بين التكوينات المختلفة وذلك بسبب التقارب الاجتماعى من جهة وبسبب ان التخلف هو السمة العامة التى طبعت الحركة الاجتماعية كما ان ثقافة الريف وتقاليد القرية مازالت هى الغالبة .

والسودان ليس استثناء فى بلدان العالم الثالث فان تميز عنها فيتميز بكثافة الترابط الاجتماعى والتسامح الدينى والسياسى .

اما القوي المحركة فى المجتمع فهى ثلاثة : الاحزاب والنقابات والجيش وهى مجتمعات صفوة ومجتمعات مدنية .

وبالضرورة ان يكون اكثر ما شد عقل الترابى فى الخريطة، تلك المؤسسة العسكرية التى حكمت السودان بعد الاستقلال لأكثر من عشرين عاماً، فموقعها فى الخريطة الى يومنا هذا يكشف بانها الفاعل الاساسى فى التغيير ليس فى السودان وحده بل يكاد يكون فى معظم بلدان العالم الثالث.

وهى ظاهره تستحق النظر الدائم والاهتمام .. وقد اهتم الكونجرس الامريكى بعلاقة الجيش والتغيير فاعد تقريراً عام ١٩٨٠ قال فيه : انه ما بين ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ يوجد حوالى ثلاثة عشر من رؤساء الدول العربية قد تقلدوا السلطة بعد الاطاحة بطريقة او بأخرى باسلافهم من الزعماء السياسيين .

وفى مكان اخر رصد العالم الاجتماعى التركى على كازالجيكيل ١٠٨ انقلاباً فى بلدان العالم الثالث خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠ .

فلم تكن حقيقة القوات المسلحة ودورها فى العمل السياسى جديدة على الترابى .. كانت حقيقة منشورة فى الدراسات ومشهوده فى واقع العالم الثالث .. ولكنها كانت بالنسبة له حقيقة ظلت قابعة فى احدى زوايا تفكيره مهملة تحت ضغط العمل السياسى الشعبى - مدنياً او مسلحاً - لفترات طويلة الى ان حان وقت الاحتكاك بها ومعرفتها ومراجعة دورها وقوتها .

واحتك الترابى بالقوات المسلحة فى مناسبتين :

الأولى : حينما وقع التصادم العنيف بين جماعة الانصار الذين قادهم الامام الهادى المهدى والقوات المسلحة فى معركة الجزيرة ابا فى مارس ١٩٧٠ وما لحق بالانصار من هزيمة ودمار وتشتت وقتل فى تلك المعركة محمد صالح عمر احد قادة الاخوان ومن أول الذين بادروا بتكوين نواة عسكرية للجماعة .

الثانية : عندما وقع الصدام الثانى والدموى بين الجبهة الوطنية المعارضة لنظام جعفر نميرى المؤلفة من احزاب الامه والاتحادى الديمقراطى والاخوان المسلمين - والقوات المسلحة فى ٢ يوليو ١٩٧٦ فى معركة استمرت لاكثر من ٧٢ ساعة فى وسط الخرطوم العاصمة السودانية واسفرت عن مقتل ما يزيد عن ٨٠٠ من الانصار و ٩ من الاخوان المسلمين .

وبعد هاتين المعركتين كان لابد من مراجعة تجربة المعارضة المسلحة وحينما واتت الترابى المراجعة واسترجع ردات فعل نظام جعفر نميرى تجاه المعارضة منذ ١٩٦٩ وتمعن فى تجربة حركة

٢ يوليو المسلحة التى قامت بها الجبهة الوطنية ادرك ،ربما متأخراً ، ان مجابهة نظام يملك القوات المسلحة فى صفه ستظل مجابهة دون جدوى ومصيرها الفشل خاصة وان الحركة جاءت فى شكل غزو خارجى طبعها فيما بعد باسم " الغزو الليبى " لانها انطلقت من معسكرات المعارضة فى الاراضى الليبية نحو العاصمة الخرطوم .

تلك الحركة المسلحة ودون قصد المخططين لها ، وضعت الجيش بتكوينه الوطنى مكان العدو المباشر دون ان تستطيع ان تفصل عملياً ما بين السلطة السياسية التى كان على راسها جعفر نميرى والقوات المسلحة كموؤسسة عسكرية تقوم بدورها المهنى المحض فى التصدى لاى عمل مسلح خارج عن اطار الشرعية الوطنية .

وبدت حركة ٢ يوليو المسلحة فى لحظة الصدام الاولى ، وبعد مقتل عدد من الضباط والجنود فى حامية الشجرة ، جنوب الخرطوم ، كأنها مواجهة مع الجيش مما استفز الجيش لابعد الحدود فتحرك بتلقائية الدفاع عن النفس ثم باحساس الدفاع عن الكرامة ثم بمشاعر الانتقام لشهدائه .. فحشد بقدر ما يستطيع من حشد لملاحقة " الغزاة " بعد ان انفلتت كل مشاعر الغضب والحزن والكبت .

فكانت ايام سوداء فى تاريخ السودان .

بعدها وبعد المراجعة ، توصل الترابى وهو معتقل فى سجن كوبر بالخرطوم بحرى الى قناعة مؤداها : ضرورة العمل من أجل مصالحة النظام ودون ابطاء .

وقبل ان تجف دماء شهداء حركة ٢ يوليو اوحى الترابى الى الدكتور الطيب زين العابدين من قادة الاخوان وزميله فى المعتقل ان يرسل مذكرة الى الرئيس نميرى يقترح عليه مبادرة سلام ومصالحة بين النظام والجبهة الوطنية ، وارسل د . الطيب المذكره باسمه من داخل سجن كوبر وظلوا ينتظرون الرد عليها .

وحينما تلكأ الرئيس نميرى فى الرد على المذكرة سعى الاخوان عن طريق على عبد الله يعقوب احد قادتهم - كان مقيماً فى السعودية - الى وساطة الامير محمد الفيصل - ابن الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز ، للتدخل من أجل اصلاح العلاقات بينهم وبين الرئيس نميرى خاصة وان الامير محمد كان صديقاً للجانبين . ولم يبخل الامير محمد الفيصل بصب كل جهده فى مجرى مبادرة الاخوان التى هو اصلاً من المتحمسين لهم ولها وربما كان احد الذين اوعزوا بها .. فسعى لتوسيعها عندما لمس رغبة النميرى فى ذلك ، لتشمل كل احزاب الجبهة الوطنية وتتسع لكل جهود الحريصين على المصالحة .

فوجد التحرك نحو المبادرة صدى عند كل الاطراف داخلياً ، وخارجياً حينما ايقنت ان

الظروف الدولية والاقليمية اشد الحاحاً لمصالحة وطنية تحقن فيها دماء شركاء العقيدة الواحدة " لمواجهة ،ماتصوره، العدو المشترك المتربص بالامة الاسلامية .وبالفعل انضمت جهود اخرى الى مبادرة المصالحة منها جهود خليجية ومنها جهود سودانية كان ابرزها وساطات رجل الاعمال السوداني فتح الرحمن البشير ، صاحب اكبر تجمع صناعي في السودان يجمع بين صناعة النسيج الى صناعة الادوية ووصولاً الى صناعة المصالحات ..

وفي نهاية المطاف نجحت المساعي في عقد لقاء بين الرئيس نميري والصادق المهدي رئيس الجبهة الوطنية ، في مدينة بورتسودان في ٧ يوليو ١٩٧٧ تم فيه التوصل الى صيغة مصالحة بعد ان اتفق الجانبان على اجراء تعديلات دستورية لاستيعاب تطورات ما بعد المصالحة مع الابقاء على الاتحاد الاشتراكي السوداني، التنظيم السياسي ،الاوحد كطار للمشاركة السياسية بشرط تغيير اسلوب الممارسة التنظيمية مع ادخال مبدأ " الانتخابات الحرة " من القاعدة الى القمة .

وكانت هناك شروط اخرى جانبية تتعلق بمعالجة شئون الانصار والعائدين من " المقاتلين ": وهي شروط تراعي غنائم اكثر مما تراعي مبادئ .

ويبدو ان الاتفاقية التي ابرمت بين النميري والصادق المهدي حجبت مصالح الاخرين في الجبهة الوطنية وتجاهلت اراداتهم فاغضبتهم اقل مما ازعجتهم . فوقف الشريف حسين الهندي احد قادة الجبهة الوطنية . موقفاً رافضاً للمصالحة مؤكداً على مواصلة نضاله ضد النظام الحاكم في السودان والعمل للاطاحة به .

وان كان محمد عثمان الميرغني زعيم كيان الختمية ورئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي لم يرفض الاتفاقية الا أنه صرح فيما بعد ، عقب سقوط نظام نميري ، بانه لم يكن يعلم بالمصالحة الوطنية الاولى التي اجراها الصادق مع الرئيس المخلوع ببورتسوان " .

اما الاخوان المسلمون فاعربوا عن استيائهم ل لما أسفرت عنه الاتفاقية باعلان الترابي في سبتمبر ١٩٧٧ - اي بعد ثلاثة شهور من لقاء النميري والصادق لاول مره في بورتسودان - بفض الجبهة الوطنية لانه - حسب رائهم - احسوا بان قياده الجبهة الوطنية - وهم يقصدون الصادق . تستخدم اسم الجبهة لتسجيل امتيازات لحزبها- وهم يقصدون حزب الامة - وان هذه القيادة حرمت تنظيم الاخوان من عائد غنائم الجبهة من سلاح ومال .

اذن كان رفض الاخوان ينصب على ما اسفر عنه لقاء الصادق مع النميري وليس على المصالحة نفسها ، وكان استياؤهم أشد من قسمة " الغنائم والامتيازات وهو الامر الذي دق اسافين في العلاقة ما بين " الاخوان وحزب الامة لسنوات طويلة اعقبت المصالحة " .

ففى حديث لاحمد عبد الرحمن محمد عضو المكتب السياسى فى تنظيم الاخوان لصحيفة السياسية السودانية فى ١٦ يوليو ١٩٨٧ قال : ان الكيفية التى تمت بها مبادرة المصالحة الوطنية رغم بعض ايجابياتها كانت بمثابة الضربة القاصمة لوحدة الجبهة الوطنية التى اصابها الشرخ فى اعقاب هزيمة حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ . فبعد ان قابل الصادق المهدى النميرى وحده فى بورتسودان دون سابق تفاهم مع المكتب التنفيذى - للجبهة - حول الأسس التى ينبغى ان يبنى عليها الوفاق وزمان ومكان اللقاء ، تضاءلت الثقة بين اطراف الجبهة وبدأ كل يعمل وفق رؤية كيانه الخاص وبذا لم تتحقق المصالحة المنشودة ولم تبق الجبهة الوطنية " .

ونتيجة لانهيار الثقة بين اطراف الجبهة الوطنية تحقق لنميرى بعض ما اراد .. وتحقق لحزب الامه أقل مما رغب وتحقق للاخوان معظم طموحاتهم .. وتحقق للوسطاء كل ماسعوا اليه .. وتحقق للدول الحريصة على المصالحة جميع ما تتمناه .

فلم يكن امام الدول الحريصة على المصالحة الا أن تنجح فى عقد المصالحة اذ ان الظروف التى كانت تحيط بالمنطقة العربية لا تترك للنميرى او للصادق ترف خيار الصراع والعنف وما يجلبه من استقطابات لقوة من الشرق او لجيوش من الغرب لتضع المنطقة على فوهة بركان يصعب التكهن بنتائج ثورته اذا انفجر خاصة وان هذا الانفجار سيقع على شواطئ البحر الأحمر اهم ممر مائى ينقل البترول من اباره فى الخليج الى دول اوربا الغربية فى وقت شهدت فيه المنطقة تطورات هائلة لا تملك ايه دولة فى المنطقة ان تتجاهلها وتغفل نتائجها . ومن هذه التطورات :-

* استولى منغستو هيلا مريام فى فبراير ١٩٧٧ على السلطة فى اثيوبيا بعد ان اطاح بالرئيس تيفرى بنتى وحوّل بلاده الى دولة " ماركسية لينينية " لتضع احتمال ان تصبح قاعدة انطلاق للحركة الشيوعية العالمية فى شرق ووسط افريقيا وتعمل على تنفيذ استراتيجية سوفيتية للسيطرة على شواطئ البحر الاحمر وعلى بوابته الجنوبية وهو امر اثار الرعب فى قلوب الدول الغربية الحريصة على مصالحها فى الاحتفاظ بسلامة شرايين تدفق النفط من الخليج الى اوربا الغربية وتخشى من المخطط السوفيتى الساعى الى وضع قدمه فى القرن الافريقى .

وكان قد وصل فى ذلك العام حوالى ١٣ الف جندى كوبى الى اثيوبيا لدعم نظام مانغستو فى حرب الاوغادين ضد الصومال .

وكانت الولايات المتحدة تراقب تلك التطورات فى افريقيا بعد ان وصل عدد الجنود الكوبيين فى انجولا الى اكثر من ٣٠٠ الف جندى وهو رقم له دلالات واضحة فى اتجاه الصراع بين الدولتين العظميين فى القاره الافريقية .

ورصدت واشنطن تزايد حجم الجيش الاثيوبي بعد ان فتحت موسكو اعتمادات واسعة لمساعدة صديقتها الافريقية الجديدة ، فقد قفزت القوات الاثيوبية فى عام واحد من ٤٠ الف جندى الى ١٠٠ الف جندى بعد توقيع منقستو معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى لمدة عشرين سنة .

* بروز ليبيا بقيادة العقيد معمر القذافى كمحرض دولى ضد : الامبريالية الاميريكية " ومناهض للانظمة الرجعية فى الوطن العربي وافريقيا .. مما وضع السودان بين كماشة ليبيا واثيوبيا ، فاذا قدر ان يسقط النظام فى السودان لصالح المعسكر الشرقى فان ذلك يعنى احكام العزلة على مصر السادات من الجنوب ومد الحزام " الراديكالى " الى اليمن الجنوبى مطوقاً المنطقة الغنية بالنفط من اسفلها .

فى مواجهة تلك التطورات وتحسباً لنتائجها بدأت الولايات المتحدة فى الاهتمام اكثر بما يجرى فى المنطقة واتجهت السياسة الامريكية لدراسة تلك التطورات وانعكاساتها على مصالحها الاستراتيجية .

ومن أوضح مؤشرات الاتجاه الجديد فى السياسة الامريكية ذلك التقرير الذى قدمه الكونجرس الامريكى حول الطاقة والذى رسم فيه التوقعات خلال الثمانينات . ومن هذه التوقعات : ان يقوم الاتحاد السوفيتى نتيجة ركود اقتصادى بمحاولة توسيع نفوذه فى الشرق الاوسط بكل الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية ، باستغلال القلاقل المحلية ومنح المعونات للمجموعات المنشقة واستخدام الضغط الدبلوماسى ودعم الحركات الثورية المتعاطفة مع موسكو . وقدم التقرير توصيات سياسية لمجابهة تلك الاحتمالات .. تقول تلك التوصيات:

* يجب ان يلعب حلفاؤنا دوراً مع القيادة الامريكية فى تبنى استراتيجية تهدف الى منع التغلغل السوفيتى فى المنطقة والتعامل مع المتغيرات الاخرى .

* يجب ان تعمل الولايات المتحدة بنشاط كبير لمنع انتقال النزاع العراقى الايرانى الى الدول الاخرى المجاورة .. كما انه فى نفس الوقت يصبح امراً حيوياً ان تحافظ الولايات المتحدة وحلفاؤها على التزامها بالابقاء على مضيق هرمز مفتوحاً .

* وبالنسبة للمدى الطويل يجب ان تركز السياسة الامريكية فى المنطقة على نقاط اساسية ومحددة اذ يجب على الولايات المتحدة ان تجعل الحكومات المحلية فى المنطقة معتمدة عليها فى تحقيق امنها الداخلى ،ومن أجل تحقيق ذلك يجب ان تتبنى الولايات المتحدة وحلفاؤها برنامجاً مشتركاً لزيادة المعونة العسكرية والتدريب العسكرى للدول الصديقة بالشرق الاوسط وذلك لدعم قدرتها على القضاء على القلاقل الداخلية وللدفاع عن نفسها فى النزاعات الاقليمية .

ويرى التقرير انه توجد بعض التهديدات خصوصاً تلك النابعة من الاتحاد السوفيتى التى ليس بمستطاع اية دولة او مجموعة من الدول الوقوف امامها والقضاء عليها ..

وان كان التقرير يركز الاهتمام بدول الشرق الاوسط فى الاساس الا انه يكشف عن القواعد العامة للترتيبات الامنية للاستراتيجية الامريكية فى الدول الافريقية المتاخمة لمنطـقة النفط الغنية .

وترجمت هذه التوصيات لتدخل عضويا فى سياسات وبرامج عملية واتفاقيات ظهرت فى المجالات التالية :

* بدأت العلاقات السودانية الامريكية تشهد تطوراً بزيادة المعونات والمساعدات الاقتصادية والعسكرية ، وبدأ برنامج تبادل زيارة المستشارين والخبراء لتطوير الجيش السودانى ،وبدأت بالفعل عمليات شحن لاسلحة امريكية الى السودان تقدر قيمتها بأكثر من ١٠٠ مليون دولار .

* توصلت الولايات المتحدة الى اتفاقيات اقتصادية وعسكرية مع سلطنة عمان وكينيا تمنح امريكا بموجبها حق وحرية استخدام القواعد الجوية والبحرية فى البلدين . واعلنت واشنطن فى ٢١ ابريل ١٩٨٠ انها تجرى مفاوضات مع الصومال من اجل التوصل الى اتفاقيات مماثلة . وظهرت بعدها سلسلة المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وهذه الدول بما فيها مصر والسودان فيما اشتهر بمناورات النجم الساطع .

* تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك فى يوليو ١٩٧٦ بين السودان ومصر والتى اعلنتها الرئيسان نميرى والسادات اثناء زيارتهما المشتركة الى العاصمة السعودية الرياض ، حيث اجتمعا مع الملك خالد عاهل السعودية الذى بارك الاتفاقية .وتنص الاتفاقية على تقديم المساعدات العسكرية لاى دولة منهما فى حالة تعرضها لعدوان خارجى ، وكان المقصود من ذلك تقديم مساعدات للسودان لحمايته من عدوان محتمل من ليبيا او اثيوبيا او الدولتان معاً ،. وقد تم التوقيع عليها عقب العملية المسلحة التى شنتها الجبهة الوطنية فى ٢ يوليو .

* انسياب العون المالى من الدول الخليجية للمشاريع التنموية والاستثمارية فى السودان ، وقد بلغ حجم العون حتى نهاية عام ٧٩ ما يعادل ٣٥٧مليون جنيه سودانى وهو ما يساوى ٦٥ ٪ من العون الكلى للسودان علماً بأن الجنيه السودانى كان يعادل حوالى ٣ دولار فى ذلك الوقت .

وكانت المملكة العربية السعودية قد قدمت وحدها ٥٦ فى المائة من ذلك الدعم وساهمت الدول الخليجية الاخرى بنسب معقولة ولم يتناقص العون السعودى بعد ذلك حين احجمت بعض

الدول الخليجية عن تقديم العون بعد عام ١٩٨٠ ، بل زاد الى ان بلغ ٤٢٨ مليون جنيه سودانى بنهاية ١٩٨٦ . فقد كانت السعودية ترى ان الحركات التى تظهر فى اثيوبيا تنم عن مخاطر بعيدة المدى تشمل دولاً بكاملها ، ولذلك صرح مسئول سعودى قائلاً : اننا فى المملكة ندعو الى التنسيق والتعاون بين الدول العربية والاسلامية الواقعة على البحر الاحمر خصوصاً بين السودان والصومال وجبهات التحرير الارتيرية الثلاث .

وجاءت حملة العون الاقتصادى للسودان تحت شعار : السودان سلة غذاء العالم العربي

ولكن ابرز الاتجاهات التى تبناها الغرب وبعض الدول العربية هو احياء دور الدين فى مواجهة المد الشيوعى " الملحد " الذى يهدد الكيانين الاسلامى والمسيحى ، وقد سبق الرئيس انور السادات الجميع فى اطلاق حرية العمل للجماعات الاسلامية بهدف القضاء على التيارات الماركسية والاشتراكية فى مصر بتشجيع عملى من المؤسسات المالية التابعة للجماعات الدينية فى الدول العربية خاصة الخليجية والاردن وبعض المراكز المالية فى العواصم الاوربية الغربية .

جاءت المصالحة الوطنية ضمن هذه التطورات السياسية فى المنطقة العربية والافريقية وفى سياق احداث القت بتأثيراتها عليها وعلى القوى المستفيدة من هذه المصالحة ، خاصة ان الوضع السياسى الداخلى قد هيأ المسرح لأن يلتقى النميرى بخصومه فى منتصف الطريق ليتفقوا على القاء السلاح ، فبعد تجربة ٢ يوليو المسلحة حدث تغيير فى تفكير الطرفين، النظام الحاكم والمعارضة ، فكلاهما كان قد تعب وارهق .

فنظام النميرى كان فى امس الحاجة الى فترة هدنه تتوقف فيها المحاولات المتكررة للانقلابات العسكرية والحركات المسلحة لفترة خمس الى عشر سنوات . فقد ارهقت هذه المحاولات التى لم تنقطع منذ ١٩٦٩ نظام الحكم حيث ظهر امام العالم بانه نظام غير مستقر ومهدد بالسقوط .

كما ان الجبهة الوطنية قد استنزفت طاقاتها - المدنية والعسكرية ولم يعد فى مقدورها ان تعاود التجربة فى وقت قريب وان اى استعدادعسكرى لمعركة جديدة يحتاج لأكثر من عامين ولامكانيات مادية وبشرية تفوق طاقتها وطاقة مصادر الدعم.

ولكل تلك الأسباب نجحت مبادرة المصالحة الوطنية فاتحة الباب لتطور سياسى جديد تغيرت فيه التحالفات وتبدلت فيه الصداقات وولدت فيه عداوات جديدة .

كان النميرى يعتقد ان اغراء المعارضة الموجودة فى الخارج سوف يمنحه القدرة على السيطرة عليها اكثر من مجابهتها عسكرياً بين حين واخر فكانت استراتيجية النظام ان يسحب

من المعارضة عنصر دعمها الخارجي ويضعها تحت رقابته وفي متناول يده .

وفى المقابل كان قادة احزاب الجبهة الوطنية يرون ان سنوات الغياب خارج الوطن ابعدها - احزابهم - عن قواعدها واضعف روابطها مع الداخل وجعلها تدخل فى عداء مع الجيش - المؤسسة التى ظلت متماسكة وفاعلة طول الوقت فكانت استراتيجيتهم المشاركة فى النظام لضرب النظام من الداخل " او كما ارادوا ان يبرروا المشاركة امام الراى العام الذى صعق من تلك التطورات المفاجئة .

فكل طرف اراد ان يصنع من المصالحة حصان طروادة يغزو به الاخر .

وجرت مناورات طويلة بعد المصالحة وبالمصالحة .

فاول خطوة فى اتجاه تجسيد المصالحة على ارض الفعل كانت موافقة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى ١٦ مارس١٩٧٨ على تعيين الصادق المهدى وحسن الترابى واحمد الميرغنى وكلمنت امبورو وصمويل ارو وبدر الدين سليمان اعضاء فى المكتب السياسى للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى السودانى .

وفى ٢٣ مارس قرر المكتب السياسى تكوين لجنة برئاسة الرائد ابوالقاسم محمد ابراهيم ، الامين العام للاتحاد الاشتراكى لاعادة النظر فى اداء التنظيم السياسى وبتقديم مقترحات لتوسيع قاعدة المشاركة فيه وتعزيز الممارسة الديمقراطية داخله ومعالجة الاوضاع التنظيمية لما يكفل تقوية الاداء المؤسسى والعمل بمبدأ القيادة الجماعية .

وكان الترابى ضمن اللجنة المكلفة بتقديم تقرير للمكتب السياسى . واكملت اللجنة بالفعل عملها فى غضون ثلاثة اسابيع وقدمت اربعين مقترحاً للاصلاح فى تقرير طويل شامل لكل اوجه الاصلاح ، وأهم تلك المقترحات كانت هى :

- تقليص صلاحيات الرئيس .
- ارضاخ كل المناصب والمواقع القيادية للانتخابات .
- انهاء الدعم الحكومى للتنظيم السياسى فى مدى لا يتجاوز ثلاثة سنوات ليحل محله تدريجياً الاعتماد على اشتراكات الاعضاء .
- انهاء السيطرة على النقابات .

وبايحاء من الرئيس نميرى رفض المكتب السياسى كل تلك المقترحات وظل الاتحاد الاشتراكى بلا تغيير .

فقد اخذ النميرى بنصيحة الملكة زايتدو .. ملكة اثيوبيا وابنة منليك الثانى عندما

عارضت الغاء نظام الرق فى بلادها قائلة : اذا تغيير شئ ما بطريقة ما فان كل شئ سيتغير بكل الطرق .

كان الصادق المهدى اكثر الطامحين الى التغيير داخل الاتحاد الاشتراكى اذا اعتقد ان التغييرات المطلوبة . اذا نفذت ، سوف تفتح ثغرات عديدة يستطيع حزبه السيطرة على التنظيم السياسى ثم على السلطة عبر الوسائل الديمقراطية والانتخابات ، دون ان يفقد قناعاته الاساسية التى ترى ان بلداً مثل السودان يحتاج الى نظام " الحزب الغالب " حيث يكون الحزب الغالب هو الذى يتقدم بمساحة كبيرة على كافة الاحزاب الاخرى فى اطار من التعدد الحزبى ، كما يقول جيوفاتى سارتورى فى كتابه المعروف " الاحزاب والنظم الحزبية " ان الميزة الاهم فى نظم الحزب الغالب هى انها تنتمى الى نظم التعددية الحزبية . والاحزاب الاخرى ، غير الحزب الرئيسى الغالب ، توجد كمنافسة قانونية وشرعية وان لم تكن فعالة بالضرورة كالحزب الغالب.

اراد الصادق المهدى ان يتحول الاتحاد الاشتراكى الى حزب غالب بعد اجراء تغييرات دستورية وتنظيمية تسمح بعد فترة محددة بوجود تنظيمات اخرى . وربما كانت تجربة الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر الذى تحول الى منابر ثم الى احزاب هى التى اوحت له بامكانية التغيير .

ولكن النميرى كان واعياً لمصيدة التغيير اذ ادرك ان اى تغيير سوف يفتح ثغرات يصعب سدها اذا اتسعت وحينها يخرج الامر والنهى من يده نهائياً وكلياً .

ونشبت معركة هادئة بين المطالبين بالتغيير والرافضين للتغيير داخل التنظيم السياسى .

وكانت المعركة بين النميرى والصادق فى ميدان المطالبة بالتغيير نوع من المعارك التى تستخدم فيها اسلحة معنوية مثل الصبر والمهادنة وتستخدم فيها اساليب تكتيكية مثل المراوغة والاحتواء . فكان نميرى يراهن على قلة صبر الصادق المهدى اما الصادق فكان يراهن هلى الوقت احياناً وعلى المجهول احياناً اخرى .

وحينما ضاق صدر الصادق بمماطلات نميرى فى التغيير ومراوغاته الح عليه اصدقاؤه الذين كانوا وسطاء المصالحة التذرع بالصبر وان الايام كفيلة باصلاح الاوضاع . وسرت فى تلك الفترة روايات تأخذ شكل الصور الكاريكاتيرية تقول ان اصدقاء الصادق والمجموعات الحريصة على المصالحة بين الرجلين ارادوا ان يجبروا الصادق على مزيد من الصبر فاشاعوا فى بداية الثمانينيات ان واشنطن سربت تقريراً طبياً عن حالة النيمرى الصحية يؤكد ان الرئيس السودانى سوف يعجز عن الاستمرار فى الحكم بعد عامين او اكثر قليلاً .. اى لن يحل عام ١٩٨٢ الا ومنصب رئيس الجمهورية سيصبح شاغراً بسبب العجز او الوفاة وان الطريق بعدئذ

سيكون سالكاً لصعود الصادق المهدى الى رئاسة الجمهورية فى وقت لا ينافسه فيه احد

واستلهمت هذه الروايات حقيقة ان النميرى سافر فى نوفمبر ١٩٧٩ الى الولايات المتحدة لاجراء فحوصات طبية بعد ان شاع امر مرضه حيث كانت تفأجئه نوبات اغماء فى مكتبه ، أو اثناء تسجيله احاديث للتلفزيون مما اوحى بان الرئيس يعانى مرضاً خطيراً لا شفاء منه .

وهى روايات فيها كثير من خيال الطامحين او امانى الطامعين فى الحكم ولكنها تلاشت امام حقائق القدر الذى اطال فى عمر النميرى الى ماشاء الله .



الفصل الثالث

سنوات الصعود

ظل الترابى يشهد - ربما بمتعة - احتدام المناورات بين النميرى والصادق المهدى من على بعد ، ويشترك فيها أيضا من على بعد ومن وراء الكواليس .

فكان لايريد ان يضع يده فى النار المشتعلة بين الرجلين ولكنه كان مستعداً لان يصب الزيت على النار .

وكان لايريد ان يدخل معركة لم يستعد لها فهو يدرك ان حجم تنظيمه غير قادر على المنافسة فى أية معارك سياسية داخل الاتحاد الاشتراكى او خارجه ، وانه يحتاج الى الوقت والى مزيد من الجهد ليلحق منافسيه الذين سبقوه بفارق التاريخ والتجربة والتكوين والحجم والعلاقات .

وكان يعلم ان الصراع بعد المصالحة هو صراع سلمى يعتمد على قوة الضغط المتوافرة من حجم التنظيم وامكانياته ودوره ووسائله واتساع خياراته ورصيده فى الحركة الشعبية وسهولة التفاعل معها فى كل الظروف وفى مختلف المراحل .

وكان يدرك انه لا يملك تلك الشروط وان كان لابد من ان يطلبها .

ومن هنا جاء التركيز على العمل التنظيمي.

وباختصار كان على الترابى ان يطرح على نفسه فى ظروف واحوال حزبه السؤال الشهير للقائد الشيوعى فلاديمير اليتش لينين : ما العمل ..؟

فحتى عام ١٩٧٧ ظل قوام تنظيم الاخوان المسلمين من الطلاب والخريجيين حديثى العهد بالحياة العملية . وكانت جامعة الخرطوم هى المصدر الاساسى لتفريخ عناصر ملتزمة تحملت مسئولية العمل والنشاط ومعارضة النظام منذ عام ١٩٧٠ ولم يكن هناك مدد من الفئات الاجتماعية الاخرى التى كانت اما على ولاءاتها القديمة للاحزاب السياسية او اندمجت فى تنظيمات مايو " المتشعبة " او فقدت الشهية والرغبه نحو اى عمل سياسى بعد ان شهدت مراحل من الصراع سفك فيها دم غزير وعزيز ودخل فيها العنف الحياة السياسية من باب الشعارات الديماجوجية .

وكانت الفئة الاخيرة هى الاغلبية الكاسحة التى لازت بالصمت فترات طويلة تراقب تقلبات النظام وتقلبات خصومه .

فاولى الاخوان المسلمون قطاع الشباب بما فيهم الطلاب الرعاية والاهتمام منذ بداية السبعينيات وخاضوا بهم معاركهم المسلحة والسياسية مما حدا بالترابى ان يقول فى مؤلفه " الحركة الاسلامية فى السودان " : كان الطلاب الاسلاميون قوام المعارضة تناصرهم عناصر غير طلابية ، وكانت اكبر انتفاضاتهم على النظام حركة شعبان ١٩٧٣ واعتصامات جامعة الخرطوم الشهيرة .

وفى نفس الكتاب حدد الترابى السنة الفاصلة فى حياة تنظيم الاخوان المسلمين اذ قال : اما بعد المصالحة عام ١٩٧٧ فقد حدثت نهضة تنظيمية شاملة اعتباراً بتجارب فترة الجهاد واستيعاباً لمحصولها فى امتدادات العمل الاجتماعى والاقتصادى والامنى والجنوبى والخارجى ونحو ذلك واستمرت هذه النهضة اعواماً فاحدثت تحولاً .

ولا ينكر مبصر ان التحول كان هائلاً وايضا كان غير عادى كأنه ورم خبيث او تضخم مرضى وليس نمواً عادياً .

وربما تختلف الآراء حول العوامل الاساسية التى وقفت وراء هذا التحول الهائل فالبعض يرى ان " الاموال " التى تدفقت من كل صوب على الاخوان المسلمين منذ عام ١٩٧٣ نتيجة سياسات بعض الانظمة تجاه السودان هو العامل الاساسى وراء هذا التضخم غير الطبيعى فى جسم الاخوان .

ويعتقد اخرون ان المشاركة فى السلطة عام ١٩٧٧ هى التى اتاحت للاخوان مجال التحول من تنظيم طلابى او صفوى الى تنظيم جماهيرى .

وبالطبع ليس هناك سبب فرد لتفسير ذلك التحول من حركة طلابية متواضعه الحجم الى حركة جماهيرية فاعلة ومؤثرة .

فقد سقطت نظرية السبب الواحد وحلت محلها النظرة الشاملة الى مجمل الاسباب المباشرة وغير المباشرة ، الجوهرية والثانوية ، الظاهره والخفية وهو ما يقود الى البحث ليس فقط عن تحول الاخوان الى حركة جماهيرية ، ولكن ارتباط ذلك التحول بظاهره " الصحوة الاسلامية " التى يتم التعبير عنها بتكاثر الحركات الاسلامية المعاصرة وما تفرزه من مؤسسات سياسية وعسكرية ومالية وثقافية ، محلية ودولية كان لها اثر مباشر على تلك التحولات غير الطبيعية .

وان كان مصطلح الصحوة الاسلامية مظلة عريضة يتحرك تحتها الاسلاميون ملتزمون وغير ملتزمين ، معتدلون ومتعصبون ، متطرفون وارهابيون الا انها تخفى تحتها ايضا حركة تنظيم دولى يعمل بكل الوسائل .. وكل الاساليب للوصول الى مواقع السلطة فى بلدان العالم الاسلامى .

ومن يتابع حركة التنظيمات وكوادرها ، وحركة الاموال واصحابها ومؤسسات التبشير والقائمين عليها ، والمراكز الاسلامية ورؤوسها يكتشف ان خيطاً سميكاً يربط بينها ..وانها لا تتحرك عشوائياً والا كانت قد تصادمت لانها تعمل فى نفس الخط ونفس الاتجاه وفى نفس الزمن .

واقرب مثال الى الذهن ... شركات توظيف الاموال ...والبنوك الاسلامية ودور النشر وحملات الاعلام بدرجاتها المتفاوتة نسبة لظروف كل حركة .. واقرب مثال الى الذاكرة ..موقف الحركات الاسلامية من غزو العراق للكويت .

واحياناً يطلق وصف " الاصوليين " على الجماعات الاسلامية التى تسعى الى السلطة حيث يشير المصطلح الى عملية البحث عن اصول العقيدة وعن اسس الدولة فيها وقواعد نظام الحكم الشرعي... وهذا التركيب كما قال الباحث الامريكى ريتشارد هرير ديكمان ، يؤكد على البعد السياسى للحركة الاسلامية اكثر من جانبها الدينى .

وقد تكون هذه الملاحظة هى اكثر ما ينطبق على حال الاخوان المسلمين فى السودان ..وهى ملاحظة تطابقت مع راى باحث سودانى من الاخوان المسلمين د . حسن مكى حيث يقول فى كتابه تاريخ حركة الاخوان المسلمين فى السودان :

انه ابتداء من ظهور جبهة الميثاق الاسلامى فى عام ١٩٦٤ وتولى حسن الترابى مسئوليتى امانة الاخوان المسلمين والجبهة اخذت تظهر بوادر تذمر فى اخوانية تشتكى انصراف " الحركة" الى السياسة مع تضاءل مساحات التربية وفقدانها لدورها كعامل مميز فى تمييز شخصية الاخ المسلم ، كما ان المحور العام (جبهة الميثاق) تتسع مساحتها على ابعاد المحور الخاص - الدينى - ، مما يعنى ارتفاعاً فى الكم مع انخفاض فى النوع .

وتطويقاً لهذا التذمر تمت تسوية داخلية انتهت بان يعالج الترابى امر الحركة الجماهيرية (السياسية) وان يتوفر اخ اخر لقيادة التنظيم الداخلي(مسائل التربية) ووقع العبء على مالك بدرى .

ظلت تلك مشكلة داخل حركة الاخوان المسلمين منذ ذلك الوقت يختلف حولها القادة فى مابينهم وتنشق على اثره جزء من القاعدة ... وقد ذكر الشيخ الصادق عبد الله عبد الماجد فى استقالته انه من احدى اسباب ابتعاده ايثاره لاسلوب التربية والتنظيم الدقيق .

وابدى اخرون من قيادات الحركة تحفظات عديدة تجاه عمليات الاستقطاب والالتزام التى تتم فى الحركة دون التقييد بشروط وتقاليد الانتساب الى حركة من المفترض ان تقدم الجانب " الدينى " على كل جانب .

ونص التعبيرالذى استخدمه الترابى فى تحليله لظاهره " الخلاف بين التربويين والسياسيين " يعطى ملامح ذلك الخلاف الذى تحول الى صراع .. فيقول الترابى :-

وظهر الانشاق البائن الاخير فى عهد الانفراج والمصالحة بعد ان ظل التباين يعتمل فى الجماعة بين توجهين : توجه الجماعه الغالب الذى ظل يدفع لنهضة الحركة فى الستينيات ، ولم تزده ظروف القهر الا مزيد توكل واقدام ، فصادم النظام الحاكم غير متهيب ثم اقبل فصالحه غير متردد ، ولم تزده خلوه السجون وهداة العمل الا مزيد تاصيل فكرى لمواقفه الاجتهادية المتوكلة ولم تزده علاقاته الاسلامية الخارجية الا مزيد قناعة بفاعلية الحركة المحلية.

اما التوجه الاخر فقد تشكل من عناصر لم تعجبها هذه الراديكالية الجرئية بل قدرت فى مواقف الحركة السياسية حرباً وصلحاً مغامرات خطرة ، وفى مذاهبها الفكرية مروقا على التقاليد السلفية ، وفى تقدمها المستقل تجاوزاً لنمط الارثوذكسية الحركية .

اذن هكذا ارادها الترابى حركة راديكالية فى مواجهة ارثوذكسية .

وهكذا ايضا انطلقت بقية الحركات الاسلامية من اسر الارثوذكسية الى افاق الردايكالية متطلعة الان الى دور الزعامة والقيادة للامة العربية والاسلامية وهو دور ياتى فى غياب اصحاب المشروعات الحضارية الاخرى عن ميدان العمل السياسى اليومى .

وربما كان الترابى اسبق القيادات الاسلامية فى ان يخطو خطوات عملية فى اتجاه الوصول الى السلطة مشاركاً فيها أو منفرداً بها مانحاً حركته فى السودان سمة " النموذج " وارض " القاعدة " التى تقود الحركات الاصولية الاخرى وتنطلق منها .

وقد بدأ الترابى ، خطواته فى بناء التنظيم على اربع ركائز حركية : الانتشار والاختراق والاحتلال والاستيلاء ... وتحرك فى اربع مجالات الطلاب والاقتصاد والنشر والجيش تحت مظلة "الدعوة الاسلامية " مادامت الدعوة الاسلامية بعيدة ، ظاهرياً عن ميدان السياسة. وقد كان العمل فى المجال الاسلامى والدعوة هو الطلب الذى طلبه الترابى حينما التقى النميرى بمناسبة مبادرة المصالحة .. وسمح لهم النميرى بحرية العمل بشروط ذكرها الترابى حينما قال : ان العلاقة بالنظام اسست على شروط مهما اقتضت كبت اسم الجماعة ووجهها المباشر تطلق لها فرص التعبير والعمل بصور كثيرة كيفتها هى لتناسب الوضع السياسى وتحقق اهداف استراتيجيتها فى المجتمع .

هنا يطرح الترابى قضية شائكة ظلت محور " الفكر السياسى والاخلاقى منذ ان عالجها نقولا ميكافيللى قبل اكثر من اربعة قرون حينما اعد كتابه الشهير "الامير " فى ١٥١٧ :وهى قضية الوسيلة والغاية .

فكان السؤال امام تجربة الاخوان المسلمين فى المشاركة فى السلطة محدد فى الاتى : هل وسيلة الاخوان كانت شريفة شرف الغاية التى يقصدها الاسلام كدين وأخلاق ؟ .

وكان رد الترابى حينما قال : كان من اشد الحرج على الحركة الاسلامية ان تضطر الى مشاركة نظام موسوم بالطغيان والفساد .

وقال : ان الضرورة الاستراتيجية التى الجأت الحركة لان تتغاضى على كره منها عن ديكتاتورية النظام وفساده ما كانت مما يمكن التصريح به درءاً للحجة المعارضة.

وقال ايضا : وأيا كانت التفسيرات والتبريرات التى كانت تسوقها الجماعة لمشاركتها فى نظام حكم غير شرعى ولا مرضى ، فانما دخلت فى الحقيقة الى تلك المشاركة مهتدية باستراتيجية خاصة لا تعول على الوعد الاسلامى للنظام ولا على الامل فى اصلاحه بقدر ما تبتغى اقتسام فرجة حرية بفضل الموادعة وتتوخى فرصة سانحة بفضل المشاركة .

والسؤال كان دائماً : لماذا ؟

ويرد الترابي: لبناء صف الجماعة وتطوير حركتها .

اذن هذه هى الوسيلة وهى المشاركة مع نظام موسوم بالطغيان والفساد والديكتاتورية وغير شرعى ولا مرضى - التى تبرر الغاية وهى بناء صف الجماعة وتطوير حركتها .

اما كيف تم البناء ... وكيف تطورت الحركة ؟..

هنا يعود الترابى الى المجالات الاربعة .. الطلاب والاقتصاد والنشر والجيش . فبدأ من منبع حركة الطلاب .. لان الطلاب كانوا اول وسط فى المجتمع مسته نفحات الصحوة الاسلامية - كما قال - وانهم مهد نشأتها وبيئتها الاولى . ولان الحركة الطلابية ظلت حقل التجارب التنظيمية والحركية لاغناء العمل الاسلامى ولأن الحركة الاسلامية تعتبر منشطها الطلابى اخطر مقوماتها بعد اصل وجودها ، وترى ازدهار حاضرها فى ما زرعت فى الحقل الطلابى ... وجلال وعدها المستقبل بقدر ما تعد له بين الطلاب ، فهم ركنها المكين وورثه امانتها فى الارض .

ولذلك كانت الجماعة توليهم اعتباراً واهتماماً مقدراً وتجند لحركتهم شطراً كبيراً من امكاناتها .

من هنا يجئ التركيز على الطلاب ..

فتم اعادة ترتيب الاوضاع داخل المجال الطلابى فى الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية بهدف السيطرة على الحركة الطلابية .. وتحويلها الى منبر يعبر عن وجهة نظر الاخوان المسلمين ومواقفهم دون حرج سياسى مع النظام الحليف تحت اسم " الاتجاه الاسلامى " ولتحريكها كأداة للنظام فى مواجهة الحركة الطلابية المعارضة .. وبالفعل وقف الاتجاه الاسلامى بكل امكانياته وامكانيات الاخوان من ورائه ضد الانتفاضة الشعبية التى اندلعت فى يناير ١٩٨٢ . وقدموا مساعدات كبيرة لاجهزة الامن والشرطة خصوصاً ان وزير الداخلية انذاك احمد عبد الرحمن محمد - من قادة الاخوان - المعروفين اوصى بضرب الطلاب لتطويق الانتفاضة حتى ولو ادى ذلك لاستخدام الرصاص .

وبالفعل استخدم الرصاص فقتل ٥٨ مواطناً فى مختلف الاقاليم حسب الاحصاءات الرسمية .



اما فى المجال الاقتصادى والمشروعات المالية فكان الاهتمام مضاعفا فقد دخل الاقتصاد فى هم الحركة الفعلى واصبح بالنسبة لها فى مقام الشرايين والدم . فمنذ المصالحة الوطنية توجهت الحركة بهمها الاستراتيجى لا ستيعاب النشاط الاقتصادى فى المجتمع وادركت انها لن تحيط بهذا النشاط من خلال السياسة وحدها أو بالعمل الثقافى والاجتماعى الى ان تاتيه ايضا من مداخل المشكلات والتطلعات الاقتصادية .

اما كيف دخلت حركة الاخوان المسلمين فى تسيج النشاط الاقتصادى .. فيقول الترابى

انه حينما وافت بعد منتصف السبعينيات جملة مبادرات عربية اسلامية لتأسيس مصارف ومرافق اقتصادية اسلامية اتصل ذلك بتوجه الحركة الداخلى فتأسست فى السودان مصارف وشركات تأمين وتنمية اسلامية مشاركة بين دفع الحركة واقبال اخرين واموالهم .

فتم انشاء مؤسسات وشركات مالية ضخمة - بالمشاركة والتعاون مع الامير محمد الفيصل - اشهرها بنك فيصل الاسلامى ومؤسسة التنمية الاسلامية وهى شركة قابضة - وشركة التأمين الاسلامية وشركات توظيف اموال وهى شركة الرواسى - ويقدر ان للاخوان المسلمين حوالى ٥٠٠ شركة من كبيرة وصغيره فى عام ١٩٨٠.

وتصل حجم رؤس اموالها لاكثر من ٥٠٠ مليون دولار " مداولة" مابين هذه الشركات فى الداخل .. اما فى الخارج فان للاخوان المسلمين - حسب تقديرات لجنة حصرممتلكات الاحزاب - تقدر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨٩ .

وهى بالضرورة مبالغ قادرة على التأثير على كافة الانشطة الاقتصادية والمالية فى السودان ..وهذا ما اكده الترابى حينما قال : ثم بدت للمؤسسات الاسلامية - من بعد الاثار الاقتصادية والفكرية الاوسع - ابعاداً سياسية لم تكن مقدرة .

فلعبت هذه المؤسسات دوراً بارزاً معروفاً فى الضغط الاقتصادى بعدة وسائل واساليب مثل رفع اسعار السلع الضرورية من خلال المضاربات والتخزين وخلق ندره اصطناعية او عن طريق تجفيف الاسواق من العملة الصعبة فقد تركز نشاط هذه المؤسسات فى البداية فى السوق الحر للعملات الصعبة .

فالربح يولد الربح ، والمؤسسة تلد المؤسسة حتى تكاثرت المؤسسات المالية وتعاظمت عائداتها من الفوائد والارباح فاستطاعت ان تستقطب مدخرات مالية ورؤوس أموال «دولية» اسلامية إضافية .

ولعبت هذه المؤسسات ايضا دوراً بارزاً فى استيعاب التجار فى شكل تنظيمى يكفل استقطابهم وتعبيتهم لاغراض الحركة ، فاستطاعت ان تجذب اعداد من رجال الاعمال وصغار التجار وربطهم عبر تبادل المصالح مع جماعة الاخوان .

اما كيف تدار هذه المؤسسات .. فيقول الترابى حينما طرح سمات تنظيم حركة الاخوان المسلمين : كانت محاور العمل الاسلامى المستقلة عن تنظيم الجماعة العام شتى فمن حيث المصطلح التنظيمى يشار اليها بالاقمار او الواجهات او الروائد او الكيانات المستقلة وهى اشارات غير دقيقة وتسمى منسوبة صراحة الى الاسلام او منسوبة الى الوطن تميزاً لها عما ينافسها من منظمات يسارية اجنبية الاصل ، او مستورة باسم لا يحمل دلالة سياسية او اسلامية تأميناً لها او ترويجاً وهى من حيث الاستقلال على درجات وابعاد من الهيمنة المركزية

، فمنها من ينفصل بادارته وفق قانون البلاد وارادة القائمين به ولا يصله بالجماعة الا عناصر متمكنة فى القيادة تراعى ادراجه فى استراتيجية العمل الاسلامى العام ، ومنها ما يخضع الى اشراف توجيهى دون تدخل فى الشئون الجارية ومنها ما هو دون ذلك .

اما كيف يتم التنسيق بينهما .

يقوم كيان تنسيقى جامع لا يملك عليها الا التوجيه او ان يتيح مجالاً لتبادل المعلومات وتنسيق الادوار وعلاج المشكلات ثم يقوم العنصر الحركى منبثاً فى قاعدة هذه الكيانات او قياداتها غير غالب بعدده بل بأثره ووعيه بمقتضيات الحركة .. وقال الترابى : لا مجال لتسمية الكيانات هذه ، فهى تتطور وتتكاثر ابدا لاسيما فى مجالات العمل الاقتصادى والخيرى والثقافى والاجتماعى والدعوى والرياضى .

ورغم كيان التنسيق بين المؤسسات الا ان الخلاف حول اختيار رموز الحركة لقيادة هذه المؤسسات وحول بعدها او قربها من حركة التنظيم الام هو خلاف يصعد احياناً الى مستوى الازمة واحياناً يؤدى الى انعزال البعض وخروجهم خاصة ان ازدياد السعة التمويلية للجماعة غدا يشكل فتنة للمقبلين الراغبين فى مال كثير يتوقعونه من حركة تكسب وتصرف بذخاً .

أما استراتيجية الأخوان المسلمين فى المجالات الأخرى فقد بدأ تنفيذها بانشاء عدد من المؤسسات أو اختراق بعض التنظيمات . فمثلاً :-

- تم انشاء المركز الاسلامى الافريقى كمؤسسة تقوم بمسئوليات الدعوة وكمركز يستقطب جهود الاكاديميين والقادة الاسلاميين المشغولين فى مجال البحوث والدراسات ويعمل كقناة اتصال بين كافة العاملين فى حقل الدراسات الاكاديمية الاسلامية فى افريقيا .
- تم تأسيس منظمات متنوعة ومتعددة الاغراض فى مجال " العمل الخيرى " واهم تلك المؤسسات منظمة الدعوة الاسلامية التى ساهمت اكثر من ايه مؤسسة اخرى فى توسيع بناء التنظيم حيث من خلالها استطاعوا خلق اضخم " احتياطى " مالى له ومن خلالها استطاعوا بسط غطاء كثيف للحركة فى الداخل والخارج .
- تم استخدام الاتحاد الاشتراكى السودانى - تنظيم السلطة - كقناة لاختراق اجهزه السلطة ومؤسساتها حيث استطاعوا ان يخلقوا محاور واجنحة متصارعة داخل التنظيم ادت - مع اسباب اخرى - الى تفاقم الازمة الداخلية بين مختلف التيارات .



اما الاقتراب من الجيش فكان يتطلب حذراً مضاعفاً لسببين :-

اولهـــما : لما للجيش من موقع حساس فى نفس وجسم السلطة .

ثانيهما : لان الجندى السودانى بطبعه حذر فى قبول الحركات والمنظمات السياسية داخل الجيش .

ورغم ذلك ظلت المؤسسة العسكرية تلهب اهتمام الاخوان المسلمين وتضاعف هواجسهم لانها هى الخط المستقيم بين نقطتين : الثكنات والقصر .. وهو ما يدعو الاسلاميين الى الاهتمام اكثر بهذه المؤسسة التى تكتنز فى يدها القوة للتغيير السياسى أو الاستيلاء على السلطة .

واعرب احد القادة الاسلاميين «راشد الغنوشي» ، عن ذلك الاهتمام حينما تحدث فى ندوة بجامعة الخرطوم عام ١٩٧٩ تساءل فيها مستنكراً تجاهل الاسلاميين للجيش والنقابات .

جاءت تساؤلات راشد الغنوشى فى سياق منطق جديد لتوجه الاخوان نحو استخدام القوة المسلحة وبدأ هذا المنطق فى البحث عن منطلقات فكرية او مبررات دينية تمنحه قوة القبول . وقد رأى البعض هذه المبررات فى النقاط الثلاثة التالية :

* ان تغيير المنكر بالقوة المادية - المسلحة - واجب لا يسقط الا بالعجز عنه .

* ان القوة هى اضمن طريق لاحقاق الحق ، ومن لم يخضع لقوة المنطق خضع لمنطق القوة.

* ان اهل الباطل نجحوا فى استخدام القوة العسكرية واستولوا بها على السلطة لخدمة باطلهم او ليس اهل الحق اولى باستخدامها لنصرة حقهم .

ولكن مازال هناك فى ساحة الحوار الفكرى والجدل السياسى اختلافات كثيرة بين الاسلاميين انفسهم حول :

ماهو المنكر السياسى وما هو الباطل السياسى .. ومن هم اهل الحق ... ؟

وخاصة ان مدارس اسلامية عديدة ظهرت فى مجال الدعوة والجهاد الاسلاميين ابتداءا من " التكفير والهجرة " الى تنظيم " الناجون من النار" تختلف كل واحدة عن الاخرى فى مفهومها لمسألة الحق والباطل .. ناهيك عن الاختلاف مع الاخرين غير الاسلاميين اصلاً حيث تتباعد مسافة الاتفاق الى درجة التناقض الحاد والتصادم المحتم .

وفى دوامة الاختلافات والتناقضات وغموض المفاهيم اعرب احد الاسلاميين عن قناعته بضرورة استخدام القوة المسلحة قائلاً ان الحرية السياسية فى عالمنا الاسلامى مفقودة تماماً واصبح التحرك السياسى عملاً ضد الدولة او النظام ولا امل فى الوصول الى الحكم الاسلامى بالكفاح السلمى وبالوسائل الديمقراطية .. فلم يبق الا الحل العسكرى لتغيير هذا الوضع اما لصالح الفكرة الاسلامية او لصالح الديمقراطية .

ومن الواضح انها قناعة واصلة جذور العقل الاصولى ولكنها قناعة فقدت الامل نهائياً فى الوصول الى " الحكم الاسلامى " بالوسائل الديمقراطية بل هى قناعة وضعت الفكرة الاسلامية كلها فى تصادم مع الديمقراطية .

وفى نفس الوقت الذى بدأت تبرز فيه هذه الدعوات وسط الجماعات الاسلامية فى مصر

وسوريا وليبيا والسعودية واخيراً تونس والجزائر ترسخت قناعة لدى الاخوان المسلمين فى السودان - منذ امد - بان التجارب السياسية والعسكرية الشعبية فى المعارضة - ضد الانظمة لم تعد تكفى لمواجهة قوات الدولة المسلحة لبعد المسافة - والفرق - بين قدرة كل من الطرفين ومدى امكاناته .

وتجربة ٢ يوليو المسلحة مازال صداها يرن فى اسماع الترابى ... فكان السؤال امامه : اى جيش يريد .؟ .

ويحلو للاخوان فى السودان ان يطلقوا على الجيش الذى يتصورونه فى مخيلتهم بـ " الجيش الجهادى " الذى يقوم على اسس الفلسفة القتالية " الاسلامية " والمنوط به اقامة الدولة الدينية الاسلامية .

ومنطق الترابى الطبيعى يخلص الى ان اقامة هذا الجيش المتصور لا يقوم الا على انقاض الجيش الحالى الذى استمد فى نظر الاخوان - افكاره ومبادئه وتكوينه من فلسفة وعقيدة الامبراطورية البريطانية فى العهد الفيكتورى ..هذه المبادئ والافكار كما يقول الاخوان ، حددت اهداف جيش الفتح الغازى فى الاستيلاء على دولة المهدية فى نهاية القرن الماضى ... وهى الافكار التى صمم على اساسها الجيش العلمانى الحديث فى السودان والذى يفتقر الى قيم الجهاد ومنعزل عن الانتماء الفكرى والعقائدى للأمة الاسلامية .

ويقولون : ان اقامة دولة اسلامية تتطلب ان تستند هذه الدوله على ركيزة عسكرية واقتصادية ،وشوكة الدولة الاسلامية تقوم على الجيش الجهادى .. واقامة الجيش الجهادى تتطلب تغيير العقلية العسكرية والنمط العسكرى فى الجيش عن طريق تثقيف عضوية الجيش وبناءها على اسس الفلسفة القتالية الاسلامية .

ولكنهم لم يذكروا ما هى الفلسفة القتالية الاسلامية ...

ولم يذكروا النظام السياسى فى الدولة الاسلامية المنشودة - الذى تنسجم فيه الركيزتان العسكرية والاقتصادية .

ولم يذكروا ان كان من حق " غير المسلم " ان يكون جندياً فى الجيش الجهادى الذى يقوم على اسس الفلسفة القتالية الاسلامية .

ولم يذكروا ان كان هذا الجيش سوف يدافع عن الوطن ام عن العقيدة .. وهل العقيدة والوطن متطابقان فى مفهومهم الى حد نقلها الى واقع دار اسلام ودار حرب .. ؟ .

وانشغل الاخوان بالعمل العسكرى وبالمؤسسة العسكرية كأهم مؤسسة تقوم عليها فكرة الدولة .. كما ذكروا .. وعندما انعقد بينهم وبين النميرى حبل الصلح واستطاب لهم حال

المشاركة فى السلطة واحسوا بالامان بدأت قضية الجيش تصبح واحدة من أهم القضايا التى جرى حولها التداول فيما بينهم .ففى عدة مؤتمرات " سرية " عقدت فى عام ١٩٨٢ تبلور اتجاه قوى للبحث عن صيغة للعمل " العسكرى الاسلامى "

ربما كان دافعهم لذلك فى تلك الفترة بالذات ما جرى من مواجهة بين الرئيس نميرى وقادة الجيش فى لقاء شهير تم فى ٢٢ يناير ١٩٨٢ بعد انتفاضة شعبية عارمة قتل فيها اكثر من ٥٨ مواطناً فى مختلف الاقاليم التى عمتها تلك الانتفاضة .

ففى تلك المواجهة التى تمت فى القيادة العامة للقوات المسلحة شن كبار الضباط بما فيهم هيئة القيادة هجوماً لاذعاً وعنيفاً على بطانة الرئيس من المدنيين وعلى قرينة الرئيس - بثينة خليل - وعلى شقيقه مصطفى النميرى الذين يقودون جمعيات افسدت فى كل المجالات مما اثار مشاعر المواطنين لتنطلق فى انتفاضة واسعة ضد نظام مايو وحكامه .

كانت المواجهة ذروة تخطيط مسبق ما بين قادة الجيش والفريق عبد الماجد حامد خليل نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع للضغط على الرئيس نميرى للتخلى عن السلطة ونقلها سلمياً الى نائبه .وكان خطأ الفريق عبدالماجد انه اطلع صديقه وزميله اللواء عمر محمد الطيب على هذا المخطط للموافقة عليه ولتنفيذه . ،بالفعل وافق اللواء عمر على تلك الخطة التى يقال أن الصادق المهدى كان وراءها ولكن بدلاً من الوقوف مع زملائه الضباط اختار عمر ان يشئ بزملائه ويطلع النميرى على محاولة الانقلاب السلمى والهادى .

وتغذى الرئيس نميرى بقادة الجيش قبل ان يتعشوا به .

فقبل تلك المواجهة الساخنة بلحظات قام اللواء عمر بتأمين كل المرافق والمواقع الاستراتيجية تحسباً لاى طارئ وبعد المواجهة وجد اثنين وعشرين من قادة الجيش خطابات مطبوعة فى مساكنهم تخطرهم باحالتهم الى التقاعد واعفائهم من الخدمة .

وتلك كانت اكبر حملة " تطهير " وسط قادة الجيش فتحت باب الترقى امام المتطلعين الى القيادة.

فجاء الى قيادة الجيش الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب الذى اصبح نائباً للقائد العام .. والفريق تاج الدين محمد فضل الى هيئة القيادة بحكم مناصبهم وبحكم الاقدمية ونال اللواء عمر جائزته بان تم تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية ومحتفظاً بموقعه رئيساً لجهاز امن الدولة .

بعد تلك المواجهة اقام الاخوان المسلمون سلسلة من المؤتمرات اجازوا فيها تعديلات تنظيمية وحركية .. واجازوا فيه فكرة الجهاد كتعبير فضفاض يشير الى الاتجاه نحو العمل

داخل القوات المسلحة ولاستخدامها حسب ما جاء فى دستورهم لاحداث تغيير اجتماعى من اجل تمكين قيم الاسلام فى المجتمع واقامة حكمه .

وطغى فى تلك المؤتمرات سؤال جوهرى هو :

ما هى وسيلة واداة التغيير لاقامة البديل .. ؟

هل هى العمل العسكرى من داخل القوات المسلحة ام الاتجاه نحو البديل العسكرى الاسلامى الشعبى .. ؟

ومن أحشاء السؤال الجوهرى توالدت أسئلة محيرة حول ماهو المقصود بالبديل العسكرى الشعبى ؟ هل هو انشاء جيش شعبى مواز ومصادم للمؤسسة العسكرية«العلمانية» والذى يتم من خلاله تجاوز مؤسسات الدولة القديمة بشقيها المدنى والعسكرى .

وكانت تجارب الجيوش الشعبية فى افريقيا وامريكا اللاتينية واسيا تحوم امام نظر المؤتمرين من الاخوان المسلمين وتلهمهم فى تحديد اختياراتهم بالرغم من أن تلك التجارب تنتمى الى الجنسية والهوية الشيوعية .

ام يتم التغيير بايجاد كادر ملتزم بالخط الاسلامى داخل المؤسسة العسكرية (القوات المسلحة) يقوم بفرض الصيغة الاسلامية على غرار تجربة الضباط الاحرار فى مصر وسوريا والعراق .. ؟ .

بالطبع لم يجرؤا الذين صاغوا الدستور بعد ختام التداول فى المؤتمرات على كشف مقاصدهم اكثر من النص على الجهاد منعاً للحرج الامنى والسياسى فى ظروف مشاركتهم فى الحكم ، فاثروا التستر وراء النص الفضفاض بالرغم من ان النص عادة ما يفضح النوايا ولو كانت مبطنة .

واتجه التنظيم ، حتى قبل عقد المؤتمرات الى بناء قوته العسكرية عبر سبيلين :

السبيل الاول : تدريب عدد من الاسلاميين اعضاء التنظيم على الفنون العسكرية .

وقد طرقوا هذا السبيل منذ بداية السبعينيات عندما اقيمت معسكرات " للجبهة الوطنية" المعارضة عند جبل " الردوك " داخل الاراضى الاثيوبية .. الواقع بين مدينة اصوصا الاثيوبية ومدينة الكرمك السودانية بقيادة صلاح حسن احد " المجاهدين " من الاخوان المسلمين المصريين الذى اوفده التنظيم الدولى لمساعدة الأخوان ، ثم التحق محمد صالح عمر احد قادة الاخوان المسلمين السودانيين الى المعسكر حيث تولى ارسال الاسلحة من المناطق الاثيوبية الى داخل الاراضى السودانية - ثم التحق بالمعسكرات بعد حين بعض الاخوان منهم مهدى ابراهيم ، محمد محمد صادق الكاروري وعزالدين الشيخ وعبدالمطلب ابراهيم .

وبعد سنوات نجح قادة الجبهة الوطنية فى اقناع القيادة الليبية باهمية فتح معسكرات للمعارضة السودانية تدرب فيها مقاتليها وانضم اول فوج من الاخوان المسلمين الى هذه المعسكرات فى نهاية ١٩٧٤ وكان مولفاً من ثلاثة عشر شاباً الحقوا اولا بمدرسة الصاعقة وتزايد عدد الاخوان فى المعسكر الى ان بلغ ٥٩ مدرباً قبل٢ يوليو ١٩٧٦ .

اما بعد المصالحة فقد عملت قيادة الاخوان على زيادة عدد المدربين على الفنون العسكرية فالحقت بعد عام ١٩٨١ اعداداً من الشباب بمعسكرات تدريب فى باكستان وايران ولبنان ، ففى باكستان كان نظام الرئيس ضياء الحق يسير فى نفس اتجاه حركة الاسلاميين ويوليهم اهتماماً مضاعفاً ويقدم لهم مساعدات كبيرة بالحاق عناصرهم بمعسكرات فى بيشاور الواقعة على الحدود مع افغانستان حيث يوجد " المجاهدين " الافغان والمتطوعين معهم فى حركة المقاومة الاسلامية .

اما ايران فقد خلق النظام الاسلامى فيها علاقات وثيقة مع قادة تنظيم الاخوان واتجه ضمن سياساته " الثورية " الهادفة الى اجراء تغييرات راديكالية فى المجتمع الاسلامى الى احتضان انوية من كل قطر لتدريبها على السلاح .. كما قدم مساعدات كبيرة فى تدريب الجماعات الاسلامية على فنون " حرب المدن " .

وبعث الاخوان المسلمون فى السودان ببعض عناصرهم للتدريب فى ايران وباكستان على فنون الاستخبارات وجمع المعلومات والرصد والمراقبة وقدمت لهم اجهزة حديثة لتطوير عمل التنظيم فى هذه المجالات .

وقدمت بعض التنظيمات الفلسطينية المتعاطفة مع الاخوان المسلمين فى السودان وبعضها الاخر الذى اراد ان يخلق عبرها قناة اختراق مساعدات فى مجالات التدريب على مختلف انواع الاسلحة فى معسكرات داخل الاراضى اللبنانية التى كانت تسيطر عليها تلك المنظمات.

واتصل الاخوان ايضاً بالمنظمات اللبنانية التى كانت تسيطر عليها تلك المنظمات .

واتصل الاخوان ايضاً بالمنظمات الارتيرية التى من السهل ان يأتى السلاح عبرها الى داخل السودان حيث قدموا لهم فرص التدريب داخل الاراضى المحررة .

السبيل الثانى : التغلغل التدريجى فى القوات المسلحة من اجل احداث « الترسب الكمى من اجل تغيير نوعى فى حركة المؤسسة العسكرية على المدى البعيد أو يؤدى ذلك لنضوج الظروف الموضوعية للتغيير الاسلامى ." كما حددت ادبياتهم .

ويرجع التفكير فى العمل العسكرى " الاخوانى " الى ما قبل عام ١٩٥٥ عندما قدم ابوالمكارم عبد الحى واحد من القيادات الاخوانية العسكرية فى مصر واوصى ، منفعلاً بتجربة

الاخوان داخل الجيش ، بالتركيز على العمل فى الجيش السودانى وربط الخلايا العسكرية بالنظام الخاص .

واول محاولات الاخوان كانت مع الطلاب الحربيين بشير محمد على وعبد الرحمن فرح وعبد الرحمن محمد حسن سوار اذهب ولكنهم لم يقوا على الاستمرار فتساقطوا واحداً بعد الاخر نسبة لحداثة عهدهم بالعمل العسكرى ثم ان الظروف السياسية فى ذلك الوقت لم تكن تسمح بنهضة الاخوان داخل الجيش . فقد كان الجيش متأثراً بتجربة الضباط الاحرار فى مصر وما احدثته من ثورة تغيير القت بانعكاساتها على كل المنطقة .

وجرت محاولة اخرى من الرشيد الطاهر المراقب العام للاخوان المسلمين فى عام ١٩٥٩ حينما اتجه للجيش محاولاً التحالف مع بعض الضباط الاحرار للإطاحة بنظام الفريق عبود .. وفشلت محاولة الانقلاب واعدم خمسة من الضباط وحكم على الرشيد الطاهر بخمس سنوات سجناً .

بعد تلك التجارب لم يحاول الاخوان العمل داخل الجيش الا بعد المصالحة الوطنية فبدأوا الاقتراب منه بخطوات فى غاية الحذر .

- كانت الخطوة الاول الاتصال بقادة الجيش اتصالات " اجتماعية " لخلق روابط انسانية تمهد لصلات تنظيمية او سياسية فيما بعد ولعبت مؤسساتهم الخيرية والمالية دوراً فعالاً فى دفع هذه الخطوة الى الامام .
- الخطوة الاخرى كانت بتكليف بعض الاخوان المسلمين الملتزمين من الخريجين من كليات الطب والهندسة والمحاسبة للالتحاق بالقوات المسلحة للعمل كاطباء فى السلاح الطبى او سلاح الطيران او فى الادارة المالية .
- الخطوة الثالثة اتجهت نحو تكليف بعض الاخوان الملتزمين الذين لديهم اقرباء فى الجيش بالتقرب منهم واستقطابهم بحيطة بعد رفع اسماءهم للقيادة وتزكيتهم وقبولهم من المسئول فى النظام الخاص.

كما تم تعميم توجيه باعادة الاتصال بالضباط الذين كانوا فى يوم ما اخوانا مسلمين أو متعاطفين مع الحركة وتشجيعهم للعمل المنظم داخل التنظيم .

تلك كانت السبل والخطوات لبناء قوة عسكرية لاحداث تغيير اجتماعى من اجل هدفين:-

* فرض تصورهم للإسلام ولو بالقوة اذا دعى الامر ونضجت الظروف .
* هدم بناء الجيش القديم " العلمانى " وبناء جيش جديد اسلامى .

ذلك تصور للتغيير الاجتماعى لم ينفرد به الاخوان المسلمون فى السودان اذ يؤمن تنظيم

" الجهاد " فى مصر بهذه الوسائل الانقلابية ، فيقول احد قادة التنظيم - احمد يوسف - امير بنى سويف - فى حديث صحفى منشور ان الخطوة التالية مفتوحة على كل الاحتمالات قد تكون حرب عصابات او انقلاباً عسكرياً او ثورة مسلحة .

ويضيف قائلاً : ان الثورة المسلحة مطروحة ولكن ليس الان والامر يتوقف على مدى تواجدنا فى الجيش او الشرطة او المؤسسات المختلفة فكل ذلك له دوره فى اختيارنا لشكل الوصول الى السلطة .



وجرت فى تلك المؤتمرات " السرية " مراجعة حساب الربح والخسارة فى صفقة التحالف مع النميرى .. ورجحت كفة الفوائد الاضافية التى جنوها من المشاركة المباشرة فى مختلف اجهزة الحكم ومؤسساته ففى مقابل دعمهم ومساندتهم الثابتة للنظام حصلوا على مكاسب كبيرة منها :

- ان مناخ المشاركة على مستوى الوزراء فى الحكومة والامناء فى الاتحاد الاشتراكى اتاح لهم الفرصة لاتصالات مستمرة مع السياسيين والمشاركة فى تحديد السياسات العامة وتقديم المقترحات فى المجالات القانونية والاقتصادية والامنية .. وخلق علاقات متينة بينهم وبين قادة وكبار ضباط القوات المسلحة .

- قيام النظام بتشجيع واضح منهم احياناً ومستتر احيانا اخرى بالتخلص من الخصوم السياسيين فى مختلف المؤسسات والاجهزة اما بالابعاد كما جرى لموظفى الخدمة المدنية ولضباط القوات المسلحة الذين شكلوا خطراً محتملاً من داخل الجيش .. او بالاعدام كما خطط الاخوان - فيما بعد - للتخلص من الشيخ محمود محمد طه رئيس الحزب الجمهورى .

- وضع الاخوان بعض عناصرهم فى خدمة جهاز أمن الدولة بهدف حصولهم على معلومات واكسابهم خبرة ولاختراق الجهاز من الداخل .

- اضعاف التيارات المناوئة لحركة الاخوان المسلمين داخل المؤسسات والاجهزة السياسية والامنية تحت العديد من المبررات والشعارات منها " شعار القيادة الرشيدة " مما ترك لهم الساحة خالية الا من بعض الشخصيات المقربة من الرئيس نميرى والتى ظلت فى خدمته وتحت طاعته سنوات عجن فيها عودهم وجرب معدنهم واطمئن لثقتهم وولائهم وممن عرفوا فى دوائر القصر بـ " رجال الرئيس " .

وهم اربع شخصيات من أهل الثقة والطاعة يوليها النميرى مسئوليات خطيرة وكبيرة ولم يحاول استبدالها بشخصيات اخرى بعد ان عرف مكامن ضعفها الذى وظفه بمهارة لخدمة

سلطاته ولتحقيق اغراضه .. ظل ضعفها تجاه المال مكمن ولائها وطاعتها وهو مكمن سطوة نميرى عليها وسلطته .

* اول هذه الشخصيات اللواء عمر محمد الطيب نائب رئيس الجمهورية ورئيس جهاز أمن الدولة . فقد تولى منصب نائب الرئيس ثمناً للوشاية ضد صديقه وزميله الفريق عبد الماجد حامد خليل نائب الرئيس السابق . وتولى منصب مدير جهاز الامن القومى فى يوليو ١٩٧٦ بعد احداث حركة ٢ يوليو الدامية وبعد ان رفض مدير الجهاز السابق خطة النظام باجراء اغتيالات لقيادات المعارضة خارج السودان ،. ثم اصبح رئيساً لجهاز امن الدولة - بعد ضم الامن القومى له - فى ابريل ١٩٧٩ .

واللواء عمر ممسك بزمام اخطر منصبين ، منصب نائب الرئيس الذى يحل محل الرئيس فى غيابه ويتسلم مقاليد الحكم وتتحول الشرعبة الدستورية له تلقائياً اذا حدث للرئيس أى حادث طارئ ، وبجانب ذلك تولى مهام الحارس الساهر على أمن الرئيس وأمن النظام فواجباته الأمنية تقوم على ما نص عليه قانون جهاز الأمن ولوائحه :

- فهو يتولى مسئولية الإدارة الكاملة - الفنية والإدارية لنشاط الجهاز ومسئول عن أعضاء الجهاز ويصدر التعليمات اللازمة لتنظيمة وسير العمل فيه .

- وهو مسئول امام مجلس الأمن القومى ويحافظ على المعلومات السرية وعن مصادر الحصول عليها ووسائل جمعها .

- وهو مسئول أمام رئيس الجمهورية الذى يتبع الجهاز له ويقدم له تقريراً دورياً يوضح فيها الإنجازات والأوضاع الأمنية ومتطلبات الجهاز .

وأهم ما يميز الجهاز انه بموجب القانون يعد مؤسسه عسكرية مستقلة عن التنظيمات العسكرية الاخرى ويبلغ عدد افراده من العاملين حوالى اربعة آلاف معظمهم من الضباط برتب مختلفة بالإضافة إلى اربعة الف من المتعاونين فى مختلف المهن والأعمال .

ومن اهم ادوار اللواء عمر الإضافية وهى أدوار مؤثرة ، أنه كان بمثابة السكرتير الخاص لنميرى فى تحركاته " الصوفية " التى ربطته بالشيوخ و" الفقراء " والمتشعوذين والمتدروشين بلا زهد والمتصوفين بلا ورع .

* والشخصية الثانية هو الدكتور بهاء الدين محمد ادريس وزير شئون الرئاسة الذى دخل دائرة السلطة عام ١٩٧٢ بعد اقالته من جامعة الخرطوم - حيث كان يدرس فى كلية العلوم - اثر قضية اخلاقية وتولى عقب ابعاده عن قاعات التدريس ، منصب وزير الشئون الخاصة حيث اشتهر بقدرته الفائقه على التنظيم وبدقته المتناهية فى ترتيب شئون الرئيس وبسرعته فى

المبادرة والمبادأة .

ثم اصبح وزيراً لشئون الرئاسة يتحكم فى المدخل الذى لابد أن تمر به كل المسائل والرسائل الخاصة بالرئيس .

فهو بمثابة الظل الخفى للرئيس وارادته المستترة .. يتولى ابرام الإتفاقيات الخاصة نيابة عن الرئيس ويعقد العقود ويتصل بالشخصيات العربية والغربية غير الرسمية والرسمية التى لها مصالح مع الرئيس وفوائد له .

فهو يأخذ دور الرسول الأمين للرئيس جعفر نميرى .. ومن مميزاته انه يعرف حدود صلاحياته ونطاق تحركاته ولذلك نجح فى ان يحافظ على موقعه الأثير بالقرب من النميرى حوالى ١٤ سنة استطاع فيها تحويل النميرى من حاكم " شعبى " فى اسلوبه وحتى فى ديكتاتوريته إلى امبراطور فى تصرفاته وعلاقاته . فالرئيس يحفظ له هذا الفعل كما حفظ هو فضل الرئيس له بأنتشاله من قاع المجهول الى سماء السلطة .

ويحلو للحاقدين عليه أو الذين يعرفون خباياه ان ينعتوه باسم " مستر تن بيرسنت " لاشتهاره باخذ عموله عشرة فى المائة من كل صفقة او كل قرض .

* اما الشخصية الثالثة هو محمد محجوب سليمان المستشار الصحفى للرئيس وهو يكره الأضواء ويتحرك فى الظلام لا يحب توقيع اسمه على الوثائق والأوراق الرسمية ويرفض تزييل المقالات الصحفية التى يكتبها فى الصحف السودانية أو العربية . باسمه كان دوره محدداً فى صياغة أفكار الرئيس فى الرسائل والخطب والكتب ونافس فى هذا المجال من سبقوه امثال احمد عبد الحليم وخليفة خوجلى وبدر الدين سليمان . وفى معظم الأحيان كان يقوم بدور رجل العلاقات العامة حيث يغرى الصحفيين العرب والأجانب بالشيكات احياناً وبالهدايا الفخمة أحياناً أخرى لتحسين وجه الرئيس فى الخارج .

واستطاع ان ينتزع رضا النميرى به حينما كتب ثلاث كتب باسم النميرى .. وبلغت ثقة الرئيس به إلى حد ان اعطاه مبلغ ٢٥٠ الف دولار لشراء شقتين فى مصر باسم النميرى . . وخطط معه لتأسيس دار نشر بلغ رأسمالها مليون دولار .

* اما الشخصية الرابعة هى الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب نائب القائد العام للقوات المسلحة منذ ١٩٨٢ والذى بدأ الرئيس نميرى فى جذبه الى دائرة رجاله تدريجياً منذ ان اقال مجموعة الضباط فى ٢٢ يناير ١٩٨٢. والفريق سوار الذهب يعتبر الرجل الذى قاد الجيش فى مهماته العسكرية اليومية منذ ذلك الحين ، وقد اكتسب خبرته بعد ان تنقل بين عدة مناصب ومواقع فكان قائداً لسلاح الهجانة ولعمليات الامداد وللقيادة الجنوبية وقائداً للعمليات فى القيادة وملحقاً عسكرياً فى اوغندا ثم نائباً للقائد العام .

وهو من عائلة دينية معروفة يعمل معظم افرادها فى الدعوة الدينية وتعتبر احدى اركان طائفة الختمية التى يتزعمها محمد عثمان الميرغنى .

ومن اغرب المواقف واطرفها التى صادفته ان النميرى قام بابعاده من الجيش فى يوليو ١٩٧١ بعد انقلاب هاشم العطا والمقدم بابكر النور سوار الذهب لشكوكه فى ان تكون له علاقة بالانقلاب الذى كان على رأسه ابن عمته . وبعد ان تبين عدم صحة شكوك نميرى اعيد عبد الرحمن سوار الذهب الى الخدمة بعد ثلاثة شهور وبعدها رشحه نميرى للعمل مستشاراً لقائد الشرطة فى دولة قطر حتى نهاية ١٩٧٥ حيث التقى بالنميرى اثناء زيارته للدوحة ..ووقتها طلب منه نميرى العودة الى السودان لاحتياجه اليه . وبعدها بعشر سنوات عينه قائداً عاماً للجيش ووزيراً للدفاع .

كانت تلك الشخصيات فى نظر الرئيس نميرى رموزاً تعبر عن مؤسسات واجهزة يعتمد عليها فى حكمه : الرئاسة فى رمز اللواء عمر وبهاء الدين والامن فى رمز اللواء عمر والاعلام الخارجى فى رمز محمد محجوب سليمان والجيش فى رمز الفريق عبد الرحمن سوار الذهب وهم عبارة عن اعمدة مصبوبة من الولاء المؤدى الى الثقة .. ومن الخوف المفضى الى الطاعة .

ولأن معايير الثقة والطاعة صارمة ومحددة عند النميرى فقد ظل مجال التنافس للاقتراب من هذه المناصب مغلقاً امام الاخرين . فمن كان يريد ان يزاحم لتولى هذه المناصب فلا مناص من ان يثبت طاعة اعظم من طاعة عمر ويبدى ولاءً اكثر من ولاء بهاء الدين .



ومنذ المصالحة وضع الترابى عينه على هذه المناصب وبدأ فى السير نحوها ولا مناص من ان يجرب الاخوان محاولة التنافس اذا ارادوا ان يحققوا مشروعهم بالاستيلاء تدريجياً على السلطة أو بالاستيلاء عنوة على السلطة بعد التمهيد اللازم لذلك .

فكان امامهم طريقان لوضع المناصب المقربة من نميرى فى حوزتهم :

إما ان ينتقل الاخوان الى تلك المناصب او تنتقل تلك الشخصيات الى صفوف الاخوان المسلمين .

ولا مانع من اختيار الطريقين اذا لا تناقض بينهما . ويدرك الاخوان ان مدخل الطريقين اثبات الثقة وتأكيد الولاء للنظام ، ومن هنا بدأت منهم اشارات واضحة نحو هذا الاتجاه وكان اولها حينما بدأ الجناح المعارض للاخوان داخل الاتحاد الاشتراكى يتحدث غمزاً فى الاجتماعات وجهراً فى المجالس بأن الاخوان المسلمين مازالوا يعملون سراً من خلال تنظيمهم ويعقدون المؤتمرات ويحركون الطلاب وان ذلك يعنى وجود تنظيم مواز للاتحاد الاشتراكى ومنافس له وهو ما يعد فى راى المعارضين ثنائية فى الالتزام وثنائية فى الولاء .

رد الترابى على هذه الحملة فى تصريحات صحفية نشرت فى عدد من الصحف والمجلات العربية بانهم سبق ان " حلوا تنظيم الاخوان المسلمين نهائياً " . وانه لم يعد هناك مبرر ولا حاجة لمثل هذا التنظيم .

واحدثت هذه التصريحات دوياً هائلاً ارتجت له تنظيمات الاخوان المسلمين فى الداخل والخارج واحدث بلبلة واسعة وسط الكوادر والقيادات .وكان اول رد فعل من الشيخ الصادق عبد الله عبد الماجد ومجموعة كبيرة من الاخوان المعروفين مثل الدكتور الحبر يوسف نور الدائم حين اصدروا بياناً فى سبتمبر ١٩٨٠ **نفوا فيه " حل تنظيم الاخوان المسلمين "واكدوا على انهم باقون فيه يواصلون جهادهم مع ما يتفق مع منهج الحركة الاسلامية "**.ومنذ ذلك الحين اصبح فى السودان تنظيمان للأخوان المسلمين واحد يقوده د . حسن الترابى والاخر يقوده الاستاذ الصادق عبد الله عبد الماجد المحامى الذى يعد احد المؤسسين للتنظيم فى نهاية الاربعينيات واوائل الخمسينيات .

وجاء رد فعل الاخوان المسلمين فى الخارج عندما اصدر التنظيم الدولى للاخوان بيانا يرفض فيه الاتجاه الذى سار فيه الترابى بتصفية محصلة جهود طويلة لاجيال من الاسلاميين لبناء الحركة فى السودان ووصفوا خطوة الترابى بانها جزء من مخطط لضرب الحركة الاسلامية وكان اعنف هجوم على الترابى صدر من محمد قطب فى مؤتمر ضم الاسلاميين عقد فى بون فى اوائل العام ١٩٨٠ .

وحاول الترابى ان يخفف من ردات الفعل تلك فى اللقاءات غير المعلنة مع قادة التنظيم الدولى بحجة ان الجماعة - الاخوان - دخلت فى الحقيقة الى المشاركة فى النظام مهتدية باستراتيجية خاصة لاتعول على الوعد الاسلامى للنظام ولا على الأمل فى اصلاحه بقدر ما تبتغى اغتنام فرجة حرية بفضل الموادعة وتتوخى سانحة بفضل المشاركة لبناء صفها وتطوير حركتها وانها اضطرت الى كتم اسمها وكبت كيانها والى العمل من خلال الاتحاد الاشتراكى السودانى " التنظيم السياسى الذى أسسه النظام ".

فقد كان الخلاف بين التنظيم الدولى والترابى عميقاً اصلاً منذ منتصف الستينيات حينما انتخب الترابى مراقبا عاما ثم اميناً عاماً للاخوان المسلمين وجبهة الميثاق الاسلامى -الواجهة السياسية لهم - فى ٤ ديسمبر ١٩٦٤ وحينما مثل التنظيم - السودانى - فى المكتب التنفيذى للتنظيم الدولى للاخوان المسلمين .وفى احدى مؤتمرات التنظيم الدولى كانت وجهة نظر الاخوان السودانيين ان تكون العلاقة بين التنظيمات علاقة " ندية " وعلى ان يكون نشاط كل تنظيم مستقلاً فى اطار عملية التنسيق التى يقوم بها المكتب التنفيذى .

وكانت وجهة النظر التى حملها الترابى الى مؤتمر التنظيم الدولى تعنى ان تسقط تقاليد

" البيعة " التى سنها المرشد العام الامام حسن البنا واخذ بها من بعده المرشد حسن الهضيبى . وتفاقم الخلاف بعد ذلك عندما عاود التنظيم الدولى للاخوان المسلمين بالقيادة المصرية يشترط البيعة والاندماج التنظيمى الكامل بعد ان طرحوا شكل " علاقة توحيدية " تضع التنظيمات في مختلف الاقطار موضوع الشعب التابعة راساً للقيادة بمصر وفقاً للأئحة التنظيمية القديمة .

وللترابى رأى فى مسار هذه العلاقة اذ يقول فى كتابه " الحركة الاسلامية فى السودان " ان التنظيم العالمى للاخوان المسلمين بقيادته المصرية بدأ يعبر عن ضيق شديد جداً بالتباين بينه وبين السودان فى الافكار والمناهج الحركية ، ثم عمد – حين انشقت طائفة محدودة من اخوان السودان – الى ضم المنشقين وبذلك تأسست القطيعة بل تطورت من بعد فى الثمانين بالاصرار على عزل السودانيين من المنظمات المنشقة والموحدة فى مواطن الاغتراب بالبلاد العربية واوربا.

وفى المعركة التى نشبت بين التنظيم الدولى والترابى يقول الامين العام للجماعة فى السودان ان التنظيم الوحيد الذى شاطرهم فى ذلك الموقف هم الاخوان المسلمين فى العراق .

كان الترابى متحرراً من قيد المذهب القطبى فى مجال الحركة والفكر منطلقاً الى ان يخلق من نفسه " مفكراً " يقف فى نفس موقع القيادة الفكرية التى يقف عليها اباء الحركة ومؤسسوها .. بل ربما رأى انه يعلوهم بما طرحه من تطورات فقيهة وتطبيقية فقد كان يحلو للترابى ان يوصف وسط «الاسلاميين» بانه مفكر وداعية .كما كان يوصف الإمام حسن البنا .

اما الصادق عبد الله عبد الماجد فانه كان دائماً زاهداً عن الصراعات حول القيادة والزعامة ويضع نفسه فى خانة الملتزمين بادق ما يكون الالتزام بحرفية السلوك الاخوانى التقليدى . ويعتبره البعض بانه اخو ارثوذكسى فى اعتقاده وفى ممارساته اى انه يتبع الاعتقاد الصحيح.

اذن لم تكن خلافات الترابى مع الصادق عبد الله خلافات حول الاسلوب فقط .. بل شملت كل جوانب الحركة . إلا ان السؤال الذى دائماً ما يطرحه الناس هو :

من منهما اصوب فى التعامل السياسى .. الترابى ام الصادق عبدالله ... من منهما قادر على تحقيق اهدافه الاخوان الراديكاليون ام الاخوان الارثوذوكسيون ؟ .

وكان على الناس ان ينتظروا سنوات ليروا اجابة على تساؤلاتهم بل ربما احتاجوا ان ينتظروا سنوات اخرى لمعرفه صحة التوجه وسلامه الخطوات أو عواقب الخاتمة .

ولكن ما خلاف عليه هو ان طيف السلطة لا يفارق خيال الترابى ولو لساعات .

ولذلك اعلن حل " الاخوان المسلمين " عسى ان يكون ذلك خطوة فى الاتجاه الصحيح للسلطة واشاره لاطمئنان الاجنحة الخائفة من وجود الاخوان داخل الاتحاد الاشتراكى .ولكنها لم

تكن اشاره كافية لافساح الطريق امامهم للصعود الى المواقع المحيطة بالرئيس فظلوا يتحينون الفرص لابداء ولائهم التام للنظام . ومثل هذه الفرص لا تأتى إلا نادراً واستغلالها يكلف ثمناً وان كان ينتظر أن يعطى ربحاً عالياً .وللفرص اهلها وصيادوها .

وجاءت الفرصة حينما استشارهم الرئيس نميرى فى أهمية توجيه ضربة موجعة للنظام فى ليبيا بهدف استنزافه ومواصلة ارهاقه باستمرار حتى لا يستطيع القيام باى عمل

" تخريبى " فى السودان وتشاد ومصر . واستمد الرئيس نميرى فكرة شن عملية عسكرية ضد ليبيا من السياسية التى قررتها حكومة ريجان الجديدة التى تعتقد بان القذافى يشكل مصدر تهديد مستمر للاستقرار فى كل منطقة شمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء . واثارت ليبيا فعلاً فى تلك المرحلة اهتمام الاداره الامريكية الجديدة اكثر مما كانت تثيره موسكو من اهتمام ، وسادت فى البيت الابيض وفى لانجلى مقر وكالة المخابرات الامريكية فى فرجينيا قناعة بان القذافى يسعى لهيمنة اقليمية فى شمال القارة الافريقية .

ووضعت المخابرات الامريكية مشروعاً فى تلك الفترة ، بداية عام ١٩٨١ يعمل على محورين : الأول لاستنزاف ليبيا وتكبيدها خسائر فى الارواح والاموال فى معاركها مع تشاد ، والثانى ان تشكل ، تشاد والسودان ومصر سداً منيعاً من جهة الشرق والجنوب يقف امام ما تسميه واشنطن اطماع ليبية فى افريقيا .

وليبيا كانت تراقب فى قلق تلك التحركات الامريكية على حدودها من جهة الجنوب والشرق ، وتحركت فى رد فعل مباشر لتلك التحركات الى الدعوة لعقد حلف ثلاثى مؤلف من ليبيا واليمن الجنوبى واثيوبيا .

ففى ١٩ اغسطس ١٩٨١ وقعت الدول الثلاثة معاهدة تعاون بينهما لتؤلف تجمعاً من اكثر الدول راديكالية فى المنطقة يعزل مصر والسودان عن تأثيرهما فى القارة الافريقية والشرق الاوسط .

وفى دراسة اعدتها المخابرات الامريكية فى ٤ نوفمبر ١٩٨١ لخصت دوافع الدول الثلاثة فى « العمل على الحاق الهزيمة بالسياسة الامريكية فى المنطقة » .

ونشرت المخابرات فى تلك الفترة تقارير ذكرت ان ليبيا وعدت حلفاءها بمبلغ ١,٨٥٥ مليون دولار وانها دفعت فعلاً ١٥٠ مليون دولار كدفعة اولى اشاره الى جديتها فى استمرار وتطوير الحلف ، وان الدول الثلاثة اتفقوا على تشكيل قوة مسلحة مشتركة من ٦٠ الف فرد موزعة كالاتى :

٥ الآف من ليبيا ، ٥ الأف من اليمن الجنوبى ، ٥٠ الف من اثيوبيا على ان تستقبل ليبيا فى معسكراتها ٢٠ الف اثيوبى للتدريب .

واضاف التقرير ان ليبيا التزمت بتكلفة هذه القوة المسلحة المشتركة كاملة .

ومعلومات المخابرات الامريكية التى وزعت على رؤساء الدول الصديقة للولايات المتحدة ذكرت بان الحلف الثلاثى خطط لشن هجوم عسكرى على الصومال لتحريره من هيمنة الامبريالية الامريكية وتحرير قاعدة باربرة فى الاراضى الصومالية من النفوذ الامريكى .

وذكرت تقارير المخابرات ان كوبا تحتفظ بحوالى ١١ الى ١٣ الف جندى فى اثيوبيا وان هناك حوالى ٥٠٠ مستشار كوبى فى اليمن الجنوبى . وان ليبيا وضعت مبلغ ٣,٣ بليون دولار كمساعدات عسكرية واقتصادية تقدمها لبعض الدول فى المنطقة فى الفترة ما بين ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ وان طرابلس قدمت حوالى ١,٤ بليون كالتزامات تجاه بعض الدول والمنظمات وان ليبيا التزمت بدفع ٧٠ ٪ مما وعدت به .



وقررت واشنطن - وفق ما ذكرته تقاريرمخابراتها - ان تواجه هذه المشروعات باعمال مضادة بعد ان حاولت تطويقها بوسائل ضغط سياسية واقتصادية وثقافية بما فيها الدين الذى يعتبره واضعوا السياسة الامريكية بانه المضاد الحيوى لانتشارالشيوعية وهناك فى الدوائر الأمريكية من يؤمن . بان العقائد الدينية كلها ، اسلامية ومسيحية وبوذية وغيرها تتحول الى طاقات جبارة لخدمة السياسة اذا عرف الكهنة الذين يقومون على امر هذه الاديان كيف يديرون امور الدنيا بنفس القدر الذى يعرفون به اسرار الكهنوت .

والبابا جون بول الثانى ، زعيم كل كاثوليك العالم ، عرف كيف يتحول الدين من شعائر كنسية الى بيادق تعمل فى خدمة الاستراتيجية المناهضة للشيوعية والاشتراكية فهو لم يكتف باقتحام المعسكر الشيوعى من بوابة بولندا بل رأى رسالته تمتد الى حدود ان يمنع اى احتمال لانتشار الشيوعية والاشتراكية .فى بلدان العالم الثالث ، فقام بزيارات الى كل من امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا .

ففى زيارته الى افريقيا فى ٢ مايو ١٩٨٠ التى شملت ست دول واستغرقت احد عشر يوماً كان يركز فى كل خطبه واحاديثه على الهجوم على " العقائد الوضعية " فى اشاره واضحة للماركسية .

وامام مليون مواطن احتشدوا فى أوهورا بارك ، ميدان الحرية بوسط العاصمة الكينية ، خطب البابا جون بول طالباً من ٢٠٠ مليون مسيحى افريقى المشاركة الكاملة فى الحياه السياسية فى بلدانهم حتى لا يتركوا الساحة خالية للمنظمات ذات الافكار الدخيلة للسيطرة على مناحى الحياة وتحويلها الى حياة بلا روح .

ثم خطب بعد ذلك ، فى يوم اخر ، امام جموع من المسيحيين والمسلمين والهندوس مؤكداً على ان الاديان كلها ذات طبيعة موحدة وملتئمة .

ذلك هو بيت القصيد ، الدعوة للوحدة بين الاديان لمواجهة الخطر الشيوعى المزعوم الزاحف على افريقيا فى تلك المرحلة .

وللصدف العجيبة او ربما بتخطيط مدبر فقد تم اول لقاء بين زعيم الكنيسة الكاثوليكية البابا جون بول واسقف الكنيسة الانجليزية الاسقف روبرت روانسى فى غانا فى ٨ مايو. فمن المعروف ان بين الكنيستين حساسية مفرطة تصل فى بعض الاحيان الى عداء يرجع تاريخه الى مئات السنين ولقاؤهما فى اكرا ، بالصدفة او بتدبير ، يعتبر حدثاً تاريخياً يأتى فى ظروف دولية عبّر عنها الاثنان في بيان بقولهما : ان الوقت قصير جداً والضرورة اصبحت ضاغطة مما لا يسمح باهدار طاقات المسيحيين فى ملاحقة ونبش العداءات القديمة .. وان امكانات وموارد مختلف الكنائس لابد من ان تصب فى جهد الجميع ويتم تقاسمها اذا اردنا ان نسمع صوت السيد المسيح ونراه فى حياتنا .

حرب مقدسة ضد الشيوعيين فى افريقيا دخلت الكنيسة الى معمعانها بكل الاسلحة وجميع القادة .. وطلب من الجماعات الدينية ان تسهم فى هذه الحرب المقدسة لانها معركة الاديان ضد الالحاد .

وكانت افريقيا مليئة فى ذلك الوقت بجنود " الشيوعية العالمية " من كوبيين والمان شرقيين وسوفيت وبلغار وتشيك فى انجولا واثيوبيا وليبيا ويعملون كعسكريين ومهندسين وفنيين ومستشارين .. وكان السلاح الشرقى منتشراً وسط الحركات الثورية فى كل بلد من بلدان افريقيا مما يثير الازعاج لدى الدول الغربية والحليفة لها فى المنطقة .

ففى شمال افريقيا كانت ليبيا مستهدفة لانها ملكت السلاح والمال والطموح ، الشروط اللازمة لكى تتحول الى دولة ناهضة ومزعجة لدول الجوار .

فجرى اتفاق بين الخرطوم وواشنطن يتم بموجبه ان يستضيف السودان المعارضة الليبية لنظام العقيد القذافى باقامة معسكرات تدريب لعناصرها ومدها بالسلاح والمال والرجال وكل وسائل الحركة والاتصالات .

ودخل الاخوان المسلمون كطرف فى التخطيط لاداره المقاومة الليبية من خلال مكتب العلاقات الخارجية الذى يديره د. التيجانى ابو جديرى المعروف بعلاقاته الوطيدة مع المخابرات الامريكية والغربية عامة بحكم مسئوليته داخل جماعة الاخوان وبحكم انه ارتبط بتلك الاجهزة طوال السنوات العشر التى قضاها فى الولايات المتحدة .

واستفاد الاخوان من علاقاتهم التى خلقوها اثناء سنوات وجودهم فى ليبيا مع جماعة

الاخوان المسلمين الليبيين فى الاتصال بالعناصر القيادية فى طرابلس وفى اوروبا الغربية وتشجيعهم للانضمام الى المقاومة الليبية ونجحت مجهوداتهم بفتح معسكر خاص بالاخوان فى منطقة جبل اولياء جنوب الخرطوم تحت اشراف جهاز امن الدولة فى حين اشرف الاخوان على الجانب السياسى والتعبوى .

حقق المعسكر جزء من احلام الترابى فى جذب مجموعات من شباب الاخوان المسلمين الى اول معسكر يقام " للاخوان" من خارج البلاد مما يكسر طوق التنظيم الدولى لاحتكار الحركة مع الجماعات فى البلدان الاسلامية ،ويضع اللبنة الأولى فى بناء الحركة الاسلامية الدولية فى صياغة جديدة وسحب مواقعها الى السودان فى خطوة لتولى قيادتها فيما بعد لأن الترابى كان يؤمن ان الدولة - القاعدة لانطلاق الحركة الاسلامية - هى الدولة القائدة وكان يعلم ان مشكلة الحركة الاسلامية العالمية افتقادها هذه الدولة القاعدة .

اعتقد الترابى ان الاطاحة بالنظام فى ليبيا سوف يقطع مخالب الدب الشيوعى فى شمال افريقيا ويمهد الطريق للبديل الاسلامى الذى يفرض واقعاً جديداً ومؤثراً على دول شمال افريقيا ، تونس والجزائر ومصر حيث كان ينظر الى ليبيا بانها مصدر هام لتمويل الحركة الاسلامية وموقع جيد للانطلاق .



وفى الجانب الاخر وعلى بعد الآف الاميال من الصحراء المقفرة كانت طرابلس الغرب لا تغفو عما يجرى حولها ، عينها مفتوحة وقلبها تتسارع ضرباته لتوقع عدوان لم يات . وبدلاً من انتظاره ليقتحم عليها عقر دارها بدأت تستعد هى الاخرى بتجميع شتات المعارضة السودانية بعد أن ضعفت فى الخارج عقب المصالحة الوطنية وبعد وفاة الشريف حسين الهندى . فحاولت تكوين الجبهة الشعبية الاشتراكية بقيادة عبد الله زكريا والتى كان مخططاً لها ان تبدأ عملياتها العسكرية انطلاقاً من غرب السودان الا ان تكوينها جاء ضعيفاً نسبة لضعف القوى المكونة لها وللتناقضات التى اسرعت بتفتيتها ولعدم قدرة قياداتها على جذب قواعد من القوى الفاعلة والقادرة لانجاز هذا العمل .

وبالرغم من أن النجاح لم يحالف تكوين معارضة فى الخارج الا ان الاذاعة الليبية فى طرابلس شكلت مصدر قلق للنظام فى السودان خاصة انها تذيع اخبار المعارضة الحية فى الداخل التى لم تهدأ اصلاً . فقد كانت المعارضة السودانيه قد بدأت فى إشهارسلاحها السياسى مرة أخرى .

بدأت الاضرابات فى سلسلة لم تنقطع الا لتبدأ منذ ١٩٧٨ وتتصاعد فى ١٩٨٠ باضراب العمال الذى شل حركة النقل فى السكك الحديدية ثم لحقه اضراب القضاة بعد رفضهم لتدخل الحكومة فى الاعمال القضائية .. ثم تتابعت الاضرابات لتشمل كل الفئات المهنية من معلمين واطباء ومهندسين ومحاميين ثم اخذت فى ١٩٨٣ مساراً جديداً بعد تكوين التجمع

النقابى الذى نشط فى بداية عمله ، فى حركة تنسيق بين النقابات ونظم عدداً منها .

ان الاضرابات بدأت بعد المصالحة لتكون سلاح المعارضة السياسى بعد ان فشلت اساليب العمل المسلح ضد النظام .. وأضحت النقابات هى المعبر عن روح الشارع المتمرد ضد سياسات واجراءات النظام الاقتصادية والامنية والخارجية .

واستجابة للروح التى سادت الشارع بدأت تحركات فى الجيش مرة اخرى وسط العقداء والمقدمين والرواد مما ازعج السلطة الى الحد الذى جعلها تعلن بين فترة واخرى بانها تمكنت من احباط محاولة انقلابية تدبر لها جهة من الجهات ، وكان الاتهام يعلق اما على مشجب العنصرية او مشجب الشيوعية والالحاد .

وفى عشية الفاتح من سبتمبر ١٩٨٣ اعلنت السلطات انها استطاعت ان تحبط محاولة انقلاب ، اعتقل فيها عشرات الضباط والجنود ، وكانت المحاولة ، هذه المرة ، حقيقية ، ولكن لم يكتب لها النجاح لتسرب معلومات الى احد عناصر اجهزة الاستخبارات العسكرية حاول احد الضباط تجنيده خطأ .وبالرغم من اعتقال معظم الضباط المشتركين فى المحاولة الا ان قيادة المحاولة لم تكشف ومازال لغزها فى طي الكتمان وتشير بعض التكهنات الى ان قائدها الفعلى لواء ظل فى الخدمة الى ما بعد سقوط نظام النميرى يقود تنظيماً للضباط داخل الجيش.. ويعمل بهدف الاطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة .

وداخل الجيش تعمل اربع مجموعات اساسية وبعض المجموعات الاخرى الصغيرة .

* **مجموعة من تنظيم الضباط الاحرار** : يضم الضباط اصحاب التوجهات التقدمية العامة من قوميين عرب ووطنيين وكانوا على صلة وثيقة بالتنظيم فى مرحلة ما قبل مايو ، ثم شكلوا التنظيم بعد ان انحرفت مايو عن مبادئها التقدمية وسقطت فى احضان الولايات المتحدة

ويرجع تاريخ تنظيم الضباط الاحرار الى السنوات الاولى من الخمسينيات ، حيث ساهمت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر بتأثيرها المعنوى فى بلورة أفكار عامة اجتاحت كل الوطن العربى وبتحديد اسلوب عمل نهلت منه كل التنظيمات ، فقام عدد من الضباط بتكوين تنظيم يحمل مبادئ تحررية ويتجه الى فكرة الوحدة العربية . ولكنه لم يكن فى ذلك الوقت يسعى الى اجراء تغييرات ثورية او يخطط للاستيلاء على الحكم .

وكان من أهم عناصر هذا التنظيم الشقيقان يعقوب كبيدة وعبد الرحمن كبيدة اللذين تمحور حولهما النشاط .. إلا ان تجربتهما انتهت بمحاولة الانقلاب فى ١٩٥٩ والتى ادت الى القضاء على الحركة لسنوات ثم اعيد بناؤها مرة اخرى من الضباط الشباب التقدمين المتأثرين بالناصرية والماركسية فكان ان انضم اليها محمود حسيب وسعد بحر وفاروق عثمان حمد الله وخالد حسن عباس وابوالقاسم هاشم ومأمون عوض واحمد عبد الحليم وبابكر النور وهاشم العطا وجعفر نميرى بعد عام ١٩٦٣ .

* **تنظيم الضباط الوطنيين :** ويضم مجموعات من الضباط الذين يرفضون اى انتماء الى الاحزاب او عقائد سياسية ويرفعون شعار " الاستقلال " عن اى التزام حزبى وهدفهم باستمرار هو ابعاد الاحزاب عن السلطة باعتقاد انها أس الداء وسبب البلاء منذ الاستقلال. وبسبب هذه الشعارات لم تكن للتنظيم فاعلية التنظيمات الاخرى ولا ثباتها .. ولكنه يتميز عنها بقدرته الفائقة على ممارسة الضغط على النظام فى كل مرحلة ، وعادة ما يرتبط وجوده وتأثيره بفترات التوتر السياسى التى ينفعل بها الضباط دون توجيه منظم ولم يعرف لهذا التنظيم قيادة مستمرة ولا تعبر عنه الا مواقف جماعية تجاه الاحداث .

وفى وقت مبكر حاول البعض الصاق هذا التنظيم بحزب الامه وان كان لا يستبعد ان تكون عناصر من حزب الامة انضمت اليه فى فترات متفاوتة .

* **تجمع الضباط الوطنيين :** بدأ اول تكويناته بعد ١٩٧٤ الا ان تكوينه كتنظيم يسعى الى الاستيلاء على السلطة جاء بعد ١٩٨٠ وهو يضم ضباطاً من البعثيين الموالين للعراق واخرين متعاطفين تمت مفاتحتهم للالتحاق بالتنظيم اثناء حضورهم دورات تدريبية فى الكليات العسكرية فى بغداد واتخذ اسمه " التجمع " بعد ان طرح حزب البعث فكرة تكوين " تجمع الشعب السودانى " كاطار للمعارضة فى ١٩٨٣ الا ان الفكرة لم تجد ترحيباً من الاحزاب الاخرى كما لم يحقق الجناح العسكرى اى زيادة فى حجمه فظل محدود العدد لا يتجاوز العشرة ضباط .

ولابد من ملاحظة ان هذه التنظيمات الثلاثة ظلت مفتوحة على بعضها دون التقيد باجراءات التأمين الصارمة واللازمة لاستمرارها .. لذلك كانت المعلومات المتداولة بينهم سهلة الرصد خاصة ان اجهزة الامن ظلت فاتحة عيونها واذانها على ما يجرى داخل الجش وعلى بعض ضباطه المعروفين بانتماءاتهم السياسية او بمواقفهم الصارخة . واشيع وسط الضباط ان اجهزة الامن استطاعت ان تخترق العديد من هذه التنظيمات مما جعل العديد من الضباط يخشون الاتصال بهذه التنظيمات او قياداتها وكانت النتيجة ان ابطل مفعول هذه التكوينات الا تلك القادرة على الحركة .

اما **الاخوان المسلمون** فقد بدأوا فى تشكيل تنظيم داخل الجيش فعلياً بعد ١٩٨١ - بصورة سرية - مستثمرين مناخ الحرية المتاح لهم بعد مشاركتهم فى السلطة ، فاستخدموا كل امكانياتهم فى اتجاه الاقتراب من الضباط والجنود ، وكانت اكثر الوسائل سهولة اعداد برامج وتنظيم دورات دينية . للضباط فى المعاهد والمراكز الاسلامية .. وخصص دبلوم الدعوة والدراسات الاسلامية لاستقطاب بعض الضباط .

اما الوسيلة العملية الاخرى ان تستثمر العلاقات بين الضباط فى عمليات الاستقطاب خاصة بين الذين درسوا معاً فى المدارس او الكلية الحربية او الذين جمعهم ميدان القتال فى الجنوب او ظروف الاغتراب فى الخليج .

ونجح الاخوان فى هذين المجالين استخدام الدين واستثمار الصداقة ، نجاحاً ملحوظاً فى استقطاب عدد من الضباط فى الفترة من ٨١ - الى ١٩٨٥ .. إلا انه ليس بالعدد الكبير الذى يتناسب مع امكانياتهم الكبيرة وظروفهم المريحة. فقد كانوا يتحركون فى الجيش بحذر وببطء حتى لا يفقدوا المكاسب السياسية التى حققوها فى وقت وجيز .

ويعدو نجاحهم فى الاحتفاظ بوجود " الخلايا الاسلامية " داخل الجيش لفترات طويلة وبعيدة عن فضول الاخرين للاسلوب الذى اتبعوه فى الحركة .. فكانت حركتهم داخل الجيش فى غاية السرية ساعدهم على ذلك عاملان : الاول انهم لم ينفتحوا على اى تنظيم اخر داخل الجيش والثانى لان التنظيم العسكرى تم ربطه بالتنظيم الخاص الذى تولى عملية المتابعة والترشيح والتزكية والالزام .

واضافة الى ذلك انهم لم يزجوا " الجناح العسكرى " فى اى عمل يختبر قوتهم او ينفذ خططتهم ماداموا هم موجودين تحت مظلة النظام .

ذلك كان حال الجيش ... محاولات انقلاب ، مواجهات بين الرئيس والقادة العسكريين .. تنظيمات تعمل داخله متعاونة مرة ومتصارعة مرات .

اما الوجه الاخر فى الجيش كان وجه الضباط غير السياسيين وهم الاغلبية الغالبة التى ترى واجبها محصوراً فى المهام العسكرية فقط ان كان حرباً فى الجنوب او سلماً هادئاً يجعلها تنعم بامتيازات الجيش دون وجل الانتظار لارسالها الى ميادين القتال فى حروب بلا قضية .

ولكن الرئيس نميرى لم يتركها تنعم طويلاً بالسلام والهدوء والاستقرار فاصدر عام ١٩٨٣ من السياسات والقرارات ما جعل مدافع الحرب تعود مرة اخرى لتدوى بعنف وكثافة معلنة سقوط مرحلة من السلام بسقوط اتفاقية اديس ابابا التى تم توقيعها فى ١٨ يوليو ١٩٧٢ وفاتحة الباب على مصراعيه لتطورات جديدة فى الحياة السياسية السودانية .



الفصل الرابع

من يتآمر على من ؟

في عمر كل كائن ، بشرى او سياسى ، تشمخ سنوات مجد وانتصار تمنح وجوده معنى الحياة وتهبه ميلاداً جديداً وحلماً قد لا تسعه الارض فيحلق فى السماء

وهناك ايضا لحظات هزيمة وانكسار تطول وتقصر فى حياة كل كائن تحول عالمه إلى قاع سحيق من الضياع والارتباك والتخبط . والترابى عاش ويعيش وسيعيش ، لحظات الانتصار والهزيمة، والاخوان المسلمون عاشوا وسيعيشون لحظات التماسك وسنوات الانكسار .

كانت السنوات التى تلت عام ١٩٨٢ ، مباشرة ، تتوالى فيها الانتصارات وتتكون فيها اجنة الهزائم ، إلا ان منتصف عام ١٩٨٣ شهد حدثين بارزين القيا بتأثيراتهما العميقة على الحياة الساسية فى السودان وشكلا بصورة مباشرة عقلية وتوجهات الحركة عند الإخوان المسلمين فى السنوات اللاحقة .

الحدث الاول : كان ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان - وجيشها الشعبى بقيادة العقيد الدكتور جون قرنق دى مابيور فى الفترة ما بين مارس إلى يوليو ١٩٨٣ نتيجة لتمرد كتيبتين ١٠٤ و ١٠٥ فى مدينة بور بجنوب السودان عندما طلبت منها القيادة العسكرية فى جوبا الرحيل إلى شمال السودان - رفضت الكتيبتان تنفيذ الاوامر العسكرية لانها - حسب راى قادة الكتيبتين - تخالف مانصت عليه اتفاقية اديس ابابا الموقعه سنة ١٩٧٢ .

وبعد التمرد حاولت القوات المسلحة المتمركزة فى جوبا ان تعالج المسألة باساليب عسكرية فحدث قتال بين الجيش والمتمردين على الاوامر العسكرية ادى فى النهاية إلى انسحاب المتمردين إلى المناطق الجنوبية الشرقية المحازية إلى الحدود الاثيوبية ثم انضم اليهم العقيد جون قرنق الذى قيل انه بالصدفة البحتة كان فى الجنوب فى ذلك الوقت يقضى اجازته السنوية مع اهله .

ويذكر د . منصور خالد وزير الخارجية السودانى الاسبق ، والمستشار السياسى لقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان ان ميلاد الحركة الشعبية وجيشها الشعبى لم يات دون صعوبات وتعسر فأول القضايا الكبرى التى واجهت منظمى الحركة الوليدة هى ما اذا كان على الحركة ان تتبع خطى منظمة " انانيا-١ " الانفصالية وتدعو ايضا إلى خلق دولة منفصلة ومستقلة فى الجنوب او ان تتجه اتجاهاً راديكالياً - بعيداً عما تدعو اليه " انانيا-١ " وتتبنى المبادئ والاهداف التى حددها بيان الحركة الاساسى " المانفستو " .

وكانت الحركة الشعبية قد اصدرت المانفستو فى ٣١ يوليو ١٩٨٣ حددت فيه اهدافها ووسائلها وبرنامجها السياسى وبأن الحركة الشعبية حركة غير انفصالية وانها ليست اقليمية التوجه - كحركة انانيا الاولى التى ناضلت من أجل حل مشكلة الجنوب فقط .

والخطوط العامة للمانفستو تشير إلى ان الحركة الشعبية لا تريد ان تصل إلى حلول جزئية لمشكلة السودان لان الحلول الجزئية تأتى بسلام ناقص واستقرار جزئى .. وان الحلول التى تطرحها هى حلولاً شاملة لمشكلات السودان .

وملخص المانفستو هو ان الحركة تدعو إلى بناء سودان جديد .

اما الجديد فى اسلوب الحركة فانها وجهت خطابها - ولاول مرة - إلى كافة السودانيين ودعتهم إلى " الوقوف معها فى نضالها ضد نظام النميرى الديكتاتورى الفاسد " .

ولم تكتف الحركة بالبيانات وتوجيه الدعوات إذ انها شنت اول هجوم عسكرى لها على مدينة الناصر والمناطق القريبة منها فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٣ مما لفت اليها انظار السودانيين الذين كانوا يخوضون معارك " سياسية " متواصلة ضد النظام فى الشمال ، ولفتت اليها انظار الدول التى كانت على عداء متأصل مع الرئيس نميرى . وبالضرورة ان تكون اول تلك الدول اثيوبيا

وليبيا اللتين تجمعهما معاهدة تعاون وصداقة .

ولابد ان تكون مصر ايضا قد اثار انتباهها ذلك التطور الخطير فى الجنوب، الذى من المحتمل ان يهدد العمل فى قناة جونقلى بالتوقف اذا توسعت العمليات العسكرية فى المناطق الجنوبية ، وتعتبر قناة جونقلى احدى المشاريع الاستثمارية والاستراتيجية بين السودان ومصر التى توفر لمصر فى المرحلة الاولى - اذا اكتملت - ١,٩ مليون متر مكعب عند اسوان وتوفر للسودان ٢,٣ مليون متر مكعب . وهى قناة يبلغ طولها ٣٦٠ كيلو متراً تقع على الحافة الشرقية فى منطقة المستنقعات باعالى النيل فى جنوب السودان .

ومصر تعتمد على مياه النيل اعتماداً كاملاً ومركزياً، وقبل نحو الف عام قال عالم التاريخ اليونانى المشهور هيرودوت ان مصر هبة النيل وكانها تعنى انه لولا مياه النيل لبقيت ارض مصر مساحة شاسعة من الصحراء الخالية من الحياة .

فاذا كانت الحياة لمصر تعنى مياه النيل فان من الطبيعى ان يكون الأمن القومى المصرى يرتكز على مياه نهر النيل ، كما ذكر د . بطرس غالى وزير الدولة للخارجية المصرية - وان هذا الأمن هو إلى حد كبير فى ايدى ثمانى دول افريقية .. مما يعنى ان على مصر ان تنتهج دبلوماسية غاية فى المهارة لجمع " ارادة هذه الدول فى مائدة المصالحات والعلاقات المتعاونة لمصلحة الجميع." ويكفى اهتمام مصر بالتطورات السياسية فى جنوب السودان لما تعكسه الحرب من سلبيات على المشروعات المخططة للتنفيذ فى المستقبل على نهر النيل .

ويكفى ما صرح به احد المسئولين المصريين عام ١٩٨٧ بانه لن يكون هناك ما يكفى من مياه لسد حاجة سكان مصر مع حلول عام ٢٠٠٠ اذا لم تتم اجراء تعديلات وتطوزات ادارية " فى ادارة المياة " خلال السنوات القادمة .

فالحرب التى بدأت مجدداً فى جنوب السودان اثارت انتباه مصر ورفعت من درجة اهتمامها بمسار ذلك الصراع وموقع القوى المرتبطة به من قريب ومن بعيد ومستقبل اتجاهات الحرب وتأثيراتها على وضع المشروعات التى يجرى العمل فيها وينتظر ان تكتمل فى حدود خمس سنوات لتأتى اكلها .

وبالفعل توقفت تلك المشروعات فى فبراير ١٩٨٤ عندما شن الجيش الشعبى هجوماً عسكرياً على معسكر الشركة الفرنسية التى تقوم بتنفيذ المشروع فى قناة جونقلى .

الحدث الثانى : كان اعلان تطبيق قوانين اطلق عليها الرئيس نميرى" الشريعة الاسلامية" فى حين تعارف الناس على تسميتها بـ " قوانين سبتمبر " لانها ارتبطت بشهر سبتمبر الذى صادف ان اكتملت فيه سلسلة القوانين التى جاءت فى اطار ما اطلق عليه الإخوان المسلمون"بالثورة التشريعية " ومن المحتمل ان يكون الناس جزعوا من اطلاق صفة

"الشريعة" على قوانين مختلف حولها اشد ما يكون الخلاف ..وربما لان صدورها جاء مصحوباً بحالة ازداد فيها الظلم وعم فيها الفقر وانتشر الجوع وتفاقمت الحرب واتسعت حركة الاضرابات .

أو ربما لأن القوانين كانت نزوة سياسية فيها اندفاعة طيش اكثر مما فيها من حكمة الدين

ومجموعة القوانين التى اعلنت وطبقت قد اثارت زعراً وجدلاً بين مختلف الناس والطوائف والكيانات الدينية وغير الدينية ولقيت اعتراضاً من معظم قيادات الاحزاب والرأى العام وكان ابرز المعارضين لهذه القوانين الصادق المهدى زعيم الانصار ورئيس حزب الامة .. والاستاذ محمود محمد طه المفكر الاسلامى البارز ورئيس جماعة الإخوان الجمهوريين .

اما الصادق فقد تم اعتقاله ومعه مجموعة من ثلاثة عشر من قيادات حزب الامة بعد ان جاهر بمعارضته فى خطبة صلاة عيد الاضحى التى امّها عشرات الالوف من الانصار فى الجزيرة ابا .

أما الأستاذ محمود محمد طه وتلاميذه كانوا بالفعل تحدياً فكرياً صلباً لقوانين "الشريعة" فاصدروا الكتب ووزعوا المنشورات واقاموا الندوات ونشروا فى اركان المدن " حلقات نقاش " واشاعوا بين الناس فى الشوارع الحوارات الفكرية وكانت حملة الجمهوريين على القوانين منطلقة من داخل ميدان معركة الشريعة والدين .

لم يحتمل النميرى معارضة الجمهوريين ولم يفوت الإخوان فرصة غضب النميرى فاوعزوا للقضاة واجهزة الأمن للتخلص من الاستاذ محمود ، حيث تم اعتقاله من وسط تلاميذه ثم نصبت له المشنقة بعد عام ليتم تنفيذ الاعدام فى ١٨ يناير ١٩٨٥ .

ولسخرية القدر كان محمود يعلم تلاميذه والناس تعاليم نبذ العنف اطلاقاً .

وانتصر الإخوان فى تلك المعركة ، وهو انتصار كفيل بان جعلهم ينظمون مواكب فرح من مئات الإخوان الملتزمين تاييداً لاعدام مفكر قال عنه د . حسن مكى احد قادة الإخوان والمهتمين بشئون البحث فى كتابه حول " الحركة الإسلامية فى السودان " بدأ كانما القلم المتميز الوحيد – فى مجال الكتابة – الذى دأب على الانطلاق من موقع الالتزام هو قلم محمود محمد طه ولكن هذا اختار ان يتحرك من المقاومة والمخاصمة لحركة الدعوة الإسلامية والشريعة مستلهما ما اسماه بالرسالة الثانية والتى هى فى حقيقتها تجديف ضد رسالة الاسلام .

وظل الخلاف بين كل المدارس " الدينية " حول: ماهى الدعوة الإسلامية والشريعة التى يمكن الاتفاق حولها ؟ ومن قال ان كتاب الرسالة الثانية تجديف ضد رسالة الاسلام .

ومن من حقه ان يقول أن محمود محمد طه مرتد ؟ .

كان تصور الإخوان المسلمين هو الطاغي وهو الحاكم فتم اعدام محمود واستتابة تلاميذه وحرق كتبه ومصادرة منزله ودفن جثمانه فى مكان ما مجهول فى الصحراء بعد ان نقلته طائرة هيليكوبتر من فناء سجن كوبر كان يقودها المقدم طيار فيصل مدني مختار .

اما الانتصار الثاني للاخوان - بعد اعدام محمود - كان تحقيق رهان حججهم بانهم ما دخلوا للمشاركة فى النظام إلا لتحقيق الشريعة بعد ان واجهوا اعتراضات من جهات عديدة هددت وحدة الحركة وهيأتهم للانقسامات ولكن اعلان النميرى بتطبيق الشريعة انقذهم من مأزق ضخم فسارعوا بتأييد القوانيين كلها وتبنيها بالرغم من ان جهات اخرى شاركتهم فى وضعها . وكما قال احد الاسلاميين ان يوم اعلان تطبيق " الشريعة " كان يوم عيد الإخوان المسلمين .. فقد رفع حرج التأييد لنظام لا يحكم بما انزل الله .

وبدأت تصلهم اخبار اعجاب الحركات الإسلامية الاخرى فى العالم بما حققه الإخوان من انجازات ومكاسب عجز عن تحقيقها الإخوان المسلمون فى مصر والاردن وسوريا . وانتهز الترابى هذه الموجة العالية من الاعجاب ليبدأ فى مشروعه الاساسى لقيادة الحركة الإسلامية العالمية بعد ان تهيئت الظروف المناسبة لدعوة الحركات الإسلامية للخرطوم لمتابعة ومشاهدة هذه التطورات الايجابية للحركة .

فجاءت وفود الإخوان لتشاهد بعينها ما تحقق من حلم ظل يراود الإخوان المسلمين منذ عهد الإمام حسن البنا .. ويرواد الإخوان المسلمين فى السودان طوال خمسة وعشرين عاماً .

ان النشوة بالنصر الإسلامي الذى تحقق على يد المشير جعفر محمد النميرى منعت الإخوان المسلمين ان يسألوا هل هذه القوانين هى مشروعهم ، وهل هى مطمحهم ، فقد صدق الإخوان عليها كاملة وايدوا تطبيقها دون تحفظات على الأسلوب الذى تم به التطبيق ودافعوا عن كل ظلم وقع نتيجة لها . فوقعوا فى مأزق الدفاع عن القوانين البطالة كما وصفها جعفرنميرى نفسه...

ويحق للرئيس نميرى ان يفرح بعد ان رأى جموع الأخوان تخرج فى مواكب مستمرة تأييداً له فى وقت بدأت العزلة تطوقه من كل جانب وبعد ان أصبح الحكم فى كف عفريت ، ويحق له ان يزداد فرحاً بعد ان تحول قائداً للمسلمين ومجدداً للدين وهو الرجل الذى لم ينتمى فى حياته ولو للحظات لأى جماعة دينية ولم يعرف للعبادات طريقاً وكان صاخباً فى لهوه وصارخاً فى عربدته كما إعترف هو بنفسه .

كان النميرى يحتاج إلى التأييد من الإخوان ومن هم وراء الإخوان فى كل بلدان العالم . فقد كان يحس بأن النظام لا يقوى على الاستمرار بعد ان تفشى الفساد من رأسه إلى اخمص قدميه وفشلت مشاريع التنمية بسبب كثرة الأخطاء الإدارية والقرارات السياسية المتناقضة

واخذت الحرب تنسف " الوحدة الوطنية " التى طالما تغنى بها ..

كان النميرى يريد قوانين شامله للعقوبات لمواجهة الأزمة الشاملة فى الحكم فوجدها فى تطبيق الشريعة وفى تأييد الإخوان .

ففى عام إعلان تطبيق الشريعة كانت المعارضه قد بدأت تشتد وسط النقابات والطلاب والجيش والجنوبيين واخذت الحرب مساراً جديداً مختلفاً عن مسار الحروب السابقة فلم يعد الجنوب وحده هو ميدان المعركة فأصبح السودان كله هو الهدف .الذى يخطط العقيد قرنق للزحف نحوه وتحريره من الطبقة الحاكمة . ولابد من ان الرئيس نميرى ادرك ان هذه الحركة الشعبية التى يقودها قرنق تجد فى اثيوبيا عمقاً استراتيجياً لها اوتجد فى ليبيا مخزناً للسلاح مفتوحاً على مصراعيه تاخذ منه ما تشاء من اسلحة وذخائر ومعدات .

وقرر الرئيس نميرى السفر إلى واشنطن لمقابلة المسئولين واقناعهم بخطورة الاستراتيجية التى بدأ تنفيذها لعزل السودان ومصر من قبل حلف عدن ولاطلاعهم على موقف الحكومة السودانيه من التطورات الاخيرة .

وسافر النميرى يرافقه د . حسن الترابى إلى الولايات المتحدة فى اواخر شهر نوفمبر ١٩٨٣ ورتبت المخابرات الامريكية - فور وصولهما - لقاءً بين الرئيس نميرى و د. محمد يوسف المقريف زعيم المعارضة الليبية حضره الترابى للتباحث حول اوضاع المعارضة الليبية والمعسكرات القائمة فى السودان .

فلم تكن الادارة الامريكية ولا الاجهزة المختصة فى الولايات المتحدة منزعجة فى ذلك الوقت باعلان تطبيق الشريعة فى السودان فتجربتها مع السعودية ومع باكستان ، فى عهد ضياء الحق تؤكد انها لا تحمل اى حساسية تجاه تطبيق هذه القوانين مادام النظام الذى تعمل فى اطاره هذه القوانين ، يعتبر صديقاً للولايات المتحدة ومراعياً مصالحها فى البلاد وفى المنطقة .

ولذلك اعتبرت واشنطن التغييرات القانونية فى السودان مسألة تخص الشئون الداخلية ما دام لا تهدد سياساتها فى الوطن العربى وافريقيا .. بل كانت تعتبرها أهم الوسائل المانعة للتغلغل الشيوعى فى المنطقة . فاذا لم ترحب بها علنا فانها لم تكن قلقة تجاهها .

وقد حرص النميرى أن يكون الترابى فى رفقته فى هذه الزيارة لسببين :

اولهما : ان يقدم الترابى ، مستشاره للشئون الخارجية ، للادارة الامريكية ليطمئن الترابى بان واشنطن ليست لديها حساسية تجاه الشريعة .

ثانيهما : ان يحضر الترابى اللقاء الذى رتب بينه وبين د . المقريف زعيم المعارضة الليبية

وللتباحث حول اوجه تعميق التعاون بين السودان والمقاومة الليبية بالاتفاق مع المخابرات الامريكية .

وفى الاجتماع الذى جمعهما مع المقريف اعطى الرئيس نميرى المعارضة الليبية بطاقة مفتوحة " كارت بلانش " لاى نوع من انواع النشاط المناهض لنظام القذافى بما فيها العمل العسكرى المباشر .. كما وعد بزيادة المساعدات التى يقدمها السودان للمعارضة مثل تسهيلات الحركة والتدريب والسلاح والذخيره وتسهيلات السفر بمنح عناصر المعارضة الليبية جوازات سفر سودانية او اى وثائق اخرى تساهم فى تسهيل تحركاتهم فى العالم.

ولم يخف النميرى تلهفه فى التورط ضد ليبيا خلف مفردات دبلوماسية او اختيار كلمات ذكية ولماحة بل كان مباشراً حتى الجلافة حينما قال : انه مستعد ان يقدم اى شئ لكى يرى نهاية نظام القذافى ، وقدم عرضاً كريماً للمقريف مضمونه ان المعارضة الليبية الموجودة فى الخارج تستطيع ان تعمل من داخل الاراضى السودانية ومن خلال جهاز امن الدولة .

وفى المقابل اكد المقريف للرئيس السودانى بانه يعتقد بان السودان والولايات المتحدة هما الصديقان الوحيدان له وان المساعدات التى يقدمها السودان ستكون ذات فائدة عظيمة للمقاومة الليبيه ، ثم قال موجهاً حديثه للنميرى والترابى ان فترة أخرى من التدريب فى المعسكرات بالسودان سوف تمكنه من شن هجوم عسكرى على مواقع النظام فى طرابلس مما يعطى تنظيمه « جبهة الخلاص الوطنى » مصداقية يحوز بها فيما بعد على اعتراف الدول المرشحة لتقديم دعم للمقاومة ضد القذافى .

وترك الرئيس نميرى بعد نهاية الاجتماع الترابى والمقريف لبحث خطة التعاون بين الطرفين ولوضع تفاصيل المساعدات التى فى امكانية السودان ان يقدمها ولرسم الاطار العام للحملة الاعلامية التى تترافق مع الاعمال السرية ضد النظام الليبى .



غزلت الرحلة الطويلة إلى الولايات المتحدة نسيجاً من الثقة والود بين الرئيس نميرى والترابى ومدت بينهما الاحساس المشترك بانهما فى قارب واحد يبحر فى محيط واسع تتدافع امواجه العالية من اليمين والشمال ومن الامام ومن الخلف وان بلوغه الشواطئ البعيدة بأمان يحتاج اليهما معاً والا ستلتهمه الامواج فى ليلة عاصفة يضيع فيها الاتجاه وتختفى فيها معالم الطريق .

عاد الترابى منتشياً بعد تلك الرحلة العامرة بالانجازات ، فقد نجح فى كسب ود المسئولين فى الخارجية الامريكية بعد ان اعرب لهم عن مخاوفه من الدب الروسى الذى يقف على الحدود السودانية متنكراً فى زى ديك حبشى يريد ان يلتهم افريقيا حبة حبة ان اغمضت واشنطن

عينيها عما يجرى فى تلك القارة البكر .

وتحمس الترابى كثيراً لمشروع الاطاحة بالعقيد القذافى معتقداً ان ذلك سوف يؤدى إلى فتح الطريق امام الاسلاميين فى ليبيا للوصول إلى السلطة وان ما يساعد على توليهم الحكم هو ان ليبيا تفتقد التقاليد الحزبية وانها الدولة التى لا يوجد بين مواطنيها مسيحى واحد ولا توجد على ارضها كنائس ولا بين مدارسها بعثات تبشيرية .

وان ليبيا بعدد سكانها القليل ونفطها الغزير ستكون مدداً ماليا للحركة الإسلامية فى المستقبل وتمهد الطريق إلى المغرب العربى وتساهم مع السودان حسب تصورهم فى انتشال مصر من غربتها الحضارية .

ونشط الإخوان المسلمون فى السودان فى تنظيم حملات اعلامية موجهة ضد القذافى خاصة فى الجامعات والمعاهد وبدأت كوادرهم تتجه إلى المعسكرات تحت غطاء التحضير لعمل ضد ليبيا. وكانت ليبيا تعلم بما يجرى داخل السودان من استعدادات ومن دعم للمعارضة الليبية فقامت بتوجيه طائرة انتينوف قاذفة إلى الخرطوم الساعة الواحدة ظهراً من يوم ١٦ مارس ١٩٨٤ لتطلق عدة قذائف على مبنى اذاعة امدرمان .. ولم يصب الهدف بتدمير الاذاعة إذ سقطت بعض القذائف فى فناء الاذاعة وعلى شاطئ النيل فى منطقة الريفيرا وقذيفة سقطت فى منزل الصادق المهدى المجاور للاذاعة واخرى فى منزل وزير داخلية سابق هو المرحوم حسن عوض الله .

للوهلة الاولى اعتقد الناس ان الطائرة تابعة للجيش الشعبى لتحرير السودان وانها مقدمة لغزو او زحف من جهة الجنوب والشرق .وقد ولد هذا الاعتقاد لما وصلته الحركة الشعبية من قدرة على شن حرب واسعة على الحكومة .ودحض هذا الاعتقاد سريعاً حينما لم تصل طلائع الزحف فاتجه الظن إلى انها كانت محاولة انقلاب عسكرى وان الطائرة هربت حينما لم تنجح فى تحقيق هدفها .

وظن البعض ان العملية كلها عبارة عن تمثيلية قام بها النظام ليجد بين يديه مبررات جديدة يفرض بها قوانين واجراءات قمع اخرى .. وربما وجد هذا الظن اكبر تأييد بانه حقيقة عندما اعلنت الحكومة بعد شهر تقريباً من حادث الطائرة حالة الطوارئ .

وخلق اعلان حالة الطوارئ فزع وسط المواطنين بعد تجربة تطبيق قوانين الحدود التى ادت إلى جلد وقطع ايادى اكثر من مائة شاب والتشهير بالابرياء فى اجهزة الاعلام الرسمية .

وسارع الترابى فى ندوة تلفزيونية اذيعت فى منتصف شهر رمضان من تلك السنة إلى تأييد اعلان حالة الطوارئ وحاول ايجاد سند دينى لها عندما قال ان الرسول (ص) طبق حالة الطوارئ عندما قال فى فتح مكة للمشركين : من دخل دار ابى سفيان فهو آمن ... وفى اليوم

التالى كان حديث الترابى فى التليفزيون هو حديث المدينة حيث طرح سؤال غاية فى التهكم : من هو ابوسفيان فى السودان ... ومن هم المشركون .. ومن يستطيع ان يقف مقام الرسول ليطلق هذه المقولة .. ولماذا لم يستعر الترابى قول الرسول : اذهبوا فانتم الطلقاء .؟

كان ذلك حديث المدينة التى تعجبت اشد العجب لموقف زعيم الإخوان حينما تمادى فى التأييد للنظام وتجاوز المنطق . ولم يعجز الإخوان فى العثور على مبرر لتأييدهم إذ قالوا ان اعلان حالة الطوارئ جاء استجابة لمرحلة الانتقال من القوانين " العلمانية " إلى تطبيق قوانين الشريعة .

ومراحل الانتقال دائماً ما تكون مراحل هزات كبيرة وعدم استقرار .. وتطول فتراتها او تقصر حسب نوع الحدث وحجمه . فالانتقال من الاقطاع فى اوربا إلى الراسمالية لم يكن بين ليلة وضحاها والانتقال من الراسمالية إلى الشيوعية - بدأ منذ سبعين عاماً فى الاتحاد السوفيتى ولم يصل وربما لن يصل لاجيال عديدة قادمة .

اعتقد الإخوان المسلمون ان الانتقال من قوانين علمانية إلى قوانين الشريعة بمثابة ثورة هائلة لا تسمح بترك اى مظهر من مظاهر العلمانية فى مكانه ولا انساناً " علمانيا " فى موقعه وان عهداً اسلامياً جديداً سيشرف ليبدد جاهلية السودان .

واعتقدوا انهم الاكثر كفاءة على ادارة هذا العصر .. أليس لكل زمان رجال ..؟ .

كانوا فى وادٍ ... والنميرى فى وادٍ ... والشعب فى وادٍ اخر .

كان الشعب محصوراً بين الجوع والقهر. والظلم بدأ يراكم احاسيس الثورة فى قلب كل مواطن وبدأ الناس يعيشون حالة المخاض .

وكان الإخوان المسلمون يحلقون فى سماء احلام " الدولة الإسلامية " التى اشرقت شمسها بعد ليل طويل من الجاهلية .

وكان النميرى تتنازعه كوابيس تقتحم نومه كل ليل وتتراءى له اشباح تريد ان تخطف من يديه الحكم .

وربما كان القذافى احد هذه الكوابيس التى اعتادت ان تزور النميرى كل ليلة وتقض عليه مضجعه فيستيقظ مزعوراً مهلوعاً متوتر الاعصاب ، فيتصل بنائبه اللواء عمر مستفسراً عن حالة الأمن فى البلاد ... وعن الجنوب وعن النقابات وتحركات المعارضة السودانية وتحركات المعارضة الليبية ومعسكراتها ويطمئن على المساعدات التى تقدم لها .

ظل النميرى على هذا الحال شهوراً إلى ان جاء يوم ٨ مايو ١٩٨٤ عندما رنت اجراس التيكرز فى كل وكالات الانباء والاذاعات تنقل خبراً يقول : استطاعت مجموعة من

" الاسلاميين " الليبيين ان تشن هجوماً على منطقة القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية فى باب العزيزية - فى طرف مدينة طرابلس حيث مقر العقيد القذافى واركان القيادة الليبية .

بدأ الهجوم الساعة السابعة صباحاً - بالتوقيت المحلى فى طرابلس - باستخدام الصواريخ والقذائف والاسلحة الاوتوماتيكية وعلى الفور تصدت قوات ليبية بالمدافع الرشاشة للهجوم المفاجئ واجبرت المهاجمين على الانسحاب إلى مبنى مجاور حيث تم حصارهم لخمس ساعات جرى فيها تبادل نيران كثيفة وبعدها تمكنت القوات الليبية من قتل عشرة من المهاجمين واعتقال اثنين .

وتبين فيما بعد ان عدد القتلى كان ثمانية واستسلم اثنان .

وفى نفس اليوم اعلنت جبهة الخلاص الوطنى الليبية التى تزعمها المقريف مسئوليتها عن الهجوم وتحقق لها الهدف الذى تنشده باعتراف واشنطن بالجبهة واعتمادها لها كقوة وحيدة معارضة للنظام فى ليبيا .. وهو اعتراف له نتائج هامة تتعلق بالتمويل والتدريب وتبادل المعلومات وتقديم كافة المساعدات التى تدخل تحت العمليات السرية التى تنفذها وكالة المخابرات الامريكية ضد القذافى .

وبعد ساعات من الهجوم اجرت صحيفة " اللوموند " الفرنسية مقابلة مع العقيد معمر القذافى نشرتها فى اليوم التالى اتهم فيها الجناح اليمينى المتطرف للاخوان المسلمين بالقيام بهذا الهجوم بمساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا والسودان وقال ان هذه الدول التى سلحت القتلة سوف تدفع الثمن غالياً .

ومنذ تلك اللحظة بدأت الحرب الفعلية بين ليبيا والولايات المتحدة وتصاعدت بعد ذلك إلى ان بلغت نقطة التصادم المباشر ، وكانت حرب فى بدايتها تتخذ من تشاد والسودان ساحات لها ثم انتقلت إلى الاراضى والشواطئ الليبية مباشرة حيث اشتركت فيها الاساطيل بمناوراتها والطائرات بمناوشاتها .

هذا الموقف الامريكى ضد ليبيا طرح عدة اسئلة امام الإخوان المسلمين فى السودان والحركات الإسلامية فى العالم . اذا سقط القذافى هل يستطيع الاسلاميون ان يكونوا البديل ... ؟

كان الترابى يرى ان الاطاحة بنظام القذافى كفيل بان يفتح باب التطورات السياسية فى ليبيا وانه ليس هناك قوى مستعدة لاستلام السلطة إلا الحركة الإسلامية خاصة وان القذافى اذاب جميع القوى القومية والماركسية فى اللجان الشعبية مما افقد تلك القوى القدرة علي الفعل ويؤمن الترابى ان ليبيا مدخل جيد للاسلاميين فى المغرب العربى ولكن ظلت اصوات ضعيفة داخل الإخوان ترى ان الاطاحة بالقذافى ليست هى الاولوية الاولى وان ذلك الهدف

يمكن ان يرجأ إلى وقت اخر .

ومن تلك الاصوات كان صوت عثمان خالد مضوى واحمد عبد الرحمن محمد وابراهيم السنوسى ومهدى ابراهيم وهم مجموعة القيادات التى عايشت ليبيا ايام معسكرات الجبهة الوطنية وتعرفت على كثير من الضباط الليبيين الحارسين للتجربة الليبية فتأثروا بتلك العلاقات الانسانية التى ربطتهم بهؤلاء القادة وربما احسوا ان ليس من الاخلاق العربية او الإسلامية ان رد الجميل على استضافة ليبيا للمعارضة ان يشن عليهاعدوان وباشتراك الاخوان

وربما لم ينس عثمان خالد ان ليبيا الدولة الأولى التى دفعت مبالغ كبيرة من الاموال للمعارضة وفتحت المعسكرات وقدمت السلاح . ففى حديث لبابكركرار احد قادة الجبهة الوطنية قال : ان ليبيا دفعت لحزب الامة ٥ مليون دولار وللاتحادى الديمقراطى - الشريف الهندى - ٣ مليون دولار وللاخوان ٢ مليون دولار فى بداية العمل عام ١٩٧٣ . وان الإخوان المسلمين نسبة لصغر حجمهم لم يصرفوا من هذا المبلغ الا القليل والباقى منه وضع فى بنوك اوربية للاستثمار وبفوائد عالية . .

وربما تساءل عثمان خالد فى ذلك الوقت كيف يتخذ الإخوان المسلمين موقفاً ضد الامريكان فى تأييدهم لايران وفى نفس اللحظة يقفون معهم ضد ليبيا .

انها حسابات ترابية ..



فبعد عملية باب العزيزية امتلك الترابى رصيداً اضافياً لدى الرئيس جعفر نميرى يستطيع ان ينافس به فى سباق الثقة والطاعة نحو الرئيس، وبعد تلك العملية المسلحة التى ساهم فيها الإخوان المسلمون فى التخطيط والتنفيذ لم يكن الترابى مستعداً ان يهدر وقتاً فى خوض المعارك الخفية ضد رجال الرئيس وبدأ معركة مفتوحة مع اللواء عمر .

حدد الترابى هدفه الاول فى " عمر محمد الطيب " نائب الرئيس ورئيس جهاز الأمن . كان يريد الاطاحة بالرجل والمنصب سوياً .. فلم يكن المنصب الا عائقاً يسد الطريق امامه إلى اهم موقعين يحيطان رئيس الجمهورية .

ويبدو ان الترابى يهوى لعبة الشطرنج ويستخدم فنونها وتكتيكاتها فى طاولة السياسة فاراد ان يكش الوزير ليقترب من الملك .

وبدأت اول معركة مفتوحة للاطاحة باللواء عمر حينما قدم على عثمان محمد طه رائد مجلس الشعب ويد الترابى اليمنى فى التنظيم مشروع التعديل الدستورى فى ١٦ يونيو ١٩٨٤ والذى ينص فى المادة "٨٠" على الآتى :

ان رئيس الجمهورية هو قائد كل المؤمنين وراعى الامة السودانية وإمامها .

وينص فى المادة " ٨١ أ " :

لرئيس الجمهورية ان يتخذ من الاجراءات وان يصدر من القرارات مايراه مناسباً وتكون قراراته فى هذا الشأن ملزمة .

وهى تعديلات بمثابة انقلاب تشريعى يهيئ الامة إلى مجىء الإمام .

وبهذه التعديلات تكون دولة الترابى الإسلامية قد اكملت بناءها الدستورى والقانونى .

وفى هذه التعديلات الدستورية اسقط الترابى – الذى اعد هذه التعديلات – أية اشاره إلى مادة تنص على منصب نائب رئيس الجمهورية لأن " الامام" ليس له نائب ولكن له مستشار من أهل العلم والمعرفة يحيطه من كل جانب باسباب السلطة الشرعية ويقدم له المشورة فى الدين والسياسة والاقتصاد ، وبالتأكيد ان اللواء عمر غير مناسب لتولى هذه المسئولية .

أما إذا مات الإمام او عجز او خلعت عنه الامامة فان البيعة تكون واجبة لإمام جديد .

ولسؤ حظ الترابى فقد تعطلت اجازة هذه التعديلات فى مجلس الشعب وحفظ اللواء عمر الكيد ، وظل الإخوان يدبرون كيداً جديد .

ولم تمر شهور حتى تحركت اطراف عديدة فى حركة الإخوان المسلمين تنسج فخاً اخر ليسقط فيه اللواء عمر واختاروا هذه المرة وسيلة يفهمها الرئيس بعد ان عثروا على راس الخيط .

كان اللواء عمر قد توطدت علاقاته مع الاجهزة الامريكية إلى الحد الذى اعطى انطباعاً أن واشنطن تعده لخلافة نميرى فى وقت قريب . وبدا ان واشنطن بدأت تضيق من سياسات نميرى الاقتصادية وتوجهاته فى الجنوب بعد رصدها لحركة الاضرابات وللتدهور الاقتصادى ولسياستة باخفاء المجاعة التى حصدت ارواح الالاف فى غرب السودان وجنوبه .

وسادت هذه الانطباعات إلى درجة ان العديد من المسئولين العرب بدأوا ينظرون إلى اللواء عمر بانه الرئيس القادم فى السودان ،ومما قوى هذه الانطباعات ما اوحى به مستر ملتون مندوب المخابرات الامريكية بالخرطوم فى احدى المرات عندما سأل اللواء عمر : لماذا لا تكون انت الرئيس القادم فى السودان ؟

وجد الإخوان فى هذه الانطباعات رأس الفتيل الذى يمكن ان يفجروا به العلاقة المتينة التى تربط بين الرئيس نميرى ونائبه ،والفتيل وحده لا ينفع إذ لابد له من شعله فكانت الشعلة مناسبة الاحتفال بالذكرى الاولى لاعلان تطبيق الشريعة فرصة يصطادون فيها عصفورين

بحجر .

اولاً استطاعوا ان يحولوا الاحتفالات إلى مؤتمر اسلامي تحضره اعداد كبيرة من رموز الحركات الإسلامية من تونس ومصر والاردن والمغرب وباكستان وايران وافغانستان والعراق وليبيا والجزائر ومن المراكز الإسلامية في اوربا وامريكا تحت غطاء دراسة فقهية وعلمية لتجربة تطبيق الشريعة الإسلامية .

في هذا المؤتمر ظهر الترابي وسط هذه الجماعات كفارس وحيد استطاع ان يحقق في دولة لم تك في اعتبار احد مشروع الدولة الإسلامية التي طالما جاهدوا لتحقيقها .

كانت الجماعات الإسلامية تتوقع ان تقوم الدولة الإسلامية في مصر حيث تأسست أول جماعة للإخوان على يد الشيخ حسن البنا . ولكن فاجأهم السودان كما فاجأت روسيا القيصرية كل ماركسي بان الاشتراكية نهضت في دولة اقطاعية بدلاً من بريطانيا التي قطعت شوطاً بعيداً في النضوج الراسمالي الذي يحقق مرحلة التناقض الحاد بين اصحاب العمل والبروليتاريا حيث تنقض الطبقة الكادحة الموحدة على الطبقة المالكة وتستولي على السلطة لتتحول إلى سلطة ثورية .

حاز الترابي في تلك الاحتفالات على ما كان يحلم به ، ملك غير متوج للحركات الإسلامية وهي خطوة اولى وصولاً إلى كامل القيادة .

وادهش الترابي اقرانه من الاسلاميين عندما نظم الإخوان في السودان مسيرة من عشرات الالوف من المواطنين اطلق عليها المسيرة المليونية تأييداً للنظام وللشريعة في مرحلة كان الاعلام في العالم يتحدث عن عزلة النميري .

وفي ظل دهشة النظام نفسه بهذه المسيرة وبظهور النميري " اماماً " للمسلمين في دولة تمتد إلى عمق افريقيا وتحكم بما انزل الله خطا الترابي خطوته الثانية لاصطياد العصفور الثاني

سرب الإخوان المسلمون معلومات وسط ضيوف المؤتمر الاسلامي الاول بان اللواء عمر يخطط بالتعاون مع امريكا للاطاحة بالرئيس وبالشريعة ، ورتبوا ان تتولى احدى الشخصيات العربية التي تحوز على تقدير واحترام النميري نقل الانطباعات التي طبعها اللواء عمر إلى الرئيس وبما يروجه من انه سيخلف الرئيس عما قريب .

وحينما تلقى الرئيس تساؤلات هذه الشخصيات الإسلامية المتكررة نمت في نفسه الشكوك التي تحولت بمرور الوقت إلى مخاوف حقيقية من ان نائبه يلعب بذيله ويتآمر عليه مع الامريكان . فما كان منه الا ان يستدعي نائبه في مكتبه بالقصر لمواجهته في لقاء حاسم .

واستغرق اللقاء اكثر من ثلاث ساعات عاصفة خرج اللواء عمر بعدها وابتسامته

الضاحكة المطبوعة دائماً على وجهه قد اختفت تماماً ، وحينما سأله الصحفيون عن نتائج ذلك اللقاء الطويل امتنع عن اعطاء اجابات شافية وفضل ان يردد كلمات قليلة : لا تعليق انتظروا لتروا .

وكان ذلك ايماءة بأن امراً عظيماً ياتى فى الطريق وأن الأفق مليئة بنذر العواصف .

ولم يكن على الصحفيين وحدهم الانتظار بل كان على نائب الرئيس ان ينتظر هو ايضا ليري، ودائماً ما تكون لحظات الانتظار مشحونة بالقلق خاصة اذا كانت خاتمتها تحمل مصائر رجال يصعب التكهن بها .. فما بالك اذا كانت مصائر اولئك الرجال معلقة بيد الرئيس نميرى

ويبدو أن الرئيس فضل ان يتريث فى اتخاذ قراره وانه لن يفصل فى الامر قبل ان يطلع على الملف الضخم الذى قدمه له نائبه اثناء الاجتماع وهو ملف يحتوى على كل شاردة وواردة يعرفها جهاز الأمن عن " تنظيم الإخوان المسلمين " ويضم بين دفتيه وثائقاً ومعلومات وتحليلات ، ففيه تجمعت لرئيس الجهاز على مدى سنين ، معلومات من داخل السودان ومن خارجه عن قادة التنظيم المعروفين والسريين ، عن كوادر التنظيم المعلنة والمستترة ،عن مفاتيح التنظيم الخاص الذى بدأ عمله فى منتصف السبعينيات ،وعن مسائل التمويل ، والمؤسسات والحسابات المالية فى الداخل والخارج والمليشيات التابعة للاخوان والاسلحة التى بحوزتهم ومخابئها .

وهناك ضمن اوراق الملف تقارير من الادارة الاقتصادية بالجهاز عن وسائل الإخوان المسلمين فى " تخريب الاقتصاد الوطنى " ودور البنوك الإسلامية ونشاطاتها المدمرة وايضاً عن استثماراتهم فى اوربا ودور دار المال الاسلامى فى جنيف ، ولكن كان اهم ما فى الملف بالنسبة للنميرى ذلك الجزء من المعلومات عن نشاط الإخوان داخل الجيش ، فقد توقف طويلاً فى هذا الجزء وبدأ يسأل نائبه عن مصادرالمعلومات وصحتها ودقتها ، وايضاً عن نتائجها وخطورتها

ومما لاشك فيه ان اللواء عمر اسهب فى شرح هذا الجانب ، فكان يعرف بخبرته الطويلة فى التعامل مع الرئيس كيف يشعل فتيل الغضب عنده خاصة ان الموضوع حيز البحث هو احتمال التآمر من الإخوان للاطاحة بالنظام " المايوى " وتغلغلهم فى الجيش الذى يعتبر منطقة محرم الاقتراب منها على ايه جهة سياسية .

قدم اللواء عمر لرئيسه وثائق تنظيمية استطاعت اجهزة الأمن الحصول عليها من داخل تنظيم الإخوان المسلمين تتضمن اهداف الحركة التنظيمية واسلوبها خاصة مسألة " التنظيم الخاص " الموكل له القيام بالاعمال القذرة كما يعرفها رجال المخابرات ،وقدم له تقريراً من جهاز الأمن عن الاسلحة التى وصلت للاخوان عن طريق حركات التحرير الاريتيرية وعن دور د.التيجانى ابو جيدرى فى قضية اجتماع " الصافية " منطقة فى شمال الخرطوم الذى هاجموا

فيه الرئيس ونائبه وكيف ان الترابى بدأ فى اطلاق شائعات حول قبض نائب الرئيس مبلغ ٦٠ مليون دولار مقابل ترحيل الفلاشا .

وفى نهاية الاجتماع قدم اللواء عمر تقريراً من وكالة المخابرات الامريكية حول الاحتمالات السياسية فى السودان والبدائل المطروحة . ويشير التقرير إلى ان هناك عدة تنظيمات فى الجيش من المحتمل ان تقوم واحدة منها بانقلاب ، وحدد التقرير اسماء بعض الضباط الذين من الممكن ان يتورطوا فى انقلاب .. وكان من بين هذه الاسماء ضباط فى قيادة الجيش الا ان الاحتمال الاكبر الذى وضعه التقرير ان صغار الضباط هم اكثر الفئات القادرة على الاطاحة بنظام النميرى .

وكان ملف الإخوان المسلمين هو اخر خط دفاع يتحصن وراءه اللواء عمر ضد ما ظنه مؤامرات الإخوان عليه .. هذا الملف الذى ينتظر امام الرئيس نميرى هوالحد الفاصل بين ان يكون او لا يكون . ولعل اللواء عمر يكون قد تعلم درساً من اعدائه ، ان بقيت له ايام مع الرئيس يستفيد منه فى مقبل ايامه ،وربما تذكر فى تلك اللحظة من المرارة والمحنة المثل العربى الذى يرتقى احيانا إلى مبدأ فى الاخلاق : اتق شر من احسنت اليه .

وربما تذكر ايضا انه مد للاخوان طيلة السنوات الماضية ، حبل الود طويلاً ولم يترك فرصة الا وابدع فى ارضائهم ، فقد تغاضى عن حركة استقطابهم لبعض عناصر جهاز أمن الدولة .. وتغاضى عن سيل المعلومات السرية والهامة التى تصل لقيادة التنظيم عبر العقيد أمن/ الفاتح عروة .. بل بلغ به الود بان يقدم مهر تحالف وصداقة حينما الحق اعداداً من عناصرهم ، خاصة الطلابية بجهاز الأمن الامن واعتمد بعض شبابهم النشط كقوة متعاونة فى خدمة الجهاز .

وربما تساءل اللواء عمر كيف ينسى الإخوان المسلمون الخدمة الكبرى التى قدمها اليهم بالتعاون مع اطراف اخرى - محلية وعربية - لتقديم الشيخ محمود محمد طه رئيس الحزب الجمهورى إلى المشنقة فى ١٨ يناير ١٩٨٥ اى قبل اقل من ثلاثة شهور متخلصاً من خصمهم العتيد الذى يملك قدرات جبارة فكرية واخلاقية لمناكفتهم ومحاصرتهم .

ولكنهم قطعوا حبل الود باظلافهم ولم يعد بينه وبينهم الآن إلا الرئيس نميرى الذى ينتظر ان يقول كلمته الفاصلة والاخيرة .واطال النميرى النظر فى تلك القضية الشائكة ربما لادراكه حجم تشابك المصالح وامتداداتها إلى ما وراء البحر الاحمر، وربما انه قدر ردود فعل بعض المراكز الإسلامية المساندة للاخوان فى السودان اذا قرر الاضرار بهم ومن جانب آخر انه لم يغفل " المخاطر " التى كشفتها تقارير جهاز امن الدولة والتقارير التى سربتها بعض اجهزة المخابرات الاجنبية الصديقة فى نهاية عام ١٩٨٤ والتى كانت تتوقع ان يقوم بعض الضباط بمحاولة

انقلاب ضده .

وبعد دراسة متأنية راعت مختلف الظروف قرر النميرى اعلان الحرب على الإخوان ولكنه اخذ يبحث عن التوقيت الملائم لاعلانها . وكانت اول خطوة فى اتجاه الحرب ان بعث توجيهاً الى إدارة القصر بالاتصال بالترابى ، مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية فى ذلك الوقت ، لقطع زيارته لدول الخليج والعودة فوراً للخرطوم للمشاركة فى الاعداد لزيارة جورج بوش نائب الرئيس الامريكى التى تبدأ للسودان فى ٤ مارس ١٩٨٥ .



وصل جورج بوش والوفد المرافق له للسودان ، محطتهم الاولى فى جولة تشمل ايضا النيجر ومالى ، فى اليوم المحدد للزيارة وكان فى استقباله اللواء عمر محمد الطيب وكبار المسئولين فى الحكومة السودانية وفى اول تصريح له أزجى ثناءً على السودانيين ذوى القلوب الكبيرة لاستضافتهم اكثر من مليون لاجئ من الدول الافريقية المجاورة ، قال : ان السودان يعتبر بالنسبة للولايات المتحدة دولة اساسية فى منطقة متفجرة ووصف الرئيس نميرى بانه صديق قديم .

وقام نائب الرئيس الامريكى فى اليوم التالى لوصوله بزيارة لمعسكر ود شريفى حيث يقيم اللاجئون الاثيوبيون ومن بينهم اليهود الفلاشا . فقد كان جورج بوش مهتماً للغاية باوضاع هذا النوع من الاثيوبين مما استدعى ان يصحب معه اكثر من ١٥٠ شخصاً من رجال الاعلام الاذاعة ، التليفزيون ، الصحف لتغطية رحلته إلى افريقيا التى اطلق عليها " جولة مقدسة " فى اشارة واضحة لمهمته التى اتى من اجلها وتحديدا هى استكمال ترحيل بقية الفلاشا من السودان إلى اسرائيل .

فى هذه الجولة صحب نائب الرئيس ثلاثة عشر من كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الامريكية وعدداً من اعضاء الهيئات العاملة فى شئون السلام ومسئولين كبار فى وكالات الاغاثة غير الحكومية وكانت السيدة باربرا قرينته ايضا انضمت إلى الوفد لتعطى مسحة انسانية عميقة وهى توزع الحلوى واكياس الشبسى والمعلبات وصناديق اللبن إلى جموع اللاجئين الجوعى فى هذه الدول الافريقية ...

ومن الشخصيات المرافقة التى اهتمت الصحافة بها فى هذه الزيارة وجود القس بات روبرتسون الزعيم المسيحى الانجيلى الاصولى واحد اشهر المبشرين فى نظرية هرمجدون التى تدور حول تنبؤات فى الكتاب المقدس تقول بان البشرية تمر بسبع مراحل زمنية تتضمن واحدة منها معركة هرمجدون الرهيبة حيث يكتشف عن اسلحة نووية مدمرة تماماً وجديدة .. حيث ان الدم سوف يسيل كالانهار العاتية .. وان كل مرحلة من هذه المراحل تدعى "التدبيرية " .

ويقول سايروس الجيرزون سكوفيلد ، احد الذين قامت على جهودهم هذه النظرية ، عن المرحلة التدبيرية بانها مرحلة من الوقت حيث يمتحن الانسان بالنسبة إلى طاعة ارادة الله التى تظهر فى هذه الفترة المحددة ، وهناك سبع مراحل مميزة واردة فى النصوص .

ويؤمن سكوفيلد ايماناً قاطعاً بانه ليس هناك امل فى هذا العالم ويقول : اننا لا نستطيع ابداً ان نعيش فى سلام وان عالمنا سوف يصل إلى نهايته بكارثة دمار ومأساة عالمية نهائية .

ويذهب هذا الايمان الانجيلى إلى الاعتقاد بان تاريخ الانسانية سوف ينتهى بمعركة تدعى هرمجدون وهى المعركة الاخيرة بين قوات الخير بقيادة المسيح وقوات الشر بقيادة اعداء المسيح ويعتقد جميع المبشرين بنظرية هرمجدون ان هرمجدون تقع إلى الغرب من الاردن بين " الجليل والسامرة " فى سهل جرزيل وانه حينما شاهد نابليون هذا المكان مرة قال : " ان هذا المكان سوف يكون مسرحاً لاعظم معركة فى العالم " .

وفى كتابه " العالم الجديد القادم " كتب هول ليندسى ، احد اهم المبشرين بالنظرية قائلاً "فكروا فى ما لايقل عن ٢٠٠ مليون جندى من الشرق - الاتحاد السوفيتى - مع ملايين أخرى من الغرب يقودها اعداء المسيح من الامبراطورية الرومانية المستحدثة - اوربا الغربية ان عيسى المسيح سوف يضرب اولاً اولئك الذين دنسوا مدينة القدس ثم يضرب الجيوش المحتشدة فى ماجيدواأاو هرمجدون فلا غرابة ان يرتفع الدم إلى مستوى اعنة الخيول مسافة ٢٠٠ ميل من القدس وهذا الوادى سوف يملأ بالادوات الحربية والحيوانات وجثث الرجال والدماء .. "

ويضيف : " عندما تصل الحرب الكبرى إلى هذا المستوى بحيث يكون كل شخص تقريباً قد قتل تحين اللحظة العظيمة فينقذ المسيح الانسانية من الاندثار الكامل، وفى هذه اللحظة سيتحول ١٤٤ الف من اليهود - الذين يخفيهم الرب من اجل نفسه طوال ثلاث سنوات ونصف من المحنة وينجون من الذبح - إلى المسيحية وسوف يبدأون التبشير ببشارة المسيح " .

وواضح من نظرية هرمجدون ان الاصوليين الانجليين يتعاطفون مع كل اليهود ويعتبرون ان مسئوليتهم الدينية تحتم عليهم انقاذ يهود العالم من المحن المتمثلة فى الجوع والحرب . ولذلك كانت رفقه القس بات روبرتسون مع جورج بوش إلى السودان تدخل ضمن عقيدته بانقاذ يهود الفلاشا .

اما نائب الرئيس جورج بوش ومهندسو حملته الانتخابية يرون ان وجود بات روبرتسون معهم سوف يضمن تغطية اعلامية مكثفة لرحلة بوش المقدسة التى انقذ فيها ١٢ الف يهودى من معسكرات المجاعة فى السودان .، واهمية بات روبرتسون ليست فقط فى انه متعصب لليهود بل فى انه يملك شبكة التلفزيون المسيحية (سى . بى . ان) التى يوظف فيها حوالى ١٣٠٠ شخص فى اداراتها المركزية التى تقوم على مساحة ٦٩٧ فدان تقريباً فى ضاحية على

شاطئ فرجينيا وتضم شبكة " سي . بي. ان " ثلاث محطات تلفزيونية ، محطة راديو ، ومحطة تلفزيون " سي . بي . ان " بالاشتراك ومراسلون في اكثر من ٦٠ دولة .

ان شهرة " سي . بي . ان " مستمدة من انها تقدم اخباراً إلى ٢٧,٣ مليون مشاهد تلفزيوني يشتركون بمحطة البث وان جهاز المحطة يتألف من مائة فني يعملون خارج الاستديوهات في واشنطن وفي الادارة المركزية في فرجينيا بيتش .

وبمرافقة بات روبتسون له يبدو ان نائب الرئيس الامريكي قد بدأ حملته الانتخابية مبكراً لضمان ترشيح الحزب الجمهوري له في الانتخابات التي تجرى في نهاية ١٩٨٧ وكان لابد له من انتزاع اللوبي اليهودي إلى صفه بتدخله المباشر في عملية ترحيل بقية اليهود الفلاشا من السودان إلى الاراضي المحتلة في فلسطين .

ففي اليوم الثالث لزيارته السودان اقام الرئيس نميري حفل شاي بمنزله تكريماً له والوفد المرافق له حيث تحدثوا حول الاوضاع في السودان والازمة الاقتصادية واثر القرارات الامريكية بتجميد المساعدات الاقتصادية للسودان في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها النظام " الصديق " لواشنطن وتركزت بقية النقاشات حول اهمية ترحيل اليهود الفلاشا دون تأخير واعطى النميري موافقته الواضحة لنقل كل الفلاشا من البلاد بشرط ترحيلهم بطائرات امريكية .

واعلن بوش في المقابل الافراج عن ١٥ مليون دولار كانت مجمدة كمساعدات لاستيراد مدخلات زراعية وطلب من النميري بان يستجيب لقرارات صندوق النقد الدولي والاستمرار في برنامج الاصلاح الاقتصادي .. ووعد النميري بمعالجة كل الامور العالقة وابدى رغبته في زيارة الولايات المتحدة في نهاية الشهر .

وبعد يومين من مغادرة بوش الخرطوم اعلن النميري بلا مقدمات الحرب على جماعة الإخوان المسلمين في السودان ... كانت حرب مباغتة ومحددة . ففي ليلة ٩ مارس القى خطاباً استغرق اكثر من ساعة بثته وسائل الاعلام ، واصفاً الإخوان بانهم اخوان الشياطين متهماً اياهم الاعداد لمؤامرة للاطاحة بالنظام .

وبهذه الضربة المفاجئة اسدل النميري الستار على حقبة تحالف طويلة بينه وبين الإخوان وفتح الباب مشرعاً لتأويلات كثيرة وتحليلات تصيب وتخطئ . فانه لم يمهل قيادة الإخوان الوقت لرد الاتهام الذى تصل عقوبته إلى الاعدام ولم يمنحهم الفرصة للدفاع .. فاخذهم على حين غرة

ففي اللحظة التي كان الناس يسمعون فيها خطاب النميري الذى اعلن فيه الحرب عليهم كانت قوات امن الدولة قد فرغت من اعتقال حوالى مائة من القادة - الصف الاول والصف الثاني - بينهم د . حسن الترابي واحمد عبد الرحمن المسئول السياسي في التنظيم وعضو

اللجنة المركزية فى الاتحاد الاشتراكى ، وعثمان خالد مضوى المسئول المالى فى التنظيم وعبد الرحيم حمدى (وزير المالية فى حكومة البشير) ويسن عمر الامام . ومبارك قسم الله رئيس المكتب التنفيذى لمنظمة الدعوة الإسلامية ومحجوب عروة ... وآخرين .

جاء الاعتقال فى ذلك الوقت مخالفاً لكل توقع خاصة وأن النظام كان يواجه عدداً لا يحصى من الازمات القاسية التى تشكل كل واحدة منها تحدياً حقيقياً لاحتمال استمراره فى الحكم لفترة طويلة ،ومن تلك الازمات الخانقة :

* استمرار الحرب فى الجنوب واتساع رقعتها حيث اصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان التى يقودها العقيد جون قرنق قادرة على احتلال مدن فى الجنوب مثل الناصر فى اعالى النيل وبدأت تشكل تهديداً مستمراً لعواصم المحافظات في الاقليم الجنوبى .. واستطاعت ان تجمد العمل فى مشروعين اقتصاديين كبيرين هما : التنقيب عن البترول فى منطقة بانتيو ببحر الغزال وفى منطقة المجلد بجنوب كردفان ومشروع قناة جونقلى . واستطاعت بشنها حرب العصابات ان تستنزف موارد الدولة الشحيحة اصلاً مما انعكس على الاقتصاد والجيش ومعنويات الناس .

* دخول النقابات المختلفة فى موجة اضرابات فى اهم المرافق الحيوية فى البلاد مما بدا خروجاً صريحاً عن سلطة الدولة التى " تجرم " الاضرابات ،وتحدياً سافراً لسلطة جعفر نميرى وكسر " الهيمنة " على حركة الجماهير التى بدأت تعبر عن رفضها لحالة التدهور الاقتصادى والمعيشى .

* حلت مجاعة طاحنة فى البلاد خلال الاعوام ٨٤،٨٣،٨٢ والتى دفعت الاهالى من مختلف الاقاليم خاصة الجنوب وغرب السودان إلى النزوح باعداد هائلة إلى المدن الكبيرة، وحصار الخرطوم بطوق من الكتل المتراصة من الجياع مما شكل ضغطاً نفسياً على الدولة التى ظلت تخفى المجاعة دون مبرر منطقى ، لاكثر من ثلاث سنوات، وتركت الناس يموتون بحثاً عن لقمة خبز او جرعة ماء .

* ممارسة الضغط الاقتصادى على السودان من اجل تخفيف عمليات القهر والقمع السياسى التى تجرى تحت عباءة قوانين الشريعة الإسلامية ونتج عن ذلك ان جمّد صندوق النقد الدولى تعاونه مع السودان بعد ان فشل السودان فى تسديد مبلغ ١١٠ مليون دولار عن ديونه ومبلغ ٢٦٤ مليون دولار متأخرات خدمات دين لعام ١٩٨٤ .. وكانت الديون الخارجية على السودان قد وصلت فى نهاية عام ٨٤ إلى ٩ بليون دولار حسب التقديرات الغربية .

* اعلان الولايات المتحدة فى ١٦ فبراير ١٩٨٥ بانها جمدت المساعدات الاقتصادية للسودان منذ ديسمبر من العام السابق وان دفع مبلغ ٦٧ مليون دولار للعام ١٩٨٤ ومبلغ ١١٤

مليون للعام ١٩٨٥ سوف يتم تأخيرها إلى حين التوصل إلى اتفاق بين الحكومة السودانية وصندوق النقد الدولى على الديون المتزايدة على السودان وأعلنت الخارجية الامريكية ان المساعدات العسكرية والغذائية لن تتأثر بقرار التجميد .

وفى ذروة هذه الازمات كان الإخوان المسلمون قد ربطوا تنظيمهم بالنظام بأوثق ما يكون الرباط واعتبروا أن نهاية النظام هى نهاية احلامهم وطموحاتهم بعد ان فتحت لهم مجالات العمل دون قيد او شرط الا شرط " التآمر " على قادة النظام ، ويبدو انهم اخطأوا التقدير حينما اعتقدوا ان الاطاحة باللواء عمر عبارة عن صيد سهل فى بركة صافية لا تعكر صفوها رياح غربية عابرة .

فنزل عليهم الاعتقال كصاعقة مدوية اصابتهم برعب شديد فقدوا من جرائه بوصلة الإتجاه وانعدم توازنهم وارتبكت خطواتهم وحدثت رجه هائلة بين صفوفهم مما جعل كل واحد منهم يقبل على أخيه سائلاً : هل المؤامرة منهم أم عليهم .. ؟ .

ولكن السؤال الكبير والمزعج الذى اقلق مضاجعهم كان : إلى أى مدى مستعد ان يذهب نميرى فى الحرب ضدهم ... ؟ .

ولم يكن أمامهم غير سبيلين : الانتظار لمصير مجهول أو الاتصال بالاصدقاء المشتركين للجانبيين فى بعض الدول العربية والاسلامية والالحاح عليهم بالتدخل لتحاشى تداعيات الموقف ومحاصرة الازمة قبل ان تبلغ نهايتها . وقد تراءت صور النهاية فى مخيلة بعضهم فكانت محزنة ومفزعة فقد اعادت لهم المشاهد الاخيرة لمأساة الشيخ محمود محمد طه . وربما ذاق بعضهم لاول مرة طعم الحزن بعد ان بللت ذاكرتهم حقيقة انهم هم الذين شاركوا فى صياغة قوانين " الحرابة " والتآمر ضد الدولة وهى قوانين من المحتمل ان يتم تطبيقها عليهم .

وبالفعل اسرعت دوائر عربية - تملك القدرة على الضغط - بالتدخل لمنع " المأساة " من ان تبلغ نهايتها ، وتطلب تلك الدوائر من الرئيس نميرى التريث فى الامور دون البت فيها حتى يصلح العطار ما افسده الحداد ولكن كان السؤال امام قادة الإخوان هو .. من يا ترى هو الحداد الذى افسد ما كان عامراً بينهم وبين النميرى ... ؟ .

كان هذا هو الاستفهام الذى ابى على ذكائهم الاجابة عليه فى تلك اللحظة ، فلم يجد الإخوان الذين جمعهم المعتقل وهم تحت تأثير الدهشة تفسيراً منطقياً للتصورات التى حدثت إلا ذلك التفسير السهل الذى صادفهم فى اول طريق البحث عن سبب هذه الازمة المفاجئة . وهو تفسير اعتمد على منطق اعمى ولمس جزءاً من الاحداث فى سياق تواليها دون النظر إلى الاحداث فى عمومها ودون التنقيب فى جذورها فربطوا ربطاً تعسفياً بين اعتقالهم وزيارة جورج بوش للسودان واشاعوا ، وصدقوا الاشاعة هم انفسهم ، بأن زيارة بوش للسودان لم تكن

إلا للتخلص منهم ومن الشريعة الإسلامية .

فمازال الترابى يردد أن " الوطأة الخارجية هى التى حملت النظام المايوى على كفكفة تطبيق الشريعة وعزل الاسلاميين من مناصب الحكم والانقلاب عليهم ...

وقال فى موقع ثانى ، بصورة مشابهة ، انه لما الجئ إلى النكوص والى مصادمة الحركة بدواعى غيرته السياسية من تعاظم شأنها وضغوط القوى الخارجية المفزوعة من ظهور الاسلام.

ان العلاقة بين الواقعتين لا يحتاج إلى نفى بقدر ما يحتاج إلى منطق يزن الاحداث بعقل راجح وتقييم معقول ليس متأثراً بصدمة المفأجاة .ويمكن تأسيس المفارقة بين الحدثين على بعض الاسباب منها :

* ان ضرب الإخوان المسلمين فى السودان لا يحتاج بالطبع ان يتحمل نائب رئيس دولة فى مركز الولايات المتحدة - او دولة حتى مثل بوروندى - المشاق بقطع اكثر من سبعة الف ميل ليأتى إلى الخرطوم من واشنطن ليوحى إلى النميرى بان يتخلص من حلفائه الاشرار ، كان يكفى ان يتحدث السفير الامريكى الكسندر هوارن إلى الرئيس السودانى مباشرة ليجد ان امره اصبح واقعاً قبل ان يصبح صبح اليوم التالى . فقد كانت العلاقة الخاصة بين واشنطن والخرطوم انذاك ، تسمح بذلك .

* اذا كان الرئيس نميرى يريد أن يرضى واشنطن قبل زيارة بوش . حتى يمهد إلى مباحثات ناجحة كان عليه اعتقالهم قبل ايام من الزيارة ولكن الولايات المتحدة لم يكن يزعجها كثيراً وجود الإخوان فى كنف سلطة يسيطر عليها النميرى بالاضافة إلى ان هناك حركات اسلامية عديدة لهاعلاقات خاصة بدوائر صنع القرار فى الولايات المتحدة وتلعب دوراً مؤثراً لخدمة السياسات الامريكية وربما كان الإخوان المسلمون إلى ذلك الوقت احدى هذه الحركات الهامة التى خدمت الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة ولعبت دوراً فى مناهضة التيارات الاشتراكية فى افريقيا والوطن العربى .



ومرة اخرى نجحت الوساطات العربية والاسلامية ونجحت بالاخص وساطات فتح الرحمن البشير - رجل الاعمال السودانى - فى تجميد الازمة عند هذا الحد وانتزاع وعد من النميرى باطلاق سراحهم بعد عودته من الولايات المتحدة .

ويبدو ان الرئيس نميرى ونائبه كانا مشغولين فى قضية بعيدة عن ازمة الإخوان . فقد وعدا واشنطن باستكمال ترحيل بقية الفلاشا خارج السودان وهو امر يحتاج إلى حيطة وترتيبات امنية صارمة كى لا يدخل النظام فى ازمة من نوع جديد وهو فى غنى عنها .

وكان اكثر ما يشغلهما هو قبض ثمن الصفقة نقداً ... فقد اتفق ان يسافر اللواء عمر إلى واشنطن فى ١٩ مارس فى رحلة تستغرق ٣٦ ساعة فقط يلتقى خلالها بمدير وكالة المخابرات الامريكية وليام كيسى فى مقره بـ لانجلى لمدة عشر دقائق فقط بدعوى وضع اللمسات الاخيرة لعملية ترحيل يهود الفلاشا .

كما اتفق ان يسافر نميرى بعده بايام ، يوم ٢٧ مارس ، إلى واشنطن فى زيارة خاصة يجرى خلالها بعض الفحصوات الطبية ويلتقى بالرئيس رونالد ريجان ثم يتوجه إلى القاهرة ليوم واحد حيث ينضم اليه وفد لزيارة باكستان زيارة رسمية .

وبعد ان اجرى اللواء عمر تسوية حساباته مع ادارة المخابرات عاد من رحلته الخاطفة ليطلق اشاره البدء لعملية "سبأ" لترحيل بقية الفلاشا فى اول طائرة تغادر الخرطوم فى فجر ٢٢ مارس ١٩٨٥ .

وبعدها بثلاثة ايام تخطو الحكومة خطوة غير مدروسة باعلان قبول كل شروط صندوق النقد الدولى ثم اعقبها اعلان الحكومة فى ٢٥ مارس رفع الدعم عن جميع السلع الاساسية مما ادى إلى رفع سعر الرغيف بنسبة ٣٣ ٪ وسعرالوقود بنسبة ٥٠ ٪ وتراوح ارتفاع اسعار السلع الاخرى بين النسبتين .

لم تمر هذه القرارات بهدوء كما توقعت الحكومة .. ففى رد فعل فورى على تلك الاجراءات الاقتصادية القاسية خرج الطلاب من جامعة امدرمان الإسلامية يقودهم اتحاد الطلاب الذى كان يسيطر عليه تحالف من طلاب حزب الامة والاتحاد الديمقراطى والمستقلين باسم " التضامن الاسلامى " إلى الشارع حيث اتجهوا إلى مبنى تشغله جمعية " ود نميرى " التعاونية التى يرأس مجلس ادارتها مصطفى محمد نميرى شقيق الرئيس نميرى واحرقوا شاحنة وقود تملكها الجمعية وقذفوا واجهة المبنى بالحجارة .

وفى نفس اليوم قررت الحكومة اغلاق ابواب الجامعة .

وفى اليوم الذى تلاه خرج طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم وطلاب الكليات التكنولوجية بقيادة الطلاب الناصريين والاتحاديين والبعثيين واستطاعوا اختراق طوق الأمن والشرطة التى كانت تحاصر الجامعة والوصول إلى منطقة السوق المركزى بوسط المدينة حيث انضم لهم مئات المتشردين الذى يطلق عليهم فى السودان اسم " الشماسة" نسبة لوجودهم تحت الشمس طيلة النهار ولانهم يعيشون على هامش الحياة حضوراً وعلى حافة الموت جوعاً والذين يشكلون فتيلاً جاهزاً للإشعال أيا كان الاتجاه الذى تنطلق منه الشرارة .. فذلك لا يهم ..

فى حومة هذه المظاهرات وقف الإخوان المسلمون بعيداً مترددين اى موقف يتخذونه فى الظروف التى تمر بها حركة الإخوان ..فبالرغم من اعتقال قادتهم الا ان بعضهم آثر ان يدافع

عن النظام إلى اخر لحظة تحت فزع أن النقابات " اليسارية " سوف تسقط الحكومة ، ولم تستطع قيادة الإخوان داخل المعتقل الا ان تزيد موقف التنظيم فى الخارج ترددا ً وارتباكا ً خوفا ً من ان يؤدى الانضمام إلى المظاهرات إلى زيادة الطين بلة وتنقطع بسبب ذلك استمرار "الوساطات الحميدة " التى كانت جارية بينهم وبين النظام ...

وكان قائد النظام نفسه غير آبه بالحالة الأمنية التى وصلت اليها البلاد ..ولم يستطع تقدير نتائج تلك المظاهرات التى تسببت فى ان يغير اتجاه سير موكبه حينما كان ذاهبا ً إلى المطار مسافرا ً إلى الولايات المتحدة ومغادرا ً البلاد فى رحلة طويلة بدأت صباح ٢٧ مارس ١٩٨٥ ولم تنته حتى الآن ...



الفصل الخامس

اللعبة إنتهت

دخل السودان منذ ٢٦ مارس ١٩٨٥ فى حالة ثـورة..

حالة هى اقرب إلى ان تشكل حلقة من حلقات الثورة الممتدة منذ اواخر القرن الماضى واوائل هذه القرن .. حلقة ترجع جذورها إلى تلك اللحظة التى وجد الاهالى أنفسهم وجهاً لوجه أمام قوات الإمبراطورية البريطانية بقيادة كتشنر حينما جاء يحمل على أحد كتفيه أسلحة وعتاداً للانتقام من قتلة الجنرال غردون باشا ولتوسيع رقعه الإمبراطورية باضافة مليون ميل مربع تمتد من جنوب مصر إلى أعماق القارة السمراء .. وعلى الكتف الآخر حمل بذوراً غير محسنة من ميراث العهد الفيكتورى وثقافة الأنجلو ساكسون لغرسها فى باطن عقل أبناء هذه الأرض.

حلقة من حلقات الثورة .. ترتبط بحلقة سبقتها اكتملت اثناء عملية الصهر والغزو الفكرى والسياسى التى رافقت احداث الحرب العالمية الثانية وارهاصاتها والمتغيرات التى فرضتها نتائج الحرب من هزائم وانتصارات والقت بظلالها على دول العالم الثالث لتأتى الخمسينات والستينات والحقب التى تلتها حاملة فى احشائها ثورات التحرر وحركات الاستقلال كمحصلة حتمية لتنامى وعى الشعوب .

حالة ثورة لم تتضح ملامحها فى ايامها الاولي.. ولم تظهر ما ان كانت غضبة طلاب عابرة ام هياج جياع طارئ ام انفعالات شعبية وقتية حالما تزول بزوال الظروف الداعية لها فى مظهرها العام ، فقد كانت تشبه فى وجه من الوجوه ما سبقها من هبات يخرج فيها طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس لايام معدودات مصادمين السلطة بعنف غير معهود رداً على استفزازات الحكومة المتكررة .

وكانت الاستفزازات التى صدرت من السلطة الحاكمة كثيرة وثقيلة وصلت احيانا إلى حد الطعن فى قيم الشعب واخلاقياته وتراثه النضالى ورموزه من سياسيين ومفكرين وعلماء ومعلمين وقادة راى .

بعد ٢٦ مارس مرت ثمانية ايام والحالة متأرجحة بين هبة وانتفاضة . خلال تلك الايام الثمانية ، بلغ التوتر بين السلطة والثورة درجة الغليان وكان المشهد المتكرر طيلة تلك الايام مشهد عمليات الكر والفر بين المتظاهرين وقوات الأمن . كان المتظاهرون فى غالبيتهم من الشباب والطلاب وفقراء المدن وصغار الموظفين يجوبون الشوارع يحثون بقية الجماهير الواقفة على الرصيف متفرجة للانضمام إلى ركب الثورة لان الظرف لم يعد يسمح بالفرجة .

كان الهتاف المدوى هو سلاح الثائرين المرعب الذى صك آذان اولئك القابعين فى قصر الشعب ..

علماً ان الشعب لم يتسرب إلى اعتقاده فى يوم من الايام بان ساكن هذا القصر يمكن ان يعبر عنه او يحمل همه ..

كانت الحجارة ايضا سلاح لا ينضب معينه يمتلكه الثوار فى مواجهة القنابل المسيلة للدموع والهراوات وهو سلاح يلائم مرحلة من مراحل العمر ومرحلة من مراحل المقاومة .

وكانت الهتافات والحجارة تنسجم صعوداً مع ايقاع تصاعد حركة الانتفاضة التى حاولت السلطة تطويقها وبعثرة قواها باعتقال قادتها من الطلاب والنقابيين .

الى ان جاءت ليلة ٣ ابريل . . .

فى تلك الليلة المترعة بالتوتر ظلت ثلاثة مراكز – تعبر عن ثلاثة قوى – ساهرة تجرى

تقويماتها لما حدث وتراجع حسابات قوتها وضعفها وتتحسس كل منها الارضية التى تقف عليهااستعداداً لكل تطور محسوب اومفاجئ ..

* القصر او رئاسة الجمهورية وما يتبعهما من اجهزة وتنظيمات تعبر عن " الشرعية " الغاربة للاتحاد الاشتراكى وجهاز امن الدولة ، وهم قادة العمل السياسى والتنفيذى الذين يشكلون قادة النظام .

* تجمع النقابات ، وما يشمله من منظمات واتحادات وهيئات او قوى سياسية استظلت تحت مظلة العمل النقابى وهم يعبرون عن قوى الانتفاضة .

* القوات المسلحة السودانية ابتداءً من القائد العام إلى الافرع المنتشرة فى كل مواقع ومناطق البلاد وهم يشكلون المؤسسة العسكرية المناط بها الدفاع عن الوطن وحماية ارضه وصون وحدته .

اما القصر او قادة النظام وهم مفتقدين المشير جعفر نميرى ، فى تلك اللحظة الدقيقة ، اثناء زيارته لمدة ١٦ يوماً للولايات المتحدة ادركوا حجم العزلة التى يعيشها النظام بعد ان شاهدوا - شهود عيان - هزال موكب الردع الذى نظموه لمواجهة الانتفاضة وهو موكب اعد وسط هرجلة واضطراب اصاب النظام حينما راى تصاعد الانتفاضة واتساع رقعتها وانتقال عدواهامن منطقة إلى منطقة ومن اقليم إلى آخر .

كان موكب " الردع " هزيلاً لا يقوى على الوقوف امام عاصفة بدأت تستجمع اطراف قوتها من تحت ركام الاحساس بالظلم والذل .

وادرك قادة النظام فى تلك اللحظة كم هى العزلة موحشة وباردة .

اما النقابات فكانت تقوم باجراء عملية تقدير وحساب دقيق للخطوة القادمة وكان قادتها يعلمون ان مواجهة نظام عسكرى شرس مدجج بكل ادوات العنف والقهر ويمر بحالة يأس يتطلب مسلكاً نضالياً ينم عن كياسة وشجاعة اكثر من ابداء عنتريات رعناء فى هذه المرحلة بالذات ، فكان هم قادة التجمع ينصب فى قضيتين .

الاولى : تماسك الحركة النقابية ووحدتها كشرط لانجاز المهمة التاريخية المحددة فى الاضراب السياسى والعصيان المدنى .

الثانية : ان ينجح اسلوب الانتفاضة ووضوح اهدافها فى ان يجبرا القوات المسلحة على اختيار موقف الحياد فى هذ المرحلة التى لم يرغب قادة الانتفاضة فى ان تكون مواجهة عنيفة بين الجيش والشعب .

وفى تلك الليلة لم يكن امام النقابات اى خيار للتراجع او المهادنة او المساومة بعد ان زج بمعظم قادتها فى المعتقلات وبعد ان شاهدت الشارع يسبقها باشعال فتيل الثورة وبعد ان رأت

انه من المحتمل ان تتحول " الثورة " إلى فوضى عفوية او منظمة تفقد الحدث قيمته ثم يسهل ضربها وتطويقها باجراءات امن عادية .

اما القيادة العامة للقوات المسلحة فقد ظلت تلك الليلة - والايام التى سبقتها - تراقب الوضع السياسى بحذر وخوف . وكانت تخاف من ان يزج بها فى اتون ذلك الصراع " الأبدى" بين حكومة ومعارضة وتصبح اداة من ادوات القمع الاحتياطى التى يتم استدعاؤها لميدان القتال ضد الشعب فى اى لحظة من تلك اللحظات المتثاقلة الحرجة ..لأن القيادة السياسيةإذا اصدرت امراً فى تلك الساعات لم يكن امام القيادة العسكرية مفر الا ان تنفذ الامر خاصة وان قادة الجيش ادوا قسم الطاعة والبيعة والولاء لحماية النظام والدفاع عنه .. كما ان اختيارهم الدقيق لتولى مواقع القيادة لم يكن بعيداً عن" توازن القوى " داخل السلطة ... كما كانت القيادة العسكرية - عبد الرحمن سوارالذهب - تحذرمن اقتراب القوات المسلحة ، خاصة الرتب الوسيطة والصغيرة ، من دائرة الانتفاضة حتى لا تلمس ذلك النبض الملتهب فيفجر فيها طاقاتها الوطنية المخدرة .

كانت تلك الليلة اصعب فترة من فترات الاختيار والاختبار التى يقف فيها الجيش من حدث مصيرى حيث كان يدرك كل ضابط وجندى ان ساعة حاسمة سوف تأتى وانه سيكون مطالباً - من حكومته من جهة أو من شعبه من جهة اخرى - بموقف ثابت وموحد .

تلك كانت احوال القوى الثلاثة المتحفزة لمواجهة تطورات تلوح فى الافق .

الا ان هناك جماعة كانت غائبة عن الاحداث .. معزولة عن التطورات وبعيدة عن المشاركة .

كان الإخوان المسلمون محبوسين عن الفعل .. القادة فى المعتقل والقاعدة محبوسة فى اجواء الارتياك والتردد والخوف ... كانت قد نقدت بوصلة الاتجاهات ولم تتبين ان كان ما يجرى هو انتفاضة لا تلبث ان تهدأ ام عاصفة تقتلع النظام .

كانت تلك مشاعر متناقضة ومتضاربة لقوى ومراكز ظلت ترصد سير الاحداث فى تلك الليلة التى لها ما بعدها .

وحينما اصبح صبح اليوم التالى كانت المفاجأة صاعقة .

كأن الشوارع قد انشقت عن طوفان بشرى جامح يستحيل الدنو منه لترويضه او حبسه بين سدود وحدود .

كان انفجاراً شعبياً عارماً .

وكان من غير المتصور ان يتحول موكب تجمع النقابات - المخطط له ان يتحرك من كلية

الطب إلى دارالقضاء لتقديم مذكرة لرئيس القضاء - لم يكن من المتصور ان يتحول إلى سيول هادرة من البشر تجرف امامها كل اعتقاد بانه من الممكن او المحتمل ان يستمر نظام جعفر نميرى فى الحكم . كانت الانتفاضة السودانيه فى يومها ذاك زلزلاً هائلاً هز أركان الحياة السياسية هزاً عنيفاً تساقطت من جرائه كثير من الأوهام والمخاوف .

أاول الأوهام التى سقطت كانت اوهام قادة النظام نفسه الذين ظلوا يرددون إلى ما قبل بضع ساعات من خروج الموكب إلى الشارع والالتحام بالجماهير بان النظام قادر على استعادة المبادرة والتحكم فى الانفلات الشعبى واعادة الامور إلى نصابها بفرض الأمن والاستقرار .

وكان اول من استفاق وبسرعة فائقة من هذا الوهم محمد محجوب سليمان المستشار الصحفى لرئيس الجمهورية ..فحين بلغه نبأ الموكب خرج ليرى بنفسه ويستوثق من الحالة ثم يقدر الموقف خاصة ان للرجل حساً عالياً من الحذر والتحوط لا تجده الا عند النادر من السياسين او لدى رجال المخابرات ..

لم يضيع المستشار الصحفى من وقته ثانية واحدة فى نقاش مع رفاقه المسئولين حول تأمين السلطة واعادة الهدوء إلى البلاد . فقام من فوره وهو فى مكتبه بقصر الشعب باجراء الاتصالات اللازمة مع مختلف الادارات لإعداد الترتيبات الضرورية لسفره للحاق بالرئيس نميرى فى القاهرة ثم التوجه بعد ذلك إلى باكستان وفقاً لبرنامج الزيارة المعد سلفاً .. وغادر الرجل القصر إلى منزله لجمع ما خف حمله وغلى ثمنه ثم اتجه للمطار ليكون فى مقعد وثير فى طائرة الخطوط الجوية السودانية التى صادف ان تكون اخر طائرة غادرت ميناء الخرطوم الجوى قبل ان يعم الاضراب العام ويصيب كل المرافق الحيوية بشلل تام .

حاول الدكتور بهاء الدين وزير شئون الرئاسة ان يحذو حذو زميله محمد محجوب سليمان ولكن الحظ قد تخلى عنه فى آخر لحظة حينما لم تغادر الطائرة المفترض ان يستقلها مطار الخرطوم .

ولعل اعداد الهاربين من رجال الحكم سيكون كبيراً لولا الاضراب العام الذى زحف نفوذه إلى المنفذ الوحيد المتاح لهم فى تلك الساعات .

ويبدو انه امر مفارق لمنطق الاشياء بان يكون اللواء عمر نائب رئيس الجمهورية ورئيس جهاز امن الدولة هو آخر من استيقظ من الوهم ، فالرجل بحكم منصبه يرأس اضخم مركز فى السودان لجمع المعلومات وتحليلها ورصد الظواهر السياسية ومعرفة اتجاه حركتها لذا كان من المفترض ان يكون اول المستيقظين ..

ولكنه الحلم المؤدى إلى التيه ..

ما ان استيقظ اللواء عمر من الوهم حتى نام فى الحلم ..

فقد عقد اللواء عمر عدة اجتماعات مع ضباط القوات المسلحة " لتنويرهم " رسميا بما جرى من احداث فى البلاد والاجراءات والتحوطات التى يجب ان تتخذ من قبل السلطة .. وعقدت الاجتماعات الاولى فى بداية الاحداث حيث كان طابعها محكوم بالانضباط العسكرى الذى يفرض اسلوباً تنظيمياً معيناً .

كان اللواء عمر يتكلم والضباط يسمعون ثم يسألون ويستفهمون ، كانت الاسئلة محرجة والفهم المشترك عصىٌ .

اما الاجتماعات الاخيرة فترافقت مع تطور الاحداث وسقوط عدد من القتلى برصاص قوات الاحتياطى المركزى . فتأثرت الاجتماعات باجواء الاحداث الساخنة فاخذت طابع المواجهة بين الضباط واللواء عمر متجاهلة شكليات الانضباط .

كان الضباط يتكلمون واللواء عمر يسمع .

افرغوا ما بداخلهم دفعة واحدة .. تكلموا عن ازمة النظام وسمعة رموزه مؤكدين على ان ما يحدث فى البلاد " اضطرابات " لايمكن تلافيها باعمال قمعية ، كما طلب اللواء عمر ...

وقال الضباط : انها ثورة شعبية ينبغى ان يوضع لها كل حساب .

طرق اللواء عمر للحظات واجماً ، فقد عصفت بافكاره كل عواصف المواجهة وادرك حينها ان القوات المسلحة قد مستها حالة الثورة وانها لن تقف بجانب السلطة بشكلها وحالتها القديمة وخرج من الإجتماع وهو يلمح فى الأفق القريب فراغاً سياسياً وأمنياً على وشك ان يكتمل.

منذ تلك الساعة بدأت تراود خيال اللواء عمر فكرة الاستيلاء على السلطة .

فليس من المستغرب ان يراود اللواء عمر الامل بان القيادة العامة للقوات المسلحة ستساندە إذا طرح عليها فكرة انقلاب يطيح فيه بالرئيس نميرى فهو مازال إلى ذلك الحين يقبض على زمام قوة الشرعية الدستورية فهو اولاً نائب رئيس الجمهورية وهو موقع يستطيع عبره ان يزيح النميرى إذ كان يعتبر نفسه شخصية مقبولة لدى الكافة خاصة وان الرئيس غائب فى رحلة إلى الولايات المتحدة ..وثانياً فهو رئيس جهاز امن الدولة ففى مقدوره ان يحرك قوة قوامها اربعة الف من العناصر المجهزة والمدربة على احدث اساليب قمع الانتفاضات .. وثالثاً واخيراً فهو شخصية لها صلات طيبة مع العواصم ذات التأثير الفعال على السودان خاصة واشنطن التى اغرقته بكرمها وجودها .

وربما فى تلك الساعة التى راودته فيها الفكرة استعادت ذاكرته تلك الكلمات التى همس بها فى اذنه – قبل شهور – مستر ملتون ، مندوب المخابرات الامريكية فى الخرطوم عندما قال

له :

لماذا لا تكون انت الرجل القادم بعد نميرى ..؟

حينها ابتسم اللواء عمر ابتسامة لا تنبئ عن شئ غير فرحته برضا الاخرين عليه .. اما الان فتلك الكلمات لهارنين وطعم مختلفان .

وبعد ان اختمرت الفكرة فى راسه بدأ الاتصالات لتنفيذها ..ومن المؤكد ان اتصالاته الداخلية شملت اعضاء المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى ولجنته المركزية والوزراء وقادة القوات المسلحة . اما اتصالاته الخارجية فلابد انها شملت العواصم التى لها تأثير ونفوذ على السودان والاتصال بهذه العواصم كان لغرضين .

الاول : لاطلاعها على مايجرى من احداث وتطورات .

الثانى : لاخطارها عما اعتزم عليه وطلب الموافقة والدعم الفورى .

بالطبع لن تعوز اللواء عمر الحجة ولا المبرر فى اقناع من بالخارج اولاً ثم من فى الداخل . وكانت حجته القوية والمؤثرة هى عبر مدخل " ضرورة الحفاظ على المصالح الثابتة لكل القوى والمراكز والدول بدلاً من القفز فى المجهول الذى من المحتمل ان يطيح بكل مصالح هذه القوى والمراكز والدول ."

وفى نفس الوقت الذى كان اللواء عمر يباشر اتصالاته شهدت حاميات وقيادات المناطق فى القوات المسلحة حركات واسعة فى اتجاه الضغط على القيادة العامة للانحياز إلى انتفاضة الشعب .. اماالقيادة العامة فظلت حائرة لا تدرى ماذا تفعل ، هل تستجيب للضغط المتزايد من القواعد والقيادات الفرعية فى الجيش .. ام تنتظر اى اوامر من القيادة السياسية التى انتقلت بالفعل إلى اللواء عمر .

ويمكن تصوير حالة الجيش خلال الايام الثلاثة التى اعقبت موكب ٣ ابريل على النحو التالى .

- قاعدة تطالب القيادة بالتحرك السريع للانحياز إلى الانتفاضة والا انها - القاعدة من الرتب الوسيطة وصغار الضباط - سوف تتحرك تاركة القيادة حائرة .
- قيادة حائرة بين الاقدام لاتخاذ "موقف وطنى " ينسجم مع ما يجرى فى الشارع او الانتظار حتى يقضى الله امراً كان مفعولا ..

والانتظار فى سياق تلك الاحداث والتطورات يعنى ببساطة ان تترك القيادة العامة كل الجيش فى العراء معرضاً لعواصف الاحداث وتيارات الشارع السياسى ، والقوات المسلحة كانت قابلة للتكيف مع ما استجد من تطورات وانها اضحت معرضة جسداً وروحاً لكل

مؤثرات الواقع السياسى وليس ادل على ذلك الا المشاهد الحية فى شوارع الخرطوم .

كانت المظاهرات تملأ الشوارع .. ما من شارع او زقاق الا وفيه مظاهره ، والمتظاهرون يهتفون هتافات معادية اشد العداء للسلطة .. والجنود من القوات المسلحة يحرسون المواقع الهامة من بنوك ومحطات وقود ومرافق حكومية وسفارات حتى لا تمتد لها يد تخريب ..ولم تكن هناك حادثة تخريب واحدة .. وكلما اقترب المتظاهرون من الجنود تتحول الهتافات إلى هتافات تحية إلى الجيش حيث تنادى : الجيش جيش الشعب، وجنود الجيش يهزون اياديهم اليمنى بشراً واسلحتهم مرخية على الارض .

وفى احدى الشوارع الرئيسية - شارع الجمهورية - لم يتردد المتظاهرون فى ان يحملوا على اكتافهم جندياً احتج احتجاجاً ليناً فى البداية الا انه وجد نفسه يهتف معهم ملوحاً بيده راسماً علامة النصر ناسياً الانضباط العسكرى متأثراً بدفء مشاعر المتظاهرين تجاه الوطن وتجاه قواته المسلحة التى لا محل لها إلا فى حضن هؤلاء الناس .

كان مشهدا يحكى لحظة تلاحم عزيزة بين الجيش والشعب ..مشهد له دلالات ومغازى وله معانى فى العلاقة بين الجيش والسياسة فى مقبل الايام والسنوات .

لم يكن التجمع النقابى بعيداً عما يجرى داخل الجيش بعد ان انفتحت فى جدار من جدرانه كوة تسرب اليها اشعاع الانفجار .. وعبر هذه الكوة كانت تجرى اتصالات بين قادة التجمع وبعض ضباط القوات المسلحة لتبادل المعلومات وتنسيق المواقف .. وقد لا تكون تلك الاتصالات قد تمت وفق اتصالات منظمة وقنوات محكمة .

فلم يكن معظم ما تم فى تلك الانتفاضة منظماً او مخططاً له . وكانت غالبية الاحداث تبدأ من مجموعات مبادرة فتجد من يقودها بـ " مبادرة " إلى هدفها الوحيد المعروف وهو الثورة .

كان داخل الجيش تنظيمات وتيارات مندفعة وعناصر ضاغطة وكان فى الشارع التجمع النقابى بكل تنظيماته واتحاداته وحوله تقف الاحزاب بجماهيرهامتحفزة إلى المعركة النهائية

ظلت هناك فكرة راسخة لدى اطراف التجمع النقابى والقوى السياسية الاخرى فحواها ان القصر لن يستسلم بسرعة ، وان القوات المسلحة كاحتياطى لم يتم استدعاؤها بعد للدخول فى معركة ، وان طريق المواجهة مازال مفتوحاً مادامت القيادة العامة لم تصل بعد إلى موقف نهائى حاسم وان كانت قد بدأت فى تحديد اتجاه عام.

فقد اعدت القيادة العامة مساء ٤ ابريل تقريراً حول الموقف الامنى بالبلاد ووضعت تقييماً للاحداث وطرحت الاحتمالات والبدائل فى الاتى :

* احتمال ان يطلب نائب رئيس الجمهورية فرض حالة الطوارى ونزول الجيش لحراسة المرافق

الاستراتيجية واداراتها .. (وكان قد طلب ذلك) .

* احتمال عودة المشير جعفر نميرى إلى الخرطوم فى اى ساعة مما يخلق واقعاً جديداً له ردود فعل ..

* احتمال استيلاء القوات المسلحة على السلطة وهو واقع جديد تماماً له ردود فعل وسط التجمع النقابى والقوى السياسية ومن جانب جهاز امن الدولة اوربما يؤدى إلى حدوث انقسام داخل الجيش .

اذن لم تصل القيادة العامة - حتى تلك الساعة - إلى موقف نهائى حاسم فكان التردد سمتها ،، وكل ما فعلته انها رسمت اطاراً لامكانية وحرية حركتها على ضوء ما يستجد فى الساحة .

وتردد القيادة العامة يعود إلى خوف كبار الضباط من احتمال عودة النميرى فى اية لحظة خصوصاً ان تلك القيادة مرتبطة ببيعة ولاء له



اما النميرى فقد كان قد اجرى فحوصاً طبيه عقب وصوله إلى واشنطن فى ٢٧ مارس ثم التقى بعد ذلك بالرئيس الامريكى رونالد ريجان فى اول ابريل .

وبعد اللقاء بين الرئيسين اعلنت الادارة الامريكية انها حررت تجميد ٦٧ مليون دولار عبارة عن مساعدات للعام ١٩٨٤ وان تحرير المبالغ الخاصة بالعام ١٩٨٥ تم بحثها . واشاد البيت الابيض بالاصلاحات الاقتصادية الاخيرة بتخفيض العملة ورفع الدعم عن السلع واعتبارها اجراءات جديرة بالثناء وبمساندة الدول المانحة .

- كان النميرى منفعلاً بالزيارة وبالاستقبال فاراد ان يضع السودان فى المزاد فقال ضمن التصريحات الغريبة التى ادلى بها فى اليوم التالى للصحف بان العقيد القذافى قدم عرضاً للحكومة السودانية يقضى بمنحها ٥ بليون دولار مقابل ان يوقع السودان على اتفاقية " وحدة بين البلدين " مماثلة لتلك التى تربط بين ليبيا والمغرب .

وقال النميرى انه رفض ذلك العرض رغم ان الحكومة السودانية فى أمس الحاجة له .

ولم يكن النميرى اثناء رحلته إلى الولايات المتحدة مستوعباً ما يجرى فى السودان إما لنقص المعلومات التى تصله كل صباح عن طريق وكالة السودان للانباء او لأن المسئولين كانوا اجبن من ان يطلعوه على حجم المظاهرات التى لم تهدأ منذ أن تفجرت اول مرة .. او ربما كان يعلم الحقائق لكنه استهون النتائج معتبراً ان الاضرابات " مسألة عابرة " . ولكنه فى الخامس من ابريل قرر قطع رحلته بنية ان يعود فوراً إلى السودان لمعالجة الاضطرابات المتزايدة .

كان احتمال عودة الرئيس نميرى إلى البلاد وارداً ..ربما كان سيقلب موازين " القوة " مما يرجح ان تكون المواجهة دموية لان الانتفاضة بلغت مرحلة لا تستطيع اى قوة أن تقمعها ، ولذلك كان لابد من اعداد العدة لهذا الاحتمال ..وكان لابد للتجمع النقابى والقوى السياسية التى دخلت تباعاً إلى حومة الانتفاضة من استعداد .

- استعداد تنظيمى من اجل الحفاظ على تماسك وحدة النقابات فى اطار التجمع النقابى والحفاظ على القدرة لاستمرار الاضراب السياسى لاكثر من ثلاثة شهور على الاقل وتشكيل قيادات ظل لمواجهة اى طارئ .

- استعداد سياسى للعمل دون كلل للحفاظ على تحييد القوات المسلحة فى اى مرحلة من مراحل المواجهة ولاطول فترة ممكنة تسمح بانهيار النظام والبحث مع القوى المختلفة لملء الفراغ السياسى واستقطاب الدعم السياسى الخارجى إلى صف الانتفاضة وتشكيل ضغط على السلطة للتخلى عن الحكم .

- ابداع وسائل اعلام للانتفاضة للحفاظ على المعنويات عالية ولارهاق السلطة بتطويقها بالمظاهرات المستمرة .

كان الوضع برمته قابلاً لكل الاحتمالات والمفاجآت ، ففى ٥ ابريل ، وطوال ٢٤ ساعة ، ادت تفاعلات احداث الايام السابقة فى الداخل مع تحركات نشطة فى عواصم بلدان عربية وغربية - ظلت تتابع بشغف واشفاق احداث السودان - ادت إلى حالة سياسية مختمرة راحت تظهر عليها حالة النضوج .

* أشتد ضغط الضباط فى الرتب الوسيطة والصغيرة وقيادات الفروع على القيادات العليا وهيئة القيادة لاجبار القيادة على اتخاذ قرار بالاستيلاء على السلطة .

* جرت اتصالات واسعة بين عواصم عربية وغربية من اجل اللحاق بالاحداث حتى لا ينفرط عقدها، ولوضع نهاية غير محزنة ولتفادى نتائج مجهولة . وبالفعل استطاعت واشنطن انسجاماً مع رغبة عربية وغربية ان تؤخر مغادرة النميرى من مطار اندرسون لسبع ساعات .

كل هذه التفاعلات كانت تجرى بعيداً عن رغبة اللواء عمر بل بعيداً عن علمه فقد ظل مرابطاً فى مكتبه يتابع تقارير مجلس الأمن القومى عن الاحوال فى البلاد .

وقبل الحادية عشر من مساء نفس اليوم دخل عليه ضابط من جهاز امن الدولة برتبة لواء حاملاً شريط كاسيت يحتوى على تسجيل خاص للبيان الذى ادلى به العقيد القذافى من اذاعة طرابلس مطالباً العسكريين فى الخرطوم بالتجاوب مع الشعب السودانى مفسحين الطريق

للجماهير لكي تزحف إلى القصر والاذاعة .

استمع اللواء عمر لشريط الكاسيت بفؤاد مضطرب وخيال نهم بان الفرصة مازالت سانحة ليحل محل رئيسه الغائب فى قيادة البلاد .

وكان شريط الكاسيت بالنسبة للواء عمر بمثابة مفتاح لباب شرعى ومبرر يسع الولايات المتحدة للتدخل لانقاذ دولة صديقة ونظام صديق فكلف اللواء عمر احد قادة جهاز امن الدولة - اللواء عثمان السيد - للاتصال بمستر ميلتون مندوب المخابرات بالسفارة الامريكى بالخرطوم ، وليبلغه بامر بيان العقيد ومعرفة موقف واشنطن تجاه تدخل ليبى محتمل .

توجه اللواء عثمان السيد إلى منزل ميلتون بحى العمارات بالخرطوم جنوب - قرب مطار الخرطوم - الذى كان منتظراً وصوله وبعد نقاش حول الاوضاع فى البلاد والاحتمالات الممكنة والمفاجأت غير المحسوبة رد مستر ميلتون على طلب اللواء عثمان قائلا " لقد سمعنا مثلكم بيان العقيد من اذاعة طرابلس وانه لم يعد هناك مجال او وقت لتدخل امريكى واعتقد جازماً ان اللعبة انتهت " .

وقال مستر ميلتون للواء عثمان وهو يودعه إلى الباب الخارجى " اننا نأسف لنميرى وللنائب عمر ولكن لحسن الحظ فقد وضعنا مبلغ ٢ مليون دولار فى حسابه فى لندن " .

وكأن رسالة مستر ميلتون المقتضبة للواء عمر هى اشارة البدء للركض نحو افق الفراغ السياسى بل كأنها علامة متفق عليها نبهت السياسيين وقادة الجيش الموجودين فى مقدمة مسرح الاحداث للتحرك .

ففى ساعة متأخرة من ذلك الليل - ٥ ابريل - اتخذت القيادة العامة قراراً بالاستيلاء على السلطة .

وفى ساعة متأخرة تحت جنح ظلام ذلك الليل تحركت شخصيات وبأقصى سرعة للاتصال بقيادات الاحزاب والنقابات لاستكمال صياغة الميثاق الوطنى لانقاذ الوطن .

كان هناك فراغ سياسى على وشك ان يحدث .. وكان لابد من تحرك سريع من اجل ان يُملأ .

وبالفعل فقد وقعت ، بصورة منفردة ، ثلاثة احزاب هى الامة والاتحادى الديمقراطى والحزب الشيوعى وست نقابات هى الاطباء والمهندسين والمحامين واساتذة الجامعات والبنوك والتأمينات على الميثاق الوطنى فى فجر ٦ ابريل .

وبالفعل تحركت القيادة العامة للقوات المسلحة واصدرت اوامرها للوحدات للاستيلاء على المواقع الاستراتيجية منذ الساعات الاولى لفجر ٦ ابريل .

وولد - حينئذ فى ساعات متقاربة ومواقع متباعدة - طرفا الحوار والصراع - قيادة الجيش وقيادة التجمع الوطنى ..حوار يصعد فى بعض الاحيان ليكون تحالفاً ويهبط فى بعض الاحيان إلى القاع ليكون صراعاً .

وبهذا الميلاد اسدل ستار كثيف وداكن على فصل طويل استمر ستة عشرعاماً اختلط فيها العبث واللامعقول فى دراما سياسية مرهقة مزقت عصب الدولة وابكت شعبها . ليرتفع الستار عن فصل اخر تحول فيه افراد الجوقة إلى ابطال فى مأساة سياسية محزنة .

ولكن بين الفصلين برزت حقائق سياسية هامة ومؤثرة على تتابع بقية الفصول ... من هذه الحقائق :

* ان الطاقة التى ولدت فى احضان الثورة الشعبية كانت هائلة تطمح إلى التغيير .

* ان الثورة لم يسبقها ظهور افكار ناضجة تتلاقح بانسجام وشرعية مع الرغبة الجامحة للتغيير وللطاقات الهائلة للجماهير .

* ان الثورة خلقت تلاحماً حقيقياً بين الجيش والجماهير مما عمق التيارات السياسية وسط الضباط ودفع الجيش عملياً خطوة للمشاركة فى الحوار السياسى الحى واليومى إذ طغى على الساحة طوال عام المرحلة الانتقالية .



الفصل السادس

الثورة يأكلها بنوها

في الساعة العاشرة من يوم ٦ ابريل وفى اجواء مشبعة بأحاسيس صاخبة تسبق عادة انتظار ميلاد أحداث جليلة أعلن الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب ، وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة . بصوت هادئ محكم التعابير ، البيان الأول للقيادة العامة لخص فيه بكلمات واضحة - غير قابلة للتأويل - الدوافع التى حركت القيادة العامة للإستيلاء على السلطة .

قال البيان - دون لبس - ان القيادة العامة للقوات المسلحة قررت " التدخل لحقن الدماء " .

ولم يزعم الفريق سوارالذهب - زوراً - وفى لحظة صدق نادرة بأنْ ما فعلته القيادة العامة ثورة.

كان للقائد العام اسبابه ، فهو ربما كان مقتنعاً بانه لم يكن جزءا من الثورة بحقيقة انه كان - قبل عدة ساعات من إذا عة البيان الأول - أحد الوزراء الأساسيين فى الحكومة البائدة وقد جاء محمولاً بضغط الضباط - فى مستوياتهم الأدنى - إلى موقع اتخاذ القرار بالاستيلاء على السلطة . كما انه كان مقتنعاً وفى قرارة نفسه بأنه ليس من المحتمل ان يكون احد ابناء الثورة لانه لم يخرج اصلاً من صلبها .

ففى تلك اللحظة القاسية - حيث يتطلب من المرء ان يتخذ قراراً مصيرياً لم يكن الفريق سوار الذهب الا صادقاً مع نفسه معبراً عن قناعاته ، وقناعات القيادة العامة ، بأن ما فعلته القيادة العامة ماهو الا تدخل لحقن الدماء .

فالرجل كانت تتنازعه حين طلب منه ان يلعب دوراً غير مستعد له ولم يطمح له - نوازع عديدة :

١- بيعة ولاء للإمام - جعفر نميري- معلقة فى ذمته ظل يبحث لها عن مخرج بفتوى دينية تخلصه من عذاب ضميره ويسكن لهافؤاده .

٢- قناعة شخصية جعلته زاهداً عن تولى مسئولية " القيادة " ومنصب الرئاسة حيث لم يكن مهيأً لمثل هذه المسئولية السياسية لانه ظل هارباً من كل عمل سياسى منذ صباه .. فهو بالتكوين الفكرى ليس انقلابياً ولا ثورياً ..

٣- موقعه فى الجيش كقائد عام للقوات المسلحة - الجهة المنوط بها التدخل لوضع حد للأحداث المتفجرة طيلة أسبوعين وضعه أمام خيارات صعبة لابد منها .

وربما تشحذ عملية " الاستيلاء على السلطة " فى تلك اللحظة اهتمام المؤرخين فيما بعد لتحديد ان كانت - العملية - هى " تدخل لحقن الدماء " أم انحيازاً للشعب ، فهما تعبيران اختلف حولهما السياسيون اختلافاً جذرياً ، فكل تعبير له دلالة ومعنى .

والسؤال تحديداً هو أى الكلمتين ادق فى التعبير عن العملية التى ادت إلى الاستيلاء على السلطة : تدخل ام انحياز .

واختيار دقة هذين المعنيين لا يتم الا ضمن سياق الاحداث التى جرت فى الفترة من بداية الانفجار الشعبى فى ٢٦ مارس ١٩٨٥ إلى وقت حل المجلس العسكرى الانتقالى فى ٦ ابريل ١٩٨٦ وبعده ومحصلة المرحلة كلها .

هناك من يقول ان الجيش قام بالاستيلاء على السلطة وفق مفهومين :

المفهوم الاول ، ان القيادة العامة رأت التدخل لحقن الدماء وهو تدخل يفصل بين السلطة والجماهير ويفك الاشتباك بين الحكومة والاهالى . لان المواجهة كانت محتملة إلى حد اليقين

بين الطرفين خاصة وان السلطة كان يمسك بزمامها فى تلك اللحظة اللواء عمر محمد الطيب حيث سعى لاستقطاب الجيش وانحيازه لصالحه . ويعزز هذا المفهوم ان القيادة العامة وقفت مانعاً لوصول الجماهير الثائرة إلى سلطة الثورة التى هى هدف كل الثوار ووسيلتهم لاقامة نظام جديد يعبر عن طموحاتهم وامانيهم . ويعزز ايضا هذا المفهوم ان تدخل القيادة العامة استطاع ان يحفظ " التوازنات " السياسية والمصالح بين مختلف القوى .

وقد ذكرت صحيفة « نيويورك تايز » بعد اربعة ايام من استيلاء القيادة العامة على السلطة ان " كبارالموظفين الاميريكين يعتقدون ان العسكريين اطاحوا بنميرى كى يتجنبوا انقلاباً محتملاً كان سيقوم به الضباط الصغار إذا ما تقاعس كبار الضباط ."

ونقلت الصحيفة عن موظف كبير فى ادارة ريجان قوله " ان هذا الانقلاب ينطوى على سمات العمل الوقائى الذى تحركت فى اطاره القيادة العسكرية كى ينجو أفرادها بأنفسهم".أاما صحيفة « الاهرام » القاهرية فقد اوردت رواية اخرى تقول ان كبار ضباط القوات المسلحة السودانية اجتمعوا عشية الانقلاب للبحث فى سبل للتدخل لانهاء الانتفاضة ورأوا ان السبيل الوحيد لانقاذ البلاد هو السيطرة على زمام الامور لفترة مؤقتة .

المفهوم الثانى : ان الجيش - القيادات الوسطية وصغار الضباط والجنود - رأى ان التلاحم الذى تم بينه وبين الجماهير الثائرة طيلة اسبوعين والضغط الذى مارسه الضباط تحول فى النهاية إلى قرار بالانحياز إلى الشعب وهو يعنى ان الدور الاساسى فى الثورة كان للجماهير وان موقف الجيش جاء داعماً لحركة الجماهير .

ويرى هذا المفهوم ان دور الجيش كان ينحصر فى فسح الطريق لوصول الجماهير الثائرة إلى سلطة الثورة من اجل انجاز هدفين :

الاول : هدم النظام القديم تماماً وازالة اثاره وانقاضه بصورة كاملة .

الثانى : بناء النظام الجديد ، ليس على انقاض النظام القديم انما على قواعد جديدة من الحرية والعدالة وعلى أعمدة الوحدة والسلام .

ويتدخل القوات المسلحة تحققت بعض مشاهد الفصل الاول من فصول الثورة وهو هدم جزء من بناء النظام القديم غير ان الشعور العنيد الذى سيطر على الجماهير الثائرة بعد سماع البيانات الاولى هو ان الفصل لم ينته بعد ، ولذلك برزت دعوات - تصدر من هنا وهناك - تطالب باستمرار الاضراب العام حتى تتسلم الجماهير الثائرة وقوى التجمع الوطنى التى تعبر عنها -والتى اكتسبت شرعيتها من فعلها الثورى - السلطة الكاملة .

ولكن وسط ضجيج الفرحة بسقوط النظام وفى خضم الانفعال الحماسى بالانتصار وفى

لجة الرغبة من بعض القادة السياسسن والنقابيين بانه " كفى ذلك من ثورة " وفى حمى الالتفات إلى الغنائم والانصبة لم يسمع صوتاً لشعار " السلطة كل السلطة للتجمع الوطنى " .

وبذلك ولدت الثورة ناقصة بعد طول حمل .



وبعد إذاعة البيانات ، الأول والثانى والثالث ، فتحت السلطة العسكرية الجديدة باب مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة لاستقبال قادة التجمع الوطنى لبدء الحوار حول المستقبل ، وكان التجمع قد ضم فى تلك الساعات قادة العمل النقابى وقادة العمل السياسى وبلغت عضويته واحداً واربعين حزباً ونقابة .

ومنذ البداية أصاب قادة التجمع قصور فى الوعى بحجم قوة التجمع القادر على قيادة الشارع الثائر صاحب اليد العليا فى توجيه الاحداث وتحقيق مصائر الثورة .

وقوة التجمع الوطنى كانت مستمدة فعلياً وعملياً من ثورة ملتهبة تمور فى الشارع حققت حضوراً مستمراً فى كل الاحداث .. ولكن ضعف التجمع الوطنى كان كامناً فى الاحزاب التى نظرت - بعد انتصار الانتفاضة فى فصلها الاول - إلى الثورة بانها انجاز ذاتى فاتحة الطريق لتحقيق ومصالح وطموحات ومطامح وأهداف أصغر كثيراً من أهداف ومصالح وطموحات الشارع الثائر .

كانت القوة مستمدة من شمول النظرة وموضوعيتها ، كان الضعف كامناً فى ضيق النظرة وذاتيتها .

وفى حين لم يدرك قادة الأحزاب " عناصر القوة " تنبهت القيادة العامة للقوات المسلحة إلى " مكامن الضعف " .

وكان ذلك بداية الإنحدار ..



ففى اول اجتماع مشترك بين القيادة العامة وقادة التجمع الوطنى طالب ميرغنى النصرى ، نقيب المحامين واحد قادة التجمع ، القيادة العامة بتسليم السلطة إلى التجمع ممثل الشرعية الثورية ورمز الانتفاضة .

ورد عليه الفريق سوار الذهب : هل انتم مستعدون ؟ التفت القائد النقابى إلى وفده وجال بنظرة خاطفة على كل واحد منهم فوجدهم من الشباب فأجاب : لا نحن غير مستعدين .

ويبدو ان القائد النقابى خشى ان يتسلم السلطة من الجيش بهولاء الشباب المتحمس وفى غياب الزعماء السياسيين المعروفين فيؤدى ذلك إلى شق الصف الوطنى كما قال لاحقاً .

وكان ذلك مؤشراً واضحاً بان التجمع لم يكن مستعداً ، لا فكرياً ولا تنظيمياً ولاسياسياً لتولى مسئولية السلطة فى تلك اللحظة .

فعلى المستوى الفكرى التقت احزاب ونقابات التجمع حول ميثاق التجمع الوطنى لانقاذ الوطن وهو مشروع اتفاق وضع فى عجلة من الامر انتقده الذين صاغوه حينما اصبح محور جدل بين قوى التجمع نفسها ... فبعضهم وصفه بالقصور والبعض الاخر بالميوعة وبعض ثالث بعدم المواكبة .

اماعلى المستوى التنظيمى فكان التجمع يعانى من ترهل اعضائه وتشتت قراراته وتناقض اهداف احزابه ونقاباته .. فلم يكن محكوماً بقواعد تجمع بين قوة مركزية قراراته ومرونه ديمقراطية مناقشات اعضائه حول مختلف القضايا الوطنية فكانت قراراته تصدر بعد جهد مضنى من الجدل والنقاش والسفسطة مما اصاب همته بالفتور وروحه بالإعياء .

اما على المستوى السياسى كان التجمع مفعماً بمتناقضات صارخة فهو يضم بين صفوفه احزاب ونقابات وجماعات وافراد لها مصالح متعارضة وارادت متصادمة ، يضم قوى طائفية تقليدية وقوى حديثة ، يضم يمين ووسط ويسار وزعماء دعوات إسلامية وقادة أحزاب وجماعات علمانية يضم قوى من الشمال وقوى من الجنوب ... إصلاحيين وثوريين .

كان التجمع يجمع كل هذه المتناقضات فى احشائه إلا أنه كان يعشم فى ان الميثاق الوطنى لانقاذ الوطن سوف يوحد اطرافه على هدف وطنى فى تلك المرحلة يعلو على كل صغائر المكايدات السياسية ويتفوق على الهواجس والخلافات والتربصات .

ويبدو ان ذلك كان حلماً ناعماً بقى محلقاً بعيداً عن واقع السياسة القاسى .

كان التجمع يحتاج إلى ميثاق أشمل فى الرؤية قادر على توحيد قوى مختلفة لإنجاز برنامج مرحلى لا يتعدى عمره فى التطبيق بضع سنين .

وكان فوق كل ذلك يحتاج إلى " روح " للوحدة ووعى عميق بالمرحلة حتى يتغلب على التناقضات.

بكل تلك التناقضات دخل التجمع الوطنى حلبة الحوار حول مستقبل العمل السياسى مع القيادة العامة للجيش التى استطاعت فى وقت وجيز ان توحد خلفها بدرجة اكبر مختلف القيادات والقواعد فى القوات المسلحة وان تمحو - ولو ظاهرياً - بثور التناقضات التى برزت اثناء الاحداث الملتهبة باستخدامها مبدأ " الانضباط العسكرى "وان تسد ولو وقتياً الثغرات الواسعة التى تسرب منها اشعاع الانفجار الشعبى بامساك خيوط المبادرة السياسية فى يدها.

وساعد القيادة العامة فى ضبط حركة الجيش فى وقت وجيز ومنع انفلات بعض قواعده

ان التيارات السياسية داخل الجيش ظلت تيارات عامة لم تتبلور فى حركات عقائدية و مذهبية منظمة كتلك الموجودة فى الحياة المدنية ، خاصة بعد احداث يوليو ١٩٧١ ، كما ان العسكريين بتكوينهم وظروفهم لا يمارسون السياسة كما يمارسها السياسيون المحترفون .

ونجاح القيادة العامة فى توحيدها لصف الجيش فى ٦ ابريل هو ماجعل الفريق اول سوار الذهب يقول : ان القوات المسلحة كانت هى الجهة الوحيدة المنظمة فى تلك الفترة الحرجة وكان عليها ان تنظم الامر حتى تنظم القوى السياسية نفسها لتتهيأ لتحمل المسئولية ..

وهو قول اصبغ منذ البداية روح الوصاية على الاحزاب السياسية ومهد الطريق إلى ان تنفرد القيادة العامة ، ومن وراء ظهر التجمع ، بتكوين مجلس عسكرى انتقالى ، برئاسة سوار الذهب ، من خمسة عشرعضواً هم القيادات العسكرية الذين صادف وجودهم فى الخرطوم ومنحه صلاحيات السيادة والتشريع . وبهذا انتزعت القيادة العامة من التجمع الوطنى الحق الاصيل - كقوى قادت الثورة - فى ان يقيم هياكل السلطة الثورية من مجلس سيادة مدنى وحكومة مدنية فى مرحلة الانتقال التى تفصل بين مرحلتين :

- مرحلة هدم النظام القديم ومحو آثاره وإزالة أنقاضه .
- مرحلة بناء النظام الجديد وإقامة مؤسساته وتشييد هياكله .

لم تجد القيادة العامة للقوات المسلحة تبريراً لقرارها بتكوين المجلس العسكرى الانتقالى مساء يوم ٨ ابريل ١٩٨٥ الا ما قاله العميد (أ. ح) عثمان عبد الله حينما هرع قادة التجمع للاستفسار عن تلك الخطوة المفاجئة غير المتفق عليها. قال العميد عثمان " ان تكوين المجلس العسكرى فرضته ظروف أمنية طارئة وملحة وان وحدة البلاد والحفاظ على قومية القوات المسلحة اقتضت ضرورة قيام المجلس العسكرى الانتقالى .

وطالب العميد عثمان قادة التجمع بألا يضطروه للدخول فى تفاصيل افشاء مسائل امنية عليا لها مخاطرها على الأمن الوطنى .

وسكت قادة التجمع عن هذه التبريرات - مضطرين او راضين - دون ان يطالبوا كقوى من حقها ان تعرف ماهى المخاطر التى تهدد الأمن الوطنى !! وكان من بين هؤلاء القادة من هو مؤهل على تولى المسئولية فى ارفع مستوياتها وفى احرج الاوقات ... كان من بينهم من اصبح عضو مجلس رأس الدولة (ميرغنى النصرى) ومنهم من اصبح رئيساً للوزراء (د. الجزولى دفع الله) ومنهم من اصبح وزيراً فى الحكومة الانتقالية د أ امين مكى مدنى . ويفترض ان كلاً منهم له من الخبرة والدراية والاحساس بالمسئولية ما يؤهله لسماع تفاصيل تلك المخاطر .

ولكن أحداً منهم لم يطلب التفاصيل .

ربما كانت حسن النية .. او ربما غفلة لم تسمح لقادة التجمع بالتوقف لحظات للتمعن فى

صلاحيات المجلس العسكرى وهى صلاحيات استطاعت ان تقزم التجمع الوطنى وحكومته المدنية طيلة عام المرحلة الانتقالية ، وتحول الثورة إلى ذكرى طيبة فى اذهان اولئك الذين خرجوا إلى الشارع لمدة اسبوعين بهدف اسقاط واحدة من اطول الدكتاتوريات العسكرية عمراً فى افريقيا .

وعندما سئل د. الجزولى دفع الله عن كيف اتفق ان اعلن المجلس العسكرى عن تكوينه بهذه الصورة قال : ان تشكيل المجلس العسكرى كان مفاجأة للتجمع حيث كان هناك اجماعاً على ان يشكل التجمع حكومة مدنية انتقالية ومجلس سيادة الا ان التجمع اقتنع اخيراً بتشكيل المجلس العسكرى لظروف اقتضتها وحدة القوات المسلحة .

وما لم يقله الجزولى ، رئيس الوزراء فيما بعد ، ما إذا كان التجمع اقتنع بذلك بعد تشكيل المجلس العسكرى ام قبل تشكيلة ..

وربما كان تكوين المجلس بهذه العجلة ومن وراء ظهر التجمع الوطنى وبعضوية القادة العسكريين هو ما جعل راديو الجيش الشعبى لتحرير السودان الذى كان يبث برامجه من داخل اثيوبيا يتهم المجلس بأنه " مايو ٢ " ويصف النظام بأنه " النميرية بلا نميرى " .

كان الصراع بين المجلس العسكرى والتجمع الوطنى قد تركز حول العديد من القضايا منها :

* تشكيل حكومة مدنية ، صلاحياتها ودورها فى التشريع .
* مدة المرحلة الانتقالية ومحتوى المرحلة .
* ان يكون التجمع الوطنى هوالطرف الوحيد فى التفاوض مع المجلس العسكرى حول مستقبل العمل السياسى فى البلاد .
* ان يكون ميثاق التجمع الوطنى لانقاذ الوطن هو الوثيقة الوحيدة التى تنطلق منها الافكار ويعتمد عليها الحوار والتفاوض بين المجلس العسكرى والتجمع حول قضايا مستقبل العمل السياسى .

ولكن جاءت رياح المجلس بما لا تشتهى سفن التجمع .

أولاً : أظهر المجلس العسكرى الانتقالى تدخلاً سافراً فى كيفية اختيار مجلس الوزراء ونوعية اعضاء مجلس الوزراء .. فقد طالب بترشيح عدة اسماء للمنصب الواحد حتى تتاح له حرية الاختيار ، وكان دائم التدخل فى عملية الترشيح نفسها وكأن المجلس العسكرى الانتقالى حاز على معايير واوزان ومقاييس يوزن بها الصالح والطالح من المرشحين بالرغم من ان المجلس العسكرى لم يتعرف – نسبة لبعده عن العمل السياسي– على السياسين والاكاديميين

والتكنوقراطيين الذين وردت اسماؤهم للترشيح او التزكية لمنصب وزارى فى الحكومة المدنية .

كانت هناك ارادة خفية تتحكم فى اختيارات المجلس وتتحدد مساراته وتقرر اتجاهاته .. وهى إرادة بمثابة " الريموت كنترول " أو التحكم من على بعد بحيث يمكن اختفاء المتحكم ..

ثانيا : استقبل الفريق اول عبدالرحمن محمد حسن سوارالذهب مساء يوم ١٠ ابريل ١٩٨٥ د. حسن الترابى زعيم الإخوان المسلمين - الجبهة الإسلامية فيما بعد - حيث بحث معه بعض القضايا التى تدخل فى صميم مهمات التجمع الوطنى .

وباستقبال الفريق سوار الذهب ، رئيس المجلس العسكرى ، الترابى فى القيادة العامة لم يعد التجمع الوطنى منذ تلك اللحظة هو الجهة الوحيدة التى يتفاوض معها المجلس العسكري.

ومن الراسخ فى سجل التاريخ ان الترابى كان هو اول زعيم سياسى يلتقى بالفريق سوار الذهب بصفته رئيس المجلس العسكرى الانتقالى وهى خطوة لها ما بعدها فى تطور الحركة السياسية فى البلاد .

لم تكن جماعة الإخوان المسلمين التى تزعمها الترابى عضواً فى التجمع الوطنى ولا هى سعت اليه .. فحينما سئل الترابى عن السبب الذى جعله لا يوقع على ميثاق التجمع الوطنى قال : " نحن منذ الستينيات ويتعاون مع الاحزاب الوطنية حلينا الحزب الشيوعى بنظام ديمقراطى بحجة أنه حزب ملحد وانه حزب لا يعمل فى اطار العمل الوطنى وأنه حزب عميل لقوة دولية خاصة الحزب الشيوعى السودانى لأنه موسكوى سوفيتى جداً ولأنه حزب لا يؤمن بالديمقراطية وإلى الآن - ذلك الوقت - واطروحاته السياسية هى العمل المسلح ."

كانت تلك حجة الترابى ، حجة « الديمقراطية » !!!

وبنفس النغمة تمسكت قوى التجمع الوطنى بشرط إبعاد الترابى عن كل مفاوضات تجرى بشأن مستقبل السودان ، وقال متحدث باسم التجمع : انه إذا سمح للترابى بالمشاركة فى المحادثات فان سوار الذهب سيكون مجرد نسخة من نميرى ..

وهى حجة إكتسبت كل صحتها وكل صدقيتها من قبل وفيما بعد بكل دليل قاطع .

ومنذ ذلك اللقاء بين الفريق سوار الذهب والترابى تواصلت اللقاءات بين قادة الاخوان المسلمين " الجبهة " وبعض أعضاء المجلس العسكرى .

ثالثاً : لم يعد ميثاق التجمع الوطنى هو مرجع " الثورة " الوحيد ولا حتى الاساسى ، فقد نفض المجلس العسكرى يده منه بحجة انه لم يوقع على هذا الميثاق وان ما يحتويه الميثاق قد تجاوزته التطورات السياسية التى حدثت فى البلاد منذ عام ١٩٧٢ ، وقد وجه الفريق اول سوارالذهبأول طعنة للميثاق حينما اعلن فى مؤتمر صحفى عقده يوم ١٥ ابريل ١٩٨٥ بأن"

الشريعة الإسلامية " – يقصد قوانين سبتمبر – سوف تظل فى السودان من حيث المبدأ ولكن بعض القوانين المستمدة من احكام الشريعة قد يعاد النظر فيها اثناء فترة الانتقال ، وهى نظرة مطابقة لوجهة نظر الإخوان ، فقد كشف الترابى ، فيما بعد فى تصريحات صحفية ، بأنه أثناء تولى الفريق سوارالذهب مسئولية الحكم فى السودان اتصلت به كافة الحكومات لاقناعه بضرورة الغاء قوانين الشريعة الإسلامية ، وان سوار الذهب اكد ان كل الحكومات العربية وبغير استثناء واحد شاركت فى تبليغ هذه الرسالة وفى الضغط من اجلها ..

وقال الترابى : ان سوار الذهب تخلص من هذه الضغوط بقوله ان الحكومة الانتقالية لاتملك ان تتصرف فى هذه الامور الكبيرة وبالتالى طلب الانتظار إلى ما بعد الانتخابات .

اذن كانت جماعة الإخوان حاضرة فى كل حوارحول مستقبل العمل السياسى عبر طريقين :

الأول : اللقاءات المستمرة مابين المجلس العسكرى وقادة الاخوان.

الثانى : وجود راى يمثل وجهة نظر الإخوان داخل المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية عبر عنها الفريق سوارالذهب والفريق تاج الدين عبد الله فضل فى المجلس والجزولى دفع الله ود . حسين ابو صالح فى الحكومة الانتقالية وفى التجمع الوطنى .

وبالرغم من ان الجزولى دفع الله – رئيس الوزراء ونقيب الاطباء نفى لجريدة الايام فى ٢٥ فبراير ١٩٨٦ انتمائه لاى حزب سياسى او جماعة الا انه معروف بميوله " الإخوانية " التى تأكدت فيما بعد بأكثر من دليل .

كانت تلك قضايا تركزت حولها الحوارات بين المجلس العسكرى والتجمع الوطنى وطافت حولها كثير من " الريب " وكشفت عن نوايا الطرفين وبلورت اسس واشكال العلاقة بين القوى الفاعلة فى مرحلة من اهم مراحل التكوين السياسى بعد " ثورة " مشحونة باحلام طوباوية اخذت تصطدم بصخرة الواقع الصلبة التى لا تزحزحها إلا ارادات فولاذية مخلوقة من حمم براكين الثورة نفسها .

فقضايا مثل الحرب والسلام فى جنوب البلاد ، والديمقراطية وحدود ممارستها ، " والشريعة الإسلامية " ومدى صلاحيتها لبلاد مثل السودان ، والتنمية الاقتصادية وتوازنها بين المركز والاقاليم ، وقانون الانتخابات ، وديمقراطية تمثيل القوى الحديثة ، والسياسة الخارجية والبعد عن المحاور والالتزام بعدم الإنحياز .. كلها قضايا اشعلت فتايل التفجير فى ساحة مهيأة اصلاً لكل انواع الصراعات .

تجاه هذه القضايا تحددت مواقف القوى السياسية وتحددت مواقع تحالفاتها ..

كان اوسع تحالف ضم كافة القوى السياسية والنقابات باستثناء الإخوان المسلمين "الجبهة" بزعامة الترابى ، والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق هو التجمع الوطنى ، ولكن داخل التجمع برز مشروع تحالف بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى ..وهو مشروع قام على فكرة اطلقها الصادق المهدى بامكانية التعاون بين الحزبين لحكم البلاد وادارتها لمدة خمس عشرعاماً على اساس انهما الحزبان الكبيران فى البلاد القادران على حفظ التوازنات السياسية الاجتماعية .

وقد شاعت فى الفترة الانتقالية مصطلحات وتعابير حول الاحزاب الكبيرة والاحزاب الصغيرة .وحينما سئل الصادق المهدى عن تأثير وجود ٣٨ حزباً فى الحياة السياسية قال ان وجود هذا الكم هوشكل وليس جوهر وان هذه الاحزاب مسميات وليس لها اى نوع من المستقبل وان المستقبل فى السودان لحزبين او ثلاثة اما الإخوان المسلمون واليسار والناصريون والبعثيون يمثلون حركات ضغط فكرية ولكن لا اعتقد ان كلمة الاحزاب الشعبية تنطبق عليهم .

اسقط الصادق المهدى اكثر من خمسة وثلاثين حزباً من حسابه رغم ان معظم هذه الاحزاب يمكن ان تدخل فى الحساب السياسى وفقاً للمعيارين اللذين وضعهما جيوفانى سارتورى :

الأول : ان يكون الحزب - مهما صغر حجمه - قادراً على المشاركة باى شكل فى الحكم من خلال اى صيغة للتحالف الحزبى ، ليكون جزءاً من اغلبية يتمتع بها هذا التحالف .

الثانى : ان يكون وجود الحزب مؤثراً على التنافس الحزبى وخصوصاً عندما يغير من اتجاه التنافس لدى الاحزاب المتصارعة على الحكم .



أما الإخوان المسلمون بزعامة الترابى فكان من المستبعد ان ينشأ اى اتفاق بينهم وبين اى حزب اخر فى بداية المرحلة الانتقالية بسبب تحالفهم مع النظام السابق وهو ما فرض حولهم طوق عزلة حاولوا كسره عندما شرعوا فى تشكيل " الجبهة الإسلامية القومية " كاطار حاول ان يجمع كل القوى الإسلامية والمنظمات والجمعيات والطرق الصوفية .

وفى كتابه عن " الحركة الإسلامية " فى السودان قال الترابى ان الجبهة طور جديد فى صياغة حركة الاسلام فى السودان اندرج بها الإخوان المسلمون فى تجمع اسلامى شعبى واسع ، ونقلوا اليه تجارب العمل الاسلامى الشامل ومناهج التربية وصور التنظيم المحكم وفنون الدعوة والحركة والجهاد ، وكان تحول الحركة من تنظيم نخبوى إلى جبهة شعبية عريضة " تطوراً " ضخماً جداً للحركة الإسلامية فى السودان ونقلة هائلة تجاوزت عصبية التنظيم رطائفة الجماعة نحو كيان أوعب للجمهور المسلم ..

وكان السؤال دائماً فى مواجهة جماعة "الاخوان" هل نجحوا فعلاً فى التحول إلى جبهة شعبية وهل استطاعوا تجاوز العصبية الضيقة ..؟

ان التجربة وحدها هى التى استطاعت ان تقدم اجابة صادقة لهذه التساؤلات لانها هى الوحيدة القادرة على التمييز بين ما كان حلماً وما ما اصبح حياً فى الحقيقة ، بين ما كان يحلق فى سماوات الخيال وبين ما هو معاش الآن فى الواقع ..

وقال الترابى فى موقع آخر من الكتاب " أدرجت عضوية الجماعة الخاصة - يقصد الإخوان - فى عموم عضوية الجبهة لتشكل قاعدة الحركة الإسلامية الجديدة الموحدة ."

ومنذ مايو ١٩٨٥ ، وقت عقد المؤتمر التأسيسى للجبهة الإسلامية ذاب الإخوان المسلمون - جناح الترابى - فى الاطار الاوسع وان ظلوا هم " القيادة " المحركة الفعلية للجبهة .. اى ان الإخوان المسلمين تحولوا فى اقل من شهر بعد الانتفاضة إلى الجبهة الإسلامية القومية بغرض ان يجدوا نوعاً من القبول فى الشارع بعد تجربة تحالفهم مع نظام مايو وان يفكوا العزلة التى ضربت حولهم من مختلف الاحزاب والتنظيمات .

ولم يكذب الترابى حينما قال ان الحركة لبست من قاعدتها إلى قمتها ثوباً جديداً ، وهو ثوب فيه من الزركشة ما يغرى على الانتباه والانجذاب خصوصاً ان الجبهة تملك المال الوفير الذى جعل هامات تنحنى واعناق تلتوى فى مرحلة " ليبرالية سائبة" حيث تصبح الامكانيات المادية سيدة الموقف والقرار .

فكان أمام الجبهة الإسلامية حتى تخرج من عزلتها ان تركز على مجالين :

الأول : تكثيف الحملات الاعلامية ضد خصومها .

الثانى : البحث عن حليف فى ساحة مضطربة بفعل التغييرات السياسية وازدحام حركة الاحزاب .

ففى المجال الاول الخاص بتكثيف الحملات الاعلامية استطاعت الجبهة ان تصدر فى مدى قصير مجموعة من الصحف اليومية والاسبوعية ونصف الاسبوعية ، فاصدرت صحيفتهاالحزبية " الراية " ثم الحقتها بصحف مستقلة "الاسبوع " و"السودانى " و " الوان " .. ثم طرقت مجال المجلات فشجعت اصدار مجلتى " سنابل " و " البلد " .

ولم تبخل الجبهة الإسلامية فى الصرف على " الإعلام " فكانت تدرك اهمية هذا السلاح فى تلك المرحلة فى حين غابت اهمية هذا السلاح عن بعض الاحزاب " الكبيرة " حيث لم تعره اهتماماً ولم تمنحه مالاً .

اما المجال الثانى فكان هم البحث عن تحالفات ، فاخذت الجبهة تبحث بجهد متعاظم عن

قوى تتحالف معها ... وقد كان بصرها مشدودا تجاه القوات المسلحة خصوصاً وان الفريق اول عبد الرحمن سوارالذهب رئيس المجلس العسكرى والفريق تاج الدين عبد الله فضل نائب رئيس المجلس لديهما اتجاهات متعاطفة إلى حد الالتزام مع الجبهة الإسلامية كما دلت الاحداث والتجارب فيما بعد ، والتحالف مع القوات المسلحة له حسابات مختلفة ووسائل متميزة وربما ظروف خاصة .



اما الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكرى - الجيش الشعبى - قد حددت موقفها الثابت من استيلاء القيادة العامة على السلطة فى ٦ ابريل ١٩٨٥ بانه استمرار للوضع السابق فى مرحلته الثانية وهو ما اطلق عليه " مايو الثانية " . اما فيما يتعلق بتحالفاتها فانها ابدت تعاطفاً وتعاوناً وتنسيقاً مع بقية قوى التجمع الوطنى .. وان كانت عمليات التنسيق اصيبت بخلل خطير ادى إلى نتائج مضره فى معظمها بحركة قوى التجمع فيما بعد...

وموقف الحركة من السلطة الجديدة المتمثلة فى المجلس العسكرى الانتقالى جعلها تتخذ موقفاً حاداً من القوات السلحة عبرت عنه فى المطالبة باعادة تكوين الجيش السودانى وفى تصعيد العمليات الحربية فى كل مناطق الجنوب والانتقال بهذه العمليات إلى مناطق جنوب كردفان وجنوب النيل الازرق فى الشمال .

وفى ظل التوجهات السياسية لمختلف القوى وقفت قوى اليسار متباعدة داخل التجمع الوطنى .. فالشيوعيين سعوا لنوع من " التنسيق " مع حزب الأمة اتقاءً من شرور التاريخ التى تكالبت يوماً عليهم بحل الحزب ومصادرة ممتلكاته وطرد اعضائه من الجمعية التأسيسية . فالحزب الشيوعى اراد ان يقترب اكثر من حزب الامة لعزله عن الجبهة الإسلامية وعزل الجبهة الإسلامية فى زاوية ضيقة حتى يسهل تجريدها من سلاح القانون او التشريعات المتمثلة فى قوانين سبتمبر . هذا التكتيك فرض حدوداً على حرية الحزب الشيوعى وافقده الانطلاق فى مجاله الحيوى والطبيعى وهو مجال " اليسار" فآثر الابتعاد عن اى محاولة لبناء " جبهة يسار" شبيهة بتلك التى تكونت فى اواخر الستينيات وذلك فى محاولة لعدم استدعاء ذاكرة التاريخ واحداثه المؤلمة حتى لا تكون فيصل فى الحكم على الحاضر .

ويبدو ان الحزب الشيوعى اراد ان يشجع حزب الامة فى مواصلة سيره فى موقفه "العلمى التقدمى " من قوانين سبتمبر ، وسعى الا تكون الخريطة السياسية فى السودان مقسمة إلى قوى اسلامية وقوى علمانية وقوى رجعية وقوى تقدمية قوى يمين وقوى يسار .

ربما اراد الحزب الشيوعى ان يكون الفرز "موضعياً " حيث لكل قضية حسابها وتكاليفها

ولكن التاريخ لم يأبه لرغبة الشيوعيين .. فقد تشكلت التحالفات وتغيرت وفقاً للمصالح الدائمة لكل فريق وحزب .

ووقفت بالنتيجة - كل الاحزاب التقدمية الاخرى من ناصريين وديمقراطيين وبعثيين - وبدرجات متفاوتة بعيدا عن الحزب الشيوعى ، فضعفت جبهة اليسار بالرغم من محاولات الناصريين المستمرة لتوحيدها فى جبهة وطنية تقدمية ذات برنامج علمى وعملى يستوعب قوى من الشمال والجنوب لمعالجة القضايا الشائكة التى احتوت الساحة السياسة .



بهذه التضاريس فى الخريطة السياسية اتسمت الفترة الانتقالية بحدة الصراع وحدة الاستقطاب التى عادة ما تسبق المعارك الكبيرة .. وهى صراعات جذبت اليها قوى من وراء الحدود لتدخل فى تحالفات ومحاور امتدت إلى مسافات بعيدة كادت أن تلامس دوائر "التدويل" للمشكلات الوطنية الملتهبة فى مرحلة انكشفت فيها الغطاءات وخرج كل ما كان تحت الارض إلى السطح فيما يمكن ان يطلق عليه مرحلة ديمقراطية كاملة ..

كانت مشكلة الجنوب تجر وراءها اثيوبيا وكينيا واوغندا وتحمل فى مقابلها مشكلة اريتريا..

كانت مشكلة المليشيات المسلحة والصراع المسلح فى دارفور تجر وراءها ليبيا وتشاد .

كانت مشكلة وجود جعفر نميرى تجر فى أذيالها مصر وليبيا .

كانت مشكلة الدفاع المشترك بين السودان ومصر مبرر لتشابك كل هذه المشكلات .. وهى تدخل فى صميم الأمن القومى لكل هذه القوى والدول خصوصاً مصر لاعتبارات الجغرافيا والتاريخ لانهما يشكلان احساس مصر الدائم بالخطر او الأمن من اتجاه الجنوب . وقد عبر رئيس الوزراء المصرى الاسبق كمال حسن على مساء يوم ٦ ابريل فى اول رد فعل مصرى على ماجرى من تغيير بقوله : ان مصر لن تسمح باى تدخل خارجى بطريق مباشر او غير مباشر فى الشئون الداخلية فى السودان وان السودان يشكل عمقاً استراتيجياً بالنسبة لمصر وان مصر تشكل عمقاً استراتيجياً للسودان .

تحت وطأة هذه التحالفات والتفاعلات والصراعات كانت تجرى المفاوضات والحوارات بين المجلس العسكرى الانتقالى وممثلى وقادة التجمع الوطنى حول مختلف القضايا وكانت اشد وطأة هى اختلاف التكوين بين الطرفين وتناقض التصور بين الجانبين وهو ما اشعل الصراع بينهما فى مرحلة الانتقال القلقة ، صراع يشتد حيناً إلى ان يبلغ مرحلة التصادم والمواجهة ويخفت حيناً إلى درجة التحالف . كان المجلس يعبر عن ارادة والتجمع يعبر عن ارادة وما

التناقض بينهما إلا نتيجة اختلاف التكوين والتصور والماضي .

فمن ناحية التكوين ، فان معظم اعضاء المجلس العسكرى الانتقالي نالوا شرف عضوية المجلس - السيادى والتشريعي - بحكم مناصبهم كقادة هيئة الاركان ومناطق ووحدات فى الجيش وهى مناصب فرضت على بعضهم ان يتخذ الموقع المناهض للانتفاضة فى اول ايامها .. فمنهم من اشترك فى مجلس الأمن القومى ومنهم من اشترك فى اللجنة الفنية لامن الدولة وهى اجهزة انحصرت مهامها فى رصد حركة الانتفاضة منذ ٢٦ مارس ١٩٨٥ والتخطيط للقضاء عليها وعلى قيادات العمل السياسى والنقابى .

ذلك لا يمنع بالطبع ان يكون بينهم استثناء لان الاستثناء يؤكد القاعدة ، كما يقولون .

اما قادة التجمع الوطنى فاكتسبوا مواقفهم الحزبية او النقابية من خلال قيادة تنظيماتهم التى خاضت معارك وصدامات طويلة وشرسة مع نظام نميرى توجت بالمعركة الاخيرة والفاصلة فى انتفاضة ٢٦ مارس ، فهم بطبيعة تكوين تنظيماتهم وتجارب نضالهم اصبحوا قوى تسعى من خلال عمليات سياسية وفكرية للاطاحة بسلطة عسكرية والاتيان بسلطة مدنية بديلة ، ولذا ظلت قوى التجمع - منفردة أو مجتمعة - تنظر إلى المجلس العسكرى فى المرحلة الانتقالية كقوى معوقة اكثر من قوى متحالفة .

كان التجمع باختصار يؤمن بانه قادر على انجاز مهام الثورة الحقيقية ...

اما من ناحية اختلاف التصور ، فقد نظر المجلس العسكرى بانه يعبر عن مؤسسة وطنية - قومية التوجه - ليس لها لون سياسى مما يعفيها من الدخول فى صراعات مع القوى السياسية الاخرى .. هذه القيمة تمنحها - أى المؤسسة - الحق للتدخل لحراسة الوحدة الوطنية كلما ظهر فى الافق ما يهدد هذه الوحدة الوطنية ، وشكلت هذه القيمة رؤية القوات المسلحة لقضية الحرب والسلام فى الجنوب بصورة خاصة .

وما وسع الهوة بين الجانبين هو ان المجلس العسكرى نظر إلى التجمع - طيلة عام الانتقال - بأنه حليف سياسى للحركة الشعبية لتحرير السودان - العدو الأول للقوات المسلحة السودانية - وفقا للعقيدة وبناء على استراتيجية الأمن الوطنى التى اخذت تتبلور منذ الاستقلال . فالاعتقاد الذى تحول إلى عقيدة عند الجيش هو ان كل من حمل السلاح ضد المؤسسة العسكرية اما ان يكون متمرداً او مارقاً خارجاً عن القانون .

وينطبق هذا الاعتقاد على محاولات الانقلابات العسكرية بصرف النظر عن دوافع الانقلابيين ومنطلقاتهم السياسية والوطنية وبصرف النظر عن بطولاتهم او تاريخهم العسكرى الناصع اوالقاتم .

كما نظر المجلس العسكرى للتجمع الوطنى على انه بؤرة يسارية تسبب له قلقاً دائماً ، وان وجود حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى ضمن صفوفه هو امر عارض استدعته الضرورات ، وان هذه الضرورات، ستزول بزوال الظروف التى انشأتها .

وداخل اطار هذا " الاعتقاد " نظرت القيادة العامة ، المجلس العسكرى بالاخص ، وفى كل المراحل إلى العقيد جون قرنق كمتمرد على القوانين العسكرية ومتمرد على السلطة الشرعية ، ونظرت القيادة العامة ، نتيجة لذلك ، لكل من تعاون مع العقيد قرنق بعين الشك فى وطنيته . او فى احسن الاحوال بعين عدم الرضا بصرف النظر عن الواقع السياسى الذى فرض على الحركة الشعبية اختياراتها بحمل السلاح واللجوء إلى الغابة .

اما التجمع الوطنى فقد كان له تصور آخر فقد نظر إلى الحركة الشعبية من زاويتين :

الأولى : دور الحركة الشعبية فى المساهمة الفعالة لضعضعة وخلخلة نظام جعفر نميرى .

الثانية : ان الحركة الشعبية اصبحت رقماً هاماً فى الحسابات السياسية لا يستطيع عاقل ان يتجاوزه او يتجاهله مهما كانت قوته او نيته وانه لابد من اغرائها للمجىء إلى طاولة المفاوضات والمشاركة سلمياً فى بناء سودان ما بعد الانتفاضة او السودان الجديد كما يحلو للعقيد قرنق .

اما من جانب تباين الماضى ، فقد جاء اعضاء المجلس العسكرى من مواقع القيادات العليا وقيادات المناطق والفروع وقد تدرجوا إلى مناصبهم القيادية تدرجاً طبيعياً بعد موجات وحملات التطهير السياسى التى شملت الجيش فى اعقاب كل محاولة انقلاب أو حالة تذمر من القيادات السابقة .

وقد بدأت حملات الابعاد من الخدمة - بصورة دورية - منذ انقلاب هاشم العطا فى ١٩٧١ حيث تمت تصفية الشيوعيين ثم اعقبها تصفية القوميين العرب - الناصريين - ثم اعقب ذلك انقلاب الرائد حسن حسين فى ١٩٧٥ الذى وصفت حركته بالعنصرية وجرت تصفيات لكل من يشتبه فى ولائه لنظام الحكم ثم حركة ٢ يوليو المسلحة وما اعقبها من تجريد حملة ضد السياسيين فى القوات المسلحة ، ثم طرد اثنين وعشرين من قادة الجيش بعد المواجهة الساخنة مع الرئيس نميرى فى ٢٢ فبراير ١٩٨٢ ، تلك المواجهة وما اعقبها من حملة " تطهير " فتحت طريق الترقى إلى هيئة الاركان امام ضباط ليس لديهم الوان سياسية ..وليس لديهم اهتمام كبير بالسياسة الا بقدر ما تتيحه لهم مناصبهم من الالتفات إلى القضايا العامة مثل حرب جنوب السودان وما تلقيه من ظلال اجتماعية ونفسية على الجيش .

فهى تيارات قذفت بها امواج التطهير العاتية ، التى عصفت باسلافهم إلى مواقع القيادة العليا .

كانوا عسكريين ، ربما متفوقين فى العلوم والخبرة العسكرية لكنهم شارفوا خريف عمر الخدمة حيث تضحى طموحات بعضهم ان يوفر لهم معاشهم او جزء منه بعد التقاعد القدرة على العيش الكريم الذى يليق برتبه لواء فى الجيش السودانى .

هذه القيادات صادف ان تولت قيادة الجيش فى زمن مكفهر اشتدت فيه اعاصير الجوع والحرمان وثقلت فيه وطأة الجفاف والنزوح ومات فيه خلق كثير فى الاقاليم وحاصرت جموع الجياع الخرطوم ... والخرطوم كانت لاهية عنهم بترف تطبيق الحدود الشرعية على من سرق وعلى من شرع فى الزنا وعلى من ارتشف جرعة عرق او شرب قرعة مريسة .

كان السودان يعيش مناخات عصر القرون الوسطى حيث تضخمت "ثروات رهبان الاديرة وتزايد عدد القساوسة الذين ينقصهم الورع .."

كانت الخرطوم تعيش مناخات طغت فيها انواع من الشعوذة الدينية والتدين الكاذب والتصوف الانتهازى ،مناخات اوحت لجعفر نميرى ان يتحول من رئيس جمهورية إلى " إمام " للمسلمين . وبالطبع كانت الاجراءات اللازمة لاتمام هذا التحول الدستورى تتطلب " بيعة " صريحة للإمام يؤديها قادة البلاد السياسيين والتنفيذيين والعسكريين .

وكانت تلك القيادة العسكرية التى قذفت بها امواج التطهير مصادفة إلى القمة صادفت زمن البيعة فبايعت ، وكان على رأس القيادة العسكرية الفريق اول عبد الرحمن حسن سوار الذهب واخوانه من العسكريين اعضاء المجلس العسكرى .

وربما كان من تدبير القدر او ترتيب الإخوان المسلمين ان يكون الدكتور حسن الترابى هو الذى وضع صيغة البيعة وقسمها وهو الشاهد عليها وعلى من قام بادائها ، ففى حديث لمجلة "روز اليوسف " المصرية فى ٢٨ ابريل ١٩٨٥ قال :انا الذى وضعت صيغة البيعة وقسمها .

فمن المنطق ان تكون البيعه وما سبقها من مشاعر عاطفية ، صادقة او كاذبة ، نحو الاسلام وامجاده الغابرة - التى حان الوقت لبعثها على يد مجدد أو إمام صالح - قد ولدت نوعاً من العلاقة الدينية السياسية بين المبايعين فى اطار واسع من الالتزام الادبى والمعنوى وهو مدخل إلى التزامات اخرى .

هذا الالتزام الادبى هو ما جعل الفريق سوار الذهب فى طوع اية اشاره دينية او سياسية تصدر عن " الروح " التى صاحبت زمن البيعة ، ويقال عن الرجل ، بما اوحى به من انطباعات، انه يتبع تربية دينية وسلوكاً صوفياً وانه منحدر من اسره تدين بولائها للختمية .

والتاريخ المسجل فى دفاتر الإخوان المسلمين يؤكد ان الضابط الحربى عبد الرحمن سوار الذهب كان فى منتصف الخمسينات واحداً من جماعة الإخوان واحد كوادرهم العسكرية التى

كانت تشكل النواة الأولى للجماعة داخل الجيش .

اذن كان الرباط بين سوار الذهب وجماعة الإخوان ارتباطاً قديماً نسج خيوط العقلية الاخوانية السلفية التى كان لها اكبر الاثر فى تحديد معالم المرحلة الانتقالية ، وهى مرحلة كان من المفترض ان يقود قادتها الثورة إلى مرحلتها الثانية ببناء النظام الجديد ، ولكن الجنرالات ركزوا فى البدء على اعتبار مهمة المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية هى " تمشية الامور الادارية " اى حصر الصلاحيات الدستورية " لقيادة الثورة " فى اعمال بيروقراطية ضيقة وابعاد طابعها وتجاهل طبيعتها عن كونها معبرة عن الثورة .

كانت المعالم الرئيسية لمرحلة الانتقال قد لخصها الترابى حينما قال : ان كل الذى تغير - فى المرحلة الانتقالية -هو فقط فتح الباب لتسليم حكومة مدنية بعد سنه .. وهذا ما حدث فى اكتوبر ايضا فحكومة الانتقال ليست حكومة ثورة ولاتريد ان تحقق اصلاحاً جذرياً .

وهذا بالضبط ما التزم به الفريق سوار الذهب وصحبه .

وهذا بالضبط ما كان يعنى فى استراتيجية الجبهة الإسلامية ان تظل الاحوال على حالها حتى تجرى الانتخابات العامة فى ابريل ١٩٨٦ وليكون عنصر الزمن هوالمرجح لكفة ميزان القوى الإسلامية وهو الكفيل باعادة الامور إلى نصابها .

ويتفق معظم السياسيين على أن الحكومة الانتقالية كانت بعيدة عن "الثورية" فقد قال الصادق المهدى : اننا كنا نتوقع من النظام الانتقالى ان يستلهم تطلعات الشارع الذى صنع الثورة وان يتخذ بموجب تلك التطلعات اجراءات " ثورية " واضحة لقطع دابر مايو ، الا ان الحكومة الانتقالية كانت ممعنة فى المحافظة وكأنها حكومة ادارية لا سياسية تريد ان تتصدى للامور فى اطار الواجبات الادارية . وقال ايضا : محافظة الحكومة الانتقالية منعتها من تجسيد تطلعات الشعب بالمستوى المطلوب .

ظل السؤال هو :لمصلحة من كانت " محافظة " الحكومة الانتقالية ؟.

فبالرغم من ان الجزولى دفع الله رئيس وزراء الحكومة الانتقالية حدد عمر ومهام حكومته لتلك المرحلة فى ستة نقاط هى :

١- ان تكون الفترة الانتقالية عاماً واحداً .

٢- يتم خلاله تصفية اثار النظام السابق .

٣- اجراء اصلاحات فى مختلف المرافق .

٤- حل مشكلة الجنوب .

٥- حل المشكلة الاقتصادية .

٦- انتخاب جمعية تأسيسية (البرلمان) تنتخب انتخاباً حراً لتضع دستوراً دائماً للسودان .

إلا ان حكومة الجزولى دفع الله عجزت تماماً عن تحقيق هذه المهام لعدة اسباب منها ما يتعلق بطبيعة تكوين مجلس الوزراء .. ومنهاما يرتبط بعدم وضوح الرؤية الفكرية والسياسية فى التعامل مع المشكلات الجوهرية - فى مجملها - التى تواجه السودان ومنها اسباب تتعلق بالعلاقة بين المجلس العسكرى ومجلس الوزراء ،فآثر المجلسان ،خاصة رئيسيهما انتهاج طريق السلامة وتجنب الصدامات والمخاطر وتفادى الصراعات إلى ان ينقضى العام .

فاصبحت القناعة لدى معظم اعضاء المجلسين هى ان اهم واجبات الفترة الانتقالية وربما مهمتها الوحيدة هى إنهاء الفترة الانتقالية فى سلام واجراء الانتخابات .

فاصبحت الانتخابات العامة تشكل الشعور العام - الهواجس والاهداف والغايات والوسائل - وضاعت وسط ضجيج الاستعداد للانتخابات العامة ووسط الخوف منها اهمية بل وضرورة استكمال مهام الفصل الاول من الثورة .

والفصل الاول من الثورة ولكل ثورة وفى كل دولة هو تصفية آثار النظام السابق من اجهزة وقوانين ومفاهيم ورجال .

فبقيت بعض الاجهزة واستمرت معظم القوانين وتواصلت بعض المفاهيم وعاد كثير من الرجال إلى مواقع التأثير السياسى كأن الثورة لم تكن . وكانت مفردات وتعابير جديدة قد سادت فى ميادين الصراع السياسى فاطلق اسم السدنة على حراس وخدام النظام السابق من مايويين واسلاميين واطلق وصف العلمانيين على القوة التقدمية واطلقت تهمة الطابورالخامس على كل معارض لسلطة المجلس العسكرى الانتقالى .

وكانت الجبهة الإسلامية قدحددت استراتيجيتها واختارت تكتيكها بعد ان ضمنت موقعاً مؤثراً داخل المجلس العسكرى الانتقالى .حددت الجبهة هدفها بـ" اختراق " القوات المسلحة السودانية اختراقاً سياسياً عبر قناة المجلس العسكرى ، فاختارت اسلوب العداء المتطرف للحركة الشعبية لتحرير السودان من اجل الالتصاق اكثر بالجيش واطلقت تهمة الطابور الخامس على كل مؤيد أو متعاطف أو محاور للحركة الشعبية .

وهى تهمة اطلقت مرة على اليمين ومرة على اليسار ومرة على الوسط كأنها ألعاب نارية مطلوب منها ان تشد الانظار،وكان وصف الطابور الخامس يطلق أثناء الحرب الأهلية الاسبانية على المؤيدين والمتعاطفين مع العدو والذين ينخرطون فى عمليات التخريب والتجسس التى تجرى خلف خطوط الدفاع الوطنى وولد هذا التعبير اصلاً أثناء الحرب الاهلية الاسبانية فيما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ لوصف المتعاطفين مع فرانسيسكو فرانكو الموجودين خلف خطوط

"الوطنيين " فى مدريد والذين تعاونوا مع جيوش فرانكو الاربعة الزاحفة على المدينة فاصبح مؤيدو فرانكو هم الجيش الخامس .

وعادة ما تستخدم قوات التخريب فى الحروب ، وقدكان لها تأثير كبير فى الحرب العالمية الثانية حيث استخدمت دول المحور الطابور الخامس فى تخريب صفوف المقاومة فى كل بلد . وكان من اشهر الرجال الذين خدموا دول المحور فى الحرب الضابط النورويجى فيدكين كوازلينج وزير الدفاع السابق فى النرويج ، عندما ساعد فى التخطيط لغزو المانيا لبلاده ورتب لها "اتفاقية استسلام " امام الغزاة واصبح منذ ذلك الحين يطلق اسم " كوازلينج " على الخائن لبلاده وعلى قادة انشطة الطابورالخامس .

كان الهدف المباشر للجبهة من اطلاق تهمة الطابور الخامس على المتعاطفين مع الحركة الشعبية ان تباعد ما بين المجلس العسكرى والتجمع الوطنى فاختارت هذه التهمة لتوصم بها القوى القائدة للانتفاضة وتسحب بساط الائتلاف والتحالف الذى نسجته الايام الاولى للانتفاضة من تحت اقدام التجمع والجيش ولتكسر طوق العزلة التى احست بها منذ بداية المرحلة الانتقالية.

كان الخط الاعلامى للجبهة الإسلامية يخدم هذه الاستراتيجية عن طريق " تكثيف النيران" على التجمع الوطنى والاحزاب المؤلفة له خاصة الأمة والاتحادى الديمقراطى .

وكان الهجوم على حزب الأمة يرتكز على " تقاربه " مع الشيوعيين مما يعتبر خيانة للتوجه الإسلامي.

وكان الهجوم على الاتحاد الديمقراطى ينصب على أنه أصبح ألعوبة فى يد " التجمع الوطني" مما يعتبر ابتعاداً عن قواعد الختمية المسلمة .

ومن اجل نجاح هذا الخط الاعلامى كان على الجبهة ان تعمل على امتلاك " ترسانة " اعلامية متفوقة على جميع الاحزاب فاصدرت خمس صحف يومية واسبوعية واسست دور نشر وطباعة.

كان مجموع ماتصدره الجبهة يصل إلى ٨٠ الف نسخة يومياً وكانت الراية تصل إلى المناطق والافرع فى القوات المسلحة يومياً اذ توزع اعداداً كبيرة مجاناً فى حين كانت الصحف الحزبية الاخرى لا تصل إلى ٦٠ الف نسخة فى اليوم .

كانت الجبهة الإسلامية تمارس ضغوطها من خلال اعلامها المكثف وندواتها المتلاحقة على قاعدة القوات المسلحة .. وكانت تصب هجومها من خلال الدعاية والاشاعة على قادة الاحزاب التقليدية ووصفهم بالعلمانيين لانهم وقعوا على الميثاق الوطنى لانقاذ الوطن مع الشيوعيين

والناصريين والبعثيين والقوى الجنوبية.

كان إعلام الجبهة الإسلامية يصور للناس أن القادة الدينيين تحولوا فجأة لقادة علمانيين في وقت بدأ مصطلح العلمانية يدخل قاموس المفردات السياسية من باب الغوغائية . تحت هذا الضغط الهائل ولاسباب تكتيكية وسياسية خرج الإتحادى الديمقراطى من التجمع الوطنى كما خرج " الإخوان المسلمون " الذين يتزعهم الصادق عبد الله عبد الماجد من التجمع مماكان له تأثير بالغ على فاعليه التجمع خاصة وان المجلس العسكرى كان دؤوباً فى البحث عن مبررات لتخفيض درجة التعاون والتحالف مع القوى الشعبية القائدة للانتفاضة .

وليس من المستغرب ان يكون فى استطاعة الجبهة الإسلامية ان تمارس ضغوطاً على المجلس العسكرى فمن بين مكاسب الجبهة التى نالتها بتعاملها مع نظام النميرى لمدة ثمانى سنوات كاملة انها تعرفت على بنية الجيش الداخلية ووزعت بعض العناصر فى مواقع مختلفة واستمالت بعض القيادات باستخدام اساليب متنوعة منها تقديم خدمات فى شكل "هدايا" اجتماعية .

وحينما اشتعلت الحرب فى الجنوب مرة اخرى فى عام ١٩٨٣ كان اعلام الجبهة الإسلامية وسياساتها هى وقود الحرب ان لم تكن سببها ، وكان دورها السياسى ان تحشد "الجماهير المسلمة " فى مواكب وتظاهرات لاختبار قدرتها على التعبئة والحشد ولاستعراض عضلات كانت تحتاج لاستعراضها فى معركة الصراع الداخلى بين الاجنحة المختلفة داخل نظام النميري.

وخلقت من اجل التعبئة جبهة " أمان السودان " لتلعب دور الضاغط الذى يقف تحت شعار دعم القوات المسلحة ضد جون قرنق وما أسمتهم بالقوى العلمانية والطابور الخامس .

وانتبه ادريس البنا ، احد قادة حزب الامة البارزين ونائب رئيس مجلس رأس الدولة فيما بعد ، إلى خطورة جبهة امان السودان فى وقت مبكر . ففى احد تصريحاته الصحفية قال " ان هذه الجبهة تصرف أموالاً طائلة لاندرى من اين اتت ؟ وتستخدم طائرات الهيليكوبتر العسكرية فى التنقل وفى حشد الناس وتعمل على اصطناع تظاهرات تدعى تاييد القوات المسلحة ..وواضح ان الغرض من ذلك هو جعل القوات المسلحة التى هى للشعب كله فى مواجهة جماهير السودان ممثلة بتجمعه الوطنى ودفع الجيش للأخذ بالحسم العسكرى فى مواجهة قوات قرنق .

بالطبع كان ادريس البنا يدرى من اين تأتى الأموال الطائلة وكان يدرك اكثر الوسيلة التى جعلت حزباً سياسياً يصل إلى نخاع القوات المسلحة لا ليجند عناصر داخل لجيش فهذا امر ربما كان سهلاً وربما كان طبيعياً ..ولكن ليستخدم طائرات الهيليكوبتر فى تحركاته السياسية الواضحة .

ومواكب أمان السودان كان يشترك فيها ضباط برتب كبيرة وبالزى العسكرى ودون موارية او تخفي.. كأن " أمان السودان " اصبحت فرعاً من فروع القوات المسلحة اوسلاحاً من اسلحة التوجيه المعنوى .فقد اراد قادة الجبهة الإسلامية عبر " أمان السودان " ان يظهروا للراى العام ان الجيش، المؤسسة القومية ، يقف فى صف الجبهة الإسلامية سياسياً ويقف ضد قوات قرنق عسكرياً .

وفى نفس تلك المرحلة استطاعت الجبهة الإسلامية ان تستميل جريدة " القوات المسلحة " إلى صفها السياسى وهى الجريدة الناطقة باسم الجيش السودانى ويصدرها فرع التوجيه المعنوى وتوزع حوالى ٣٠ الف نسخة للقيادات والمناطق والافرع وللمواطنين من القراء .وكان تأثير جريدة القوات المسلحة هائلاً على الضباط والجنود فى المواقع المختلفة خاصة فى مواقع وميادين القتال بالجنوب حيث كان الجيش يعانى من حرب مرهقة وصعبة ضد رجال "حرب العصابات ".

فلم يكن الجيش فى ذلك الوقت مهيأ لخوض حرب تغيرت اهدافها ووسائلها واسلوبها ، فبعد ان كانت الحرب الاهلية فى الخمسينات والستينات تقودها جماعات انفصالية متمردة تستهدف فصل الجنوب عن البلاد او تتطلع إلى نوع من المساواة فى الامتيازات السياسية والادارية للجنوب مع الشمال جاءالعقيد قرنق ليطرح هدفاً محدداً اعلنه فى "تحرير السودان" واسلوباً مختاراً فى حرب الشعب الجنوبى وتحت منظومة عقائدية تتجاذب ملامحهاالماركسية والليبرالية والافريقية الزنجية دون التخلى عن مرونه الحركة بين الاصدقاء المرحليين والاصدقاء الاستراتيجيين .

كان العقيد جون قرنق عنيداً لتحقيق اهدافه السياسية والعسكرية ، وهو عناد أصاب التجمع الوطنى عندما تبنى اسلوب الحوار مع قرنق ، فى مقاتل كثيرة.وتحت عناد العقيد قرنق لم يستطع التجمع الوطنى ان يكتسب القدرة الكافية للضغط السياسى لتحقيق اهداف الانتفاضة ،كما لم تتح له مساحة واسعة لحرية الحركة بين الجماهير المتيقظة الحاضرة - ايام المرحلة الانتقالية فى كل ميدان لحماية الانتفاضة - والسلطة العسكرية المستفزة لتصعيد العمليات العسكرية ضد قوات قرنق .

حاول التجمع الوطنى ان يوحد قوى الانتفاضة فى الشمال والجنوب ، ودعا العقيد قرنق للحضور للمشاركة فى العمل السياسى بعد ان زال النظام الذى استدعى خروج العقيد قرنق عليه ولكن باءت كل محاولات التجمع بالفشل.

لم يحضر العقيد قرنق إلى الخرطوم ، ولم يتخل عن السلاح ولم يهادن ولم يصالح ، وربما كان له منطق آخر او ربما كان عديم الثقة فى المجلس العسكرى الا ان المطلب الشعبى الصارخ كان ينادى بعودة قرنق إلى الخرطوم لينضم إلى التجمع الوطنى .

لم يرد العقيد قرنق ان يغير استراتيجيته وتكتيكه بضغط المطلب الشعبى ربما سمع بالنصيحة التى قدمها بنيامين دزرائيلى رئيس وزراء بريطانيا فى عهد الملكة فيكتوريا إلى وزير الخارجية الشاب اللورد دربى حينما قال له : ان ما ارغب ان تفهمه جيداً هو أنه لا ينبغى لك ان تعمل كأنك تحت رقابة الرأى الشعبى فانت إذا فعلت قد تقوم بما يرغبون فيه من اعمال ولكنهم لن يحترمونك من أجل صنيعك هذا .

وبهذه النصيحة لم يعد العقيد جون قرنق إلى الخرطوم ..

وحينما سئل د . منصور خالد المستشار السياسى لقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان فى اغسطس ١٩٨٥ عن لماذا لم يعد العقيد قرنق حتى الان إلى الخرطوم .. ؟ رد المستشار قائلاً : حدثت اخطاء كثيرة قديكون لها اثر نفسى مثلاً لذلك ، انه فى بداية حركة ابريل -الانتفاضة -كان المرء يتوقع ان تتوجه طائرة إلى جنوب السودان لنقل العقيد قرنق ليجلس ضمن اعضاء المجلس العسكرى .

ماهو المبرر لذلك ؟ .

قال المستشار : ان المبرر الوحيد لوجود المجلس العسكرى فى الحكم هو انحياز الجيش إلى الشعب وهذا ماكان يفعله قرنق وقواته منذ فترة طويلة.

ولم ينس المستشار د .منصور خالد ان ينوه بان ما قاله هو تحليله الخاص وليس بالضرورة ان يكون رأى العقيد قرنق .

هذا افتراض يصعب الاجابة عليه ،ولكن مما لاشك فيه ان ما جرى واصبح واقعاً ومسطراً فى التاريخ هو ان ظروفاً وملابسات ادت إلى أن تنجح الجبهة الإسلامية نسبياً فى استمالة الرأى العام فى الجيش خلال المرحلة الانتقالية واستقطاب عدد من الضباط " سياسياً " لصفهم مما اوحى لقادة الأحزاب الاخرى بأن الجبهة الإسلامية قد تقدم على مغامرة غير محسوبة للانقلاب على الديمقراطية وسد الباب امام الانتخابات إذا شعرت ان اجراء الانتخابات فى الموعد المحدد سوف يصيبها بخسائر كبيرة سياسياً واقتصادياً.

ولقطع الطريق على اى محاولة للانقلاب على الديمقراطية واجراء الانتخابات المرتقبة تجمعت الاحزاب السياسية والمنظمات فى احتفال عام بميدان مدرسة امدرمان الاهلية لتوقيع ميثاق الدفاع عن الديمقراطية فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٥ وهو يوافق الذكرى الحزينة لانقلاب الفريق ابراهيم عبود على الديمقراطية قبل سبعة وعشرين عاماً .

وقع على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ١٨ حزباً واتحاداً وتجمعاً بالاضافة إلى ممثل المجلس العسكرى الانتقالى ، وحرص قادة الاحزاب على التوقيع على هذا الميثاق كما حرصوا على ان يوقع المجلس العسكرى الانتقالى على هذا " العهد " بالا ينقلب على الديمقراطية

بالتغيير او بالتطويل فى عمر الانتقال .وقد وقع عن المجلس العسكرى اللواء اركان حرب ابراهيم يوسف عوض الجعلى ، وقام التجمع الوطنى بايداع نسخ من الميثاق لدى منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والمنظمات المتفرعة عن هذه المنظمات ليشهد العالم ، كل العالم على عشق السودانيين للديمقراطية.

وغابت الجبهة الإسلامية عن الاحتفال بتوقيع ميثاق الدفاع عن الديمقراطية .

ورسمت بذلك اكبرعلامة استفهام .

ولعل الوقوف على فقرات من هذا الميثاق توضح مدى الخوف وعمق الهواجس تجاه مستقبل الديمقراطية فى السودان .

فبعض فقرات الميثاق تقرر :

* ان الديمقراطية القائمة على تعدد الاحزاب والسيادة للشعب وحكم القانون واستقلال القضاء وحماية حقوق الانسان هى السبيل الوحيد لتحقيق العدل والحرية وهى ما كفلها الله للانسان.

* رفض الدكتاتورية العسكرية والمدنية تحت اى مبرر جاءت .

* الموقف من القوات المسلحة باعتبارها مؤسسة قومية تحمى حدود الوطن وتحمى نظامه الديمقراطى وفق القرار السياسى ولايجوز لاى جهة ان تعمل على خلق مراكز قوة داخلها.

* تتعهد القوات المسلحة باتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمقاومة اى اعتداء على النظام الديمقراطى .

* كل دولة تؤيد اقامة نظام ديكتاتورى فى السودان توضع فوراً على قائمة اعداء الشعب.

* يعلن الاضراب السياسى والعصيان المدنى والمقاطعة تلقائياً فور اجهاض النظام الديمقراطى او الانقلاب عليه .

* يعلن الشعب السودانى مسبقاً عدم التزامه بأى معاهدة أوالتزام يصدر عن نظام حكم ديكتاتورى مفروض على الشعب.

* تتعهد القوى الموقعة على الميثاق ان تتحول إلى جبهة مقاومة شعبية فور الاعتداء على الديمقراطية وتعمل على اعادتها .



ما ان تلاشت نشوة الانتصار بالتوقيع على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية فى ذلك

الاحتفال الجامع لمختلف القوى السياسية والنقابية والجيش - الاضلاع الثلاثة - حتى تحرك تساؤل ظل خميرة خاملة فى نفوس السياسيين حول ما إذا كان الميثاق يستطيع ان يشكل ضمانة بعدم استخدام القوة المسلحة من اى جهة لتغيير الوضع الديمقراطى فى السودان خلال المرحلة الانتقالية اوالمراحل التى تليها..

جاء التساؤل مختصراً فى هل يشكل الميثاق رادع معنوى أو مادى ضد أى محاولة تغيير سياسى بالقوة فى المستقبل ..؟.

كان الميثاق محاولة للوصول إلى اتفاق عام- وطنى - على ان الديمقراطية التعددية هى الخيار الاوحد للشعب السودانى وان الباب الذى تدخل منه العواصف السوداء لابد ان يسد نهائياً .

ان قوة المواثيق والمعاهدات مستمدة من ايمان وقناعة واردة واحترام الموقعين على هذه المواثيق ولكل كلمة جاءت فيها .

والايمان ينبع من الفوائد المتساوية او المتقاربة وهى ما يجنيها كل فريق وقع على الميثاق وليس بالضرورة ان تكون هذه الفوائد متطابقة اومتشابهة .

والاحترام تفرضه علاقات متبادلة تقف على قاعدة مصالح مشتركة تنسج فى آخر المطاف ارادة تعبر عن روح الميثاق .

فاذا اختلت موازين التساوى فى الفوائد واهتزت العلاقات بين الفرقاء والاطراف تلاشت الارادة وضعف الايمان بالميثاق واصبح مضمونه لا يساوى الحبر الذى كتب به.

وبالطبع فان المواثيق لا تلغى الصراع بين الاطراف ولاتمنع التنافس بل تنظمه فى اطارمتفق عليه بين الجميع . فحاول ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ان يرسم حدود اللعبة السياسية وان يمنع الخروج عن هذه الحدود بوسائل ردع محددة تحديداً قاطعاً .

ولم ينتبه احد لما قاله الترابى قبل التوقيع على الميثاق - بعدة اسابيع - حينما كان الميثاق عبارة عن مشروع فى طور المناقشة على صفحات الجرائد . قال الترابى يومها " نحن لدينا مبادئ فى العمل السياسى تقوم على اساس احترام المواثيق فاذا قطعنا عهداً أوفينا به ولا يمكن ان نغدر باحد ابداً فحتى إذا تبدلت حساباتنا وتقديراتنا نقوم بفصم العهد وبعدها يمكن ان تقوم المواجهة " .

وكان السؤال الأجدر بالطرح فى ذلك الحين : هل الإلتزام بالديمقراطية يحتاج إلى توقيع ميثاق أصلاً ؟ .

ما قاله الترابى صراحة وما قاله تلميحاً كان عبارة عن إشارات مبكرة لما يطوف بذهن

الجبهة الإسلامية من خيارات سياسية وحسابات ظلت مشدودة إلى النظر لمكامن الاخطار التى تواجه مواقع فى الجيش ومصالح فى الاقتصاد اسستها الجبهة لاكثرمن ثمانى سنوات، وحسابات ظلت تلهث وراء هواجس من اية تغييرات وتطورات فى واقع سمته الجوهرية انه معقد لابعد حدود التعقيد .

وفى هذا الواقع المعقد كانت الجبهة تريد ان تكون غيرمغلولة الحركة غير مقيدة البدائل . كانت تريد ان تكون حرية اختياراتها مملوكة لها و ليست مملوكة لاجماع شعبى عبر عن نفسه فى ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، وليست مملوكة لظروف تقبع فى رحم الغيب .وكانت المرحلة الانتقالية هى المرحلة التى يصعب على أى مراقب ان يستشرف ما بعدها ، وبعدها كان الغيب الذى يحتضن فى افقه كل الاحتمالات وهى عديدة .



الفصل السابع

مؤامرات مكشوفة

عندما انتصف العام الإنتقالى وحل شهر نوفمبر كان الجميع منغمسون فى الصراع حين بلغ أوجه. فما كانت هناك قضية إلا وجذبت اليها خلافات حادة وانقسم حولها الرأي الى مؤيدين متحمسين أو معارضين متعصبين.

لم تكن هناك قضية يمكن ان ينجو منها الصراع، كما ليس هناك طرف يمكن ان ينجو من الصراع.

كان الكل فى حلبة الصراع يتصارعون.

وشغل الناس سؤال فى غاية التعقيد: هل يمكن الاحتفاظ بالصراع داخل حدود الاتفاق العام وضمن اطار الديمقراطية التعددية ام هل سيفلت الصراع من زمام التحكم ويصبح هو نفسه سيداً لمصائر جميع الاطراف المشتركة فيه ..

هناك عدد من القضايا رسمت اللوحة السياسية للسودان فى المرحلة الانتقالية وشكلت خلفية الصراع السياسى للمراحل اللاحقة:

* الغاء قوانين سبتمبر او ابقائها...

* الازمة الاقتصادية والاتجاهات المختلفة لمعالجتها.

* المؤتمر الدستورى وشروط عقده ومكانه وزمانه.

* السياسة الخارجية بين الحياد وعدم الانحياز والمحاور الاقليمية والدولية.

* قانون الانتخابات وتمثيل القوى الحديثة.

وكل قضية من هذه القضايا تتفرع منها مشكلات لا حصر لها، متشابكة مع قضايا اخرى محلية واقليمية ودولية وامام كل هذه القضايا اراد التجمع الوطنى - باحزابه المختلفة ونقاباته ان يكون الصراع داخل حدود الاتفاق حرصاً على ان ينقضى عام الانتقال بـ «سلام» حتى يسلم المجلس العسكرى السلطة الى الاجهزة المنتخبة بعد الانتخابات العامة.

اما الجبهة الاسلامية فكانت ترغب ان يفلت الصراع من زمام التحكم ليتحول الى فوضى تجبر المجلس العسكرى على الاستمرار فى الحكم او ان تؤدى حالة الفوضى إلى اعادة تشكيل سياسى تتغير فيه التحالفات لحساب مصالحها.

وطرقت الجبهة الاسلامية، حتى تصل الى هذه الاهداف سبيلين:

الاول : ان تدعو الى استمرار الحرب فى الجنوب تحت شعار الدفاع عن العقيدة والوطن وتنسف نتيجة لذلك كل الجهود لعقد المؤتمر الدستوري، خصوصاً وهى تعلم ان التقاء الشمال والجنوب سوف يطيح بمعظم مشروعاتها المبنية على تطبيق تصورها هى للاسلام. ولمنع التقارب بين الشمال والجنوب فى المؤتمر الدستورى كانت تسعى من أجل استمرار المجلس العسكرى بصورة أو باخرى وان لم يكن المجلس العسكرى الذى يرأسه سوار الذهب فليكن اى مجلس عسكرى اخر.

الثانى: ان تثير حالة من الفوضى السياسية اما بالمظاهرات او بالتحرشات ضد القوى السياسية الاخرى والتلويح باستخدام «القوة». وحاولت ذلك عبر جهازها [illegible] في الجامعات مما ادى الى مقتل عدد من الطلاب فى اشتباكات بالسلاح [illegible] استخدمت الجبهة الاسلامية ايضا الضغط العالى على بعض الاحزاب [illegible] «فركشة» التجمع الوطنى بهدف خلق حالة «تعويم سياسي» تجذب [illegible] بعض الاحزاب.

[illegible] الجبهة الاسلامية ترغب عبر اصدقائها داخل حزب الامة، ان يتحول الصادق الهندي من موقفه المؤيد الى التجمع الوطنى الى صفها المعارض، ولكنها لم تنجح مع حزب

الامة وان نجحت نسبياً فى الضغط على الاتحادى الديمقراطى لتجميد نشاطه مؤقتا فى التجمع الوطنى.

كان الخلاف بين الجبهة الاسلامية وحزب الامة واسعاً وعميقاً فى تلك المرحلة، وقد حدد الصادق المهدى ذلك الخلاف فى عدد من النقاط :

خلافات سياسية ، وهى تنصب فى الموقف من نظام مايو، وفى هذا الأمر ذكر الصادق المهدى «بأنه حين رأت الجبهة الاسلامية فى مايو شيئاً من الخير يمكن المشاركة فيه لم ير حزب الامة نفس الرأي. كذلك مارس الاخوان المسلمون ممارسات خاطئة مثلاً المؤسسات التى كنا نشارك فيها معهم مثل مؤسسة «الدعوة الاسلامية» و«الاغاثة»، هذه المؤسسات كونت لاغراض معينة ونحن لعبنا دوراً فى مكانتها وفى قبول منظمة الدعوة الاسلامية على صعيد العالم الاسلامى لتقوم بمهمة محددة هى الدعوة. هم كانوا ابرز منا فى هذه المسائل لانهم استطاعوا العمل فى ظل مايو ونحن لم نستطع. لذلك كنا نشترك معهم فى قضايا ذات مصلحة اسلامية موحدة مثل منظمة الدعوة الاسلامية ولكنهم طوعوا مثل هذه المؤسسات وسخروها لاغراض حزبية سياسية وهذا فى رأينا خطأ جسيم».

وواصل الصادق المهدى حديثه فى تحديد الخلافات مع الجبهة الاسلامية قائلاً : هناك مسألة اخرى هى الاساليب السياسية فهم - يقصد الجبهة الاسلامية- بنوا اسلوبهم السياسى على المهاترة منذ بداية عودة الديمقراطية وبنوا اسلوبهم على الاساءة للاخرين وتجريح الاشخاص ونعتقد ان هذا كله خطأ.

وعرج الصادق المهدى فى تحديد خلافاته مع الجبهة الاسلامية الى ميدان «الاساليب الانتخابية» التى تبنتها الجبهة مثل اسلوب الربط بين «الاغاثة» والتأييد السياسى وهى اساليب قال عنها الصادق المهدى انها لا ترقى إلى الحد الادنى من العرف السودانى ناهيك ان تكون مقاييس اسلامية ويعد ذلك استباحوا ان يتكلموا فى السياسة بلغة العنف.. ومثال ذلك:

ان الجبهة الاسلامية ترى ان قوانين سبتمبر هى الشريعة الاسلامية ومن رفضها معناه رفض الاسلام ويجب ان يعلن عليه الجهاد، وهذه مسائل فى رأينا - يقول الصادق- كلها خطأ تشكل خلافتنا السياسية معهم واهمها فى الواقع يتعلق باننا نعتقد ان تجربة مايو المسماة «اسلامية» هى اساءة للاسلام وهم يعتقدون أنها أساس لبناء الاسلام فى السودان وهذا خلاف اساسى كبير.

اما الخلافات الفكرية فقد لخصها الصادق المهدى فى حديث صحفى مع جريدة الصحافة فى اول مارس ١٩٨٦ حينما قال: ان خلافاتنا الفكرية مع الجبهة الاسلامية فى مسائل الفقه. حيث نقول نحن بضرورة تطور الفقه مع ثبات الشريعة لان الفقه فى الواقع هو الفتوى ويتعلق

بالاجتهاد وفهم المجتهدين للنصوص، فالنصوص ثابتة فى الكتاب والسنة ولكن الفقه متطور وهم يقولون او بعض قادتهم - يقصد الترابى - يقولون ان التطور يشمل فقه العقيدة وفقه المعاملات ونحن لا نرى ذلك وانما نرى ان التطور يحصر فى فقه المعاملات على نحو ما اوضحت فى كتابى «العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الاجتماعى الاسلامى».

كانت تلك جزء من الخلافات الواسعة بين الحزبين ولكن هناك خلاف أخرى أشد وأعمق فى تأثيرها على تقارب أو تباعد الحزبين ... وهى تدور حول التنافس فى من يقود«الحركة الإسلامية» أو ما يحلو للصادق المهدى أن يصفها بـ«الصحوة الإسلامية».

من يقود التيار الاسلامى ....؟

ومن يحقق الدولة الاسلامية وفق عقائد ووسائل محددة؟

هل يقود التيار الاسلامى العريض الصادق المهدى ام محمد عثمان الميرغنى ام حسن الترابى ..؟

والرجال الثلاثة يتنافسون على قيادة الحركة الاسلامية - تقليدية أو اصولية لاهوتية - فى السودان وان كان محمد عثمان الميرغنى لم يدخل حلبه الصراع والتنافس بالثقل الفكرى والسياسى الذى دخل به الصادق والترابى فكلاهما - الصادق والترابى - يعتبره انصاره مفكراً وداعية وقائداً سياسياً ليس على نطاق الطوائف ولا على النطاق المحلى السودانى... بل على نطاق الامة الاسلامية.

والترابى اكثر الحاحاً - من الصادق المهدى - على تأكيد موقعه «الأممى» خصوصاً وانه يرى بأن الحركة السودانية الاسلامية - لا تنشغل ولا تنحصر بالواقع المحلى عن آفاق العالم، اهتماماً بامر المسلمين بل باحوال العالم وادراكاً ان العالم غدا رقعة واحده وثيقة الاتصال.

وفى مؤلفه عن الحركة الاسلامية يذهب الترابى إلى مدى بعيد فى تحديد موقع ودور جماعته فى الحركة العالمية فيقول «فكما عنى المسلمون فى مكة - وهم قلة وذلة -بأن تغلب الروم او الفرس، وفى المدينة باستصراخ المستضعفين فى مكة، وكما مد المسلمون الآوائل - وهم محصورون - نظرهم واملهم نحو مرامى الدعوة والفتح وراء الجزيرة العربية، فان الحركة الاسلامية فى السودان ما كان لها - ايمانا بعالمية الرسالة الدينية التى تنزع نحو المطلق ولا يحتويها ظرف المكان، وبوحدة الارض التى وضعت وسخرت للانام واتيحت لمسعاهم بالحق والنفع ولابتلائهم بالخير والشر - ما كان لها الا ان تتجه نحو العالم باهتمام..».

هكذا يرى الترابى مهام ودور الحركة الاسلامية فى السودان بانها تنزع نحو المطلق ولا يحتويها ظرف المكان وانها تمد نظرها إلى ماوراء الحدود نحو مرامى الدعوة والفتح.

فان كل السودان فى اعتقاد الترابى هو قاعدة الانطلاق الاسلامية ... فما هى محطة

الفتح الاولى والتى تليها وما هى حدود الفتح التى تتوقف عندها جحافل «الثورة الاسلامية».. ؟

بهذا المفهوم لا يستغرب محاولة ان يصل الترابى دعوته بدعوة محمد احمد المهدى الذى قال عنه وعن حركته « عام ١٩٨٠ » بأن : « المهدى خرج صوفياً مصلحاً ومجتهداً ومجاهداً بحجة المهدية المنتظرة وانحشد اهل السودان تحت راية جهاده حتى طهروا ارضهم من الكفر واتموا دينهم باقامة دولة اسلامية بسطت شرائع الاسلام وشعائره واماراته وقضائه وانها قد اسست ثورة جهادية سعت للسير بالجهاد فيما حولها من الاقاليم لتطهر الارض وتملأها خيراً.. وما كان للامبريالية الغربية وهى فى اوج عاديتها - ان تترك هذا المشروع التحريرى الاسلامى يمتد فى الارض.

وبهذا المفهوم وبمحاولة وصل الترابى الحركة الاسلامية المعاصرة بحركة المهدى دخل منافساً للصادق المهدى فى جده وفى تراث المهدية مما اشعل صراعاً خفياً حول فكرة التجديد الاسلامى وحول قيادتها.

ووسط الحركة الاسلامية التى تضم جماعات الاخوان وروافدها يطلق على الترابى فى الادبيات المتعددة بانه مجدد والترابى نفسه يرى بان «فكر الدعوة» هو فكر احيائى تجديدى وتبدو اثاره التجديدية لعلم الدين فى انه: «يهيئ المرء باستعداد لنقد جوانب التراث القديم» وفى اعتقاده ان اشهر وجوه التجديد هو ان امتد معنى الدين ليشمل قطاعات من حياة الناس غفلوا فيها عن الدين واماتوه عقيدة وفقهاً وعملاً هذه القطاعات تضم قضايا الفن فى الدين وقضايا الحرية فى الاسلام وقضايا اوضاع غير المسلمين وقضايا تحرير المرأة.

وبالرغم من ان الترابى يؤكد على مسألة «التجديد» الا انها مازالت محصورة داخل البناء التنظيمى لجماعة الاخوان حيث ان التجديد مس تقاليد الاخوان ولم يمس تقاليد المجتمع السودانى العربي... لأن المجتمع سبق الترابى فى كل ما دعى اليه بل تجاوزه الى الحد الذى لم ير أن ما اتى به الترابى جدد شيئاً كان قد بلى وتجمد، وربما كان محمود محمد طه قد سبق فى تجديده، فكرة وعملاً حركة الاخوان المسلمين بعشرات السنين خاصة فى مسألة العقيدة والشريعة وفى مسألة تحرير المرأة وان كان الترابى ينظر لها بانها «ترهات».

كان الجدل الفكرى حول تلك القضايا مثاراً داخل مجتمع الاخوان ولم يخرج عنه الى المجتمع الواسع خصوصاً ان الجدل لم يكن يهم قطاعات المجتمع الذى سار اشواطاً بعيدة فى ممارسة حياةجديدة منذ بداية القرن مدعمة بحركة مؤتمر الخريجين وخروج المرأة للعمل ومشاركتها فى الحياة السياسية.

وقد يوصف الترابى مجدداً مقارنة بالصادق عبد الله عبد الماجد... وقد يعتبر ثورياً فى مقابل الشيخ محمد حامد ابو النصر مرشد جماعة الاخوان المسلمين فى مصر.

ربما كان الترابى يريد ان يكون مجدداً بالمعايير التى حددها ابو الاعلى المودودى وربما اراد ان يكون «رجل المائة عام يظهر ليحيي السنة ويحارب البدعة» ويرى المودودى ان المجدد قد يشتغل بواحد او اكثر من الابعاد التسعة لتجديد الاسلام: تشخيص العلل القائمة، خطة للاصلاح، تقدير المرء لما عنده من جوانب بالقصور او القدرة، انقلاب فكري، اصلاحات علمية ،الاجتهاد فى الدين، الدفاع عن الاسلام، احياء النظام الاسلامي، الانقلاب العالمى.

والمجدد المثالى فى مفهوم المودودى هو الذى يحقق اهداف التجديد التسعة هذه ... وهذا المجدد المثالى سوف يظهر باسم «الامام المهدى» الذى بشرت به احاديث النبى «صلعم».

وللمودودى تصور محدد للمهدى هو انه يتصور المهدى فى صورة «قائد عصرى» ذى مواهب عقلية وروحية يحقق بها مهمته الثورية ليقيم «خلافة على منوال النبوة».

والمهدى عند المودودى لا يصنع الخوارق ولن يعلن عن نفسه بـ «مهدي» وانما سيعرفه الناس بهذه الصفة من خلال انجازاته.

ومفهوم «المجدد» او المهدى او المرشد تطرح مشكلة القيادة للتيارات والحركات الاسلامية... فهى قد اضحت مركز اهتمام كل المنظمات والكيانات الاسلامية حيث كل واحدة وضعت لنفسها «تصوراً» عن القيادة على اساس الانتقاء من الصفات والشروط الضرورية للمهدى كما يقول هرير دكميجان استاذ العلوم السياسية فى جامعة نيويورك.

اما الصادق المهدى فيتحرك فى اتجاه القيادة دون كثير جلبة حول «عالمية» المهدية وان كان يعتقد ايضا ان التجديد يأخذ شكل الانبعاث والصحوة على قاعدة حركة انقاذ من الممكن ان تأخذ طابعاً فكرياً. فقد جاءت فى مؤلفه «يسألونك عن المهدية» فقرة تقول «واحيانا تأخذ حركة الانقاذ الفكرى طابعاً فردياً حيث يقوم فى معمعان النزاع عملاق يجمع اطراف النزاع ويقدم حلاً توفيقياً على مستوى اعلى من اتحاد الفكر. هؤلاء العمالقة يستجيب الواحد منهم لحاجة جماعية عميقة ويتحدث بالمنطق السائد فى زمانه ويتعابير المعارف المتاحة له الرائجة فى ذلك الزمان ومن صفات هؤلاء العمالقة ان الواحد منهم يفوق اقرانه بقوة مستمدة من يقينه بانه ملهم».

هكذا يجرى تحت سطح ميادين المعارك السياسية المكشوفة معارك ومنافسات - حول مراكز القيادة - والمجدد والملهم والمرشد بين هذه الكتل والجماعات والطوائف الاسلامية فى السودان.

وتحت السطح يدور تنافس ومعارك اخرى، ففى حين يعتمد الصادق المهدى «تنظيماً» على قاعدة الانصار الثابتة يحاول الترابى ان يقود قاعدة اسلامية متحركة من المحلية الى العالمية .. وهى قاعدة ترى ان من اولى واجباتها ان تتحرك فى اتجاه استقطاب القاعدة الثابتة

للانصار تحت دعوى «وحدة» الحركة الاسلامية ووحدة هدفها.

فقد اتجه الترابى منذ ان وعى - وفق تصوره - بمسألة رباط الجهاد بين حركة المهدى وحركة الاخوان المسلمين .. اتجه الى الاهتمام بتلك «القاعدة الساكنة» لطائفة الانصار وظلت تراود جماعته فكرة تفتيت ذلك الكيان ونقل اجزاءه الى «الجبهة الاسلامية» لتضيف اليها بعداً جهادياً كانوا يفتقدونه.

وترسخت قناعة لدى قطاع من الاخوان المسلمين ترى ان الانصار هم رصيد مستقبلى لحركتهم ولذا بدأوا منذ السبعينات بالاهتمام بالطلاب الجامعيين الذين وفدوا من مناطق غرب السودان وهم اصلاً من اصول «انصارية».

ويرجع اهتمام الترابى بكيان الانصار الى حقب اقدم، ففى منتصف عام ١٩٦٧ عقد الاخوان تحالفاً مع حزب الامة جناح الصادق المهدى فى ما سمى بـ «مؤتمر القوى الجديدة» وهو تحالف ولد بعد سقوط حكومة الصادق استهدف التنسيق بين نواب جبهة الميثاق « الاخوان» وحزب الامة جناح الصادق المهدى وحزب سانو الذى كان يتزعمه وليم دينق.

وفى ذلك العهد لم يكن الاخوان المسلمون قوة ذات وزن لذا سعوا الى التحالف مع جناح الصادق الذى بدا اكثر تفهماً للحركة الاسلامية وقضاياها ، كما قال احد الباحثين الاسلاميين بالاضافة الى انهم رأوا فى الصادق خير نصير مرحلى يخدم استراتيجيتهم حسب تصورهم فى تلك الفترة وحسب ما تصوروا. فانهم ارادوا من التحالف انجاز القضايا التالية:

* استخدام الصادق المهدى كحصن واق فى حركتهم ضد القوى الكبيرة.

* تسخير الصادق فى «ضرب» الطائفية التقليدية والعشائرية والشيوعية.

* إيجاد الحماية - ضمن جناح الصادق - من تأثير وانعكاس الصراع بين عبد الناصر والاخوان والذى امتد الى صراع بين القوى الوطنية الوحدوية وجماعة الاخوان فى السودان.

وقد شكل تحالف «مؤتمر القوى الجديدة» ارضية للاقتراب بين الصادق المهدى والترابى زيادة على علاقة المصاهرة التى جمعت بين الرجلين. فقد تزوج الترابى شقيقة الصادق السيدة وصال الصديق عبد الرحمن المهدى عام ١٩٦١ مما وطد علاقة الاخ المسلم ببيت المهدي.

ومما يتردد وسط اسرة المهدى الان ان الصديق المهدى والد السيدة وصال كان قد رفض رفضاً متكرراً طلب الترابى بالزواج من ابنته .:. ويقال انه زجر الصادق حينما اراد ان يزكى صديقه الترابى فى طلبه من الزواج بشقيقتة .. بل ويقال انه رماه بما كان يحمل فى يده امعاناً فى الرفض.

ولم يعرف حتى الان لماذا رفض الصديق المهدى فى اول الامر ان يزوج ابنته من ذلك الشاب الذى كان يعد نفسه للسفر الى باريس لنيل درجة الدكتوراة فى القانون بجامعة

السوريون بفرنسا .

ربما كان الرفض بسبب انتماء اسرته الى الطريقة «الختمية» او ربما لان الترابى كان اخا مسلما .. او ربما لان طالب الزواج لم يكن انصارياً وهو سبب كاف لرفض طلبه لزواج بابنة زعيم وامام الانصار.

المهم ان الزواج قد تم فى نهاية الامر تحت الحاح الطرفين - وصال الصديق المهدى وحسن الترابى بتأييد من الصادق المهدى وقد يكون الصادق المهدى الان اكثر ندماً واشد كربة كلما تذكر وقفته تلك بجانب شقيقته وصديقه الترابي.

والارتباط بين الرجل والمرأة فى زيجة يأتى عادة، وفى حالة سن الترابى ووصال وفى جيل الترابي، تتويجاً لعلاقة عاطفية ما، خاصة وان الترابى كان منفتحاً على العالم وعلى التقاليد الجديدة التى بدأت، بعد استقلال السودان، تحل تدريجياً محل التقاليد الاجتماعية القديمة.. وهى زيجة، اثبتت الايام والسنون، انها كانت موطدة الاركان راسخة فى الثبات بالرغم من ان الناس بدأوا ينظرون اليها نظرة جديدة على ضوء الطموحات الهائلة التى تحرك الترابى فى اتجاه العمل على التمكن من القوة والسلطة» فنظر الناس على ان ارتباط الترابى بـ «وصال» ابنة امام الانصار فى اول يناير ١٩٦١ كان ضمن طموحات كبيرة نشأت وترعرعت وتضخمت الى ان بلغت مبلغ التفكير فى الفتح والغزو. ويرى هؤلاء الناس ان فكرة الفتح اول ما نزلت على الترابى حاول تطبيقها فى إختراق الانصار بالزواج من ابنة الإمام .

استند هؤلاء على معلومة، صحيحة او خاطئة، تقول ان الرشيد الطاهر بكر المراقب العام للاخوان فى تلك المرحلة اوحى للترابى بالزواج من ابنة الامام عسى ان يخلق هذا الارتباط علاقة مصاهره بين الانصار والاخوان المسلمين خصوصاً وان علاقة صداقة كانت قد نشأت بين الصادق المهدى والترابى اثناء تواجدهما فى لندن طلباً للعلم.

ومما يعزز فكرة المصاهرة بين الانصار والاخوان ذلك العرض الذى قدمه رجال الاخوان المسلمين للصادق المهدى اثناء وجوده خارج السودان بأن يبايعوه إماما للمسلمين.

وقال الصادق فيما بعد «انه اعتذر عن عدم قبول ذلك العرض».

ويرى اصحاب ذلك المنطق ان الترابى ايد فيما بعد وبشدة، زواج تلميذه واقرب مساعديه اليه على عثمان محمد طه من «مسلمة» يمتد نسبها الى اسرة انصارية عريقة، وانه هو الذى قان بعقد القران ومباركة الزواج ربما املاً فى توسيع التداخل الاجتماعى بين الجانبين.

اراد انصار هذا المنطق تجسيد وتجسيم الطموحات العريضة التى ملأت نفس الترابى منذ صباه وفى مرحلة شبابه بخلق مكانة فى الخريطة السياسية بكل الوسائل بما فيها «الزواج» كوسيلة لتعميق الصلات بين الطوائف والقبائل والمماليك.

اما اصحاب المنطق المباشر يرون ان الترابى اتبع اساليب اخرى لاختراق حزب الامه منها استقطاب بعض العناصر القيادية فى الحزب لجانب الجبهة الاسلامية فى مواقفها السياسية المناهضة للتجمع الوطنى وللحركة الشعبية التى يقودها العقيد قرنق.

استخدمت الجبهة الاسلامية وسيلتين لتحقيق هذا الهدف:

* الضغط عبر الشعارات الدينية والسياسية.

* الاغراء بالمال والمراكز التنفيذية فى المنظمات أو فى المؤسسات الدستورية أو الشعبية.

ومن قبل نجحت الجبهة الاسلامية فى استمالة بعض قيادات حزب الامة لجانبها منذ بداية المرحلة الانتقالية مستفيدة من العلاقات الخاصة التى بنتها مع د. عمر نور الدائم ومبارك الفاضل وفضل الله على فضل الله وعبد الله محمد احمد وعثمان عبد القادر.

ويقف «عبد الله محمد احمد» عضو المكتب السياسى لحزب الامة كمثال حى لنجاح الجبهة فى استقطاب بعض قيادات حزب الامة بالرغم من ان الرجل كان يعد من اقرب المقربين للصادق المهدي. فقد كشف عبد الله محمد احمد فى احدى الندوات السياسية - حينما كثر الهمس حول علاقته بالاخوان - انه هو الذى قام بـ «تجنيد» حسن الترابى نفسه لصف جماعة الاخوان المسلمين فى بداية الخمسينات وانه هو الذى فتح طريق الصداقة بين الصادق المهدى وحسن الترابى حينما كانوا فى جامعة الخرطوم وانه هو الذى حاول ان يستقطب الصادق فى الجماعة.

ومن يعرف عبد الله محمد احمد عن قرب لا يستغرب انتقاله من جماعة الى حزب الى طائفة ثم يعيد الكرة مرتين. فقد كان اخاً مسلماً فى البداية ثم اشتراكياً اسلامياً ثم عاد الى الجماعة ثم اصبح حزب امة ثم عاد مرة اخرى للعمل فى الجبهة الاسلامية هذا ما قاله عنه احد قيادات الحزب الاشتراكى الاسلامى الذين عرفوه قديماً.

ومحاولات الجبهة الاسلامية لاختراق حزب الامه لم تبدأ خلال المرحلة الانتقالية فهى محاولات قديمة تعود الى بداية الستينيات الا ان محاولات عديدة حدثت بعد ذلك منها ما يرويه احد الاسلاميين حينما قال: " اقيمت فى ١٩٧٦ معسكرات التدريب لعناصر الجبهة الوطنية قرب العوينات وبلغ عدد الانصار فى المعسكر اكثر من الالف قليلاً.. اصبح الاخ مهدى ابراهيم - عضو المكتب السياسى للجبهة الاسلامية - مسئولاً عن المعسكرات لفترة يعاونه فى ذلك احمد سعد عمر. حاول مهدى ابراهيم فتح مدرسة لتعليم الانصار وترشيدهم ولكن نظر اليه على انها محاولة لاختراق الانصار من قبل الاخوان، واوقف بعد ذلك الشريف الهندى المدرسة وصرح لبعض الانصار انه لا يثق كثيراً فى مهدى ولجج الهندى فى ابعاد معسكر الاخوان عن الانصار كما طلب من الانصار عدم الاختلاط بالاخوا ن".

تلك كانت محاولات وادوات الاختراق - ادوات سياسية ومالية - استخدمها الاخوان منذ ان زرع فى وعيهم» ان الانصار هم الرصيد المفتوح للحركة الاسلامية المعاصرة.

وربما كانت تلك احدى الاسباب المستترة والجوهرية التى باعدت لفترة بين حزب الامه والجبهة الاسلامية واثرت على نظرة كل منهما تجاه مختلف القضايا المطروحة فى ساحة تغلى بالمشاكل والصراع.

ويحلو للترابى ان يرجع المكايدات بين الامة والجبهة إلى «الغيرة» السياسية التى تشعل قلب الامة مشاهدته «نجاح» الجبهة فى انجاز بعض اهدافها، وهو منظار ينظر به الاخوان الى النقد الذى وجهه الصادق لمشروع «الشريعة» بانه مجرد غيرة سياسية وليس خلاف جوهرى حول قضية من أهم القضايا التى تمس الحياة فى المجتمع السودانى.

ولذلك لم تنجح الجبهة الاسلامية بسبب تلك الخلافات فى ان تغرى حزب الامه بالخروج من التجمع الوطنى وان كانت نجحت من خلال الضغوط الدعائية والسياسية فى دفع الاتحادى الديمقراطى الى تجميد نشاطه فى التجمع فى مرحلة ضعف عاشها هذا الحزب.



فقد استطاعت الجبهة ان تلعب على مشاكل «الاتحادى الديمقراطي» الداخلية وانقساماته وتعدد زعاماته لتثير داخله مزيد من المشاكل.

فبعد الانتفاضة وجد الاتحادى الديمقراطى نفسه وجهاً لوجه امام مشكلات «المستقبل» مشاكل التنظيم - القيادة والقاعدة والعلاقة بينهما - ووجد نفسه مع مشاكل التمويل ومشاكل المال ،من يتولى امانة التنظيم ومن يتولى امانة المال .. وكان السؤال المتداول وسط الاتحاديين اين المال الذى تركه الشريف حسين الهندى ...؟

وكانت هناك قضايا اخرى مثل: ما هو مصير التحالفات التى عقدها الشريف حسين الهندى خصوصاً تلك التى ربطت بين الحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب البعث العربى الاشتراكى الموالى للعراق؟.

وكان اضخم تساؤل واجه الاتحاديين: من هو القيادة...؟

عاش الاتحادى الديمقراطى مرحلة ارتباك تنظيمى وسياسى لا حدود لها.

ففى مجال التنظيم كانت الصلات بين القيادة والقاعدة قد انقطعت بعد وفاة الشريف حسين الهندي،، واصبحت القيادة «مجهولة» أو «معدومة» وان بقيت بعض الرموز تتحدث بالاصالة عن نفسها اكثر مما تتحدث باسم الحزب .. ونتيجة لتلك الحالة تفرقت بالاتحاديين السبل فاصبحوا جماعات:

* جماعة كبيرة حافظت على الاسم «الاتحادي الديمقراطي» كحزب ولد عام ١٩٦٧ نتيجة

اندماج الحزبين - الوطنى الاتحادى بزعامة اسماعيل الازهرى والشعب الديمقراطى برئاسة الشيخ على عبد الرحمن - وتحت رعاية السيد على الميرغنى مرشد الختمية وهو الحزب الذى قاده الشريف حسين الهندى بعد رحيل الازهرى وحينما توفى الهندى عام ١٩٨٢ اضحى الحزب دون قيادة مجمع عليها وان كانت هناك «رموز»اخذت تتحرك فى المعارضة منهم الشريف زين العابدين وسيد احمد الحسين ومحمد الحسن عبد الله يسن.

* جماعة اختارت العودة الى جذور الحزب الوطنى الاتحادى مستلهمة التراث النضالى لاسماعيل الازهرى ايام الحركة الوطنية وقبل ان يندمج الحزب فى الاتحادى الديمقراطي، وقيادة هذه الجماعة استطاعت ان تجمع قطاع لا يستهان به من الاتحاديين تحت شعار ان حزب المثقفين لا يمكن ان يتطور تحت ظل رعاية الطائفية وحجتها فى ذلك ان الوطنى الاتحادى حينما تأسس اصلاً فى أوائل الاربعينات تأسس على قاعدة التحرر من سيادة الاستعمار والطائفية وان اتجاه التطور لا يجعلها تعود مرة اخرى الى الوراء راهنة قيادة الحزب الى الختمية.

وهى جماعة اعتبرت فى ادبيات الحزب منشقة بقيادة على محمود حسنين.

* وجماعة ثالثة فضلت العمل بعيداً عن رعاية محمد عثمان الميرغنى ايضا ومستندة على حجة المنشقين الاوائل بأن الحزب الوطنى يرفض «الرعاية» واختارت هذه الجماعة اسم الوطنى الاتحادي- القيادة السياسية- تميزاً عن الجماعة التى تحمل اسم «الوطنى الاتحادي». واستطاعت هذه الجماعة ان تسحب معها اعداداً كبيرة من الاتحاديين تحت نفس الشعارات وبذات الدعاوي. هذه الجماعة سلمت زمام قيادها الى احمد زين العابدين.

لم تكن الخلافات بين هذه الجماعات خلافات ذات طابع فكرى محدد وعميق وان حاول البعض ان يضع مسألة «الرعاية» للحزب موضع الخلاف «الفكري» وان يصبغها بصبغة الصراع بين تيارين تيار وطنى وتيار ختمى. بالرغم من ان هذه الخلافات من صميم الجدل بين التقليدى والحديث إلا أنها ظلت تدور دائماً حول «الزعامة» وما يليها من التمكين المالى داخل الحزب.

وداخل الاتحاد الديمقراطى - اوسع اطار يضم الاتحاديين - ثارت خلافات ذات طابع معقد وغريب.

* خلافات حول مسألة «الرعاية» .. ففى حين كان الختميون متمسكين برعاية محمد عثمان الميرغنى كان البعض الذين انحدروا من صلب «الوطنى الاتحادى» يرفضون الرعاية بحجة ان الرعاية تعبير متخلف فى زمن لا يفهم الا لغة الديقراطية من انتخاب وتحديد مهام ومسئولية وواجبات وحقوق ونقد ومحاسبة وعقوبة.

* خلافات حول التوجهات السياسية، ففى حين كان محمد عثمان الميرغنى راعى الحزب

ومرشد الختمية يعبر عن الموقع والدور الدينى للختمية وبالنتيجة يعبر عن التوجه الاسلامى التقليدى للحركة فان الشريف زين العابدين الهندى يعكس قلق التمرد على هذه الاتجاهات ويعبر عن التيار الذى كان يقوده شقيقه الشريف حسين، فى حين كانت مجموعة معتبرة تعبر عن التيار الليبرالى والديمقراطى داخل الحزب.

* خلافات حول «علاقات» الحزب الخارجية، ففى حين كان محمد عثمان الميرغنى متمسك بالعلاقات الخصوصية مع مصر كان هناك خط داخل الحزب يريد ان يدفع بعلاقات متميزة مع العراق معتمداً على التحالف الذى وقعه الشريف حسين الهندى مع قادة حزب البعث العراقى ... كما كانت هناك مجموعة صوتها ضعيف تميل الى مد جسور علاقة ما بين قيادة الحزب والقيادة الليبية.

وحال الاتحادى الديمقراطى اشبه بنهر واسع - ولكنه غير عميق - تغذيه روافد كثيرة ليجرى مسافة ثم يتفرع مرة اخرى الى أنهر صغيرة تمتص منه اندفاعه وعنفوانه.

فقد خرج الحزب بعد الانتفاضة وهو مفكك سياسياً وتنظيماً فى حين ظهر حزب الامة أكثر تماسكاً، فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، فسنوات المعارضة لنظام مايو فى مرحلته الاخيرة اعادت للصادق المهدى شعبية كاد ان يفقدها بعد ان تصالح مع النظام، ورؤيته الواضحة فى تلك السنوات من قضية قوانين سبتمبر ارجعت له موقع قيادة الحركة السياسية بعد ان كادت تنتقل الى قوى اخري.

ومما ساهم فى تماسك حزب الامة هو انه عقد مؤتمراته الاقليمية والجهوية والفرعية مبكراً واستطاع ان يجمع حوله كثيراً من شباب الانصار الذين فقدوا فى مرحلة ما الامل فى حزبهم فاعادهم هذا التماسك الى حظيرة الحزب.

فما هو الجديد الذى طرحه حزب الامة...؟

كان من ابرز نتائج المؤتمر السياسى ان منح الحزب اسماً جديداً هو «حزب الامة القومى الجديد» وهواسم له مدلولاته ومعانيه فى تلك المرحلة. فقد أراد الصادق المهدى أن يولد حزب يكون لكل السودان شماله وجنوبه شرقه وغربه ، اراد حزباً يستوعب الطائفية ولا تستوعبه الطائفية .. اراد حزباً ان يجمع التقليدى والحديث، الامى والمتعلم ابن الريف وابن المدينة.

وكان من ابرز نتائج المؤتمر السياسى هو ان الحزب انتخب الصادق المهدى رئيساً بالاجماع فى أول مارس ١٩٨٦ وانتخب بقية التشكيلات والمستويات التنظيمية من امانات ومكاتب تنفيذية، وبهذا الانتخاب اعد الحزب نفسه الى مرحلة قادمة حدد معالمها ومشكلاتها وحلولها فى برنامج اطلق عليه «نهج الصحوة».

كل تلك الترتيبات جعلت حزب الامه يدخل عالم البناء المؤسسي، وبهذه الخطوات اجتاز

حزب الامة عدة مراحل منها ..

* تنظيم الحزب من القاعدة الى القمة.
* وضع برنامج للحزب يكون هادياً له فى المراحل المقبلة.
* انتخاب المؤسسات القيادية للحزب.

اكمل حزب الامة هذه الخطوات قبل اجراء الانتخابات العامة فى حين فشل الاتحادى الديمقراطى ان يخطو اية خطوة نحو اعادة بناء الحزب وتنظيم حركة جماهيره مما انعكس سلباً على مواقفه وعلى شعبيته.

وظل السؤال وسط الاتحاديين هو : لماذا فشل قادة الحزب فى انجاز مهام المرحلة. البعض يشير باصابع اللوم الى محمد عثمان الميرغنى راعى الحزب ... ويعتبر ان «الرعاية» سحبت من الحزب العريق فى ديمقراطيته اهم ملمح من ملامحه وهى عقد المؤتمرات.

هناك من يستنكر مسألة الرعاية خصوصاً انها لا تحدد «حقوقاً وواجبات» تكون معياراً للمحاسبة والنقد اذ لم يكن احد يدرى ما هى حدود الرعاية وما هو مدلولها ... هل هى تكريم «تاريخى» للسيد على الميرغنى الذى رعى «اندماج» الحزبين ام هى رمز للكفاح ، كما تساءل احد الاتحاديين هو د. عثمان محمد عبد الله فى رسالة مفتوحة للسيد محمد عثمان الميرغنى نشرت فى الصحف.

قال صاحب الرسالة: ان الرعاية هى فوق الانغماس فى العمل العام وفوق الموضع وفوق الموقع وقال مخاطباً - محمد عثمان الميرغنى - انت يامولانا كلما كنت بعيداً جداً عن دائرة الضوء السياسى كلما كنت قريباً جداً من قلوب الجميع فى حزبنا وفى غير حزبنا ولا يمنع هذا ان يكون موقعك فوق الجميع بالرضى والتسليم.

اراد البعض من الاتحاديين فك الارتباط بين القداسة والسياسة. بين المرشد الدينى والقائد السياسي... ربما حرصاً منهم على ان يحافظ المرشد على ذلك النقاء والطهر والمكانة الرفيعة بعيدا عن وحل لعبة السياسة القذرة. أو ربما لان موقع الرعاية لا يكتسب عبر الوسائل الديمقراطية أو ربما لان رعاية «السيد» محمد عثمان الميرغنى تجعل من الحزب الاتحادى الديمقراطى واجهة سياسية لطائفة الختمية. اراد البعض ان تبقى اصابع محمد عثمان الميرغنى بعيدة عن لهب الاحداث السياسية حتى لا تحترق تلك الشخصية الدينية الاسرة وتتداعى بعدها اعمدة «الطريقة الختمية».

برزت عوامل البلبلة والارتباك فى حركة الحزب الاتحادى الديمقراطى مفسحة المجال لبروز اقطاب متنافرة وافكار متناقضة فى مرحلة استدعت وجود حزب «الوسط» كأهم حزب يلعب دوراً فى تجميع قوى الانتفاضة بدلاً من الانسحاب تاركاً وراءه دخاناً كثيفاً يحجب رؤية

جماهيره عن حقائق الصراع الاصيل ما بين قوى الانتفاضة وقوى تناهض الانتفاضة .

ومما زاد البلبلة والارتباك موقف قيادة الحزب من مسألة الشريعة .. ففى حين كانت قواعد الحزب العريضة تطالب بالغاء قوانين سبتمبر كان محمد عثمان الميرغنى يرى انها قوانين " الشريعة " ويقف مؤيداً لها .

وتأييده جاء فى حديث مع جريدة المدينة السعودية فى اغسطس ١٩٨٤ حينما سئل عن وجهة نظره ازاء التوجه الاسلامى الجديد الذى اعلنه النميرى فرد مرشد الختمية قائلا: ليس هناك شك فى اننا نؤيد ونؤازر اى توجه نحو الاسلام ونحو تحكيم الشرع وحينما اعلن قرار تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية كنت خارج البلاد واتصلت بشقيقى السيد احمد الميرغنى ليؤيد " باسمى " هذه الخطوة التى تمثل موقفنا فى الماضى والحاضر والمستقبل .

تضارب موقف راعى الحزب الإتحادى الديمقراطى مع موقف التجمع الوطنى حول القوانين جعل الإتحادى الديمقراطى متردداً ومربكاً للتجمع ، وكان ذلك الارتباك غاية ما تريده الجبهة الإسلامية فى تلك المرحلة المحتشدة بالاحداث حيث تتطلب نوعاً من التماسك والتحالف بعيداً عن العزلة .

وكانت الانتخابات بدأت تظهر فى افق الحياة السياسية كأمر لا مفر منه بعد ان اصبحت شعاراً يتغنى به من يريدها ومن لا يريدها .. من هو مستعد لخوضها ومن هو متقاعس عن مجابهتها .

وفى ٢١ نوفمبر ، بعد اربعة ايام فقط من توقيع الاحزاب والنقابات والجيش على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، قام الفريق عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى بالتوقيع على قانون الانتخابات .

ومما لاشك فيه ان التصديق على قانون الانتخابات مثل للاحزاب ، خصوصاً الأمة و الإتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية ، تطوراً جديداً فى اتجاهات متعددة وطرح قضايا ملحة منها استكمال البناءات التنظيمية وامكانية عقد مصالحات بين الاحزاب وعقد مصالحات مابين الاجنحة المختلفة داخل الاحزاب ، وتحسس امكانية التحالفات السياسية وقضية الامكانيات المالية التى لابد من توفرها من الداخل او من الخارج قبل وقت كاف من إجراء الانتخابات فى اول ابريل ١٩٨٦ .

جاء قانون الانتخابات كما ارادت بعض الاحزاب ، وجاء مرضياً للجبهة الإسلامية ولحزب الامة خاصة فيما يتعلق بتقسيم الدوائر . اما الإتحادى الديمقراطى فلم يكن فى حالة تسمح له بممارسة ضغوط سياسية كافية للاحتفاظ بمكاسب تقليدية فى القانون . فقد اهمل الاتحاديون اداء واجباتهم السياسية والتنظيمية ففشلوا فى حماية حقوقهم .

فاذا كان قانون الانتخابات جاء مرضياً لرغبات بعض الاحزاب فانه جاء مخيباً لامال قطاعات عريضة من الشعب السوداني، واول هذه الخيبات حينما جاء القانون خالياً من تمثيل القوى الحديثة .



وتمثيل القوى الحديثة كان ميداناً لمعركة فكرية وسياسية دارت رحاها منذ بداية المرحلة الانتقالية وهى فى الاصل معركة ضمن صراع اجتماعى طويل بين معسكرين تم فرزهما بوضوح فى العقد الثالث من هذا القرن .

وهما معسكر القوى التقليدية ومعسكر القوى الحديثة ولكل من هذين المعسكرين افكار وقيم ومعايير ومؤسسات تعبر عن تكوينه ومصالحه ودرجة وعيه وتطلعاته كبيرة كانت أو صغيرة ضئيلة او عظيمة فالقوى التقليدية عادة ما تكون مشدودة إلى الماضى مستدعية امجاده ونماذجه ورموزه وابطاله لملء مساحات الحاضر .

وليس صحيحاً ان التقليد يعني التحجر والجمود . وان كان ذلك - كما قال احد الباحثين- درجة من التقليد نادراً ما يقوى على الاستمرار ، فسمة التقليد الثبات النسبى مقارنة مع حركة التطور السائدة فى المجتمع او فى العالم .

وفى العادة ما تكون القوى التقليدية متوجسة من المستقبل خائفة من تغيراته الفجائية او المحسوبة فى حين ان القوى الحديثة متطلعة إلى المستقبل ومراهنة على تطوراته الحتمية فهى أصلاً قوى تؤمن بالتجديد .

ولذلك كان الصراع بين القوتين يتمحور ، ومازال ، حول مسألة التطور ، مضمون التطور وابعاده واتجاهاته ومقاصده ووسائله ومعدل سرعته .

والقوى التقليدية فى السودان مؤلفة من التكوينات العشائرية والقبلية والطائفية بكل اشكالها وانواعها فى الشمال والجنوب ،وهى تشكيلات اجتماعية سبقت فى وجودها مجيء الاستعمار البريطانى الذى منحها وفق مخططاته ، نفوذاً اقتصادياً وسياسياً سمح لها بالمشاركة فعلياً فى رسم اتجاهات التطورات السياسية بعد ان رحل عن البلاد فى عام ١٩٥٦.

اما القوى الحديثة فقد ولدت من بذرة التعليم الحديث ونشأت وترعرعت نتيجة التوسع فى المهن والحرف الجديدة وارتبطت بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية غير التقليدية ..وساعد الحكم البريطانى والوجود المصرى من خلال بنائها للهياكل والمؤسسات الاقتصادية والادارية والتعليمية والعسكرية فى تشكيل هذه القوى الاجتماعية التى ظلت تتطلع إلى النماذج الحديثة لبناء الدولة السودانية من كل العالم ، شرقه وغربه ، شماله وجنوبه .

وهكذا يمكن القول ان قيام المدن الجديدة ونظم التعليم الحديثة والمؤسسات والحكومات الحديثة انما يطرح على المجتمع فرص التفاعل اوالتنافر مابين القديم والجديد وهو قد يجلب

إلى المجتمع مظاهر وعناصر الصدام .

وهذا لايعنى ان الغلبة فى هذا الصراع تكون عاجلاً للحديث فذلك متوقف على ما للقوى الحديثة من عناصر قوة فكرية وسياسية واقتصادية تؤهلها لكسب المعركة . كما ان الواقع يؤكد بان القوى التقليدية – طائفية فى المستوى الاعلى وقبلية وعشائرية فى المستوى الادنى – تفرض نفسها على الساحة السياسية بما لديها من قوة نفوذ اجتماعى دينى واقتصادى متوارث ظل متحكماً فى درجة التطور الاجتماعى فى البلاد وذلك من خلال سعيها المتواصل الدؤوب للهيمنة على سلطة الدولة المركزية والاقليمية او عن طريق خلق مؤسسات واجهزة موازية لمؤسسات الدولة .

ان الطائفية ليست سبة اجتماعية .. انها نقطة فى التاريخ بدأت تزحف إلى خارج اطاره واخذت تبتعد تلقائياً عن مسار صنع المستقبل .

ان للطائفية حسنات بلا شك .. ولكنها حسنات تتلاشى مع مضى الزمن وتطور المجتمع وتتحول تقاليدها وقيمها إلى عراقيل ان بقيت .

فكانت الهيمنة على سلطة الدولة هدفاً قديماً للطائفية والقبلية كما هى هدف كل الاحزاب السياسية الان وليس طموح السيد عبد الرحمن المهدى ابن الامام محمد احمد المهدى لتحويل السودان إلى ملكية يجلل تاجها رأسه أمر خارج عن حدود الفكر السياسى – الطبيعى – فى عهد سادت فيه الامبراطوريات وحكمت . فكان يسعى سعى المجد اليقظ إلى دعم نفوذه الدينى والاقتصادى لا للحفاظ فقط على حيوية المشاعر الدينية التى فجرتها الثورة المهدية ولا لحفظ راتب المهدى فقط وصولاً إلى باب الجنة الموعودة ، كان هدف السيد عبد الرحمن المهدى الذى لا يغيب عن حلمه هو السلطة .

ان السلطة فى محتواها الشامل ليست سياسية فحسب بل هى اقتصادية واجتماعية وروحية وكان المهدى يرى ان يحول قوة الطائفية إلى سلطة الدولة ... وسلطة الدولة إلى قوة الطائفة .

وكان السيد على الميرغنى ، ابن السيد محمد عثمان تاج السر الحسن الميرغنى لا يختلف فى هدفه عن مراد السيد عبد الرحمن المهدى . كانت السلطة السياسية ايضا مطلباً للختميه وان ظل هو بعيداً عن اضواء مسرح السياسة . كما ظلت السلطة هدفاً لابنائهم واحفادهم من بعدهم تحت الحاح شعور مختمر بانها – أى السلطة – حق تاريخى وفى بعض الاحيان حق موروث .

كانت هذه مشاعر الصادق المهدى .. كما هى مشاعر محمد عثمان الميرغنى وان اختلفا فى الدرجات وتفاوتا فى الاسلوب . فكلاهما ورث كياناً – طائفياً – يمده بالرجال من مريدين وانصار واتباع يدينون لهما بالسمع والطاعة .. وكلاهما ورث زعامة لا تتطلب تاهيلاً ارفع من

النسب إلى البيت . وان كلاهما مؤهل ارفع تاهيل سياسى ..وكلاهما ورث مناطق مغلقة تزودهما بعناصر السند الانتخابى والقوة السياسية ...وكلاهما ايضا ورث اسباب التنافس والصراع .

وكلاهما يفهم حدود اللعبة السياسية التى تنحصر فى ميدان التنافس الشريف فى ظل حياة ديمقراطية تعددية .

ومن الصعب ان توصف العلاقة بين الطائفتين الانصار والختمية وبين الزعيمين الصادق ومحمد عثمان الميرغنى بانها علاقة تناقض . فلا يحسب ان احدهما يريد ان ينفى الاخر او يفنيه من الوجود . ومن الممكن ان توضع العلاقة فى اطار التنافس الذى يشتد اواره احياناً إلى ان يبلغ الخصام والقطيعة ويخف احياناً اخرى إلى ان يصل نقطة الالتقاء والتحالف والائتلاف ، والتاريخ المعاصر يذخر بشواهد كثيرة على ذلك .ففى احداث الماضى تقف شواهد بارزة من فترات العداء كما تنتصب معالم واضحة من لحظات التحالف والائتلاف .

وفى توضيح هذه العلاقة يقول محمد عثمان الميرغنى : ان الختمية والانصار ابناء وطن واحد تجمعهما مصلحة هذا الوطن كما تجمعهما الأمة وأماله وبالتالى فان العلاقة بينهما تنبثق من هذه الحقيقة ورؤيتهما السياسية ينبغى الا تختلف عن اهداف الوطن الكبرى وان اختلفت فى اسلوب العمل وهذا حق تكفله الديمقراطية .

ومعروف ان محمد عثمان الميرغنى يرفض نعت الختمية بالطائفية فهو فى حديث له لمجلة " اكتوبر " القاهرية فى ٢٨ ابريل ١٩٨٥ ، حينما سئل لماذا لا تطرح الختمية كطائفة وطريقة صوفية نفسها كحزب سياسى اسلامى قال :

بداية اود ان اصحح حقيقة وهى انه ليست بالسودان طوائف لان السودانيين جميعاً لا يخرجون عن اطار المذاهب الإسلامية المتفق عليها ولذلك ليست بينهم طائفة واحدة وبهذا فان السودان من الدول الإسلامية القليلة التى ليست بها طوائف اما ان الختمية طريقة صوفية فنعم.

اما لماذا لا تطرح الختمية نفسها كحزب سياسى ؟ قال ان الاجابة على ذلك بسيطة ، وهى ان الختمية منذ ان اسسها الاستاذ السيد محمد عثمان الختم - عام ١٨٣٢ - قد حددت رسالتها فى الدعوة إلى الله واعلاء رايات لا اله الا الله ولكنها لم تحجر على اتباعها ان يشكلوا تنظيماتهم السياسية .

ويميل محمد عثمان الميرغنى إلى اطلاق وصف " الكيان " على الختمية بدلاً من الطائفية والمرشد بدلاً من " الزعيم " .

وتحديد معنى الطائفية يصطدم دائماً بالمفهوم الاكاديمى السائد فى مختلف الادبيات او

بالتطابق مع بعض الحالات فى العالم الاسلامى والوطن العربى .. وهو معنى لا يتشابه فى كل مكان وعلى مر العهود خصوصاً فى مجال الممارسة والتطبيق .

فالطائفية فى لبنان تختلف عن الطائفية فى السودان ..

والطائفية فى العالم الاسلامى ما بين شيعة وسنة تختلف عن الطائفية فى السودان بين ما هو انصارى وبين ما هو ختمى .

ولكن فى كل الحالات يبقى المعنى السائد وهو الاستخدام السياسى للدين هو هو فى كل مكان برغم التفاوت فى الحدة والعمق والبعد الاجتماعى وايضاً فى المدى التاريخى والزمني. وقد تحققت للانصار والختمية فى مراحل سابقة القدرة على استخدام النفوذ الدينى لتحقيق اهداف سياسية .. وهو نفوذ آخذ فى الانكماش تدريجياً بعد غياب المؤسسين " السياسيين " وبعد ان تأثر هذان الكيانان بتطورات جذرية فى الحياة الاجتماعية .

فلم تكن تلك الطائفتان مغلقتين اغلاقاً محكماً امام تأثير التطورات الاجتماعية التى حدثت فى السودان منذ بداية هذا القرن حين اعاد الحكم البريطانى الاعتبار لطائفتى الختمية والانصار ومدهم باسباب النفوذ والهيمنة وساهم فى ترقية مراكز القبائل فى الادراة الاهلية.

كان الحكم البريطانى نفسه قد عمل على تأسيس المدارس الحديثة التى اثمرت - بعد ثلاثين عاماً - حركة الخريجين من مهنيين وموظفين ، ومد خطوط السكك الحديدية التى ولدت حركة العمال بعد اكثر من اربعين عاماً ، واقام المشاريع الزراعية الضخمة التى انبتت اتحادات المزارعين فى مجتمعاتهم الجديدة ، وأنشأ المدرسة الحربية التى صنعت الجيش الحديث وتخرج فيها الاف الضباط وربط السودان اكثر فاكثر بالسوق العالمية حيث ازدهرت التجارة وظهرت نواة صغيرة للبرجوازية المحلية التى يطلق عليها عادة " الراسمالية الوطنية " .

ان الاستعمار قوة تحديثية ايضا .. وكما قال الباحث الامريكى دى ابتلر بانه نمط يكتسب بواسطة التحديث طابعاً شمولياً .

وقد اتفق معه بصورة مشابهة محمد احمد محجوب رئيس وزراء سودانى سابق واحد اقطاب حزب الأمة المشهورين ، حينما كتب عام ١٩٤١ عن الحركة الفكرية فى السودان حيث قال : ان الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الحكومة البريطانية وحكومة خديوى مصر عام ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل والتى جاءت معاهدة التحالف والصداقة بين بريطانيا ومصر فى عام ١٩٣٨ مؤيدة لها غريبة فى نوعها وهى التى يقول عنها السير هارولد مكمايل فى كتابه السودان الانجليزى المصرى " بهذا الشكل ولد السودان الجديد وقد رزق قوة كافية للبقاء على انه كان بحكم الضرورة وليد مراعاة الظروف فاذا مات هذا " الوليد "فى المستقبل وحل محله مخلوق سياسى جديد اقوى منه بنية بسبب كونه اقرب إلى عالم الحقائق فليس لموجديه ان

يبكوا مصيره .

كان ذلك ما يتعلق بالميلاد فماذا بشأن التنشئة والتربية ؟ .

يستطرد محمد احمد محجوب ، المثقف السوداني البارز في كتابه قائلاً : ان الاتفاقية المؤسسة للحكم الاستعماري لم تنص على اي قيد يقيد حرية الحاكم البريطاني في تنفيذ السياسة الاستعمارية ومن هنا كان ان فتحت المدارس وغلبت عليها الثقافة الانجليزية وخاصة في القسم الثانوي والاقسام العليا ، ولم يكن من محيد من انتشار اداب اللغة الانجليزية واداب اللغات الاجنبية الاخرى وقد ساعد على ذلك نشاط المطبعة الانجليزية وكثرة انتاجها في شتى العلوم والفنون وفي كثير من اغراض الحياة . والجيل الجديد من ابناء هذه البلاد وخاصة ما تمخضت عنهم ثورة عام ١٩٢٤ رأوا حاجتهم الملحة إلى زيادة معلوماتهم فكان اول خطوة خطوها ان اقبلوا على قراءة جل ما تخرجه المطابع المصرية والادب المصري وان كان عربي الثوب إلا أنه نتاج ثقافات غربية متنوعة فانت تلمس اثر المدرسة الانجليزية في كتابات العقاد والمازني كما تلمس اثر المدرسة الفرنسية في كتابات طه حسين وهيكل وزكي مبارك . كما اقبل اولئك الشبان على دراسة بعض ما تخرجه المطابع الانجليزية فهنالك من الشبان من يتوفرون على دراسة العلوم الاقتصادية والسياسية ومنهم من يدرسون التيارات الحديثة في نظم الحكومات والامم .

ووصل محمد احمد محجوب في بحثه عن اصول الحركة الفكرية إلى نتيجة هامة لها دلالتها السياسية والثقافية وهي : ان هذه البلاد تأثرت بالثقافة الغربية والانجليزية منها بوجه خاص كما تأثرت بالثقافة العربية والمصرية بوجه خاص . ولكن لهذه البلاد طبيعتها وجوها وظروفها الخاصة التي لابد ان تؤثر على الحركة الفكرية فيها وتوجهها نحو المرمى الذي يريده لها المخلصون المتفانون من اصحاب المثل العليا من ابنائها البررة .

اراد المحجوب ان يقول ان ابرز المظاهر الفكرية في تلك المرحلة التي شارفت على ان تكمل نصف قرن هو ذلك التفاعل ما بين الوطني والاجنبي ما بين المحلي والعالمي وهو تفاعل ليس فقط بين صفوة مثقفة فكرياً ومتعلمة اكاديمياً من ناحية وثقافة وافدة من ناحية اخرى ، فان التأثير كان عاماً وشمولياً ليس في مجال الاداب وحدها بل في مجال السياسة والاقتصاد والادارة .

ارادت الفئات المتعلمة تعليماً حديثاً ان تخلق من الانتاج الفكري العربي والغربي قوة تحفيز هائلة لدفع عملية التحديث ، كما ارادت ان تمتلك سلاح ثقافي سياسي يضع في يدها القدرة على مواجهة " الاستعمار " البريطاني ويهيئ البلاد ويعدها إلى مرحلة مابعد الاستقلال.

والبعض من هذه الفئات فهم عملية الاعداد الثقافى والتعليمى فهماً اعمق دخل فى صميم عملية التحديث والتطوير وبعض اخر حصر عملية التعليم فى نطاق اعداد كوادر شبيهه فى القدرة والخبرة للاجانب لتولى مقاليد الادارة كما تولاها البريطانيون . بعد رحيل الاستعمار ..وهذا ما اراده بالضبط الاستعمار .

ولكن فى كل الاحوال كانت هذه الفئات تملك الاستعداد الطبيعى للتفاعل مع الافكار والتجارب الانسانية التى انطلقت بزخم بعد الحرب العالمية الاولى .

فعقب الحرب وبعد سقوط الامبراطورية العثمانية انتشرت فى البلدان العربية الافكار الليبرالية ومفاهيم الحرية الفردية فى مضامينها السياسية مما ساهم فى خلق اطار فكرى لنشوء وارتقاء البرجوازية العربية طيلة الخمسين سنة اللاحقة . كما ادى انتصار الثورة البلشفية فى الاتحاد السوفيتى إلى فهم جديد لعملية الصراع الاجتماعى وارتباطه بقضية التحرر الوطنى والقومى وبين المسافة الشاسعة إلى تفصل الليبرالية من الماركسية نشأت العديد من المدارس الفكرية والحركات السياسية التى اثرت تأثيرات متباينة ولكنها عميقة فى تشكيل مراحل ما بعد الاستقلال الوطنى فى المنطقة العربية وكان من اهم هذه الحركات والتيارات تياران اصيلان: تيار قومى عربى وتيار اسلامى اصولى .

وكل هذه التيارات والمدارس الفكرية والسياسية فى السودان جاءت كنتاج تفاعل امين ما بين تشكيلات اجتماعية واقتصادية محلية وافكار سياسية كانت تطوف المنطقة العربية والافريقية منذ الحرب العالمية .

ومن منطق تطور الظواهر والاشياء فإن هذه التيارات ظلت محكومة بقوانين التأثير والحركة والتغيير .

وبفعل هذه القوانين فانه لم تعد هناك ليبرالية خالصة وليست هناك اشتراكية واحدة وليس هناك عنصر عرقى خالص، فما دامت كل المجتمعات بافكارها وتقاليدها ومعتقداتها عرضة للتفاعل والتأثير فان مفاهيم الليبرالية والاشتراكية والعروبة والافريقية والشيوعية والاسلامية تضحى ذات معان ودلالات مختلفة من مجتمع إلى آخر .

وبالرغم من ان الليبرالية فى جوهرها تناهض الطائفية التى تعتمد مظاهر اقطاعية وشبه اقطاعية إلا ان الطائفية فى السودان التى تمتد جذورها إلى أزمان ليست ببعيدة فى التاريخ - الختمية منذ ١٨٣٢ والمهدية ١٨٨٠ - حاولت ان تخلق نوعاً من المصالحة مع الليبرالية الوافدة دون ان تتخلى عن جوهرها .

ان جوهر الطائفية دائماً هو الاستخدام السياسى للدين .

ارادت الطائفية ان تستفيد ، فى معظم الاحيان ، إلى حد الاستغلال من المؤسسات

السياسية لحماية نفوذها الطائفى الذى تستمده من اعتمادها على رؤى وقناعات دينية محددة وفى المقابل ارادت القوى الحديثة ان تضع هذه المؤسسات السياسية فى خدمة تحرير البلاد والعباد من الولاء الطائفى وفتح افاق المجتمع إلى بناء الدولة الحديثة .

واصبحت القوى الحديثة - فى مختلف مواقعها - مرتبطة فكرة واطاراً بفكرة وحركة التقدم . فهى كما قال - احد الباحثين الاجتماعيين - تسهم فى تفكيك نمط العيش التقليدى والمتخلف وتسارع بالمطالبة الاجتماعية فى التغيير بينما كانت القوى التقليدية تظهر دوماً مقاومة عنيفة تجاه التغيير والتقدم .

ولكن برز السؤال التالى : ماهو المثل للتقدم والتغيير ؟ .

وهنا تبرز معارك فكرية جديدة بالرغم من انها لا تبرز إلى السطح دائماً لان المعارك السياسية حالما تطغى عليها وتحجبها عن اهتمام الراى العام .وبسبب اهمالها طويلاً لم تعد هناك معايير او قيم محددة لتصنيف المواقف والحركات والتيارات بسهولة.

ومن المصاعب الجمة التى واجهت الحركة السياسية فى المرحلة الانتقالية هى التمييز بين الاحزاب والافراد فيما هو تقليدى وما هو من دعاة التحديث .. ووضع هذا الامر بهذه الصورة قد يثير بلبلة فكرية جديدة ..ولكنه معيار ظل مطروحاً حينما اصبحت المعركة حول " تمثيل القوى الحديثة " معركة يومية ومصيرية للديمقراطية.

وطرح سؤال آخر : اين يمكن وضع الجبهة الإسلامية القومية فى هذه المقابلات ما بين تقليدى وحديث ..؟.

هناك معيار موضوعى لتحديد موقع كل قوى من "التحديث " والتطور وهو انه ما دامت القوى الحديثة مرتبطة فكرة واطاراً بفكرة وحركة التقدم فان الجبهة الإسلامية بتكوينهاالفكرى والسياسى تقف فى مقدمة صفوف القوى المناهضة للتقدم .

ان الخطاب العقائدى للجبهة الإسلامية يعتمد فى جوهره على الماضى وان برناجها السياسى يقوم على قاعدة التكوين الطائفي، ووفقاً لما طرحته الجبهة الإسلامية من مواقف وما قدمته من تجارب يضع هذه الحركة فى موقع الطائفية الجديدة .

ان الطائفية هى الاستخدام السياسى للدين ، وخضوع الدين للسياسة هو الشرط الجوهرى للطائفية منذ ان اوصى نقولا ميكافيللى اميره ان لا يتجاهل اهمية عامل الدين فى الصراع على السلطة ويقول الباحث العربى د . برهان غليون : ان اخضاع الدين للسياسة يعنى استخدام ماتبقى من العصبية الماضية فى سبيل تحقيق اهداف مادية دنيوية لا علاقة لها بالدين او برفع سمعة هذا المذهب او ذاك ...

ويرى البعض ان الجبهة الإسلامية بصورتها الراهنة هى تجديد للطائفية التقليدية الاخذة

فى الانحسار تدريجياً وانها نقيض فى نفس الوقت لها . هى طائفية جديدة تلبس ثوباً حديثاً بدلاً من طائفية قديمة اهترأ ثوبها وبلى ولم تعد قادرة على ان تلعب دورها فى مواجهة " التحديث " وقواه.

وصورة الطائفية الجديدة لا تشبه صورة الطائفية التقليدية حيث ان الاخيرة ولدت من صلب الحركات الصوفية المتسمة بروح التسامح والاخاء والمتوجهة إلى قبول " الحوار " بل كان للطائفية المهدية والختمية ادواراً مع بقية الحركات الصوفية الاخرى فى " وحدة السودان الوطنية".

يقول المفكر السودانى محمد ابو القاسم حاج حمد فى كتابه " السودان المأزق التاريخى وافاق المستقبل " ان الحركات الصوفية اخترقت الحواجز القبلية والاقليمية وتجاوزت بمسلكيتها الاخلاقية اطر التعصب ساعية بكل قوتها - وعلى نحو عفوى - لايجاد تدامج وطنى عام يشمل كل هذه الكيانات ، وكانت الحركات الصوفية هى الرد الوحيد على اشكال التجزئة القبلية والاقليمية وان كانت قد حملت فى ذاتها اشكالاً اخرى من التجزئة ولكنها جاءت اقل خطورة من التجزئة التى حاربتها .

وحينما اصبح نفوذ هذه الحركات الصوفية قوياً فى الربع الاول من هذا القرن ودخلت حلبة السياسة واستخدمت " الدين " فى الصراع تحولت إلى طائفية وحينما تحولت إلى طائفية ساهمت فى خلق تجزئة جديدة تقلق مضاجع الوحدة الوطنية وتهدد استقرار النظام السياسى .

وربما راى الترابى ان هذه الطائفية التقليدية بعد ان شاخت الان « اخذت تقدم تنازلات غير ضرورية لصالح المدنية والتطور الحديث ».. كما كان يرى الشيخ رشيد رضا فى موقف استاذه الشيخ محمد عبده من مسألة الحضارة الغربية حيث كان الشيخ محمد عبده يرى ان مفتاح التقدم هو تبنى العلوم الغربية .. بل بلغ عنده عدم التعصب تجاه الغرب حد ان يقول " ان سر تفوق اوربا يكمن فى تفوقها فى مضمار البحث العلمى والى تقدم نظم التعليم فيها " وكان يدعو صراحة إلى تحديث الفكر الاسلامى .

ومعنى التحديث عند الشيخ محمد عبده يتناقض مع رؤية الترابى تماماً للتحديث خصوصاً ان الشيخ محمدعبده يرفض التعصب الطائفى .

ويحاول الترابى ان يميز حركة الإخوان المسلمين - الجبهة الإسلامية - عن كل القوى الاخرى عندما قال : ان الحركة الإسلامية لا تتمحور على نسبة تاريخ كبعض الطوائف الدينية التى اجتمعت على وعى فكرى ثم جمدت على محض عصبية للتراث ، ولا على وشيجة واقع بشرى أو محلى يصل الناس طبعاً او عرقاً كالقبائل والفئات الاجتماعية ولا على علاقة غرض او منشط دنيوى يستدعى الاجتماع تعاونا او تنافساً كالهيئات المطلبية والمصلحية وفرق

العمل المشترك (كالنقابات) .

وانما يربط الجماعة كونها التقت على مذهب فكرى يميزها ويحيزها ، لانها نشأت من لقاء المفارقة الفكرية والتنظيمية لكيان التقليدى المسلم ..

ويواصل الترابى فى تحديد تلك المفارقات فيقول :ان الحركة الإسلامية " الحديثة " لم تقم على محور شخصي، من شيخ ذى إمامه يغنى بالتباعه والولاء لذاته عن عمق الرابطة الفكرية فالاحزاب الوطنية كانت اشد توحداً بالولاء للزعماء وبالعصبية التقليدية العشائرية والدينية .

وقد تكون الملاحظة الجديرة بالانتباه هى تكرار الترابى لاستنكاره للعصبية التقليدية والدينية .

والسؤال الذى من الممكن ان يوجه إلى الترابى هو اذن على ماذا تأسست جماعة الإخوان المسلمين ... وما هو جوهر الرابطة الفكرية التى تربط " القوى الحية والمتحركة " داخل الجبهة الإسلامية ؟.

ولتأكيد التمييز بين القوى التقليدية الإسلامية والحركة الإسلامية الحديثة يردد الترابى كثيراً قوله : ان الجماعة – الإخوان – تميزت بانها لم تنشأ عن مبادرة شيخ فرد متقدم بكسبه الدينى او التاريخى على الاخرين يقوم فيهم مرجعاً للتوجيه مغنياً عن توسيع القيادة وتركيب التنظيم ولو إلى حين .

امعاناً فى المفارقة بين التقليدى والحديث يذكر الترابى بان الجماعة اجتنبت مصطلحات اصلية فى التقاليد الإسلامية مثل الامارة والامامة والارشاد واثرت مصطلحاً اقرب إلى التقاليد الديمقراطية مثل الامانة والمسئولية والقيادة .

ويناقض كلام الترابى فى التمييز بين التقاليد الإسلامية والتقاليد الديمقراطية وتأكيده على " حداثة " الحركة الإسلامية ما قام به سابقاً حينما نصب الرئيس نميرى إماماً للمسلمين .. فقد ذكر الترابى لمجلة روز اليوسف الصادرة فى ٢٨ ابريل ١٩٨٦ مؤكدا على اننا بايعنا النميرى اماماً للمسلمين فى السودان وانا الذى وضعت صيغة البيعة وقسمها .

ويحاول البعض تذكير الترابى بان :

* مصطلح البيعة من التقاليد الاسلامية

* ومصطلح الانتخاب من التقاليد الديمقراطية.

* ومصطلح الامام من التقاليد الإسلامية ..ومصطلح الرئيس من التقاليد الديمقراطية .

وامعاناً ايضاً فى محاولة التمييز .. بل هذه المرة فى محاولة التبرير حينما اصبح يطلق

عليه لقب " الشيخ حسن " قال : لقد جرى اخيراً على المسئول الاول - يقصد نفسه - مصطلح " الشيخ" سوى انه بدا رمز تسمية سرية ايام القهر ثم غدا لقباً لا يرقى لمغزى المصطلح العرفى

يواصل الترابى رحلة التمييز إلى ان يقول : ان قيادة الجماعة الإسلامية بالسودان قد غلب عليها عنصر الثقافة الحديثة فالاصل الاخر الذى تلقت منه الجماعة فى تنظيمها الاول اصل اوروبى عصرى وقد يستنكف المسلم - وهو يؤكد اصالته ويجدد هويته فى وجه الغزو الحضارى الاوربى - ان يذعن لتقاليد اوربا فى بعض امرها او يعلن عن ذلك ، سوى ان الحركة ايضاً نشأت فى مناخ الاذعان والتقليد للغرب ، وروادها نهلوا من فكر الغرب التنظيمى وانفتحت عيونهم على النظم الادارية لدولة الاستعمار الحديثة واكثرهم عاشوا فى الغرب متعلمين فى مدارسه وحياته وتعرفوا نظام مؤسساته وجماعاته واحزابه .

ويصف الترابى حركته بانها حركة حية تكسر جمود حياة المجتمع التقليدى وتطمس حدوده الداخلية المتحيزة وتنشر بساطا يحيط به ويضمه قاطبة ، وبأنها حركة " تقدمية " فى مغزاها تتصوب إلى المستقبل ولا ترتهن للماضى بينما الطائفية التى تسبق الدعوة - وقد تلحقها- غالباً ماتكون اعتصاماً بحال تاريخى راجع يميز اهلها ويعزلهم ، واستمساكاً بعصبية تستغنى بشئون الذات الطائفية وتدبر عن سائر المجتمع واصراراً على الولاءات القديمة الجامدة وتبلداً عن الخيار الحر وعن الحركة المتجاوزة فالطائفية انحصار واقتصار وتقليد وافتتان بالماضى وحذر من كل طريف وغريب .

ذلك مفهوم الترابى للطائفية التقلدية فبدلاً من ان تكون جامدة.. تصبح متحركة .. وبدلاً ان تكون حذرة تكون متوكلة لامدبرة وبدلاً من ان تكون بزعامة " شيخ " تكون تحت "قيادة" شورية .

لم يلمس الترابى جوهر الطائفية ولم يرد ان يضع اصبعه على عصبها وهو " استخدام الدين فى السياسة " وهو العصب الذى يحرك الجبهة الإسلامية منذ نشأتها فى رحم الإخوان المسلمين قبل خمسين عاماً .

والترابى يدرك بذكائه ان العلاقات التقليدية للعصبية الطائفية فى طريقها للانحلال بفعل تأثير المفاهيم الحديثة ... ولابد من ظهور عصبية جديدة اعلى من القديمة واوسع ولكنها لاترقى إلى مرحلة الانفكاك من جوهر "الطائفية" إلا فى صورتها الحديثة وبمفاهيمها بعد أن بدأت الطائفية تأخذ شكلاً جديداً .

فهل استطاعت الجبهة الانفكاك من التقليد إلى الحديث .

ان التقليد لا يعنى الجمود والتحجر ، فسمة التقليد الثبات النسبى مقارنة مع حركة التطور السائدة فى العالم .

ولذلك يظل الصراع بين القوى التقليدية والقوى الحديثة يتمحور حول مسألة التطور، مضمونه وابعاده واتجاهاته ومقاصده ووسائله ومعدل سرعته ... ان الصراع يدور حول " التقدم الوطنى " والصراع هو " تصادم ارادات متناقضة " والقوى الحديثة تريد بناء دولة تتحق فيها الوحدة على اساس العدالة لان العدل هو المقدمة التى لا بديل عنها لتحقيق السلام الاجتماعى.

فهى شعارات الجبهة وبرنامجها ومشروعها وبنيتها قادرة على نقلها إلى مصاف « القوى الحديثة » .؟

أن هدف القوى الحديثة هو الحفاظ على الحريات الديمقراطية والحقوق الاساسية ضمن دستور ديمقراطى يضمن حرية العقيدة وحرية الرأى وحرية التعبير والتعددية السياسية وسيادة القانون وعدم التمييز بين المواطنين باللون والجنس والمعتقد .

وتناضل القوى الحديثة لمجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية ويخلو من الفوارق الطبقية الحادة والظلم السياسى والاجتماعى .

باختصار تريد القوى الحديثة دولة حديثة ذات نظام سياسى مستقر ومتجدد وفق ما يطرحه الواقع السياسى المتجدد .

والسؤال الهام : اية دولة تريدها الطائفية الحديثة .. ؟ .

وتقول التجربة السياسية ان القوى التقليدية عادة ما تضيق ذرعاً بالتطور الديمقراطى لانه يؤدى إلى تطور الوعى السياسى الذى هو فى نهاية المطاف يعتبر العدو السياسى للقوى التقليدية ، غير الديمقراطية ، التى ترى تحقيق مصالحها ومواقعها فى ثبات الواقع الاجتماعى او فى تغييره بتدرج يحفظ لها تلك المصالح بعيداً عن صدمات التحولات السريعة اوالمباغتة .

وتصادم الارادات المتناقضة ما بين القوى الحديثة والقوى التقليدية لا يدعو إلى ان يقفز الذهن إلى ان هذه القوى تعبر عن طبقتين اجتماعيتين مميزتين ومتصارعتين . ان هذا التقسيم ليس وارداً اصلاً لعدة اسباب :

أولاً : لأن مصطلح " القوى " لا يعبر عن طبقات كما هو محدد فى الفكر الماركسى اللينينى .. لان الطبقات كما قال ايلتش لينين هى : مجموعة واسعة من الناس تختلف عن بعضها البعض بالمكان الذى تشغله فى نظام محدد تاريخياً للانتاج الاجتماعى وبعلاقاتها بوسائل الانتاج - التى تحدد وتصاغ فى اغلب الحالات فى قوانين - بدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل وبالتالى بابعاد واسلوب اكتسابها لما تحصل عليه من نصيب فى الثروة الاجتماعية التى تحققها .

اذن ان وضع الناس بالنسبة لوسائل الانتاج - كما يرى لينين - هو مفتاح تحديد طبقتهم ، وان هذا بالتالى هو الذى يحدد ابعاد الثروة الاجتماعية التى يكتسبونها ولاسلوب حصولهم عليها .

اما " القوى " فاطار يشكل عباءة واسعة تضم تحتها طبقات وفئات وشرائح اجتماعية مختلفة فى علاقاتها بوسائل الانتاج منظمة فى تكوينها الادارى وحركتها السياسية ، متفقة فى توجهاتها العامة نحو التطوير والتحديث ، فهى فى اصلها فاعليات منتجة مؤلفة من الطبقة المتوسطة ومن فقراء المدن من عمال وحرفيين ومزراعين .

وقد افرز الواقع الاجتماعى فى السودان عبر التطور فى مجالات التعليم والصناعة والزراعة قطاعات الموظفين والمهنيين والعمال والمزارعين والضباط والجنود والتجار فى مؤسساتهم المنظمة ادارياً ومحددة مهنياً .. فكانت هذه التكوينات النقابية والاتحادات والمؤسسات تعبيراً تنظيمياً او مهنياً وان كان لا يتطابق تمام التطابق مع القوى الحديثة .

ثانيا : ان مفهوم التقليد ومفهوم الحديث لا يدخلان ضمن المصطلحات الايديولوچية السياسية او فى اطار النظريات المحددة بقوانين ومناهج كالماركسية والليبرالية ، والانماط ذات قوة متميزة فى المجتمعات النامية واكثر بروزاً منها فى المجتمعات المتقدمة .. بل واكثر تأثيراً فى ديناميات - وآليات - الحياة السياسية فى البلدان الاقل تطوراً .

وربما لهذا السبب كان مفهوما التقليدى والتحديث اقدر على استيعاب حركة الصراع السياسى والاجتماعى من مفهوم الصراع الطبقى فى المراحل الراهنة التى تمر بها بلدان العالم الثالث .

ثالثا : ان التركيب الاجتماعى فى السودان كما قال تيم نبلوك ، صاحب كتاب " السلطة والصراع فى السودان " مؤلف من شبكة معقدة ومتداخلة من التكوينات الاجتماعية والاقتصادية وهو تركيب لم يتبلور طبقياً بالشكل الذى حدث فى المجتمعات الراسمالية الصناعية .

وبسبب هذه الميوعة الطبقية التى يتسم بها التركيب الاجتماعى فى السودان اخذ التقسيم الاجتماعى بين التقليد والتحديث يلعب دوراً هاماً لتهيئة المجتمع للانتقال الى مرحلة جديدة تتجاوز مرحلة التداخل الاجتماعي. والميوعة الطبقية الى مرحلة الفرز الاجتماعى والتحديد الطبقى وهو تطور طبيعى يشكل فى كل مرحلة درجة نوع الممارسة الديمقراطية .

ولهذه الاسباب ظلت فكرة القوى الحديثة غامضة وهلامية فى العقل السياسى السودانى بالرغم من ان اهتماماً كبيراً تركز دائماً على دور " الخريجين " كشريحة اجتماعية مؤثرة فى حركة التحرير الوطنى والتعمير الاجتماعى . ولا عجب ان عجز العقل السياسى المهيمن طوال مرحلة ما بعد الاستقلال ان يكتشف ان القوى الاجتماعية المتسعة والمتزايدة بدأت تطالب بدور سياسى يتساوى مع حجمها ، فقد اصبح حجمها كبيراً ودورها مؤثراً . لذلك كان من البديهى ان شعرت كل التكوينات المؤلفة للقوى الحديثة بخيبة امل كبيرة فى قانون الانتخابات الذى كانت تتطلع ان يكون قانوناً اعمق ديمقراطية بتمثيل قطاعات منتجة فى الجمعية التأسيسية " البرلمان ". فقد ظنت هذه القوى عقب الانتفاضة ان الاحزاب بكل تشكيلاتها قد استوعبت تماماً الاسباب الفعلية لانهيار التجارب الديمقراطية السابقة وان غياب القوى الاجتماعية الفاعلة ووضعها على هامش التجربة كان له اثر سلبى على التجربة الديمقراطية .

ولشدة خيبة الامل التى انتابت الكثيرين من جراء سقوط الديمقراطيات فقد اطلق هؤلاء على تلك التجارب بانها ناقصة عقل .. لانها لم تبلغ مرحلة النضج والرشد .

وكان يرجا من المجلسين العسكرى والمدنى الانتقاليين ان يستوعبا نتائج تلك التجارب وحقائق الديمقراطية المطلوبة فى بلد كالسودان بتوسيعها من اجل حمايتها من السقوط ، ولكن كان المجلسان اقصر من قامة طموح الانتفاضة بكثير . فاصدر المجلسان بياناً حول بعض القضايا المتعلقة بالانتخابات عقب توقيع الفريق اول سوار سوارالذهب يوم ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ على قانون الانتخابات واشارا فيه الى ان " قرار المجلسين فى امر تمثيل ما يسمى بالقوى الحديثة قد واجه صعوبات جمة حول تعريف القوى الحديثة حيث ان كل حزب يعرف حداثة القوى من زاويته المحددة مما جعل التعاريف متضاربة لابعد الحدود" .

وفى ختام البيان ذكر المجلسان بانهما اتفقا على عدم جدوى تمثيل القوى الحديثة .

هكذا ببساطة .

وبعد ايام حينما اشتد الجدل حول القانون الناقص وكثرت التصريحات وتعددت المواقف حاول د . امين مكى مدنى الناطق الرسمى باسم مجلس الوزراء ان يهدئ من غضب النقابات ويرمى اللوم على الاحزاب والتجمعات فقال : انه لم يحدث خلاف بين مجلس الوزراء والمجلس العسكرى حول مبدأ تمثيل القوى الحديثة ولكن العقبة فى تمثيلها تتلخص فى تعدد الاحزاب والتجمعات واختلافها على كيفية تمثيلها من حيث النسبة المئوية ومن حيث تصنيف القوى الحديثة نفسها .

اذن كان المبدأ مقبولاً لدى المجلسين - العسكرى والوزارى - كما قال د. امين مكى مدنى ، ولكن العراقيل ظهرت امامهما اعتى من القدرة على تطبيق المبدأ بحيث لم يجرؤ

المجلسان على السير خطوة واحدة فى اتجاه البحث عن امكانية تمثيل القوى الحديثة حتى ولو فى مستوى الحد الادنى الممكن الاتفاق عليه بين الاحزاب والنقابات .

ولم يترك التجمع ساحة الجدل خالية لتبريرات المجلسين إذ انه قدم تعريفاً ظن انه مقبول فى تلك المرحلة حيث قال ان القوى الحديثة هى القوى الفئوية المنظمة فى نقابات والمسجلة بموجب قانون تنظيم المحاماه لسنة ١٩١٣ .

وحسب تقديرات التجمع فان القوى الحديثة تشمل ٢٠ فى المائة من جملة الدوائر الجغرافية حدد تفصيلها كالاتى : العمال ١٩ دائرة ،المزارعون ١٠ دوائر والمعلمون ٣ دوائر الفنيون دائرتان والمهنيون ١١ دائرة كما اقترح تخصيص ٩ دوائر للمرأة و٥ دوائر للمغتربين .

وبالرغم من ان معظم الاحزاب والفعاليات السياسية اكدت ، على الاقل ظاهراً ، على مبدأ تمثيل القوى الحديثة باعتبارها صاحبة الفضل فى تفجير الانتفاضة الشعبية فى ابريل ١٩٨٥ الا ان المجلسين حسما هذه القضية فى اجتماعهما المشترك بتاريخ ٨ فبراير ١٩٨٦ حيث رفضا تمثيل القوى الحديثة والاستعاضة عنها بتخصيص دوائر للخريجين إلى جانب الدوائر الجغرافية .

وبصدور هذا القرار لم يكن هناك مفر امام النقابات والاحزاب المؤيدة لمبدأ القوى الحديثة الا ان تشير باصابع الاتهام الى اعضاء مؤثرين فى المجلسين بأنهم وراء هذا الرفض الذى يخدم فى الاساس الجبهة الإسلامية . وبالطبع كان من بين الاعضاء المؤثرين سوارالذهب وتاج الدين من العسكريين والجزولى دفع الله وعمرعبد العاطى من المدنيين

وكانت اكثر الاحزاب تشدداً فى تمثيل القوى الحديثة الحزب الشيوعى السودانى والحزب الاشتراكى العربى الناصرى .. فقد اقترح الحزب الشيوعى ان يكون العدد الكلى للدوائر ٣٩٠ دائرة منها ٢٨٠ دائرة جغرافية و ١١٠ دائرة للقوى الحديثة .

وطالب الحزب الاشتراكى الناصرى بان يكون المبدأ الاساسى هو تقسيم الدوائر بالتساوى اى ٥٠ فى المائة للقوى الحديثة ومثلها للدوائر الاخرى ، وتميز الناصريون بانهم ادخلوا القوات المسلحة كقوى حديثة لابد من تمثيلها بنسبة داخل الجمعية التأسيسية خاصة وان هذه الجمعية هى برلمان تأسيسى يبحث فى الدستور ويضع اساس النظام السياسى الذى ظل مختلفاً عليه منذ الاستقلال .

جاء قرار المجلسين فى خدمة الجبهة الإسلامية حيث كانت الجبهة متوجسة من النقابات وترى ان تمثيل القوى الحديثة يعنى دخول التقدميين والاشتراكيين والديمقراطيين والعلمانيين والوطنيين الى الجهاز التشريعي، ودخولهم يعنى احتمال فقدها اهم قاعدة يمكن ان تستند عليها وهو " قانون الشريعة " او قانون سبتمبر كما يحلو للكثرة ان تسميه .



ولم تهدأ معركة تمثيل القوى الحديثة حتى برز الفريق اول تاج الدين عبدالله فضل نائب رئيس المجلس العسكرى بدعوة لتكوين حكومة قومية بعد الانتهاء من الانتخابات العامة وهى دعوة تأتى كخدمة اخيرة للجبهة الإسلامية حتى بعد المرحلة الانتقالية وبعد ان يقول الشعب كلمته فى انتخابات عامة تحدد توجهاته . واستند الفريق تاج الدين فى دعوته على بعض الوقائع التى يمكن لكل طرف تفسيرها حسب هواه ومصلحته فقال : انه طوال فترة سته عشر عاماً - عهد النميرى - كانت معظم الاحزاب تنشط فى المعارضة من الخارج . اما فى داخل السودان فقد فقدت هذه الاحزاب جزءاً كبيراً من اراضيها وقواعدها واتصالها بجماهيرها وانه فى ظرف سنة واحدة - السنة الانتقالية - سيكون من الصعب على قيادات هذه الاحزاب ان تعيد صفوفها بالصورة المطلوبة وبالتالى فان حزباً بعينه لن يتمكن من ان يحوز على اجماع الشعب السودانى بالصورة التى تجعله قادراً على تكوين حكومة لوحده .

ويرى الفريق تاج الدين - محاولاً دعم حجته لتلك الدعوة - بانه نتيجة لعراك الاحزاب داخل البرلمان فى السابق كانت تحدث الانقلابات والتدخلات العسكرية وتجنب هذه الصراعات يتم عن طريق توافق كل الاطراف بحيث تتمكن كل الاحزاب من اعادة تأسيس قواعدها .. ثم يتفق الناس بعد ذلك على حكومة قومية تشترك فيها كل الاطراف .

والحل غير السليم الذى طرحه الفريق تاج الدين لتلك الظاهرة ينتهى الى تكوين حكومة قومية من أحزاب الامة والاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية وبعض النواب الجنوبيين .

وان المقدمة الى قدمها الفريق تاج الدين ليس من المفترض ان تؤدى الى نتيجة " تكوين حكومة قومية " أن المقدمة تؤدى فقط الى ضرورة استمرار المجلس العسكرى الانتقالى ومد الفترة الانتقالية ، هكذا فهم كل من قرأ ما بين السطور فى دعوة الفريق تاج الدين .

ويتفق كثير من المفكرين والسياسيين مع المقدمة التى طرحها الفريق تاج الدين ويختلفون معه فى النتيجة والحل ، وربما كان من أفضل التحليلات لظاهرة " انفصال الاجيال " هو ما قدمه محمد ابوالقاسم حاج حمد فى دراسة متعمقة حول " تناقضات السودان تدفع بالنظام الديمقراطى الى حتفه التاريخى " وهى دراسة نشرت فى مجلة " الاتجاه " قبل اسابيع من الاطاحة بالنظام الديمقراطى وعنوان الدراسة وحده استطاع ان يتنبأ بمصير النظام .

يقول محمد ابو القاسم حاج حمد : ان فترة نميرى - ستة عشر عاماً - اسهمت بتوليد ظاهره اجتماعية - سياسية تعانى منها اليوم كبريات الاحزاب التقليدية التاريخية فى السودان ، تلك هى ظاهرة جيل ولد او نشأ بمعزل عن التواصل او الاتصال الايديولوجى والسياسى بكبريات الاحزاب التاريخية الحاكمة اليوم ، ولكن دون ان يقدم نظام نميرى باشكاله المختلفة التى تقلب فيها من اقصى اليسار الى اقصى اليمين ، بديلاً عقائدياً او ايديولوجياً

امام هذا الجيل ، فتركه يعيش من بعده حالة الفراغ التى كونها ضمنها ، ومنفصماً فى الوقت ذاته عن الاطر التقليدية التاريخية التى كونت تجارب الاحزاب الكبيرة .

ويستطرد محمد ابو القاسم فى تحليله قائلا : لننقل ان ثلاثة مليون من اصل ٥ مليون (تقع اعمارهم ما بين العشرين والاربعين) هم تحت سن الثلاثين فتكون نسبة الجيل الذى نشأ فى ظل الفراغ الايديولوجى المايوى او اللذى ولد ضمنه تعادل حوالى ٦٠ ٪ من المجتمع السودانى اى ما عدده ١٢ مليون نسمة .

ويمضى الى نتيجة هامة تقول : انه يمكننا المضى بالتصنيف لما هو اكثر ارتباطاً بفعالية قوى التغيير ضمن مركبات هذا الجيل ، فنتجزأ من مجموعه نسبة ٨٠ ٪ التى تتضمنها الارياف السودانية بحيث نبقى على نسبة الجيل الذى يعيش حالة حضرية اى نسبة الخمس من اصل ١٢ مليون فيكون لدينا حول ٢,٥ مليون من قوة الجيل الجديد التى تعيش حالة حضرية يصعب معها استلابهم لمصلحة القوى الريفية التقليدية بمنحاها الطائفى او اللاهوتي".

ليست تلك الازمة الوحيدة .. أزمة انفصال الاجيال بل هناك حالة ضياع عاشها جيل كامل خلال فترة نميرى إنعكست فى ظهور ٣٦ حزباً والتصديق لـ ٩٠ صحيفة للصدور وهى حالة تمزق وتعدد وتنوع قال عنها محمد ابوالقاسم : عدد الاحزاب بلغ سته وثلاثين وبعضها انشقاقات عن احزاب قديمة وبعضها للتعبير عن اطارات اقليمية وريفية .. فللجنوب احزابه التى تجاوز عددها سبعة وللشمال الرقم الاكبر ، حتى اصبحت المشكلة تدور حول العثور على مسمى لحزب جديد لايكون متداولاً ، فقد استهلكت كل الاسماء من مركبات قومى واشتراكى ووطنى وتقدمى وامه وعمال وفلاحين وسودانى وعربى وافريقى وديمقراطى .

تلك حالة ضياع وحالة انفصال اجيال من كبريات الاحزاب التاريخية ... ولكن هل يستدعى ذلك تشكيل حكومة قومية لمعالجة هذه الحالة ... ام يحتاج الى نهوض الاحزاب نفسها لتستقطب هذه الاجيال عبر البرامج والافكار والممارسة التى ترقى الى مستوى ينهض بها الوطن .. ؟



انشغل الراى العام زمناً بالدعوة الى تشكيل حكومة قومية ... وهى دعوة صبت زيتاً على نار الجدل والحوار المشتعل اصلاً على عتبات الانتخابات العامة ، واعتبرت الدعوة كأنها تمهيد سياسى لانقلاب عسكرى خصوصاً انها جاءت فى صيغتها وفى سياق احداث كأنها شرط تقدم به المجلس العسكرى مقابل اجراء الانتخابات .. شرط اراد به المجلس ان يكون هناك اتفاق " جنتلمان " بين الاحزاب الامة والاتحاد الديمقراطى والجبهة الإسلامية على تكوين حكومة قومية بدلاً من حكومة " ائتلافية " .

وجدت الفكرة صدى طيباً لدى الترابى حيث صرح قبل الانتخابات بايام حينما سئل عن رأيه فى الحكومة القومية فأكد على موافقته عليها وعلى " ان تقوم على اساس حد من التوافق السياسى من اجل مواجهة المصاعب الاقتصادية والتحديات الخارجية ."

ولكن فى الطرف الاخر وجدت فكرة الحكومة القومية معارضة شديدة بلغت حداً ان وجهت رسالة مباشرة للمجلس العسكرى بان يكف عن اطلاق الاقتراحات ورسم التصورات التى يمكن ان تضر اكثر مما تفيد . وطلب منه ان يلزم حدوده وإلا يتدخل فى شئون مرحلة لها رجالها .

وتراجع المجلس العسكرى اخيراً عن الفكرة التى كانت عبارة عن اخر سهم حاول ان يطلقه للدفاع عن وجود بعض اعضائه فى مناصبهم واعلن الفريق طيار محمد ميرغنى عضو المجلس ورئيس اللجنة السياسية " عن تعثر الجهود المبذولة فى سبيل تكوين حكومة قومية عقب الانتخابات وذلك إزاء المعارضة الشديدة التى جابهت هذه الفكرة من معظم قيادات الاحزاب وتأويلها بما لا يتفق مع قدسية المهام الموكلة للمجلس والتى أكد مراراً على الالتزام بها ."

هذا التراجع العلنى عن فكرة الحكومة القومية اشاع نوعاً من الارتياح وسط الاحزاب والنقابات ولكنه اشعل فتيل القلق داخل الجبهة الإسلامية حيث كانت ترى ان تحقيق الفكرة سوف يضمن لها وجوداً مؤثراً فى الحكومة القادمة بعد ان تتم مصالحة مع الاحزاب الاخرى تكسر عنها طوق العزلة .

وبما ان الفكرة اطيح بها تماماً كان على الجبهة ان تواجه مرحلة كثيفة الضباب يصعب التنبوء باحتمالاتها ونتائجها خاصة وان الانتخابات هى اول انتخابات حرة بعد اكثر من سبعة عشر عاماً .

كان القلق والتوتر والشك سمة المرحلة الانتقالية وحتى اخر دقيقة من عمرها ... وان كان القلق والتوتر سادا معظم المرحلة الا ان الشك حول الاستقرار كان ابناً شرعياً لتداخل الظروف المحلية بالاوضاع الاقليمية وبالمناخ الدولى حيث تشابكت قضايا السلام والحرب فى الجنوب بالحرب فى دول الجوار وحيث ارتبطت قضية التخلف مع التدنى الاقتصادى مع مصير الديمقراطية .

وفى حين كانت شمس المرحلة الانتقالية تميل الى الغروب سرت فى الاجواء السياسية عدة احتمالات يتطور اليها السودان فى المرحلة المقبلة .

الأول ، ان يقوم المجلس العسكرى بتسليم السلطة للاحزاب بعد اجراء انتخابات تشريعية سليمة .

الثانى ، ان تنفجر بعض المشاكل السياسية الى مدى يصعب السيطرة عليه ويؤدى الى

صدامات مفتعلة بين احزاب معينة تؤدى الى وجود مبررات قوية لاستمرار المجلس العسكرى فى الحكم . وكان متوقعاً ان تنفجر مشكلة الجنوب على نطاق اوسع مما هى عليه فى تلك الفترة مما يدفع بالعسكريين الى تمديد فترة حكمهم ايضا .

الثالث ، ان تقوم بعض العناصر الوطنية من الضباط الشباب الرافضين للاحزاب التقليدية بالاستيلاء على السلطة وطرح تصور بديل .

الرابع ، ان يقوم حزب عقائدى بالتغيير من داخل الجيش والانفراد بالسلطة ومنع الحياة الحزبية والعودة الى شكل من اشكال الحكم المطلق .

تلك كانت احتمالات أيا منها ممكن الحدوث ولكن كانت هناك ارادة شعبية مجمعة على خيار واحد هو استكمال المرحلة باجراء انتخابات عامة .

وفى اول ابريل ١٩٨٦ جرت الانتخابات العامة للجمعية التأسيسية فى جو هادئ حيث استمرت اثنا عشر يوماً .



الفصل الثامن

الطريق المسدود

في اول ابريل ١٩٨٦ دخل السودان فصلاً جديداً من فصول تاريخه السياسى عندما توجه ما يقارب الاربعة ملايين ناخب إلى صناديق الانتخابات للادلاء بأصواتهم من اجل اختيار نواب الشعب فى الجمعية التأسيسية .

مثلت الانتخابات ، فى حد ذاتها فصلاً جديداً ضمن دورة سياسية قديمة ظلت تلازم السودان منذ استقلاله ، وربما تميزه عن غيره من دول العالم الثالث إذ اصبحت ظاهرة متكررة فى حياته السياسية كتكرار فصول السنة بتعاقبها وتواليها دون انقطاع ودون تبديل .

فهناك فصل من الديمقراطية الحزبية تتعدد فيه الاحزاب وتتنافس وتتصارع بهدف الوصول إلى تكوين الحكومة وهو فصل عادة لا يكتمل ولا يأخذ مداه الطبيعي.

ثم يليه فصل من الحكم العسكرى يقوده مجموعة من الضباط كباراً او صغاراً ، تحت شعارات معتدلة او ثورية ، ويأخذ مداه الاقصى إلى ان ينتهى بثورة شعبية .

ثم يعقبه فصل ثالث انتقالى يكون الحكم فيها بالاتفاق بين الاحزاب والنقابات وهو عادة فصل قصير لا يتجاوز العام يهيئ الملعب السياسى لتنافس الاحزاب فى مباريات تشبه دورى كرة القدم حيث تكون الاضواء مسلطة على المرمى والتركيز على لوحة النقاط فى جو مشبع بصخب الجمهور .

وتعود الكرة مرة اخرى من بدايتها إلى نهايتها .

تلك فصول تشكل دورة كاملة فى التجربة السودانية وهى دورة تكررت مرتين بصورة كاملة ومؤهلة للاكتمال للمرة الثالثة وبنفس الاسلوب ، كأن التاريخ يعيد نفسه فى مدارات لزجة .

ويصف البعض هذه الدورة بانها خبيثة لانها تحتفظ باسباب بقائها فى حرز يمنع ان تمتد اليها يد الفناء ، وهى اسباب ظلت للكثيرين مستعصية عن الفهم واخرون يرونها حلقة شيطانية باعتبار ان هناك ارادة شريرة خفية تعبث بمصير السودان ولا تريده ان يستقر على حال الا ان التعبيرين يكشفان عمق الازمة وفداحة الحيرة التى يعيشها السودانيون .

وبالرغم من عمق الازمة الممتدة إلى نخاع التكوين السياسى والاجتماعى وما تفرزه من احساس سلبى احياناً تجاه امكانية الحل الا ان تفاولاً عظيماً قد صاحب عملية التصويت وبدا ظاهراً فى احاديث الناس وفى مناقشات المتحمسين لكل فريق وحزب وفى سطور الجرائد وفى تصريحات الزعماء والقادة السياسيين بان البلاد يمكن ان تفلت من اسر تلك الحلقة الخبيثة نهائياً .

وكان اكثر المتفائلين الصادق المهدى حيث اعرب فى تصريحات لجريدة الصحافة يوم ٢٣ ابريل ١٩٨٦ بان التجربة الديمقراطية الثالثة هى تجربة سودانية خالصة ، وانها هدية العبقرية السودانية لدول العالم الثالث بل ان الكثيرين وقبل البدء فى التطبيق يرون ان التجربة السودانية ستكون املاً ومخرجاً لازمة نظام الحكم فى دول العالم الثالث .

وبنفس التفاؤل - وان كان بدرجة اقل تواضعاً - تحدث البروفسيور مدثر عبد الرحيم - مدير جامعة امدرمان الإسلامية - واستاذ العلوم السياسية إلى مجلة (الاصلاح) التابعة لجماعة الإخوان المسلمين فى الكويت معلقاً على حضارية الانتخابات الجارية فى تلك الفترة قائلاً : ان وصف الانتخابات بانها حضارية يعتبر نقطة مهمة فى ذاتها ومهمة لدلالتها على ان الشعب السودانى الذى كان قد اطاح بنظام قهرى عن طريق المقاومة السلمية المدنية حريص جداً على استمرار الديمقراطية وذلك بما تقتضى الديمقراطية من الحرص على القوانين واحترام

حرية الآخرين وان كان مخالفاً لراى الحزب او الشخص ، وهذا يقوى الامل فى نماء هذه التجربة الشورية الثالثة منذ الاستقلال فى عام ١٩٥٦ ، فلقد انتهت التجربتان السابقتان بالفشل بوثوب مجموعة من الجند إلى السلطة وقد تعلم الشعب من تجارب الماضى .

ومن المؤكد ان جميع المتفائلين فى تلك اللحظات كانوا يتوقعون وهم فى حالة سعادة غامرة ان الامور سوف تسير فى المستقبل كما يرغب الجميع وهو تفاؤل قد يكون مستنداً على حقائق ثابتة اوعلى رؤية فضلت ان تنظر إلى الجانب المضىء من الصورة دون اعتبار للجانب الآخر .. او ربما كان التفاؤل يقوم على كثبان من الوهم المتنكر فى شكل الحقيقة .

فى كل الاحوال كانت الانتخابات هى احدى اهم الحقائق المعبرة عن اتجاه التطور السياسى فى المستقبل . وكانت نتائجها توضح بدقة واقع الاحزاب المتنافسة فى تلك الفترة ، عن امكانياتها واستعداداتها السياسية والتنظيمية والفكرية . كما انها رسمت اطار الحركة السياسية للسنوات القليلة القادمة .

وكان من العسير ان يتكهن المرء بنتائج دقيقة للانتخابات فى ايامها الاولى لانها اول انتخابات عامة تجرى فى السودان بعد انقطاع استمر ثمانية عشرعاماً وبعد ان شهدت البلاد تحولات اجتماعية وسياسية هائلة ، فجاءت نتائجها مفاجئة للكثيرين بما فيهم قادة بعض الاحزاب .وربما كان الإتحادى الديمقراطى اكثر الاحزاب دهشة لانه كان يتوقع الكثير فوجد القليل .

ويلخص التقريرالصادر عن لجنة الانتخابات القومية الصورة الكاملة لتلك المعركة السياسية ويبرز ظلالها الكثيفة فيقول : ان حزب الأمة القومى نال ١٥٣١٢١٦ صوتاً تلاه الحزب الإتحادى الديمقراطى حيث نال ١١٦٦٤٣٣ ثم الجبهة الاسلامية حيث حصلت على ٧٣٣٠٣٤ والحزب الشيوعى جاء فى الترتيب السادس بعد المستقلين والحزب القومى السودانى حيث نال ٧٢٦١٧ صوتاً .

وكان من ابرز العلامات فى هذه النتائج ما يلى :

* حصول حزب الأمة على ٩٩ مقعداً فى الجمعية التأسيسية وفاز الصادق المهدى فى دائرة الجزيرة ابا - معقل الانصار التقليدى بـ ٣١ الف صوت وهى اعلى نسبة من الاصوات ينالها مرشح .
* حصول الإتحادى الديمقراطى على ٦٢ مقعداً اى بفارق ٣٥ مقعدا مما حصل عليه حزب الأمة وفاز الشريف زين العابدين يوسف الهندى الامين العام للحزب فى دائرة الحوش وهى معقل تقليدى لأبناء الشريف الهندى .

* نالت الجبهة الاسلامية ٥١ مقعداً .. ومن المفاجاءات سقوط حسن الترابى فى الدائرة ٢٧ جبرة والصحافة حيث حصل على اكثر من عشرة الف صوت فى حين فاز منافسه باكثر من اثنى عشر الف صوت .

وتعتبر الدائرة رقم ٢٧ الانتخابية هى اهم واشهر الدوائر على الاطلاق ، فقد نالت شهرتها من المرشح والحدث . فمرشحها البارز هو الترابى الامين العام للجبهة الاسلامية والحدث هو ان معظم المرشحين الاساسيين عن الاحزاب الاخرى تنازلوا عن ترشيحهم لمرشح الحزب الإتحادى الديمقراطى كى يفوز على اكبر رمز مناهض للانتفاضة .

وبسقوط الترابى فى هذه الدائرة تسأل الناس :

هل لم يحسب قادة الجبهة الاسلامية حساب تحالف قوى الانتفاضة حينما اختاروا الدائرة "٢٧" لمرشحهم الاساسى حسن الترابى ؟ .

مما لا شك فيه ان الدائرة الانتخابية لمعركة الترابى كانت المهمة المقدسة لكافة عناصر الجبهة الاسلامية فاختيارها تم على اساس واحد : عدم احتمال سقوط الترابى ولو بنسبة واحد فى المائة وان الاختيار قد تم بعد اجراء مسح شامل للمناطق المضمونة نتائجها لصالح الجبهة ثم اختيار الدائرة الافضل حظاً من ناحية الاستعدادات والتجهيزات السياسية والتنظيمية .

وكان من اهم الاستعدادات ان قامت الجبهة الاسلامية بحشد مؤيديها فى هذه المنطقة باعداد كبيرة منذ مرحلة التسجيل للناخبين وشرعت فى خلق علاقات مع مؤسسات تعليمية وتربوية ودعم لاندية رياضية وفرق لكرة القدم وكانت اهم المؤسسات لعملية الحشد والتعبئة هى المساجد والزاوية الدينية والمدارس .

ارادت الجبهة الاسلامية ان تجعل من منطقة "الصحافة وجبرة " معقلاً لحركتها وقاعدة لنشاطها ومنطقة مقفولة لصالحها .. اردات ان تقلد الشيوعيين فى الستينات حينما كانت لديهم منطقة بيت المال فى أمدرمان معقلاً يطلق عليه " موسكو " السودان ... وربما ارادت الجبهة الاسلامية ان تحذو حذو الطائفية التى تملك مناطق مقفوله فى غرب السودان تابعة للانصار ، وفى الشمالية تابعة للختمية .

ولكن برغم اسس الاختيار الدقيقة والحسابات التى لا يرقى اليها الظن الا ان الجبهة الاسلامية اخطأت التقدير حينما لم تضع فى حسابها " مرحلة المعركة " و " الرمز " .. كما لم تضع فى تقديرها ميول اهالى الدائرة خاصة الشباب منهم . فحينما علم اهالى الدائرة " ٢٧ " بأن الترابى هو مرشح الجبهة بدأوا فى ممارسة ضغوط هائلة على مختلف الاحزاب ومرشحيها من اجل التحالف لمواجهة رمز الجبهة الاسلامية وزعيمها .

وجاء التحالف تحت اسم " قوى الانتفاضة " ليضع الترابى فى خانة " سدنة " النظام السابق .وليطرح امكانية العمل الموحد بين مختلف الاحزاب ذات البرامج المتعارضة والاهداف المتناقضة فى مواجهة جبهة تشكل ، التناقض الاساسى للجميع فى تلك المرحلة .

وفى الجانب الاخر كان قادة الجبهة الاسلامية يخوضون تجربة حول ما إذا كانت الانتخابات يمكن ان تدخل فى صميم العمل الشعبى كوسيلة للانتقال من حزب صفوة إلى حركة جماهيرية واسعة متغلغلة إلى اعماق الطبقات الشعبية ، وكانوا فوق ذلك يرون ان الانتخابات تجربة جديدة لقيادات الحركة يتم من خلالها تعميدهم كرموز شعبية عن طريق " الاختيار الشعبى " بدلاً عن طريق الاختيارالتقليدى .

ان معركة الترابى فى الدائرة "٢٧" هى خلاصة لمعارك الجبهة فى مختلف الجبهات .

ولكن دارت على الترابى الدوائر فسقط سقوطاً مدوياً بهزيمة جارحة اعادت اليه ذكرى هزيمته فى انتخابات عام ١٩٦٧ حينما حاول منافسة احد اقطاب الإتحادى الديمقراطى من كبار المزارعين فى دائرة الحوش وهومضوى محمد احمد الذى وصفته الصحافة العالمية انذاك بالرجل الامى الذى فاز على استاذ الجامعة .

ربما كان الترابى غيرمحظوظ او ربما كان مكروهاً فتجربته مع الانتخابات كانت دائماً فى غير صالحه .

ان الجبهة الاسلامية خسرت كثيراً بفشل الترابى فى الدخول إلى الجمعية التأسيسية كنائب عن الدائرة " ٢٧ " .. وربما رأى البعض ان الديمقراطية قد خسرت بنفس الدرجة لسببين

أولهما ، ان معظم قادة الاحزاب نجحوا فى تمثيل احزابهم فى الجمعية التأسيسية مما هيأ لهم فرصة التلاقى باستمرار والحوار فى مختلف القضايا فى ساحة " ديمقراطية " تعبر عن اختيار الشعب .

ثانيهما ، ان فشل الترابى ، الذى تعتبره دوائر محلية ودولية احد المفكرين الاسلاميين البارزين ، له انعكاسات فكرية ونفسية سلبية على الرجل نفسه وعلى حزبه خصوصاً وان الرجل معروف عنه انه مدمن لفكرة " النجاح " ويكره سيرة الفشل إلا فى خصومه .

وقد نجح خصومه فى الدخول إلى الجمعية التأسيسية واستطاعوا ان يقودوا احزابهم ان كانت فى الحكومة او فى المعارضة . فمثلاً نجح الصادق المهدى خصمه الكبير ، ونجح الشريف زين العابدين الهندى ونجح محمد ابراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى خصمه الألد وعدوه التاريخى ونجح الاب فيليب عباس غبوش رئيس الحزب القومى السودانى

وفاز اليابا سرور .

كان سقوط الترابى طعنة غائرة اكثر من صفعة عابرة ، لم ينسها ابداً وربما لن ينساها مدى الحياة .

ومن انعكاسات فشل الترابى فى الدخول إلى الجمعية التأسيسية هو حالة " الارتباك " التى سادت وسط قيادة الجبهة داخل البرلمان خصوصاً فى المعارك الاساسية حول قضايا مثل الميزانية ومسائل مثل الدفاع الشعبى ومشكلة الجنوب والحرب والسياسة الخارجية وقضية القوانين البديلة لقوانين سبتمبر .

ولكن شباب الجبهة الاسلامية رأوا ان سقوط الترابى كان خيراً على الجبهة من ناحيتين:

أولهما ، ان لاحت فرصة لا تعوض ليتمرس اعضاء الجبهة فى البرلمان ويحسنوا ادائهم البرلمانى لان الترابى كان سيغطى عليهم .

ثانيهما ، استطاع الترابى ان ينطلق ، بعد سقوطه ، ليفتح افاقا اوسع كانت ستكون مغلقة بانشغاله باعمال الجمعية التأسيسية وربما قصد هؤلاء الشباب تلك الافاق الخارجية التى تستهوى الترابى اكثر من غيرها .

فاذا كان شباب الجبهة الاسلامية فى دفاعهم عن سقوط الترابى قد رأوا ان الجبهة ربحت فى مجال اخر ، إلا ان المؤكد انها خسرت مشروعاً لتحويل الدائرة " ٢٧ " إلى معقل اسلامى كما انها خسرت مبالغ مقدرة من الاموال صرفتها برضا كامل وحماس دافق حتى يفوز الترابى . وقد قدرت بعض الدوائر المالية ما انفق فى تلك الدائرة باكثر من ثلاثة ملايين جنيه سودانى وبهذا التقدير تكون الدائرة "٢٧" هى اغلى دائرة فى انتخابات عام ١٩٨٦ .

وليس فشل الترابى هو المفأجاة الوحيدة بل كانت النتيجة العامة للجبهة الاسلامية هى المفأجاة . فقد حازت الجبهة على "٥١" مقعداً فى الجميعة التأسيسية مما طرح سؤالاً كان يحتاج إلى اجابة رصينة وهو : هل ما حصلت عليه الجبهة من مقاعد يعبر فعلاً عن حجمها الحقيقى وقدرتها ؟

تقول دراسة علمية حول " الانتخابات البرلمانية الاخيرة فى السودان ١٩٨٦ - نظرة تحليلية " قدمها الباحثان الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام وعوض حاج على بمعهد الدراسات الافريقية الاسيوية ، ان النتائج التى حصلت عليها الجبهة الاسلامية تعكس مستوى عال من التخطيط الدقيق والذكى والمبكر للحملة الانتخابية علاوة على وفرة الموارد المالية التى اتاحت لقيادة ذلك التنظيم ومرشحيه حرية الحركة والوصول إلى كافة شرائح المجتمع السودانى"

وتضيف الدراسة فى تحليلها لنتائج الجبهة الاسلامية قائلة " كما استفادت الجبهة الاسلامية من اخطاء الاحزاب الاخرى . فعلى سبيل المثال لا الحصر استغلت قيادة التنظيم ظاهرة تعدد مرشحى منافسيها بطرح مرشح واحد فى الدائرة الواحدة ..وبهذا التنظيم نجحت فى كسب خمسة مقاعد فى العاصمة القومية ما كان من الممكن ان تذهب لها لو ان الحزب الإتحادى الديمقراطى طرح مرشحاً واحداً له فى كل دائرة من الدوائرالخمسة .

وتأكيداً لتحليل الدراسة قال الترابى فى حديث لجريدة " الشعب " المصرية فى اليوم السادس للانتخابات أنه قلق على مستقبل الاوضاع السياسية فى البلاد من جراء ممارسات الاحزاب التقليدية وحينما سئل عما هى الممارسات التى تضاعف قلقه اشار إلى تعدد مرشحى حزبى الامه والاتحادى الديمقراطى فى الدوائر الانتخابية مما يعكس عدم قدرتهم على تنظيم امورهم الداخلية فكيف باحوال السودان ككل وقال " لقد بلغ عدد المرشحين الاتحاديين خمسة وستة مرشحين فى الدائرة الواحدة . ولم ينجح حزب الأمة من تعددية المرشحين ايضا ، فاذا كان الإتحادى الديمقراطى يتسم بالتسيب التنظيمى الشديد فان حزب الأمة يتصف اكثر بالانضباط وان كان فى رأيي اكثر انضباطاً وولاءاً لسلطة الفرد ."

وكان الترابى يقصد بـ الفرد « الصادق المهدى » .

اذن قوة الجبهة الاسلامية ليست كامنة فى اصلها الفكرى ولامتوفرة فى اساس تكرينها السياسى بل هى قوة مستمدة حسب ما كشفته التجربة من غيرها ومن ضعف الاخرين .

فهى لديها قوة مالية مجلوبة من دول ومؤسسات فى الخارج سخرتها الظروف السياسية لمصلحة الجبهة .

وهى لديها قدرة سياسية توفرت لها من ضعف الاخرين بسبب ظروف سياسية كانت فى خدمة مصالح الجبهة .

وتقف تجربة التحالف مع النميرى واقامة مؤسسات « فيصل» المالية شاهداً ودليلاً على المصادر الخارجية لقوة الجبهة . وهى مصادر قوة لم تحوزها حركة الإخوان فى السودان فقط بل حازتها كل حركات الإخوان فى مختلف الأقاليم العربية والإسلامية بل والأوربية .

وبمقارنة بسيطة بين مجموع الاصوات التى نالها الإتحادى الديمقراطى وتلك التى نالتها الجبهة الاسلامية يدرك المراقب ان الإتحادى الديمقراطى لم ينقصه الكم ، بل كان ينقصه الكيف والقدرة على التنظيم وهى " فضيلة " لم يحافظ عليها هذا الحزب العريق وان كان البعض يقول انه لم يملكها اصلاً .

ومضمون القوة ومفهومها شغلا المفكرين والسياسيين منذ ان عرف الانسان الصراع

وباعتبارهما مشكلة رئيسية من مشكلات السياسة .كان لينين المفكر الماركسى الفذ قد أثار قبل الثورة الروسية أسئلة مؤلفة من كلمتين : من " فى حالة الرفع " من " فى حالة الجر والنصب امام اتباعه ..والمقصود هو من ذا الذى يكون موضع الافعال والاحداث وسيرها ومن ذا الذى يكون هدفها وضحيتها ؟ .

وملخص القول ان القوة فى ابسط تعريفها هى القدرة على الانتصار فى الصراع وفى التغلب على العقبات .

ان تجربة الانتخابات العامة دلت على حقيقة بينه وواحدة هى ان ضعف الاخرين هو مصدر قوة للجبهة الاسلامية .

وربما كانت هذه الحقيقة هى القاعدة الذهبية التى حددت توجهات وسياسات الجبهة الاسلامية فى كل مرحلة .. فقد كانت السياسة الثابتة لحركتها هى العمل على اضعاف الاخرين بشتى الوسائل وبمختلف الاساليب إذ لا يهم بعدئذ " المعيار الاخلاقى " لو كانت المحصلة فى صالح تحقيق غايتها " .

والغاية دائماً عند الجبهة الاسلامية هى السلطة وكما يقول الترابى " ان السلطة برغبتها وهيبتها تجلب الناس افواجاً إلى الحركة .. وان تبوأ المسئولية ولو مع الاحزاب يعلم الجماعة فقهاً وحكمة فى شئون السياسة الداخلية والخارجية " .

ولذلك كان مطلب الترابى منذ ما قبل الانتخابات ان يضمن تكوين حكومة قومية من الاحزاب الكبيرة تتيح لحزبه فرصة المشاركة .. فبعد ان فشلت دعوة الفريق تاج الدين عبد الله فضل للاحزاب بعقد اتفاق لتكوين حكومة قومية اعاد الترابى اثناء الانتخابات ، بل فى اليوم السادس من بدء عملية التصويت الدعوة إلى تكوين حكومة قومية .

ففى حديث ادلى به لصحيفة " الشعب " التى يصدرها حزب العمل الاشتراكى الاسلامى بالقاهرة اكد الترابى على رغبته فى تشكيل حكومة قومية تقوم على اساس حد ادنى من التوافق السياسى .

ولم يكتف الترابى بإبداء الرغبة على صفحات الصحف بل عمل بكل جهد على اغراء الإتحادى الديمقراطى على توقيع اتفاق ، يقال انه سرى ، للتعاون بينهما ويتضمن وعداً بألا يشترك احدهما فى حكومة إلا إذا اشترك الطرف الاخر ، اى ان هذه الاتفاق يعنى بطريق اخر نوعاً من التحالف السياسى لمواجهة مسألة واحدة هى المشاركة فى السلطة. واعتبر الصادق المهدى هذا التحالف الظرفى مناورة خبيثة من الحجم الكبير لا تخرج الا من دماغ الجبهة ، تمارسها لضمان دخولها فى الحكومة ... وان الإتحادى الديمقراطى ، تحت تأثير الغيرة السياسية، استجاب دون ان يحسب الحسبة المفيدة .

وبهذا الاتفاق وضع الصادق امام خيارات صعبة خصوصاً ان نتيجة الانتخابات لا تسمح لحزب منفرد بتكوين الحكومة .. هذا الحال لم يترك امام الصادق الا ان يناور ليلتف حول " الاتفاق السرى " ويجذب الإتحادى الديمقراطى إلى صفه .. او ان يقبل بالواقع ويرضخ للعبة الجبهة الاسلامية فيسمح لها بالمشاركة .

كان الصادق المهدى متردداً بين هذين الخيارين .

واشارت وثائق حزب الأمة إلى ان الصادق رضخ لضغوط الواقع فطرح فى اجتماع المكتب السياسى والهيئة البرلمانية لحزبه فكرة تشكيل حكومة قومية من الاحزاب الممثلة فى الجمعية التأسيسية اى انه وافق ضمناً على دخول الجبهة الاسلامية فى مشروع الحكومة القومية .

واضافت هذه الوثائق قائلة ان المكتب السياسى والهيئة البرلمانية لحزب الأمة رفضا جملة وتفصيلاً دخول الجبهة الاسلامية فى الحكومة واختاروا بدلاً عن ذلك " السعى لاقامة حكومة مع الإتحادى الديمقراطى وبعض الاحزاب الصغيرة الموجودة فى الجمعية التأسيسية " .

كانت الاصوات الرافضة لمشاركة الجبهة الاسلامية كثيرة وعالية وذات ثقل يصعب عدم سماعها . كان على رأس الرافضين ادريس البنا ، البروفسير محمد ابراهيم خليل ، بكرى احمد عديل الدكتور موسى مادبو ، الحاج عبد الله عبد الرحمن نقد الله ،البروفسيور صلاح عبد الرحمن على طه الدكتور بشيرعمر وسارة الفاضل واخرون .

وكان هناك ايضا قطاع عريض وهام يستحيل تجاهل مشاعره وهو قطاع الشباب فى حزب الأمة . وقد ظل هذا الشباب معبأ بمشاعر العداء والكراهية لكل ما يمت للجبهة من صلة سياسية منذ الصراعات والمعارك بينهم داخل الجامعات والمعاهد العليا والمدارس بعد المصالحة الوطنية فى عام ١٩٧٧ .

وهو الشباب الذى تفتح وعيه على فكر الصادق المهدى الجامع بين تراث المهدية وتعاليم اكسفورد وعلى التجارب السياسية للاحزاب الاخرى وعلى الدعوة المكثفة لاختيار اسلوب البناء المؤسسى فى العمل التنظيمى وما يفرضه ذلك من ميل نحو الروح الديمقراطية .

وهو شباب فى نهاية الامر بدأ يرحل من منطقة الالتزام المغلق فى دائرة الانصار إلى عالم حزب الأمة وهو انتقال من الطائفية التقليدية إلى حزب يطمح شبابه ان يكون ذا افق مفتوح على التجديد وعلى القومية .

وبين الرفض الصريح لحزب الأمة والاتفاق السرى بين الإتحادى الديمقراطى والجبهة الاسلامية دخلت عملية تشكيل اول حكومة منتخبة نفق المناورات المنهكة لقيادات الاحزاب وللرأى العام ، حيث كانت قيادات الاحزاب مستغرقة فى مشاورات تمتد من النهار الباكر إلى

الليل المتأخر ، وكان الراى العام يتابع بشغف وشفقة وباعصاب مشدودة تلك الاجتماعات وما تتمخض عنه من اتفاقات لا تصمد كثيراً امام المناورات فتنهار ثم تبدأ من جديد على انقاض ما انهار .

كانت مشاورات لا تنتهى إلى نقطة الا لتعود لتبدأ من حيث بدأت اول مرة . كانت حلقات مفرغة انهكت الجميع .وبعد مخاض طويل ارتسمت فى فضاء تلك المشاورات ملامح اتفاق ثلاثى بين الأمة والاتحادى والجبهة الاسلامية .. وهو اتفاق جاء ضد الجميع باستثناء الجبهة التى استماتت لبلوغة .

ثم جاءت مشاورات تشكيل المؤسسات وملء مناصبها وتكوين الحكومة لتكون هى أول اختبار صعب لقدرات الصادق المهدى فى عهده الجديد .

كان السودان كله ينتظر .. وكانت الدول من حول السودان تراقب .



فى القاعة الرئيسية بمبنى الجمعية التأسيسية المتباهى بفخامته والمطل على ملتقى النيلين الازرق والابيض انعقدت فى ٦ مايو ١٩٨٦ " **جلسة تاريخية** " شهدت انتقال السلطة من المجلس العسكرى الانتقالى إلى مجلس رأس الدولة والى نواب الشعب المنتخبين .

كانت الجلسة عبارة عن ثلاثة مشاهد تداخلت فى لوحة واحدة تعبر عن ماض يحمل على اكتافه كل خطايا التكوين وامجاد الميلاد لامه حاضرها منهك بالصراع ومستقبلها تزدحم افاقه بالاحلام الناهضة وتمتلئ سماواته بالهواجس المخيفة المرعدة .

كانت هناك ثلاثة مشاهد خلبت الحاضرين وانستهم الخطايا والشقاق والهواجس .

* هناك مشهد يحكى حضارية الانتقال السلمى والهادئ من سلطة عسكرية إلى سلطة مدنية منتخبة .

* هناك مشهد سرت فيه روح التضامن الوطنى وخلقت فيه امكانية الحفاظ على الوحدة بين ابناء السودان الواحد .

* هناك مشهد برز فيه التفاؤل بان الديمقراطية هى الابقى وانها هى الطريق الوحيد للتقدم الوطنى .

كان هناك احساس طاغ من التفاؤل .. احساس بان الديمقراطية السودانية " وهى هدية العبقرية السودانية لدول العالم الثالث " كما قال الصادق المهدى .

تلك المشاهد اعطت انطباعاً بان للسودان شخصية متميزة وله روح ديمقراطية متفردة وان عبقريته هى تلك القدرة الخارقة على استعادة الحرية عبر الفعل الشعبى بالثورة والانتفاضات

مهما كان ليل الدكتاتورية طويلاً .

ولكن لم يسأل احد لماذا فشلت العبقرية السودانية ان تحافظ على انجازها الديمقراطى مرتين خلال خمسة عشرعاماً .. ؟ ولماذا عجزت ان تكسر الدورة الخبيثة ليتقدم السودان فى خط متصاعد بدلاً من الدوران فى حلقات التراجع .

لم تكن الاجابة على تلك الاسئلة شاغل المجتمعين فى تلك "**الجلسة التاريخية**" وفى تلك اللحظات المشبعة بالفرح والتفاؤل . كان الشغل الشاغل استكمال المؤسسات الدستورية " التقليدية " بعد ان انتقلت اليها السلطة من المجلس العسكرى . كما ان الوقت اساساً لم يكن يسمح بالاجابة على اسئلة ربما تأخذ من العمر زمناً ،كما لم يكن الوقت ملائماً لأن أنباءً تسربت منذ الصباح الباكر تفيد ان الاتفاق الثلاثى بين الأمة والاتحادى والجبهة الاسلامية قد انهار تماماً .

لم يكن احد من النواب يعرف كيف انهار الاتفاق ، فقد ناموا ليلة تلك الجلسة والاتفاق الثلاثى قائم وكل منهم يعرف واجبه الحزبى وواجبه البرلمانى فى دعم الاتفاق ، واستيقظوا واذا بالاتفاق كان قد تلاشى وتلاشت معه فرص الحكومة القومية .

وفور سماع نبأ إنهيار الاتفاق حدث ارتباك وسط نواب الحزبين الأمة والاتحادى لساعات طال فيها الهمس حيث لم ينتهى الا بعد ان اخطروهم بان ميثاقاً قد تم الاتفاق عليه بين "السيدين " وبعض زعماء الاحزاب الصغيرة تحت اسم ميثاق حكومة الوحدة الوطنية ..... وهو عبارة عن برنامج قال عنه الصادق المهدى انه " موجه لتحقيق الوحدة الوطنية كهدف استراتيجى " .

وحينما هدأت الخواطر بين الحزبين " الكبيرين " وهبطت درجات التوتر العالى وسط اليسار وانحسر خوف الجنوبيين ، بتحقيق هذا الميثاق تحققت للرافضين داخل حزب الأمة رغبتهم فى ابعاد الجبهة الاسلامية، وبه استطاع محمد عثمان الميرغنى ان ينفض يده من ايه " اتفاقات سرية " . وتحققت له رغبة تكوين حكومة ائتلافية ، وهى رغبة اعرب عنها بحرارة، قبل ثلاثة اسابيع من اجراء الانتخابات ، لمجلة المصور القاهرية عندماسألته ما إذا كان سوف يتم ائتلاف بين حزبكم وحزب الأمة فقال بالنص ودون تردد " نعم .. ولما لا .. ليس فى ذلك شئ غريب ، فعندما جاء انقلاب مايو قبل ١٧ عاماً - كانت هناك حكومة ائتلافية قوية بين الإتحادى الديمقراطى وحزب الأمة والاحزاب الجنوبية ... ومن حيث انتهينا عام ١٩٦٩ يمكن ان نبدأ عام ١٩٨٦ " .

ويبدو ان محمد عثمان الميرغنى اسقط حقبة مؤثرة من تاريخ البلاد حيث لم تتجمد فيها الحياة بل حدثت فيها تطورات هائلة أهمها تنامى الوعى السياسى وسط قطاعات اجتماعية

عريضة على رأسها الشباب الذين ولدوا حول عام ١٩٦٩ وهو جيل يحمل اثار وندوب تلك الحقبة إلى المستقبل دون ان يسقطها كلها على الحاضر .. لانه جيل على موعد مع الغد .. جيل يحمل القلق والتمرد لولا أنه جاء فى زمن اهتزت فيه المفاهيم والقيم وتضعضعت فيه ما كان يعتقد بانه ثوابت راسخات .

اما الجيل الذى استلم للتو السلطة من المجلس العسكرى فهو جيل برز إلى الحياة السياسية اثناء وبعد اكتوبر ١٩٦٤ .. وان كان عاصر تطورات الحياة السياسية وشهد عظمتها وعظمائها منذ الحرب العالمية الثانية ورموز هذا الجيل الاكتوبرى البارزين هم حسن الترابى وولد فى ١٩٣٢ وتزعم جماعة الإخوان المسلمين فى ١٩٦٤ .. الصادق المهدى ولد فى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٦ واصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٧ ورئيساً لحزب الأمة منذ بداية السبعينيات .. محمد عثمان الميرغنى ولد عام ١٩٣٦ وأصبح مرشداً للختمية عام ١٩٦٨ وراعياً للحزب الإتحادى الديمقراطى منذ ١٩٦٧ .. محمد ابراهيم نقد ولد عام ١٩٣٤ وتزعم الحزب الشيوعى السودانى فى اول السبعينات بعد اعدام عبدالخالق محجوب .

اذن قادة الجمعية التأسيسية وقادة البلاد هم من ابناء جيل واحد ويكاد معظمهم ان يكون فى نفس سنى العمر . ولذلك كان التنافس بينهم على اشده بدلاً من التعاون المرتكز على فهم مشترك لطبيعة العصر ولطبيعة القضايا . كما كان من المفترض ان يكون هذا الجيل قد ورث من اباء الاستقلال التسامح وتعلم منهم ومن تجاربهم مكامن القوة والضعف فى تجارب الديمقراطية .

كان ذلك املاً راود كل من تحمل مشاق الادلاء بصوته فى الانتخابات كما كان ذلك يأساً منع كل من لم يحمل نفسه ، دون عذر للإدلاء بصوته .

كان الجميع من كل الاجيال الحية ينتظرون افتتاح الجمعية التأسيسية متشوقين لسماع جرس المنصة يعلن بداية الديمقراطية فى عهدها الجديد فيما تعارف عليه بالديمقراطية الثالثة .

وبالرغم من أن التشوق كان كبيراً الا انه تبدد بالدهشة عندما تم اختيار احمد الميرغنى رئيساً لمجلس راس الدولة ،وهو اختيار جاء مجافياً لتوقعات العديد من الدوائر السياسية وربما للراى العام . ربما كان سبب الدهشة عدم معرفة الناس به كرجل سياسى او رجل دولة ، اوربما لابتعاده سنوات طويلة عن مباشرة العمل العام فى عهد جعفر نميرى أو فى المعارضة ، وبالرغم من تعيينه عضواً بالمكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى ١٥ مارس ١٩٧٨ م إلا انه لم يكن مهتماً بلعب دور فى تلك التنظيمات المايوية ، اما زهداً فى تلك التنظيمات او انشغالاً باعماله الخاصة . وعندما شعر النميرى بعدم حماسة احمد الميرغنى للمشاركة الفعالة او غير الفعالة فى المكتب السياسى تم اعفاءه من المنصب بعد سبعة عشر شهراً فقط .

ويمكن للمرء ان يجزم ان احمد الميرغنى كان سعيداً جداً بقرار الاعفاء من منصب لم يسعى اليه ولم يبد ايه حماسة تجاهه ولكن هل سعى احمد الميرغنى لرئاسة مجلس رأس الدولة .. ؟ .

والمعروف ان تشكيل المؤسسات الدستورية تم وفق اتفاق بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى وكان تعبيراً عن توازن بين الختمية والانصار فى الاساس واختيار احمد الميرغنى جسد هذاالتوازن .. وبالرغم من ان احداً لم يطعن فى مقدرات ومؤهلات احمد الميرغنى الا ان توليه رئاسة مجلس راس الدولة اعاد إلى الاذهان حكم " السيدين " ونفوذ الطائفتين وما يلقيه هذا النفوذ من ظلال على التجربة الديمقراطية .

وقد انشغلت البلاد طوال الاسبوع بعد اختياره فى تقويم الرجل وحسن الاختيار او سؤه وهل هو كفء لهذا المنصب ام لا ، طال الجدل إلى ان تأثرت به دوائر الحزب الإتحادى الديمقراطى مما استدعى ان يتقدم مسئول فى المكتب السياسى للحزب للتعقيب فى جريدة " الصحافة " بعد سبعة ايام من تشكيل المجلس ، وفى التعقيب قال مسئول الحزب الإتحادى : " انه يجب الا يزعم احد باسم الختمية انهم مستغربون لتولى احمد الميرغنى لهذا المنصب او غير راضين فهذا غير صحيح على الاطلاق .. اما اولئك البعض من غير الختمية الذين يرون ان السيد احمد الميرغنى ليس له رصيد نضالى كاف او خبرة سياسية طويلة لاحتلال هذا المنصب فارجو ان اعقب بأن السيد احمد الميرغنى ليس جديداً على العمل السياسى ويكفى ان اشير إلى انه تحمل فى هذه المجالات زهاء ربع القرن فى المكتب السياسى ، ففى عام ١٩٦٧ عام النكسة حاولت الحكومة السودانية ان يلتقى كل قيادات الأمة العربية فى قمة للملوك والرؤساء ... وقد تعثرت كل الاتصالات الدبلوماسية التى قامت بها حكومة السودان بهدف اقامة ذلك المؤتمر فى الخرطوم خاصة المحاولات التى كانت تجرى لاقناع جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز العاهل السعودى ، ولم ينقذ ذلك الموقف إلا ايفاد مولانا السيد على الميرغنى لابنه احمد الميرغنى باقتراح من السيد اسماعيل الازهرى إلى صاحب الجلالة الذى اكرم تلك الوفادة .. فكانت اول نجاح دبلوماسى غير رسمى استطاع السيد احمد الميرغنى ان يحققه بمستوى رفيع ".

فى تلك السنة التى حقق فيها احمد الميرغنى اول نجاح دبلوماسى كان عمره ستة وعشرين عاماً .. وكان امامه افق السياسة واسعاً والمستقبل عريضاً فاذا استمر نشاطه السياسى منذ ذلك الحين دون انقطاع فعلى ربما كانت قدراته السياسية فى القيادة والحركة والخطابة قد تفوقت على الكثيرين من اقرانه .. لكنه انقطع عن " العمل السياسى " انشغالاً عنه اوربما زهداً فيه او ربما كرهاً له وهو الامر الذى دفع الكثيرين داخل الإتحادى الديمقراطى وخارج الإتحادى الديمقراطى ان يتسألوا : هل احمد الميرغنى اكفاء من يشغل هذا المنصب من بين رجال الحزب ... ؟ ولماذا لم يتقدم قطب اخر ليشغل هذا المنصب وليسد باب الانتقادات فى مرحلة كان المطلوب ان تعطى السياسات والقرارات والاختيارات انطباعاً مريحاً لدى العامة بان العهد ليس هو تكراراً مشوهاً للعهود السابقة وان ثمة تغييراً فى التفكير والتدبير قد حدث منذ ان " انتهينا" عام ١٩٦٨ . وثار سؤال منطقى اخر هو لماذا لم يتقدم محمد عثمان الميرغنى نفسه

ليقود مجلس رأس الدولة .. ؟

ولكن فى النهاية تبقى الحكمة وراء كل ذلك محجوبة عن التفسير البسيط ولكنها حكمة استطاعت على الاقل ان تحول دون ترشيح واختيار الفريق عبد الرحمن سوار الذهب ليتولى رئاسة مجلس رأس الدولة . فقد كان من الممكن ان يكون خطأ فادحاً وربما جريمة نكراء فى حق الديمقراطية ان يعود رئيس المجلس العسكرى الانتقالى مذكيا من حزب ما أو طرف ما كرمز للديمقراطية ، ليس لانه كان وزير دفاع إلى اخر لحظة فى عهد النميرى .. وليس لانه " جنرال " لا تستوى صفته العسكرية مع المرحلة الجديدة ، وليس لانه لم يستطع ان يستلهم تطلعات الشارع الذى صنع الثورة ، ليس لكل تلك الاسباب - تحققت الحكمة - بل لانه كما يقول الذين عرفوه لا يملك قرارات نفسه ولا يتحرك الا بايعاز خفى ممن يملك عليه السطوة والسلطة والأمر .. وهى صفات لا تليق برمز السيادة .

وفى تلك الجلسة التاريخية تم انتخاب البروفسير محمد ابراهيم خليل رئيساً للجمعية التأسيسية .. وهو واحد من علماء القانون الافذاذ بالسودان وقطب بارز فى حزب الامة وأحد المحاربين الاساسيين فى معركة وحدة الحزب ، واحد المقربين إلى الصادق المهدى وله خبرة ودراية عميقة بالعمل البرلمانى منذ الستينات .

وفى تلك الجلسة التاريخية تم انتخاب الصادق المهدى رئيساً لمجلس الوزراء وبدأت مرحلة جديدة باكتمال البناءات الدستورية وإقامة الاجهزة التنفيذية وانفتح الباب واسعاً أمام الرجل المفعم بالافكار المملوء بخيالات المجد ليكون ذلك العملاق الذى صوره فى كتابه " يسألونك عن المهدية " والقادر على جمع اطراف النزاع ليقدم حلاً توفيقياً على مستوى اعلى من اتحاد الفكر . العملاق الذى يستجيب لحاجة جماعية عميقة ويتحدث بالمنطق السائد فى زمانه وبتعابير المعارف المتاحة له الرائجة فى ذلك الزمان ،، العملاق الذى يفوق اقرانه بثقة مستمدة من يقينه انه ملهم .

كان الصادق المهدى يؤمن ان رسالته السياسية التى تعلو على كل اهتمام هى العمل على بناء قومى للسودان .

وكان يحلو له أن يردد بانه يعمل فى هندسة الوحدة الوطنية ، وذلك يدعوه الى ان يستخدم كل فنون ادارة تلك المصادر الهائلة للقوة الكامنة فى المجتمع من اجل وحدة بقيت حلماً معلقاً منذ اكثر من ثلاثين عاماً .

فاذا كانت الهندسة فى صورتها الحديثة تشمل الناس والاموال والمواد والالات والطاقات فانها حينما تعالج قضايا المجتمع السياسية فهى تحتاج فوق كل ذلك إلى تصورات خلاقة تبدع وسائل تطبيق مفيدة وممكنة لادارة صراعات ونزاعات للوصول بالمجتمع إلى وحدته بدلاً

من انقسامه وتفتته .

ولم يكن ينقص الصادق المهدى رؤية خاصة للمنطلقات ولتحديات الواقع عندما قال فى الاحتفال فى الذكرى الثانية للانتفاضة بان الطريق إلى الانتفاضة والى الوحدة يرعبر سبع عتبات وسبع انجازات وحدد العتبات فيما يلى :

* منهج الصمود النقابى والعسكرى والسياسى .
* اسلوب التصدى الذى عبرت عنه الهجرة ومعسكراتها .
* السلوك الذى صار من مؤسسات المقاومة السودانية وهو الاضراب العام .
* مؤسسة الانتفاضةالمكونة من ثلاثة اضلاع : الاضراب ، الموكب ، الميثاق .
* التكامل المدنى العسكرى .
* السلوك الحضارى الذى صان التعبير السياسى من حماقات الانتقام العشوائى .
* الوعى السياسى الذى انتزع من اكتوبر ورجب " ابريل " مشروع الدفاع عن الديمقراطية وجعل منها مثابة للحرية .

وقال الصادق المهدى : ان هذه المبادئ المضيئة لا تستطيع ان تبقى معلقة فى الهواء بل لا تستطيع ان نصونها الا اذا حققنا فى واقعنا الانجازات الاتية :

* ان نجمع شعث الواقع السودانى المفرق عرقياً وثقافياً ودينياً واقليمياً فى توازن بين الوحدة والتنوع اى ان نكتب العقد السودانى .
* ان نتصدى بواقعية ووعى للتناقض الاجتماعى لازالة سلبياته بالعقد الاجتماعي.
* ان نشبع مطالب الاصالة الفكرية والحضارية وان تنوعت .
* ان نستجيب لقيم عصرنا من نهج علمى وتقنى وتنمية اقتصادية .
* ان نحقق اداءً فاعلاً من حيث الأمن والعدل والقوت للناس .
* ان نصون الحرية من النقيضين الاستعباد والفوضى .
* ان نصون حرية القرار الوطنى من النقيضين القوقعة والتبعية .

تلك سبع عتبات كانت الطريق إلى الانتفاضة وسبع انجازات تنتظر الانجاز وليس بعد وضوح الرؤية الا العمل ، والعمل بلا تنظير خبط عشواء ، والتنظير بلا عمل احلام حوراء ، كما قال الصادق المهدى نفسه .

اذن الانجاز والعمل والتنفيذ هم اصل مهام الحكومة التى تعرف دستورياً بالجهاز

التنفيذي، وهي محك تجربته ووسائل نجاحه وفى الاغلب - معايير اختياره .

ففى تلك الساعة لم يكن الصادق المهدى يفتقد التنظير بل كان يحتاج إلى ارادة العمل التى تسبقها قوة الارادة وعزم القرار .

فالتفكير سهل - كما قال الفيلسوف الالمانى جوتة - والعمل صعب اماالعمل بحسب التفكير فامر لا اصعب منه فى الدنيا .

وفى تلك الجلسة التاريخية انقسمت الجمعية التأسيسية إلى حكومة ومعارضة ، وانقسمت المعارضة إلى معارضتين واحدة " اسلامية " والاخرى " ديمقراطية " او هكذا اراد زعماء المعارضة ان يطلقوا على كتلهم فى الجمعية .

وقد منح نواب ميثاق الائتلاف مرشحهم لرئاسة مجلس الوزراء وهو الصادق المهدى مائة وخمسة وستين صوتاً ومنح نواب المعارضة الاسلامية مرشحهم لرئاسة مجلس الوزراء وهو على عثمان محمد طه سبعة واربعين صوتاً .

ونال مرشح "المعارضة الديمقراطية " عز الدين على عامر وهم الشيوعيون ثلاثة اصوات .

فى تلك الجلسة التاريخية تحددت كتل الصراع ووسائل الصراع للمرحلة القادمة ، وان كانت هناك كتل غير ممثلة فى الجمعية التأسيسية، وقفت على مسافة بعيدة تراقب ما يدور في الجمعية التأسيسية بحرص على نجاح التجربة الديمقراطية، ولكنها ظلت متحفزة لحماية مصالحها من اى تجاهل اوتغول او تهديد يأتى من طرف الحكومة او حتى من جانب المعارضة.

وكانت هذه الكتل ممثلة فى النقابات والجيش وبعض الاحزاب والمنظمات خارج تركيبة الجمعية .

اما الكتلة السياسية الواقفة على طرف مناقض لكل ذلك كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث ظلت لا تعبأ كثيراً لما يحدث من تطورات فى صالح الديمقراطية متمسكة بشعاراتها وبرامجها وخطوط دفاعها واراضيها المحررة كقاعدة لانطلاق قواتها لتحرير مزيد من الاراضى وصولاً إلى الهدف النهائى باستلام السلطة لبناء سودان جديد كما يقول المانفستو الصادر عنها .

ولم تكن الحركة الشعبية بتكتيكاتها واسلوبها تقترب كثيراً فى تلك المرحلة من مقولة ان السياسة هى فن الممكن، متجاهلة تعقيدات كثيفة تمر بها القوى السياسية والواقع بعد الانتفاضة .

وكان لكل كتلة من هذه الكتل السياسية وسائلها فى الضغط او فى الاقناع .

كان الصادق المهدى قد اعتمد على التنظير وغزارة الخطابة فى الجمعية التأسيسية

ووسائل الاعلام التابعة للحكومة من اذاعة وتليفزيون معتقداً ان معركته هى معركة اقناع شفهى وانهاض فكرى . كما اعتمد على الرقم العددى للنواب الذى يساندونه فى الجمعية التأسيسية دون كبير اعتبار لحجم الذين ايدوه خارج الجمعية التأسيسية .

وكانت الجبهة الاسلامية قد اعتمدت خطابها الرسمى وشعاراتها العامة - الهلامية - مستخدمة الجمعية التأسيسية كمنبر هام لطرح نفسها كبديل للحكومة ثم على وسائل اعلامها المتعددة بما فيها الوسائل التابعة للحكومة .. ثم على استخدام العنف فى الشارع وللعنف جهازه الخاص وطرائقه وأوقاته .

كان شعارات الجبهة الاسلامية لا تخرج عن اطار المعارك التى تدور حول شعارين : الخيار الحضارى ... ومحاربة العلمانية .. دون ان تطرح رؤية فكرية لمسألة الخيار الحضارى ودن ان تطرح مفهوماً للعلمانية يدخل عقل المواطن السودانى المسلم .

أما النقابات فقد كانت تضغط بوسائل محددة ومؤثرة مستخدمة سلاح الاضراب منذ الحكومة الانتقالية برئاسة الجزولى دفع الله . فقد بلغ عدد الاضرابات فى المرحلة الانتقالية وحدها حوالى سبعة وعشرين اضراباً امتد ما بين يوم إلى ثلاثة ايام وجرى فى مختلف المواقع الانتاجية او الخدمية فى العاصمة الخرطوم .

ان ملامح النزاع بين الحكومة والحركة النقابية قد تحددت فى مذكرة رفعتها النقابات لمجلس الوزراء حيث بينت فيها الاسباب الملجئة للاضراب فقالت فى تلك المذكرة .

ان الاوضاع المعيشية المتردية فى البلاد والتى من ابرز ملامحها انعدام السلع الضرورية والارتفاع غير المبرر فى اسعارها مقارنة بمرتبات ضئيلة وتحت ضغوط العمل والحياة - هى اسباب كفيلة - بأن تدفع بالنقابات للتقدم بمطالب تتعلق باوضاع قواعدها ولكن المخدم - الحكومة - يقابل تلك المطالب بعدم الجدية وعدم الرغبة فى الاستجابة لها مما يدفع بالنقابات للاضراب " .

وكانت القضايا التى تنتظر التفاوض بين النقابات والحكومة قضايا نقابية شكلت اطار النزاع بين الطرفين وتلخصت فى اربعة عشر نقطة :

الحد الادنى للاجور ، الوصف الوظيفى والهياكل الوظيفية ، الكادر المفتوح ، علاوة غلاء المعيشة والمفارقات ، وقضايا التضخم المالى وتركيز اسعار السوق ،الضمان الاجتماعى ، قضية بدل التفرغ ، العمل الاضافى ،الضرائب على القطاع المهنى والفنى الخاص ، البطالة وسط الخريجين ، توفير الدواء ، قضايا الخدمة المدنية (مثل التسيس ، الترقيات الاستثنائية والاستثناءات ، تهميش القوانين واللوائح ، التشريد ويدخل فى الفصل التعسفى للصالح العام) . الحقوق النقابية وقانون النقابات وقانون العلاقات الصناعية ، قضايا تحويل القطاع

العام إلى شركات ، الالتزام بالاتفاقيات المبرمة وعدم المماطلة فى التنفيذ .

اراد الصادق المهدى رئيس الوزراء ان يلزم النقابات بعقد اجتماعى .. وفى نفس الوقت وبنفس الحماس ارادت النقابات ان تلزم حكومة الصادق بعقد اجتماعى . ولكن برزت المشكلة فى الاتفاق حول مفهوم العقد الاجتماعى ... ومعنى المشاركة والمشاورة بين الطرفين واثر هذه العلاقة فى السياسات والقرارات الحكومية .

وظلت العلاقة بين الطرفين متوترة وملتهبة راسمة خطوط لملامح تجربة ناضجة اخذت تتكون فى رحم الديمقراطية .



فى تلك الجلسة التاريخية حدثت اول مناوشة بين الحكومة الوليدة والمعارضة حينما وقف النائب احمد عبدالرحمن محمد امين المكتب السياسى بالجبهة الاسلامية منبهاً رئيس الجمعية بان قيام رئيس الوزراء بتكليف وكلاء الوزارات المركزية وامناء الحكومات الاقليمية وحكام الاقاليم الجنوبية بتصريف اعباء الحكم قبل ادائه القسم يعتبر امراً مخالفاً للدستور الذى ينص على ان يؤدى رئيس الوزراء القسم قبل ممارسة السلطة .

وفى اليوم التالى ظهرت صحف الجبهة الاسلامية – الخمسة – تحمل فى صدر صفحاتها عناوين بارزة وتصريحات تتهم رئيس الجمعية بانه آثر ممالأة حزبة ومدارة الخطأ – الذى وصفته بانه فادح – من رئيس الوزراء .واشار احمدعبد الرحمن فى تصريحاته إلى ان وسائل الاعلام لم تقم بتوضيح هذا الخرق الدستورى مما لزم اعادة التنويه له ليعلم الجميع ان المعارضة عين يقظة وساهرة .

وعلى الفور تحولت المسألة الشكلية او الخطأ البسيط عند الجبهة الاسلامية وصحفها إلى امر مخالف للدستور وخطأ فادح !!

ارادت الجبهة الاسلامية ان تقول للصادق بانها موجودة لتكون شوكة حوت فى حلقوم الحكومة وانها لن تغفل عن ابسط الهفوات ولن تفوت حتى اقل الشكليات . وانها جاءت إلى الجمعية التأسيسية لا لتلعب دور المعارضة البرلمانية المدجنة المحصورة بعدد نوابها « الواحد والخمسين » وانما بكثافة نيرانها القادرة على فرض الانسحاب على الحكومة من ميثاقها ووعودها وتحالفاتها ومؤيديها .

ولذلك وربما لتلك المهمة اختار الترابى ان يكون النائب على عثمان محمد طه زعيماً للمعارضة بدلاً عن احمد عبد الرحمن محمد الذى تهيأ تماماً ليقود الجبهة الاسلامية داخل الجمعية التأسيسية .

وكان اختيار على عثمان له دلالات واضحة لا تخفى على عضوية الجبهة الاسلامية كما لا تخفى على احزاب الحكومة فبالرغم من أن احمد عبد الرحمن يعد واحداً من الجيل الثانى فى حركة الإخوان المسلمين وهو نفس جيل الترابى ويعد احد القيادات السياسية التى صقلتها تجارب المعارضة فى الخارج ... وخبرات العمل التنفيذى فى الداخل خصوصاً وانه تولى وزارة الداخلية لمدة عامين فى عهد جعفر نميرى وهى امور جعلته مؤهلاً لزعامة المعارضة فى وقت تحتاج فيه الجبهة لفك عزلتها بعد الانتخابات ، كما ان هناك اعتبارات اخرى ترشحه لذلك الدور منها ان له صداقات حميمة تربطه بمعظم قيادات الاحزاب اكتسبها حينما كان يمثل الإخوان المسلمين فى الجبهة الوطنية المعارضة بانفتاحه على الاخرين فكراً وممارسة .. وهى خاصية اكتسبها بطول « معاشرة » السياسيين عن طريق علاقات القربى والمصاهرة او عن علاقات التحالف والتنسيق والتعاون .

وربما كانت هناك خاصية ثالثة هى ان احمد عبدالرحمن يعد من ابرز قادة الجبهة الاسلامية الذين يعرفون فنون وطبخ السياسة السودانية ... وربما اعمق قادة الجبهة لفهم الطبيعة السودانية .. وليس الأمر يتعلق بحجم معلومات يملكها او قادر على امتلاكها من خلال اجهزة " كومبيوتر " ولكن لما له من حس سياسى يوفر له قدرة على رصد حركة الصراع والتنبؤ بمساره فى المستقبل .

وربما كان احمد عبد الرحمن يتفوق على الترابى فى هذا المجال فى حين يظل الترابى اقدر على معالجة المسائل التنظيمية خصوصاً انه قد أولاها كل اهتمامه منذ بداية السبعينات .

وهناك سبب اخر وجيه تمسك به المؤيدون داخل المكتب التنفيذى للجبهة لتفضيل احمد عبد الرحمن فى زعامة المعارضة بدلاً من علي عثمان محمد طه وهو ان على عثمان كان رائداً لمجلس الشعب فى عهد جعفر نميرى وهو أمر يعيد لاذهان النواب وللناخبين والرأى العام مشاهد كريهة لابد من اسقاطها من الذاكرة بعد الانتفاضة اذا ارادت الجبهة الاسلامية ان تقدم نفسها فى صورة جديدة .

لكن فشلت كل المبررات المنطقية لتسند زعامة المعارضة لأحمد عبد الرحمن محمد .

اما لماذا اختيار على عثمان محمد طه ، فهذا يرجع إلى حسابات اخرى .

ان الذين يعرفون الترابى عن قرب وعاشوا معه الحياة السياسية منذ وقت مبكر يرون ان اختيارعلى عثمان فرضته مشاعر ذاتية اكثر منها مبررات موضوعية ...وان الترابى لا يختار لموقع زعيم المعارضة الا شخص يطمئن اليه تمام الاطمئنان .. شخص يحمل افكاره بدقة ويتمثل اسلوبه بامانة ويتكلم بالفاظه المنتقاة ويتحدث بروحه المتلثة بالتحفز .

وليس هناك شخص فى التنظيم اقرب للترابى من على عثمان ، ويقال انه عجنه وخبزه

على يديه منذ ان كان طالباً بالجامعة ورئيساً لاتحاد الطلاب عن الاتجاه الاسلامي عام ١٩٧٠. حينها كان على عثمان احد الشباب « المتسلل » إلى منزل الترابي في المنشية وحيث كانوا «يتلقون بادرات فكرهم في التنظيم والحركة » ... وكان على عثمان احد الذين وقع عليهم مسئولية الاتصال ما بين القواعد والقيادة « رهينة الحبس المنزلي في تلك الأيام » .. وهي مسئولية دربت صاحبها على حمل امانة كلمة القيادة إلى المستويات الادنى ، فتعلم اسرار مهنة القيادة مبكراً وتعرف على مواقع الحركة .

واهم من كل ذلك تشرب على عثمان عقلية الزعيم فاطمأن اليه الترابي ووثق فيه واعتبره تلميذه النجيب .

ومن المؤكد ان تكون هناك عوامل اخرى ، ربما ثانوية ، ساهمت في ان يميل الترابي نحو اختيار على عثمان لزعامة المعارضة ، منها ان على عثمان شخصية قادرة على جمع التناقضات والمتناقضين من حوله وانه يتمتع بصبغة الجامع بين المتطرفين والمعتدلين ، بين التقليديين والثوريين بين الجيل الثاني والجيل الرابع في الحركة الاسلامية ... ثم ان على عثمان بحكم دراسته القانونية وتوليه منصب رائد مجلس الشعب في عهد النميري سيكون اقدر من اي شخص اخر على قيادة المعارضة داخل الجمعية التأسيسية خصوصاً وان معركةالجبهة الاسلامية كانت معركة الابقاء على تراث عهد النميري وعلى ما اعتبرته انجازها التاريخي بفرض قوانين سبتمبر .

كانت معركة الجبهة الاسلامية تدور حول الابقاء على القوانيين او الغائها .. مضافاً إلى تلك الاسباب عامل تاريخي يعتز به الإخوان المسلمون وهو ان قيادة الإخوان ظلت لاكثر من اربعين عاماً تغلب عليها الثقافة القانونية ، من هذه القيادات التي تخرجت في كلية الحقوق الصادق عبدالله عبد الماجد ، الرشيد الطاهر بكر دفع الله الحاج يوسف ، عمر البخيت ، محمد يوسف ، توفيق طه ، حسن الترابي ، عثمان خالد مضوي .

ولم يرد على عثمان محمد طه ان يخرج عن مسار التأهيل القيادي فانخرط في دراسة القانون متأثراً بهذه الاجواء . فحين سئل في لقاء صحفي اجرته معه وكالة السودان للانباء في نوفمبر ١٩٨٦ عن ماهي الاسباب التي دفعته لدراسة القانون قال :

* اولها ان التحول السياسي في البلاد كان يقتضي من وجهة نظري ضرورة اتخاذ وجهة حضارية موافقة للشريعة الاسلامية بإعادة تقييم النظام القانوني في السودان القائم على النصوص الوضعية وحدها .

* السبب الثاني يتمثل في الاحداث السياسية المتصلة بالقانون والتي شهدتها فترة اكتوبر ١٩٦٤ مثل قضية حل الحزب الشيوعي وحل الجمعية التأسيسية ومسألة الدستور الدائم واتجاهات تقنينه وكانت هذه تستدعي التسلح بالمادة المناسبة لها وكانت دراسة القانون بالنسبة لي هي السبيل الوحيد لتحقيق ذلك الهدف .

* اماالسبب الثالث – وهو الأهم – فهو عاطفى يعود إلى زمن الدراسة الثانوية حيث كانت اغلب القيادات البازة انذاك من القانونيين .

كل تلك الدوافع والاسباب لم تكن وحدها – حسب رأى بعض دوائر الجبهة الاسلامية هى ما رجحت كفة اختيار على عثمان فى ميزان اختيار قيادة المعارضة . ففى المرحلة الديمقراطية بعد ان وجه الترابى همه إلى العمل الخارجى وبعد ان « اصبحت دبلوماسية الحركة فاعلة وسياستها الخارجية بالغه واذرعها واصلة لشتى الدول والقوى الاسلامية وغير الاسلامية » كما قال الترابى، فانه اراد ألا تفلت من يديه السيطرة على العمل الداخلى سيطرة كاملة وذلك ما يبرهن عليه المؤتمر الثانى للجبهة الاسلامية عندما تم تصعيد على عثمان إلى موقع نائب الأمين العام بدلاً من يسن عمر الامام الذى تدحرج إلى هامش القيادة ، فغضب وحرد زمناً الا انه لم يستطع ان يخرج عما تقرر ، لان القرار كان موحياً من الشيخ حسن خصوصاً ان ايحاءاته تنزل منزلة التوجيه والاتجاه . ولم يكن تدحرج يسن عمر الامام الا استجابة لما برره الترابى قائلاً : بان العضو الامثل فى الحركة لم يعد هو الاشبه بنمط مقرر بل هو الاكثر عطاءً لدفع الحركة بالاجتهاد والجهاد.

وكان يسن عمر الامام نمط مقرر فى نظر الترابى .

أما الاجتهاد فاليقين انه فضيلة لم تدخل هم الحركة ، فقد انشغلت بطلب السلطة دون الانشغال بحركة الفكر .

أما " الجهاد" فكان على مستويين داخلى وخارجى .

اما الداخلى فكان يسير فى اتجاه تحقيق استراتيجية الاستيلاء على السلطة او ما يسميها الترابى استراتيجية التمكن او الأخذ العام . ففى تلك الفترة كشف الترابى بان جدلاً ومناظرات كانت تجرى وسط قيادةالجبهة الاسلامية بين جناحين وحول استراتيجيتين :

* جناح يرى ان منهج التحول الاسلامى الاسلم هو فى قيام الحركة بديلاً موازياً ومتميزاً عن النظام الحزبى القائم ثم مجابهته واجتثاثه جملة واحدة وتولى خلافته السياسية .. هذا الجناح يدعو إلى الاخذ باستراتيجية التمكن والاستيلاء على السلطة عنوة .
* وجناح اخر يرى بلوغ ذات النتيجة – السلطة – من خلال ادخال التحولات فى السياق القائم شيئاً فشيئاً بما يربى الجماعة ويؤهلها تدرجاً على احتمال المسئوليات الاكبر ... وبما يهيئ البلاد والعالم حولها لاستقبال صدمة التحول وبما يبعض ردة الفعل ... وهذا الجناح ياخذ باستراتيجية التدرج .

وقد ربط الترابى بين استراتيجية التمكن بالاستيلاء على السلطة والتنظيم الخاص

(السرى) وهو جهاز تم تأسيس اول نواة له عام ١٩٧٢. ويقال ان الترابى اوكل لتلميذه النجيب مسئولية ترشيح اسماء من العناصرالشابة المخلصة القادرة على التضحية لتكون اول نواة للتنظيم السرى ، وبما ان الجبهة الاسلامية هى فى الاصل فرع لجماعة الإخوان المسلمين تغذت من فكر حسن البنا ونمت على تعاليمه فانها اخذت عنه ايضاً فكرة "التنظيم السرى " بتعديلات طفيفة تلائم ظروف المكان والزمان وظروف حركة التنظيم الداخلية " .

جاءت فى مؤلف الترابى فقرة كاملة لها دلالات محددة حول علاقة الجهاد بالتنظيم السرى حيث قال بالنص " من جانب اخر ثارت المناظرة بين الجهاد السياسى والقتال . بين الذين يرون ان المجاهدة السياسية لها قدرها ودورها ، والذين يرون ان الافضل والاحسم للامور هوالجهاد القتالى ، ويمكن ان يلحظ المرء كيف كانت المناظرة بين السياسة والقتال وفاقاً للمناظرة قديماً بينها وبين التربية . فما اخذه اهل السياسة الاولى على العاكفين على التربية عاد ياخذه عليهم اهل المضى إلى الجهاد ، وكان ذلك التفاعل على صعيد النظر وعلى صعيد العمل ، وتمثل بوجهه الاخير فى بعض مجانبة بين القائمين على التنظيم السرى للجماعة بالداخل المهيمن بعد شئونها التنظيمية بمهام التفاعل مع الجماهير وتعبئة المعارضة السياسية والقائمين فى الخارج على تدابير القوة الجهادية المهتمين فى اوليات نظرهم وعملهم بالتصويب بالقوة إلى رأس الفتنة ويضرب النظام لكى تنفتح الابواب من بعد للدعوة الحرة والعمل السياسى البارد .

وليس المهم هنا المناسبة التى قال فيها الترابى تلك الفقرة بقدر ما هو مهم استراتيجية العمل واسلوبه واتجاه القيادة نحو " التنظيم السرى " والجهاد . والجهاز الخاص كما كان يسميه الشيخ حسن البنا او التنظيم السرى كما هو متداول وسط جماعة الإخوان فى السودان ، هو جهاز سرى مطلق السرية يتكون من تشكيل مدنى وتشكيل عسكرى . ومن الناحية التنظيمية يتبع التشكيلان للترابى مباشرة ويليه فى المسئولية على عثمان ويساعده مجموعة من العناصر المتخصصة كل حسب تخصصه ، عسكرى ، معلومات ، امن ، علاقات خارجية ،وهو تنظيم يعمل خارج اطار الهيكل التنظيمى المعروف وله هيكل خاص غير متسع .

ويتم تدريب اعضاء التنظيم السرى على الفنون العسكرية فى معسكرات خاصة داخل السودان ومعسكرات خارج السودان بالاشتراك مع « المجاهدين » فى افغانستان وايران ولبنان واريتريا وفى الاردن وفى ماليزيا .

وللتنظيم السرى قسم للبيعة خاص .. كما لأعضائه اسماء كودية وصفات خاصة .

وقد اهتم الترابى بتطوير التنظيم السرى منذ عام ١٩٧٨ الا ان الحاجة اليه اضحت ماسة بعد الانتخابات العامة فى ١٩٨٦ التى وفرت حياة ديمقراطية واسعة لكل الأحزاب والتنظيمات

النقابية ولكنها ديمقراطية لم تستميل هوى الترابي.. وانها حرية يرى الترابى ان مضارها للجبهة الاسلامية اكثر من نفعها ... فقال بالنص " الحرية فى السودان التى تيسر للحركة الانطلاق غالباً ما تكون مراحل تخلف نسبى للتنظيم عن مبادرات الانطلاق . فلا تسلم من دفعها من ارتباك .. " .

اذن مراحل الحرية فى السودان تربك الجبهة الاسلامية .

ولم يقف قادة الجبهة الاسلامية من الديمقراطية موقف المتوجسين من حالة الارتباك وما تعكسه من نتائج على تطور الحركة بل يذهب د. حسن مكى إلى ابعد من حالة التوجس إلى حالة الشك وربما الكفر بمسألة الديمقراطية حينما قال بالنص فى كتابه " الحركة الاسلامية فى السودان : " مايزال كثيرون يشكون فى جدوى البطاقة الانتخابية كمدخل لعملية التغيير علماً بان هذه البطاقة مثلت الاصل الذى احتكمت اليه حركة الجماعة وسط الاتحادات والنقابات وماصادفته الحركة كذلك من حضور فى المجالس النيابية ومجالس الشعب المختلفة .. وواحد من عيوب مشروع البطاقة الانتخابية انه يساوى بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، بين الصفوة والعوام ... بين المرأة الجاهلة التى لا تعرف ماذا تعنى بطاقتها الانتخابية واختها المتعلمة ، بين العارى الذى لا يجد ما يسد به رمقه واستاذ السياسة .."

واضاف قائلاً : " كما تعنى صيغة التغيير عن طريق البطاقة القبول الضمنى للبناء الاجتماعى والسياسى القائم ، إذ صيغة التغيير عن طريق البطاقة تتضمن القبول لمشروع الدولة السودانية القائمة والموصولة بحركة جيش الفتح ،لان صيغة البطاقة الانتخابية تعطى شرعية محدودة ومؤطرة بقيد زمنى لاحداث اصلاح نسبى ، كما تظل القوى المنتخبة محكومة فى سعيها بتوجهات الناخبين وضغوط المعارضة والضغط الخارجى .. "

ويحسم الترابى موقف الجبهة الاسلامية نهائياً من الديمقراطية حينما قال : " ان الحركة تدرك ان نظام الحرية والديمقراطية ليس شرطاً لكل عباداتها وعملها الاصلاحى .. "

وبالرغم من هذا الموقف العقائدى المحدد تجاه الديمقراطية والحرية الا ان الترابى لم يعتزل الحياة البرلمانية ومؤسساتها .... ولم يتقاعس فى طلب المشاركة فى الحكومة ودون حرج فقد وجهت كل امكانيات الجبهة الاسلامية فى اتجاه الضغط على الصادق المهدى وحزب الأمة ليفسحا مكاناً لها فى الحكومة خصوصاً عندما شعرت بان قطاعات واسعة من قوى الانتفاضة مازالت تلح على محاكمة العهد السابق وازالة اثار مايو بما فيها قوانيين سبتمبر واثار البنوك الإسلامية .

ومعروف ان البنوك الإسلامية هى مصدر سطوة الجبهة وقوتها المادية .

فعندما سئل الصادق المهدى عما اذا كان سيتنازل عن بند الغاء قوانين سبتمبر بعد تكوين حكومته ... فرد قائلاً للصحفيين " اذا قرأتم نتائج الانتخابات قراءة صحيحة فستجدون ان الانتخابات قامت بإلغاء تلك القوانين . " .

والقراءة الصحيحة لنتائج الانتخابات تشير إلى ان الاصوات التى نالها حزب الأمة هى الاصوات المؤيدة لبرنامج نهج الصحوة المتضمن موقفاً واضحاً من قوانين سبتمبر واصفاً اياها بانها " اساءة للإسلام والمسلمين " .

ومشيراً إلى المصالح المادية للجبهة الاسلامية قال الصادق المهدى للصحفيين فى ذلك اللقاء : " ان القطاع المصرفى كله يرزح فى فوضى كبيرة .. بعض البنوك اعطيت امتيازات على اسس معينة لابد من مراجعتها من جديد ولابد من مراجعة القطاع المصرفى لانقاذه من الفوضى التى تردى فيها اما بالنسبة للبنوك الاسلامية هناك الآن نوع من التفريط بمعنى انه لايوجد أى قانون يحدد اسلامية الممارسات المتبعة داخلها وكل الامر متروك لفتاوى يصدرها موظفون يعملون بتلك البنوك يحددون ما هو إسلامي ومقبول وما هو غير إسلامي وغير مقبول".

وأضاف : " وهذا اجراء غيرصحيح فالدولة هى المسئولة بموجب قانون عن تحديد ما هو اسلامى وما هو غير اسلامى فى المعاملات المصرفية وهذا حقها ولايجب ان يترك لفتاوى الموظفين ... " وقال : " الإصلاح سيشمل بصورة عامة القطاع المصرفى كله والقطاع المصرفى الإسلامى بصفة خاصة وسنعمل على تصفية الأسس والممارسات الخاطئة من اجل تأسيس قطاع مصرفى معافى .



الفصل

التاسع

الديمقراطية وبيت العنكبوت

بعد ثلاثة اسابيع من انتخابه رئيساً للوزراء استطاع الصادق المهدى تشكيل حكومة ائتلافية من حزبى الأمة والإتحادى الديمقراطى ومن ثلاثة أحزاب جنوبية هي: سابكو ، التجمع السياسى لجنوب السودان والحزب الفيدرالي.

وقد جاءت ولادة الحكومة متعسرة حيث كانت المشاورات طويلة حول من يتولى وزارات السيادة ، ومن يتولى الوزارات الاقتصادية ، ومن يتولى وزارات الخدمات.

وقد أطلقت الاحزاب المؤتلفة على حكوماتها إسم (حكومة الوحدة الوطنية) باعتبار ان مهامها الرئيسية هى «جمع شعث الواقع السودانى المفرق عرقياً وثقافياً ودينياً واقليمياً فى توازن بين الوحدة والتنوع » ، وكان الصادق المهدى يعبر عن هذا الهدف بـ « العقد الاجتماعى » .

ولكن ما لم يقله الصادق المهدى هو أى الطرق يمكن ان يسلكها لتؤدى إلى هذا (العقد السوداني) وماهى الافكار والوسائل القادرة على اذابة التناقضات الاساسية بين القوى الفاعله فى المجتمع السوداني.

كان الصادق المهدى مقبلاً على رئاسة الوزارة بحماس عال حاملاً آمالاً كبيرة وطموحات زاهية يريد أن يراها واقعاً معاشاً ، وربما لذلك السبب فضل ان يتولى رئاسة السلطة التنفيذية بنفسه ليطمئن ان برنامجه الانتخابى واحلامه ستتحول إلى واقع حى .

وبجانب توليه رئاسة الوزارة، تولى الصادق المهدى منصب وزير الدفاع لا بسبب إلا ليطمئن على استمرار النظام الديمقراطى دون ان تنقطع مسيرته بانقلاب عسكري، فقد كان لدى الصادق المهدى نظرية تقول ان عدم الانضباط وسط القوات المسلحة يؤدى دائماً إلى الانقلابات العسكرية وانه لا يمكن للديمقراطية ان تستقر ما دام هناك استعداد دائم داخل القوات المسلحة للتفكير والتخطيط الانقلابى وكان يؤمن بأن كثيراً من صغار الضباط يبدأون حياتهم المهنية بالتفكير والتخطيط الانقلابى .

ويرى رئيس الوزراء - وهو وزير الدفاع فى نفس الوقت - أن عدم الانضباط فى القوات المسلحة «كظاهرة» بالاضافة إلى كل العوامل المساعدة لها فى تكوين وتركيب وموقع هذه القوات ينبغى ان تعالج علاجاً جذرياً لانقاذ هؤلاء الانقلابيين من انفسهم ولانقاذ البلاد من اثارهم .

وهذه الظاهره - مع العوامل المضافة اليها - خلقت احساساً ظل يتضخم فى نفس الصادق المهدى - ومنذ أول انقلاب عسكرى فى السودان - بأن الجيش يحتضن دائماً فى ثكناته اعداداً من الضباط المغامرين الذين لديهم استعداد دائم للتفكير والتخطيط الانقلابى وهو احساس وصل حد(العقدة) من الجيش ، وهى عقدة يشترك فيها عدد كبير من الزعماء السياسين السودانيين .

ولذلك ، تقف امام اى قائد سياسى مجموعة من الاسئلة لابد لها من إجابة إذا اراد معالجة هذه الظاهره فى بلاد كالسودان. ما هو تحليله لهذه الظاهره - علاقة الجيش بالسياسة ، وكيف يعالجها ..؟ هل يلجأ إلى اتخاذ اجراءات مثل الابعاد من الخدمة لكل من يشتبه فى انه ضابط انقلابي..؟ ام هل تتم احالة كل من عرف بانه « سياسي » داخل الجيش إلى التقاعد للصالح العام..؟

وهل تستطيع الحكومة ان تفرز بين من هو« مغامر» عمن هو « ثائر » وسط خمسة الف ضابط معظمهم يتحدث فى السياسة فى وقت تغير فيه مفهوم السياسة بعد ان كان محصوراً فقط وسط النشاط الحزبى ، وبعد أن تداخلت مفاهيم سياسية كثيرة فى صميم عمل

العسكريين . ؟

أم هل تتم معالجة هذه الظاهره عن طريق التربية العسكرية ، وهى تحتاج إلى وقت طويل تتم فيه نقله كبيرة للمجتمع من مجتمع دولة متخلفة إلى مجتمع يعيش فى ظل دولة حديثة مستقرة المؤسسات السياسية.. ؟

ولابد ان يكون الصادق المهدى قبل ان يتولى منصبه كوزير دفاع قد فكر كثيراً فى كل تلك الاسئلة لمعالجة العلاقة بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية ، إلا ان من الواضح انه اختار وضع «تدابير» عاجلة بدلاً من السير فى اتجاه اتخاذ الاجراءات الفورية او البدء فى إصلاحات جذرية ، ومن هذه التدابير:

* ان تولى هو بنفسه شغل منصب وزير الدفاع ليكون على صلة دائمة بالقاعدة العسكرية وكبار الضباط ، ويستطيع ان يتابع الاتجاهات السياسية العامة والاوضاع العسكرية ذات الاثر المباشر على الحكم، وان يخلق علاقة «حوار» بين الشرعية السياسية والمؤسسة العسكرية مما يمهد الارضية لتراكم تقاليد جديدة يقود فيها وزير الدفاع المؤسسة العسكرية سياسياً وفعلياً وذلك بأمل ان تؤدى هذه التقاليد إلى ابطال اى نوايا او تفكير انقلابى داخل الجيش .

* ان كلف أحد مساعديه فى حزب الأمة ، عبدالرحمن فرح، وهو عسكرى متقاعد برتبة عقيد ، وهو مسئول الأمن بالحزب ، برصد ومتابعة النشاطات الحزبية داخل الجيش، وقد قام عبد الرحمن فرح مستعيناً ببعض الضباط فى جهاز الأمن ، وفى القوات المسلحة بمحاولة استقطاب للعديد من الضباط فى الافرع المختلفة ليكونوا بمثابة جهاز استخبارات خاص ، وانصب اهتمامه على رصد الضباط المشتبه فى ارتباطهم بالرئيس الاسبق جعفر نميرى وبالضباط المشتبه بميولهم القومية العربية .

وقد تولى عبدالرحمن فرح ، فيما بعد ، رئاسة جهاز أمن السودان بالرغم من مشغولياته فى اعماله الخاصة . والجدير بالذكر انه كان واحداً من الطلبة «الاسلاميين» عندما كان فى الكلية الحربية فى منتصف الخمسينات حسب رواية زملائه فى الحزب.

* ان رفض اعادة الضباط المفصولين ، فى آخر عهد نميرى ، إلى الخدمة ، خوفا من ان يحملوا آثاراً سياسية إلى داخل الجيش ، كما انه قام ببعض التغيرات فى قيادة الجيش اثناء توليه منصبه دون ان تحدث هذه التغييرات ردود فعل حادة ، ومثال ذلك إبعاد الفريق تاج الدين عبد الله فضل القائد العام للقوات المسلحة ونائبه الفريق محمد توفيق خليل . وكان الفريقان اعضاء فى المجلس العسكرى الانتقالى قد طلبا الاستمرار فى الخدمة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية . وكان معروفاً ان الفريق تاج الدين له ارتباطات قوية بالجبهة الاسلامية ، وقد قدم لها خدمات جليلة بتمكين عناصرها من اختراق القوات المسلحة ، وقد كافأته الجبهة على ما قدمه لها .

وقد كانت تجربة الحكم بعد ذلك امتحاناً لهذه التدابير، خصوصاً وان هناك رأياً مخالفاً لرأى الصادق المهدى الذى يقول ان عدم الانضباط فى الجيش هو مصدر الانقلابات ، وكان الراى المخالف يقول ان عدم الانضباط فى الحياة السياسية هو مايغرى الجيش بالتدخل فى الشئون السياسية .

ان الجيش ليس مؤسسة محايدة فى كل الاوقات ، فان الحياد - كما قال البعض - خرافة كبيرة ، وأن العيب الاساسى كان دائماً «هو استبعاد المؤسسة العسكرية ذاتها من مشكلة خلق الاستقرار بحجة انهامؤسسة منضبطة ومنسجمة تقف خارج الفوضى التى يعانيها المجتمع..» كما أكد الباحث الغانى ايبو هوتشفول.

وكان الصادق المهدى قد وضع يده على بعض أسباب عدم الاستقرار فى دول العالم الثالث عندما ارجعها إلى عدم استقرار العلاقة بين الشرعية الحاكمة وبين تلك القوة المسلحة وهى فى حالة عدم تماسك وانضباط وخضوع للقيادة السياسية.

وتكون هذه الرؤية علمية ومكتملة وصحيحة إذا اضيفت إلى «الشرعيةالحاكمة» صفة الفعالية ، لان هناك علاقة عضوية بين الشرعية والفعالية يصعب ان تفصمها حين يكون التقييم النهائى مطلوباً لاى حكم .

وهناك إعتقاد وسط معظم الباحثين فى العلوم السياسية يرى انه لكى تؤدى اى حكومة وظيفتها بصورة مرضية لابد لها من ركيزتين اساسيتين تعتمد عليهما:

الركيزة الأولى الشرعية وهي تصور اخلاقى يعنى ان كل ما تفعله الحكومة لابد ان يأتى متسقاً مع المبادئ الاساسية المعبر عنها فى الدستور والقوانين والمواثيق كما انها لابد من ان تلتزم القيم الثقافية الغالبة والمهيمنة فى المجتمع ، وعادة ما تشكل مواثيق الحقوق اعمدة الشرعية فى حين ترتبط الاصلاحات بموضوع الفعالية .

الركيزة الثانية الفعالية وهى تصور يرتبط بالفنيات من وسائل واساليب وادوات واهداف وتعنى ببساطة ان على الحكومات ان تكون قادرة على تنفيذ البرامج والخطط التى وعدت بها والتى اعلنتها ، وايضا ان تكون قادرة على استلهام تطلعات الناس وتحقيق ما يتوقعونه منها.

ولأن هناك ارتباط وثيق بين الشرعية والفعالية فانه من المحتمل ان تؤدى عدم الفعالية -وبمرور الوقت - إلى تآكل الشرعية ، وأغلب التجارب تقول ان الحكومات العاجزة عن أداء واجبها ، وتلك التى تبدو بصورة مستمره ومنتظمة انها غير قادرة على الفعل لا تجد معارضة وتمرد من قطاعات ضعيفة فحسب، بل يصل الامر إلى الشك فى قدرتها على ممارسة سلطاتها وصلاحياتها .

ومما لاشك فيه ان حكومة الصادق المهدى كانت تتمتع بكامل الشرعية المستمدة من الدستور الانتقالى ومن المواثيق ومن تأييد اغلبية الشعب ، ولكن ظل الخلاف محتدماً حول ما إذا كان الصادق المهدى استطاع ان يمنح حكومته الفعالية المطلوبة لتحقيق ما وعد به الناس .

وقد احتدم الخلاف حول هذه النقطة بسبب ان ليس هناك معايير ثابتة ، غير مختلف عليها ، تحدد مفهوم الفعالية ، ولكن ربما يكون مفيداً لرسم ملامح لهذا المفهوم طرح ما قدمه المؤرخ الالمانى ثيودور شايدر من معيار حينما قال ان الحكومات تصبح غير قادره على اداء مهامها فى عدد من الحالات هي:

* عندما يكون هناك ضعف او غياب تام للتعبير عن الارادة السياسية وهذا يحدث فى حالة وجود نقص او قصور فى الاتفاق السياسى الوطنى .

* عندما تكون عملية صنع القرار السياسى مهددة بصورة حادة او عندما يكون القيام بعملية صنع القرار مستحيلة.

* عندما تكون السلطات السياسية- المؤسسات و الاجهزة- القائمة بموجب الدستور - غير ملائمة لحركة التطور السياسى وغير كافية للتعبير عن روح المجتمع .

* عندماتصبح مهام الحماية الذاتية للدولة ، داخليا وخارجيا ، امنيا واقتصاديا واجتماعيا ، محفوفة بالمخاطر .

هل تطابقت حالات حكومات الصادق المهدى مع الحالات التى قال عنها ثيودور شايدر..؟

من المهم ألا يغيب عن البال ان كل حكومات الصادق المهدى كانت حكومات ائتلافية ، لم ينفرد فيها حزب لوحده بالحكم وهى حكومات تتفق فيها إرادات عدد من الاحزاب على الحكم وفق ميثاق او برنامج ووفقا لذلك كانت حكومة الوحدة الوطنية تتمتع بتأييد اكثر من مائتى نائب فى الجمعية التأسيسية .

وكان السؤال دائماً هو هل ارادة الاحزاب المؤتلفة متوحدة حول الميثاق ام انها متصادمة تحت مظلة الميثاق..؟

كانت هناك ثلاثة عوامل شكلت اسباب التصادم بين الحزبين المؤتلفين ، الأمة والاتحادى الديمقراطى ، أثرت فى أداء الحكومة وفتحت ابواباً تسهل دخول الجبهة الاسلامية إلى مواقع استطاعت منها اختراق الحكم .

هذه العوامل هى كالتالى :

العامل الاول : الخلاف الواسع بين الحليفين فى تفسير عدد من القضايا والوقائع

والأحداث والخلاف الواسع حول اسلوب معالجتها . ومثلاً لذلك قضية الغاء قوانين سبتمبر .

ويقول الصادق مبرراً عدم الغاء قوانين سبتمبر ان : " أول مشكلة واجهت الحزبين فى هذا المجال هى الحاح حزب الأمة على النص طالباً تعديل القوانين ، ورغم ان الحزب الإتحادى الديمقراطى قد وقع على ميثاق الانتفاضة وفى الميثاق النص على الالغاء إلا انه تراجع عن هذا الالتزام وفى النهاية اتفقا على تعبير توفيقى هو اصدار قوانين بديلة لقوانين سبتمبر تلغى بموجبها ."

ويتجدد السؤال ليصبح : لماذا لم يتم اصدار قوانين بديلة لقوانين سبتمبر ما دام الحزبان«الكبيران» اتفقا على هذه الصيغة ؟

ويعود الصادق المهدى ليقول :" ان الجهد السودانى الذى بذل فى سبيل قوانين بديلة لقوانين سبتمبر جهد ضخم وجاد وقد اثمر ادبا قانونياً ضخماً سطرته اقلام سودانية وسيكون رصيداً اساسياً للتشريع السوداني ."

ولكن المحصلة النهائية هى ان الادب القانونى الضخم لم يتحول فى عهد الصادق المهدى إلى قوانين ، وبالطبع لا أحد يعرف متى يتحول هذا الرصيد إلى مواد فى القانون .

واطرف ما يحكى عن «مأساة» القوانين البديلة والجهد المبذول لاتمامها هى حكاية تقول ان لجنة موسعة من الشخصيات الممثلة لكل الاحزاب السياسية وبعض النقابات وبعض المفكرين شرعت فى تدارس مشروعات قوانين تصل إلى سبع مشروعات لكى تستخرج منها قوانين بديلة ، وأن هذه اللجنة درجت على الاجتماع كل يوم سبت وثلاثاء فى فترة زمنية امتدت من نوفمبر ١٩٨٧ إلى مارس ١٩٨٨ لتقدم فى النهاية التقرير النهائى الذى جاء حاملاً اتفاقاً على خمس قوانين هى : قانون العقوبات ، قانون الاجراءات الجنائية ، قانون الاجراءات المدنية ، قانون الاثبات وقانون الحركة ، وان اللجنة رأت ان تستبقى مسألة الحدود وتحويل النظر فيها إلى اللجنة الأم .

وتقول بقية الحكاية ان القوانين التى اتفق عليها تشكل اعلى درجة وفاق واكثر اجتهاد قانونى سودانى حديث ، وكان المتوقع ان يقبل الجميع هذه القوانين كقوانين بديلة مع تكوين لجنة سياسية فنية لمناقشة مسألة الحدود ويضم ما اتفق عليه بشأنها إلى قانون العقوبات .

ولكن دخلت عوامل غير موضوعية حالت دون ذلك هى : ان سحب الإتحادى الديمقراطى ممثله من اخر مرحلة بعد ان كان قد شارك فى كل المراحل وذلك نتيجة لسوء العلاقات بين نائب الامين العام للحزب سيد احمد الحسين ومنسق اللجنة خالد فرح .

وتصل الحكاية إلى قمة المأساة حينما يقول راوى الحكاية صحيح كان من الممكن البحث

عن شخص غير مختلف عليه ليكون منسق اللجنة ولكن لم يفطن احد لهذه المشكلة ولم يظن احد انها يمكن ان تكون سبباً لعرقلة عمل من هذا النوع لاسيما ومن العسير ايجاد شخص يلاحق الاخرين فى منازلهم ويحرص على جمعهم مثل خالد فرح .

وتلخصت مأساة القوانين البديلة فى انه من العسير ايجاد شخص مثل «خالد فرح» ..!!

ومثل آخر للخلاف الواسع بين الحليفين هو الخلاف فى تفسير العلاقة مع مصر . وكان تفسير الصادق الهدى قد خلق ضمورا فى العلاقات بين البلدين تأثر بجانب كبير فيه برؤية تاريخية وبمواقف سياسية بعيدة عن المثول فى الحاضر ، إلا انها تلونت بحدثين ينشبان مخالبهما فى الحاضر هما:

الأولي : قضية تسليم جعفر نميرى الموجود فى القاهرة إلى الحكومة السودانيه لتقديمه إلى المحاكم باعتباره مجرماً فى حق الوطن والمواطنين . وهذه قضية جعلت العلاقات بين الحكومتين فى حالة توتر مستمرة ، خصوصاً وان القاهره كانت تنظر اليها من زاوية اخرى هي ان الرئيس السابق جعفر نميرى موجود فى القاهرة بصفته «لاجئ سياسي» وفقاً للبند ٥٣ من الدستور المصرى . وان مشكلة لجوء النميرى ومسألة تسليمه أو عدمه يمكن ان تحل عبر الوسائل الدبلوماسية وليس عبر التصريحات والبيانات.

الثانية : قضية الغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين فقد اعتبرها الصادق المهدى واحدة من آثار مايو السيئة وانها لم تبرم إلا للدفاع عن نظام غير مرغوب فيه ، فى حين نظرت مصر إلى الاتفاقية - وقت عقدها - كضرورة أمنيه لابد منها خصوصاً فى وقت كان السودان يواجه اعتداءات مخططة من دول مجاورة تملك قوة لا يملكها السودان.

وكان الإتحادى الديمقراطى يرجع تشدد الصادق المهدى تجاه هاتين المسألتين إلى وجود نفوذ ليبى هائل على الصادق المهدى وعلى معظم قيادات حزب الامه مما جعله غير قادر على تجاوز مسائل كان من السهل تجاوزها .

وهناك امثلة عديدة توضح الاختلاف الواسع بين الحزبين حول مختلف القضايا مثل قضية السلام ، ومسألة الأمن الوطنى - قانونا وجهازاً - والسياسة الخارجية

الثالثة : بروز« المصالح» الحزبية كعنصر من عناصر الصدام بين الحزبين حيث اصبحت تفرض نفسها على علاقتهما وتنعكس آثارها على مختلف القضايا السياسية . كما ان هناك مصالح اعضاء الحزبين وهى مصالح افراد استطاعت فى بعض الاحيان ان تطغى بثقلها اكثر على اداء الحكومة .

ان كلا من الحزبين محكوم بثلاث دوائر تتفاوت في الاتساع والعمق . وهي دوائر تمثل مصالح اكثر مما تمثل سياسات ومواقف . هناك الدائرة الوطنية او المصلحة الوطنية ، وهناك دائرة الحزب او مصلحة الحزب ، وهناك دائرة آل البيت (بيت المهدى أو بيت الميرغني) .

وهناك منطق يقول انه كلما ارتفعت اهداف الحزب ونشاطاته لتخدم مصالح البلاد اصبح هذا الحزب يمثل مصلحة الوطن وبالتالى يتحول إلى حزب «قومي» .

والارتقاء بحركة الحزب لتخدم المصالح الوطنية هو عمل شاق لا يحتمله كل أعضاء الحزب لان الاحزاب عبارة عن تجمعات تخدم فى الاساس مصالح فئات او طبقات او عشائر او اى قوى اجتماعية محددة ولذلك عادة ما تكون المصالح المخدومة اقصر من قامة المصالح الوطنية ، ونكون مصالح ومطامع بعض الافراد فى الحزب اقصر من قامة الحزب .

هذه المصالح حددت لأكثر من ثلاث سنوات تصرفات حكومات الصادق المهدى . وكان كل حزب متنازع فيما بينها ،حيث أصبح هذا التنازع عاملاً من عوامل ضعف اتخاذ القرارات السليمة فى الأوقات السليمة .

وابرز مثال للتنازع بين الحزبين ، الأمة والاتحادى الديمقراطى ، كان حول قانون جهاز الأمن وحول تبعية هذا الجهاز ، وحول رئاسة الجهاز . ولم يكن التنازع - فى كل الاحوال- يخدم المصلحة الوطنية ، وبسبب ذلك تعطل قيام جهاز لأمن الدولة ثلاثة اعوام بالرغم من أن بقايا الجهاز القديم كانت تعمل بقدر استطاعتها لسد فراغ احدثه الغاء الجهاز دون تكوينه مرة أخرى فى وقت ملائم .

العامل الثانى ، البحث عن تحالفات خارج اطار الائتلاف مما أدى إلى اختراق الحزبين بسهولة ثم اختراق الحكومة من بعد ذلك وهو ايضا ما أضعف امكانية اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب . فقد كان حزب الأمة يجد التأييد والمساندة فى المرحلة الأول من قوى التجمع الوطنى فى حين كان الحزب الإتحادى الديمقراطى يمد جسوره مع الجبهة الاسلامية . ثم انقلبت الصورة فتغيرت مواقع التأييد والمساندة .

وكان هناك نوع آخر من التحالفات ومثال ذلك جسور المودة بين كل حزب من الحزبين مع أطراف عربية . ففى حين كان حزب الأمة يرتبط بعلاقات خصوصية مع الجماهيرية الليبية كان الإتحادى الديمقراطى يرتبط بعلاقات خاصة مع العراق ، وان كانت هذه العلاقات فى احيان كثيره خدمت المصالح الوطنية إلا انها فى احيان اخرى كانت تلعب دوراً فى تعطيل الحكومة عن اداء مهامها .

تلك العوامل ، واخرى غيرها ، جعلت حكومة الإئتلاف الأولى والثانية والثالثة غير قادرة على أداء مهامها بفعالية حيث كانت الحكومة تعيش ضعفاً تاماً فى التعبير عن الارادة

السياسية بسبب ان الحزبين لم يصلا إلى اتفاق سياسى وطنى حول كثير من القضايا بالرغم من وجود ميثاق .

ربما كان الحزبان يحتاجان إلى وقت كاف .

أو ربما كان الحزبان يحتاجان إلى قيادات متفاهمة ومتناغمة أكثر .. دون مستوى "السيدين " .

أو ربما كان الظرف المحلى والاقليمى اكثر تعقيداً من قدرة الحزبين على فرض ائتلافهما كقوة قادرة على الاداء الفعال .

تلك العوامل حينما تفاعلت مع أسباب اخرى ادت إلى بروز خلافات واسعة بين الحزبين مما دفع الحكومة إلى نقطة الازمة . وبالطبع كانت هناك أحزاب تسعد لهذه الأزمة إذ ظلت تراقب تفاعلاتها وترمى لها بمزيد من الحطب لاشتعالها ، وكان هناك دائماً داخل الحزبين من يسعى لاشعالها .

كان هناك عبد الله محمد أحمد عضو المكتب السياسى ، فى حزب الأمة الذى يقود تيار ما تعارف عليه بـ « الاسلاميين » فى داخل الحزب وهم أصدقاء الجبهة الاسلامية وكان هناك د. حسين سليمان أبو صالح ، عضو المكتب السياسى فى الإتحادى الديمقراطى الذى يقود تيار« الاسلاميين » داخل الحزب .

كان هدف الجبهة الاسلامية فى المرحلة الأولى بذر الشقاق بين الحزبين المؤتلفين واضعاف الحكومة ثم ابعاد الإتحادى الديمقراطى عن الحكم . فقد كان سعى الترابى دائماً إلى تحالف مع حزب الأمة لاسباب عقائدية وسياسية وتنظيمية .

فقد كان يرى فى قاعدة حزب الأمة قوى جهادية تستطيع ان تعيد امجاد « المهدية» فى شكل جديد واسلوب جديد.

وكان يرى فى توجهات حزب الامه الاستقلالية ما يتفق مع رؤيته بإبعاد السودان عن مصر ..

وكان يرى ان قاعدة حزب الأمه من الانصار قاعدة ثابتة وساكنة تحتاج إلى من يحركها فى اتجاه الحركة الاسلامية " الحديثة " .

كان هدف الترابى دائماً هو إختراق حزب الأمة .. وسيظل الانصار - فى نظره - هم المجال الحيوى الذى تستطيع الجبهة الاسلامية ان تتحرك فيه .

أما كيف يجرى الاختراق وفق كل ظرف ومرحلة .. فهو شأن من شئون « الوسيلة» .



بعد خمسة شهور من تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى تسربت معلومات مفادها ا
محادثات سرية بين الصادق المهدى وحسن الترابى جرت فى واشنطن ، متجاوزة الخلافات ب
الطرفين .

وبعد أيام من هذه المحادثات «السرية» اعلن احمد عبد الرحمن محمد أمين المكت
السياسى للجبهة الاسلامية ان اجتماعات الصادق والترابى تناولت التدهور الخطير الذى يهد
السودان بمعدلات لم تحدث من قبل وخاصة انفراط عقد الأمن وارتباط احزاب سياسية سودان
- عادت إلى الساحة عقب الانتفاضة - بحركة التمرد فى جنوب السودان فيما يشبه الحلف
وكذلك الوجود الاجنبى فى السودان نتيجة لوجود الاحزاب التى تمولها السفارات مما نة
الصراعات العربية والدولية إلى الخرطوم ، كما تم خلال الاجتماع بحث التحركات الموجه
نحو الكيان العربى الاسلامى فى السودان الامر الذى ينذر بعواقب وخيمة .

وتواصلت الإجتماعات بين الصادق والترابى بعد ذلك . فكان اللقاء الثانى فى الخرط
فى ١٨ أكتوبر ١٩٨٦ ثم أعقبه لقاء اسطنبول ، وهو لقاء جاء تحت رعاية المجلس الاسلا
الذى كان يتابع بحرص ومنذ فتره العلاقات بين حزب الامه والجبهة الاسلامية .

وعندما سئل الصادق المهدى عما هى الجهة التى حرصت على عقد مصالحة بينه و
الترابى قال :" هناك حقيقة وهى أننى والدكتور الترابى على طول الفترات الماضية كنا أعض
ومازلنا فى المجلس الاسلامى ، وهذا المجلس يبحث قضايا كثيرة كان من ضمنها ما حدث ب
حزب الأمة وبين الجبهة الاسلامية . فعندما حدث هذا الخلاف كانوا حريصين على التوفيق الذ
ينطلق من رغبتهم فى توحيد الموقف الاسلامى فى السودان ، وهذا شئ كان ومازال مستمراً"

واضاف الصادق قائلاً :" أنه كان لقيادة المجلس الاسلامى دور توسط للتأكيد من وج
تطورات ايجابية فى العلاقة بين حزب الأمة والجبهة الاسلامية ."

وفى هذا اللقاء تم الاتفاق على أمرين :

* الأول ، اتفاق استراتيجى حول قضية الجنوب ، يتضمن العمل على حشد الجه
الشعبى القومى لمحاصرة المتمردين ، وهو جهد يشارك فيه أغلب ابناء الجنوب ،
القبائل والاحزاب ، وذلك يتطلب سياسة من الحكومة تشمل الاستعداد لاستخدام القو
* الثاني، اتفاق استراتيجى حول قوانين سبتمبر " الشريعة " يتضمن دعوة إلى المجل
الاسلامى لايفاد لجنة من العلماء لبحث قوانين الشريعة المعروفة بقوانين سبتمبر ٨٣،
وتقييم التطبيق الاسلامى فى السودان ومناقشة بعض القضايا التى تواجه الحكومة
مساعيها لاقامة نظام اسلامى فى السودان ، أى ان الاتفاق يتضمن معالجة مشتركة
حزب الأمة والجبهة الاسلامية لمسألة قوانين سبتمبر .

وكان أهم ما نتج عن لقاء اسطنبول وجود احتمال لاشتراك الجبهة فى حكومة الصادق المهدى . ففى حديث لجريدة الشعب المصرية فى ٢١ اكتوبر ١٩٨٦ حينما التقته فى اسطنبول قال الترابي:« إن هناك احتمالاً بالفعل لاشتراك الجبهة الاسلامية فى الحكومة وان هذا العرض يلقى تحفظاً داخل الجبهة .. » إلا انه المح انه يميل شخصياً الى فكرة الاشتراك . اما مبرر اشتراكه فى الحكومة فقد قال عنه « ان الكفاءات السياسية والفنيه التى تضمها الجبهة الاسلامية اكبر من ان تتجاهل إذا كان الهدف حل مشاكل السودان . هذه الكفاءات لا يمكن ان تعمل بطاقتها القصوى إلا من خلال المشاركة فى السلطة .

بهذا اللقاء استطاع الترابى ان يميع مواقف حزب الامه وان يخترق اسواره وهو الاختراق الثانى ولكنه ليس الاخير .

وبعد هذا الاختراق بدأت صحف الجبهة الاسلامية تشن اكبر حملة على من أسمتهم «العلمانيين والطابور الخامس» داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى .

وبعد هذا اللقاء بدأت الجبهة الاسلامية فى تكثيف اتصالاتها بالعناصر والقيادات الاسلامية داخل الحزبين دون استحياء .

وبعد هذا اللقاء بدأ الصادق المهدى نفسه يستخدم مصطلح « الطابور الخامس » عندما يتحدث عن بعض قوى التجمع الوطنى الحريصة على السلام والمؤيدة للمفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان .

ومنذ تلك المرحلة بدأت الازمات بين الأمه والإتحادى تأخذ مناح حادة وتصبح مادة خصبة للصحف التابعة للجبهة الاسلامية .

ومنذ تلك اللحظة بدأ الرأى العام يترقب انهيار الائتلاف الحاكم .

وانتظر الرأى العام عاماً كاملاً ليشهد سقوط الحكومة الأولى بعد أن هدتها الخلافات والمنازعات حول مسائل كان من الممكن ان تجد طريقها إلى الحل والاتفاق إذا ابتعدت قليلاً عن الاستجابة لاستفزازات الصحافة .

وسئل الصادق المهدى بعد إنهيار حكومته الأولى عما هى أبرز المجالات التى حدث فيها خلاف بين طرفى الائتلاف فقال : كانت هناك حوالى خمسة عشر نقطة حملت نوعاً من إختلاف وجهات النظر ، وادى هذا الاختلاف اما لتعطيلها او تجميدها او تعليقها او الصمت عنها .

وكانت هذه الخمسة عشر نقطة كالتالى :

قيام جهاز الأمن ، جهاز التخطيط ، تكملة الحكم الاقليمى ، سيادة قرار مجلس الوزراء ، التعامل بين مجلسى رأس الدولة والوزراء ، لجان الجمعية التأسيسية ، صلاحيات

رئيس الوزراء ، قوانين سبتمبر والبديل لها ، اثار مايو وتحديد من هو السادن ، تضارب بعض اوجه السياسة الخارجية ، التضامنية فى مسئوليات مجلس الوزراء ، الاطار القومى لنهج الحكومة ، موضوع النسب التى يتم عليها توزيع المسئوليات المختلفة ، موضوع الميثاق نفسه.

إذن كان هناك خلاف بين الحزبين ، الأمة والاتحادى ، حول موضوع الميثاق نفسه .

وهى حالة من الحالات الاربعة التى تصبح فيها الحكومة غير قادرة على أداء مهامها حيث يكون هناك ضعف او غياب تام للتعبير عن الارادة السياسية وهذا يحدث فى حالة وجود نقص او قصور فى الاتفاق السياسى الوطنى .

ونتيجة لكل تلك الاسباب اعلن رئيس الوزراء فى بيان اصدره فى ١٣ مايو ١٩٨٧ أنه طلب من مجلس رأس الدولة اعفاء اعضاء مجلس الوزراء من مناصبهم ، وأشار الصادق المهدى إلى أسباب الاعفاء قائلاً انه طفح على السطح تراشق بين المسئولين ما كان له ان يكون، وان الاعفاء يجئ تأكيداً على مقدرة النظام الديمقراطى على الاصلاح والتجديد انقاذاً للوطن ولتجديد العزم على إزالة آثار مايو واسباب البطء فى الاداء وتنحية العاجزين عن الاداء . .

وبعد انهيار الحكومة الأولى برز اتجاه داخل حزب الأمة يعمل لاشراك الجبهة الاسلامية فى الحكومة ، وهو اتجاه بدأ يجد أرضية قبول وسط بعض قيادات الحزب بما فيهم الصادق المهدى نفسه الذى قال لوكالة السودان للأنباء فى ١٦ مايو ١٩٨٧ عندما سئل عن إحتمال توسيع الائتلاف ليشمل الجبهة الاسلامية : " نحن ناقشنا كل شئ لكن قضية المشاركة تتوقف على رأى الاحزاب ورأى الجبهة الاسلامية وان مشاركة الجبهة قيد البحث ، وان المناخ فى التعامل بين الحكومة والجبهة تغير ولم يعد هناك حرج فى التعامل وان ذلك يعتبر من المتغيرات الايجابية ."

وبرز سؤال محير امام الجميع يحاول ان يجد اجابة شافية حول ما هى الدوافع والاسباب الحقيقية التى جعلت الصادق المهدى يرحب بمشاركة الجبهة الاسلامية فى الحكومة ؟

وانقسم الجميع حول هذا السؤال ، ولكن ظلت الاسباب والدوافع مثار نقاش طويل ومحل «تقديرات» مختلفة من مختلف القوى والفصائل السياسية .. فمن هذه الدوافع والاسباب ما يره البعض فى النقاط التاليه :

- ان الصادق المهدى اراد توحيد الجبهة الداخلية خصوصاً فى البرلمان - الجمعية التأسيسية - لتوجيه ضربة عسكرية حاسمة او مؤثرة على الجيش الشعبى لتحرير السودان الذى يقوده قرنق .

- ان الصادق المهدى اراد توسيع قاعدة الحكم بعد تجربة الائتلاف مع الإتحادى الديمقراطى الذى يعانى مشاكل تنظيمية اقعدت بحركته وادائه .
- ان الصادق المهدى راى ان الظرف مناسب لان يكون هو ذلك العملاق الذى يجمع اطراف النزاع ويقدم حلاً توفيقياً على مستوى اعلى من اتحاد الفكر . وان الظرف مناسب ، بعد التحولات «الايجابية» للجبهة ، لان يجمع شعث الواقع السودانى ..اى ما يسميه الصادق المهدى بـ«هندسة الوحدة الوطنية» .
- ان الصادق المهدى رأى فى عزل الجبهة الاسلامية واستبعادها عن المشاركة فى الحكومة وهى راغبة - ما يؤدى إلى اضرار اكثر مما هى داخل الحكومة خصوصاً وانها تملك صحف إثارة لا تخجل ، ولذلك رأى أن يعمل على أسر «المعارضة » الصاخبة بقيد الحكم .

ربما تكون للصادق المهدى ، وبعض قيادات حزب الأمة ، أسباب أخرى ودوافع مختلفة لترحيبهم بمشاركة الجبهة الاسلامية ، وهى دوافع تختلط بالبعد الانسانى وبتوافق المصالح المادية وتقارب الخطط السياسية ولكن هذا الترحيب زرع بذرة جفوة - ظلت تنمو - بين قوى الانتفاضة فى مختلف مواقعها وحزب الأمة وبدأت مساحات التاييد للصادق المهدى تتراجع منذ تلك اللحظة ، وانحسر التعاطف مع أفكاره « المستنيرة» التى كان يرجا لها ان تتحول إلى واقع حى مزدهر بما وعد به من وحدة «الواقع» المفرق عرقياً وثقافياً .

وبدأت هذه القوى تراجع الحسابات خوفاً من أن تفاجأ بما لا تحمده ، خصوصاً وان مفارقة أخذت تظهر بين أفكار رئيس الوزراء وافعاله فيما يتعلق بمسألة قوانين سبتمبر . وكانت حالة تقييم شاملة اخذت تشق طريقها إلى تفكير قاده الرأى وأصبح مركز التقييم فى تلك الحالة الصادق المهدى نفسه بما يمثله من ثقل فكرى وما يمثله حزبه من ثقل سياسى مؤثر بنسب عالية على التطور السياسى فى البلاد ، وكان جانب من هذه الاراء يرى فى هذا التقييم :

* ان الصادق المهدى يعرف بشكل مفصل التحديات التى تواجه الديمقراطية .
* ان الرجل يملك من الامكانات الفكرية بما يضعه كأحد المفكرين فى مجالات الديمقراطية والاجتهادات الاسلامية .
* انه زعيم سياسى يملك ناصية فن الحوار ومخاطبة الناس وعرف بانه مستمع جيد ، يهتم بأسلوب الاقناع والاقتناع .
* انه حالم أكثر مما هو « واقعي» خصوصاً فى محاولاته لطرح فكرة«الحل القومي» للمشكلات بمعنى جمع الاطراف المتناقضة حول مائدة واحدة مما جعله متردداً أكثر مما هو

عازماً ومتوكلاً .

وربما كانت هذه «الصفات» هى أسباب ، غير مباشرة ، فى عدم قدرته على إدارة الحكومة وادارة مساعدية من الوزراء وادارة زملائه فى الحزب بصورة تؤدى إلى نتائج مرضية للحكم .

وطرح تساؤل جوهرى فى تلك المرحلة يدور حول : هل من الانسب ان يقود الصادق حركة الفكر والعمل السياسى ام ان يقود دفة الحكم ...؟

والحكم هو مسئولية وقرار وتنظيم وادارة وتنسيق ووضوح اهداف وصراع وسط امواج الازمات الطارئة والمشاكل الدائمة ..

وعمل الحكومة يتطلب دائماً ان يكون رئيس الوزراء فى موقع قاض يحكم بعد ان يوازن الظروف ومعطيات الواقع ، ورئيس الوزراء يتعامل بما فى يديه او تحت نظره من حقائق تشكل فى النهاية مضمون حركة الناس والمصالح فى كل وقت .

واذا طرح السؤال بصيغة أخرى ومباشرة سيكون كالآتى : هل الصادق المهدى مفكر سياسى وزعيم أم رجل دولة ..؟

والسياسة هى فن ادارة الحوار والصراع من أجل الحصول على السلطة او الحفاظ عليها اما الحكم فهو فن ادارة السلطة نفسها .

وقد يكون التمييز صعباً بين المفهومين وبين الرجل السياسى ورجل الدولة ، إلا ان هنرى كسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة الاسبق حاول ان يرسم صفات لرجل الدولة عندما قال عنه انه من يعيش فى عالم الواقع اى يعيش الزمن ، وهو من يعرف الحدود والامكانية والاحتمالات والافق للحاضر . ويضيف كسينجر ان رجل الدولة رجل قادر على التعرف على العلاقات الحقيقية لمختلف القوى الفاعلة فى المجتمع او فى العالم والقادر على توظيف معرفته لتخدم الغايات العامة التى يؤمن بها .

وربما كانت هذه الصفات تحاول ان تصل إلى قاعدة عامة تقول ان كل رجل دولة سياسى ولكن ليس كل سياسى رجل دولة .



بعد عدة اسابيع من انهيار الحكومة الأولى قام رئيس الوزراء الصادق المهدى ، بإعادة تشكيل حكومة ائتلافية اخرى ، وفق ميثاق ومذكرة تفاهم ، ولم تشترك الجبهة الاسلامية فيها بعد ان رفضت مقترحاتها فى الميثاق ومطالبها فى نصيب من عدد الوزارات والمناصب التنفيذية فى الحكومات الاقليمية .

ولعب الإتحادى الديمقراطى هذه المرة دوراً اساسياً ، وان كان غير ظاهر ، فى عرقلة

اشراك الجبهة الاسلامية فى الحكومة ، وحفظت الجبهة للاتحادى فعلته إذ وجهت كل اعلامها بعدها ضد محمد عثمان الميرغنى وحاولت ان تنزع عنه هالة الزعامة الدينية وتصفه بانه العوبة فى يد الشيوعيين والعلمانيين وانه لم يعد هو الرجل القادر على حفظ تراث الختمية .

كانت الجبهة الاسلامية قد أعدت حملة متكاملة ضد الإتحادى الديمقراطى سياسياً وإعلامياً وأمنياً . وكان الشريف زين العابدين الهندى الأمين العام للحزب الإتحادى والذى قاد تياراً مناهضاً لمشاركة الجبهة الاسلامية هو هدف تركيز نيران الجبهة الاسلامية ، ثم تحولت الحملة على سيد أحمد الحسين حين حاولت صحف الجبهة احراجه كوزير داخلية فى قضية اميرة الحكيم .

كان هدف الحملة اقناع الرأى العام وحزب الامه بان الإتحادى الديمقراطى ليس بالحزب المؤهل للمشاركة فى تحمل مسئوليات الحكم فى فترة تعد من أدق الفترات وأكثرها حساسية .

وفى الواقع كان هناك من يقع متأثراً بما تقوله صحف الجبهة الاسلامية داخل الحزبين ، الآمة والاتحادى ، مما ساعد على تعميق الازمة بينهما مما انعكس مرة أخرى على أداء الحكومة الثانية حين احاطتها الازمات من كل جانب ..

والأزمة بلغة السياسة عبارة عن تعطل مفاجئ فى سير عمل الحكومة وتمزق فى اوصالها مما يخلق عدم الاستقرار والتشتت فى صنع القرار حيث يؤدى إلى ان تواجه الدولة مخاطر تفضى إلى احتمال تغييرات حاسمة وفاصلة .

وفى غياب الاتفاق السياسى الفعلى ، وفى ظل ضعف القرار ، وفى لحظات الجفوة بين قيادتى الحزبين تحولت مشكلات مثل النهب المسلح والوجود الاجنبى المسلح فى دارفور بغرب السودان إلى عوامل صراع إضافية واسباب عراك دائم اضعفت عناصر المناعة الاساسية المتوفرة من الائتلاف ، فأصبح الائتلاف عرضة للإهتزاز كلما أثيرت زوبعة .

وحينما كان الائتلاف فى هذه الحالة من الضعف انفجرت أزمة استقالة محمد الحسن عبد الله يسن عضو مجلس رأس الدولة التى جاءت مفاجأة لحزب الأمة فى يوليو ١٩٨٧ اى بعد شهر من إعادة تشكيل الحكومة .

ونشبت المشكلة حينما قرر الإتحادى الديمقراطى ان يكون احمد السيد حمد السياسى المخضرم بديلاً للعضو المستقيل ، فقد اعترض الصادق المهدى على ترشيح د. أحمد السيد حمد شخصياً لاسباب ابداها فى مؤتمر صحفى عقده فى ٨ أغسطس ١٩٨٧ متهماً اياه بأنه«سادن» واوضح رئيس الوزراء فى المؤتمر الصحفى ان تعريف السادن - كما جاء فى مذكرة التفاهم بين الاحزاب المؤتلفة - هو الذى استغل موقعه السياسى لإيذاء الاخرين أو نال ترقية استثنائية غير مستحقة أو اشترك فى جهاز الأمن وشارك فى تعقب المواطنين والاضرار بهم

والذى قام بممارسة التعذيب على عناصر المعارضة الوطنية ، والذى اثرى نتيجة محاباة .

ورأى رئيس الوزراء ان د. أحمد السيد حمد كان فى موقف سياسى مرموق فى ظل النظام المايوى ، وما برح يهاجم المعارضة لذلك النظام هجوماً عنيفاً مما اوقعه فى طائلة البند الأول كما أنه ظل يهاجم حزب الأمة وتحالف حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى ولذلك وقف حزب الأمة ضد ترشيحه وطالب باختيار شخص اخر .

ولكن الإتحادى الديمقراطى رفض طلب رئيس حزب الأمة وأكد تأييده للدكتور أحمد السيد حمد بل قرر ان يعزل أى مرشح يتقدم باسم الإتحادى الديمقراطى لهذا المنصب .

وحينما لمس حزب الامه اصرار الإتحادى على ترشيح د. أحمد السيد حمد سعى لترشيح شخصية «قومية» لهذا المقعد الشاغر وانحصر هذا الترشيح فى ثلاث شخصيات د.الجزولى دفع الله و ومحمد يوسف مضوى ، وميرغنى النصرى .

وكشف الصادق المهدى لاحقاً ان المرشحين الأول والثانى اعتذرا لاسباب ابدياها فى حين وافق ميرغنى النصرى المحامى . وعندما تقدم الحزبان بالترشيحات للجمعية التأسيسية التزم الإتحادى الديمقراطى بمرشحه فى حين رشح حزب الأمة ميرغنى النصرى .

وفاز ميرغنى النصرى بأغلبية الاصوات .

وتقول وقائع تلك الجلسة ان الجبهة الاسلامية وقفت بثقلها وراء انتخاب ميرغنى النصرى مرشح حزب الأمة ، بالرغم من ان الرجل ظل على خلاف معها فترات طويلة ، وربما يعود ذلك الخلاف إلى ايام الانشقاق الاول فى نواة الحركة الاسلامية فى اوائل الخمسينات .

وقد طعن البعض فى استقلالية وقومية النصرى حيث قالوا انه رئيس الحزب الاشتراكى الاسلامى .

وقال البعض ان ترشيحه تم بإيحاء من ليبيا حيث كان النصرى مناصراً للتوجهات الوحدوية للقيادة التاريخية فى طرابلس .

وقال اصدقاؤه الحريصون على مواقفه الوطنية ومركزه النقابى ان النصرى خسر كثيراً وان التيار الوطنى المستقل خسر اكثر بوجوده فى مجلس راس الدولة فى وقت تعيش فيه المؤسسات الدستورية مآزق حقيقية .

بهذه الازمة تعرض الائتلاف الحاكم لهزة عنيفة كادت تطيح بالعلاقات بين الحزبين لولا ان احتوتها« حكمة القياديين » كما ذكر الصادق المهدى . ففى مساء ٢١ اغسطس ١٩٨٧ عقد الميرغنى والمهدى اجتماعاً بمنزل زعيم حزب الأمة بودنوباوى ابلغ فيه الميرغنى رصيفه فض الائتلاف ، الا انهما اتفقا على التشاور بينهما لحسم قضايا الحكم – قومى أو ائتلافى – فى

مدة اقصاها ٧ سبتمبر ١٩٨٧ . كما اتفقا على نقطتين هما:

١- استمرار انعقاد الجمعية التأسيسية .

٢- سحب قانون الطوارئ من الجمعية التأسيسية وتعديله وفق الظروف الامنية للبلاد وفى حدود التصدى للنهب المسلح والتهريب واخفاء السلع على الا يتعارض ذلك مع الحريات العامة.

وفى اليوم التالى صرح الصادق المهدى بأن حزب الامه يعمل لتشكيل حكومة قومية وفق برنامج وتكوين جديد بفترة زمنية معلومة ، وأكد على ان تشكيل الحكومة سيكون قبل ٧ سبتمبر ١٩٨٧ .

وجاء يوم ٧ سبتمبر ولم يعلن رئيس الوزراء تشكيل حكومة جديدة وبدلاً عن ذلك اصدر فيه الحزبان - الإتحادى الديمقراطى والامة بياناً مشتركاً بتوقيع الميرغنى والصادق تبنيا فيه فكرة تكوين حكومة قومية .

كان البيان مؤشراً إلى ان الصادق المهدى بات مقتنعاً اكثر من ذى قبل بالرأى المؤيد لمشاركة الجبهة الاسلامية فى الحكومة إذ بدأ يقترب منها أكثر ومن تنفيذ بعض ما اتفق عليه فى المؤتمر الاسلامى الذى عقد باسطنبول .

وأرتسمت معالم واضحة تقول بأن التقارب بين الأمه والجبهة الاسلامية يسير فى اتجاه تشكيل حكومة قومية او أئتلافية بينهما وباحتمال ان يبعد الإتحادى الديمقراطى منها ، وكان من بين المعالم الدالة على توجه حزب الأمة ذلك ان رئيس الوزراء شن هجوماً غير عادى على التجمع النقابى فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ٨ سبتمبر ١٩٨٧ .. وهو مؤتمر صحفى كان متوقعاً ان يخصصه الصادق المهدى لاعلان حل أزمة الحكومة ، الا انه خصص الجزء الأكبر منه للرد على مذكرة كان التجمع النقابى قد رفعها إلى المسئولين فى الدولة قبل ثلاثة اسابيع . فى ١٧ اغسطس ١٩٨٧ .

وكان رئيس الوزراء قد رد كتابة على مذكرة التجمع قبل المؤتمر الصحفى بيومين وقد اورد عدة ملاحظات فى رده منها :

* ان المذكرة حوت خلطاً كبيراً لمفهوم الديمقراطية .

* وصف المذكرة بانها غير موضوعية لانها تناولت السلبيات دون الايجابيات .

* ان المذكرة لم تكن منصفة لانها حملت الحكومة تبعات الحكومة الانتقالية كما أنها قيمت اداء الحكومة خلال ثلاثين شهراً دون ان تقدم نقداً ذاتياً .

* ان المذكرة حملت افكاراً سياسية حزبية بدعوتها إلى العودة لقوانين ١٩٧٤ فى اتجاه

العلمانية مشيراً إلى ان ذلك غير متفق عليه من القوى السياسية .

* ان المذكرة تبنت الحل السلمى دون مراعاة المصالح الوطنية ، وان وقف الحرب مع وجود دعم خارجى للتمرد خيانة وطنية « لا نقبلها » كما قال الصادق .

* ان المذكرة لم تقدم ادانة لحركة جون قرنق ولم تصفها بالعمالة بل تبنت موقفها .

وفى نهاية ملاحظاته قال رئيس الوزراء - فى نقده لها - بان المذكرة نادت بتمثيل القوى الحديثة وهو امر ليس وارداً فى ميثاق الانتفاضة ..

وبهذا الرد العلنى والمفتوح فى المؤتمر الصحفى فتح رئيس الوزراء المعركة مع التجمع النقابى الذى بدوره رد على ملاحظات الصادق المهدى فى نقاط جاءت كالتالي:

* ان رئيس الوزراء خصص الجزء الاكبر من المؤتمر الصحفى للرد على مذكرة التجمع النقابى بالرغم من ان المؤتمر مخصص اصلاً لاعلان حل أزمة الحكم بعد فض الائتلاف .

* ان حملة رئيس الوزراء فى اسلوبها ومحتواها وتوقيتها تبدو كدعوة لافتعال المعارك الجانبية بدلاً من التصدى للقضايا الاساسية التى تحاصر الوطن فى مرحلة خطيرة .

* كان من المتوقع ان يتحدث رئيس الوزراء عن أزمة الحكم وعن الخطوات التى اتخذها لتدارك الموقف بقيام حكومة قادرة على التصدى لمشاكل البلاد .

* وان رئيس الوزراء تحدث عن اسلوب تقديم المذكرة مما يشوه الاسلوب مع العلم ان المذكرة رفعت لرئيس وأعضاء الجمعية التأسيسية فى شكل لقاء موسع تم التحضير له بين ممثلى كافة النقابات الموقعة على المذكرة وبين رئيس الجمعية التأسيسية ونائبه وزعيم الجمعية بمبنى الجمعية . وقد اودعت نسخ منها لدى رئيس واعضاء مجلس رأس الدولة ورئيس الوزراء ولم تنشر الا بعدها بأيام .

هكذا انفتحت ابواب المعارك بين الحكومة والتجمع النقابى ، وهى ابواب كانت موارية لايرغب احد فى فتحها على مصراعيها خوفاً من إتاحة الفرصة لدخول الجبهة الاسلامية ، وحينما القى رئيس الوزراء بملاحظاته فى المؤتمر الصحفى رداً على مذكرة التجمع النقابى ، شعرت النقابات بأن رئيس الوزراء اخذ يمهد الاجواء لتكوين حكومة «قومية» بمشاركة الجبهة الاسلامية ، وان مجمل رده كان محاولة لقطع شعرة معاوية مع التجمع النقابى للتخلص من التزامات «سياسية» انعقدت بين الطرفين منذ ٦ ابريل ١٩٨٥ .

وبهذه المساجلات وصلت الأزمة بين الحكومة والكتلة النقابية إلى عمقها ، وبعدها راحت النقابات تصعد من اضراباتها لتحقيق هدفين :

الاول ، الضغط على رئيس الوزراء للتخلىعن فكرة مشاركة الجبهة الاسلامية .

الثانى، تحقيق مطالب نقابية تلح عليها قواعد العاملين خصوصاً وان امتيازات ومزايا قد منحت لفئات دون فئات ، كما ان احساساً بدأ وسط النقابات بان الحكومة مقدمة على الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولى ، أو هى رضخت بالفعل لـ« روشتتة » المشهورة .

وتضافرت عوامل عديدة نجحت مؤقتاً فى إبعاد الجبهة الاسلامية من المشاركة فى الحكومة وللمرة الثالثة ، وهى عوامل ظلت ضاغطة على الصادق المهدى أكثر من أنها مقنعة ومنها :

* مازال هناك تيار مؤثر داخل قيادة حزب الامة يرفض بشدة مشاركة الجبهة الاسلامية ومن هذه القيادات البروفسير محمد ابراهيم خليل رئيس الجمعية التأسيسية ، بكرى عديل وزير التربية ، البروفسير صلاح عبد الرحمن على طه زعيم الجمعية التأسيسية ، الامير عبد الله عبد الرحمن نقد الله وادريس البنا عضو مجلس رأس الدولة .

* راح العداء بين الاتحادى الديمقراطى والجبهة الاسلامية يتسع الى درجة ان بدأت الجبهة فى ممارسة « عنف » ضد قادة الاتحادى الديمقراطى ، وبلغت الحملة الاعلامية اوجها على رموز الاتحاديين خصوصاً سيد احمد الحسين بعد عملية اغتيال مهدى الحكيم – أحد قادة المعارضة العراقية – فى فندق هيلتون بالخرطوم ، وقد أشارت اصابع الاتهام الى عناصر « دبلوماسية » عراقية استطاعت الهرب عبر مطار الخرطوم بعد ساعة من حادث الاغتيال .

* وقف الجنوبيون ، احزابهم ومنظماتهم ، ضد فكرة مشاركة الجبهة الاسلامية بحكم العداء التقليدى بين الطرفين ، وهو عداء انصب معظمه على قوانين سبتمبر وحول تطبيق الشريعة الاسلامية دون اعتبار لحقوق غير المسلمين ..

وبرغم فشل الجبهة الاسلامية ، للمرة الثانية ، دخول الحكومة الا انها ظلت تراقب ظروف الائتلاف المتغير، وتتابع الازمات بين حزبى الامة والاتحادى الديمقراطى وتساهم ، مباشرة وغير مباشرة ، فى تفاقم هذه الازمات تحيناً للفرص للوصول الى السلطة ، إما مشاركة او استيلاً .

والمشاركة فى السلطة كانت بهدف الاخذ بمبدأ هذا التدرج وصولاً الى السلطة كاملة

والاستيلاء كان عملا ظل يأخذ حظه من الجدل والنقاش كلما فشلت الجبهة فى الدخول فى الحكومة وكانت هناك باستمرار جماعة تضغط فى هذا الاتجاه ولكنها ملت « المناورات » الكثيفة بين الفعاليات المتعددة المزاحمة فى صفوف المشاركة فى الحكومة .

وقد أصاب الجبهة الاسلامية الملل من الديمقراطية حيث لم تكن قادرة على ان تتصور

نفسها فى موقع المعارضة البرلمانية الى ما لا نهاية فهى تدرك ان هناك عواملاً عديدة تمنعها من ان تصل الى السلطة منفردة عن طريق الاسلوب الديمقراطى . من هذه العوامل :

* استمرار بقاء حزبى الامة والاتحادى الديمقراطى فى التركيبة السياسية فى السودان سوف لا يسمح لهما الا بوجودها كحزب « ضاغط » يمثل بين حين واخر المعارضة البرلمانية دون ان تمكنه من تشكيل اغلبية كاسحة لينفرد بالحكومة

* استمرار بقاء جنوب السودان في التركيبة السياسية الاجتماعية ضمن دولة موحدة سوف يكون دائماً عنصراً معرقلاً لمشروع الجبهة الاسلامية فى إقامة دولة دينية - كما تتصورها - تأتى عن طريق الديمقراطية

* استمرار وجود القوى الحديثة بتركيبتها الفكرية والسياسية والاجتماعية سوف يطرح دائماً خيار الدولة الديمقراطية ببعدها الاجتماعى المناهض فى الاساس لمشروع الدولة الدينية ببعدها الطائفى الاحتكاري

* استمرار بقاء القوات المسلحة بتكوينها القومى وبدورها الطبيعى فى الحفاظ على الوحدة القومية للبلاد - من نمولى الى حلفا- تقف فى مواجهة مشروع يسعى الى تقسيم البلاد الى مسلم وغير مسلم ..

كل تلك العوامل اخذت تتغلغل فى العقل الباطن للجبهة الاسلامية ، تشكل خلفية الوعى بالازمة ، وتظهر مدى الهواجس تجاه الديمقراطية وتبنى قاعدة ردود الفعل فى سياساتها ، وترسم تذبذبات حادة فى فكرها بين الشمولية والتعددية وفى تكتيكها بين التدرج والحسم والعجلة

الم يقل الترابى ان الديمقراطية تربك الجبهة الاسلامية .

فكان لابد لتغطية هذا الارتباك من صخب وضوضاء سياسى واعلامى يحجب ازمات كامنة، ويمنع هذه الازمات من ان تنفجر اذا تهيأت ظروف الانفجار خصوصاً ان كل الوقائع تقول ان هذه الظروف بدأت تترسب يوماً بعد يوم .

فقد ادرك «الاسلاميون» ان الازمة كامنة إذ كانت دواخلهم قلقة تجاه الاحداث والتطورات ولكنهم كانوا يعلمون انه لا مفر منها إلا بالقفز عليها او تسكينها . فكانت افضل الطرق للتسكين هى التعبئة السياسية او التنظيمية او الجماهيرية . فتظهر تلك التعبئة اما فى شكل تظاهرات او مواكب او حملات اعلامية او مؤتمرات.

وكان ابرز تلك المؤتمرات هو المؤتمر العام حيث عملت قيادة الجبهة الاسلامية على حشد اكبر قدر من اعضائها حول المؤتمر بهدف الظهور بمظهر القوة، ودعت أكبر عدد من الضيوف ليشهدوا على هذه القوة ووظفت كل امكانياتها الاعلامية والدعائية لخلق اجواء معنوية فى

اوسع دائرة تستطيع ان تجذب إليها انتباه الآخرين لتلقى عليهم تأثيرات سياسية يمكن استثمارها داخلياً .

وقد انعقد المؤتمر العام الثانى للجبهة الاسلامية فى مدينة امدرمان فى الفترة ما بين ١٤ الى ١٦ يناير ١٩٨٨ وذكرت مصادر الجبهة ان المؤتمر حضره ٢٢٧٥ عضواً من مختلف الاقاليم والفئات الى جانب وفود من ثمانى عشرة دولة .

وحضر افتتاح المؤتمر ثلاثة من أعضاء مجلس رأس الدولة وعدد من وزراء الحزبين الأمة والإتحادى الديمقراطى ، وقيادات ممثلة لأحزاب اخرى ، وهو أمر يعنى ان علاقة الاحزاب فى تلك المرحلة لم تكن تتسم بالقطيعة والعزلة والمحاصرة بالرغم من وجود تنافس تنظمه القواعد الديمقراطية .

وحضرت ايضا وفود من الحركات الاسلاميه من ايران وباكستان والاردن وتونس ومنظمات تابعة للجبهة الاسلامية فى أوروبا والولايات المتحدة .

ولكن ما كان ملفتاً للانتباه هو عدم حضور وفد يمثل الحركة الاسلامية المصرية فى مؤتمر الجبهة الاسلامية الثاني، وحينما سئل الترابى عن عدم مشاركة الحركة الاسلامية المصرية وما اذا كان ذلك بسبب تطور علاقات الجبهة الاسلامية مع الحكومة المصرية قال لمجلة الاشقاء فى حوار معه نشرته فى ٢٦ يناير ١٩٨٨ « ان الحركة الاسلامية المصرية هى جزء الآن من الاطار الدستورى الحاكم فى مصر ، واؤكد ان امتناعهم عن الحضور لا صلة له بعلاقاتنا بالحكومة المصرية ، وانما يعود الى تعقيدات فى التفاهم حول استمرار المضمون بيننا وبينهم ، وهى تعقيدات بدأت قبل صلتنا بالحكومة المصرية واستمرت بعدها ».

واضاف الترابى قائلاً « ان بعض الناس يربطون بين الاسلام وبين الصور التى تعبر عنه ولذلك إذا تغيرت الصور اعتقدوا ان الاسلام قد تغير ، فبعض الإخوانالمسلمين قد توهما ان فى الانتقال من الكم المحدود الى كم اوسع ومن الاشكال المعهوده الى اشكال جديدة يؤثر فى جوهر الرسالة ، فبعض المشتبهين فى تجربتنا امتنعوا عن الحضور والمشاركة فى المؤتمر بينما حضرت بعض الجهات المنسوبة للإخوان المسلمين وشاركت فى جلسات المؤتمر . ».

ففى حين كان الترابى يرى ان العلاقة بين الجبهة الاسلامية والإخوان المسلمين فى مصر يشوبها نوعاً من التعقيدات فان قيادة الإخوانفى مصر ترى ان بينهما خلافات عميقة . وقد لخص الدكتور أحمد الملط، عضو مكتب ارشاد جماعة الإخوانالمسلمين هذه الخلافات فى حوار أجرته معه مجلة روز اليوسف عندما قال « الترابى ينكر « امية » الإخوانله وبعد أن كان واحداً من الإخوانهو الان ينكر انه منا ، ويقول انه شئ اخر تماما » واوضح د. الملط جزءاً من الخلافات السياسية والفكرية اذ قال : " قال – ويقصد الترابى – فى وقت ما انه هو

جماعة الإخوان المسلمين ، ومن يخرج عنى فهو خارج عن الجماعة ، ثم هو ينكر فى نفس الوقت صلته بحسن البنا ويقول نحن هنا فى السودان اقدم من حسن البنا ، وهو فى هذا كاذب. بالاضافة الى ان له آراء لا تتفق عقائدياً مع الاسلام ، كاختلاط الشابة بالشاب وزواج المسلمة بالزنجى وغير هذا مما ناقشناه فيه طويلاً ولم يقتنع ثم ارسلنا له اكثر من مجند من علماء الإخوانولم يحاول ان يلتقى معهم . وركب راسه وعنده بعض الافكار التى نرفضها " .

ونفى دكتور الملط ان يكون الترابى قد استطاع ان يخترق التنظيم الدولى للاخوان المسلمين عندما ذكر بانه لا يوجد ما يوحى الينا داخل التنظيم ان للترابى وجوداً فيه .

ومن بين الخلافات بين الجماعتين ان هناك من ينظر الى الترابى بانه يعانى من «تضخم» فى الشعور بالذات ، وانه رجل ذو طفرة ، وعنده استعداد للقيام بخطوات فيها نوع من التسرع او العاطفة المشبوبه لان يحصل على ما لا يستطيع ان يحصل عليه ، مثلا ان يقيم دولة ولو على باطل المهم ان يقيم الدولة ثم يصلحها .

اذن هى خلافات حول منهج سياسى يعالج قضية الوصول الى السلطة وكيفية بناء الدولة.

ولعل الخلافات بين الترابى والتنظيم الدولى للاخوان المسلمين هو ما جعل الترابى ينفى باستمرار وجود تنظيم الإخوانالمسلمين بالسودان بل ويرفض ان يوجه لاعضائه دعوة لحضور المؤتمر العام الثانى . فقد ذكر لمجلة « الاشقاء» فى ٢٦ يناير ١٩٨٨، اى بعد انتهاء اعمال المؤتمر بعشرة ايام ، بان لا وجود لتنظيم الإخوانالمسلمين بالسودان اليوم الا تلك العناصر التى انشقت وحفظت هذا الاسم ولم ننازعهم فى الاسم رغم انهم لا يمثلون شيئاً من جماعة الإخوانالمسلمين التى كانت قائمة .

وقال ان تأسيس الجبهة الاسلامية كان نفسه نوعاً من المبادرة ولكن يصعب على الكثيرين تجاوز تاريخهم واسمهم وعصبتهم وطائفتهم .

كان الترابى يريد ان يجمع « الصف الإسلامي» كله فى الجبهة الاسلامية ، ولكنه فشل اذ ظلت جماعة الإخوانالمسلمين بقيادة الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد وجماعة انصار السنة المحمدية بزعامة شيخ الهدية(محمد عبد الرحمن الهدية) وجماعات اخرى موالية لإيران بدأت تظهر فى كواليس المسرح السياسى ظلت بعيدة عن الجبهة كقوة متحالفة .

كما ان هناك عدداً كبيراً من الطرق الصوفية بقيت بعيداً عن تأثير الجبهة الاسلامية بل أخذت بعضها تكن للجبهة عداءً شديداً نسبة للخلاف حول الأصول والأسلوب والغايات .

ففى هذا المؤتمر العام الثانى تم التأكيد على زعامة حسن الترابى للحركة اذ قرر - كما

جاء فى وثائق الجبهة الرسمية – انه كلف بمسئولية الامانة العامة للجبهة للدورة الجديدة . اى انه ظل أميناً عاماً لاكثر من ثلاثة وعشرين عاماً.

وتم انشاء امانتين جديدتين فى المكتب التنفيذى واحدة لشئون المرأة واخرى للمغتربين.

وتم تصعيد علي عثمان محمد طه الى موقع نائب الامين العام .

ومن أهم ما جاء فى وثائق المؤتمر ما اعلنته الجبهة بانها متمسكة بدورها فى حماية الحريات العامة والحقوق الاساسية للمواطنين ، وهو امر خلق نوعا من البلبلة خصوصاً ان برنامج الجبهة الاسلامية الاساسى الذى طرحته بعنوان « ميثاق السودان» لم يشر الى الديمقراطية كنظام سياسي تلتزم به الجبهة . فقد جاءت خمسة بنود فى الميثاق تحت عنوان فرعى هو فى مجال الحرية والمساواة..

هذه البنود الخمسة هى كالاتي:

١- تتاح حرية العقيدة والعبادة للجميع(فى اطار من سيادة الحرية جميعاً وعلوية الدستور وحكم القانون والحكومة النيابية المسئولة قضائياً وسياسياً ودينياً).

٢- تكفل خصوصية الانسان وحرية شئونه الشخصية غير الظاهرة فلا تمسه السلطة العامة ، يتدين من يشاء بما يشاء.

٣- لا يجرم شخص عن فعل او ترك يقضى دينه بأن ذلك الفعل او الترك من الواجبات او الشعائر الدينية المقررة .

٤- لا يحرم شخص قانوناً من تولى منصب عام لمجرد انتمائه لملة دينية معينة ، على ان التدين عامة من حيث هو عنصر استقامة شخصية يمكن ان يراعى فى الاختيار

٥- تكفل حرية الحوار والدعوة والتبشير الدينى وفق تنظيم يضمن السلام الاجتماعى والتوقير لمشاعر التدين عند الآخرين .

فلم تشر هذه البنود لا من قريب ولا من بعيد لمسائل غاية فى الأهمية مثل كفالة الحرية السياسية والإلتزام بحقوق الانسان ومبدأ التعددية الحزبية ، فقد جاءت هذه المفاهيم فى الميثاق غامضة وهاربة ، وترددت فى المؤتمر بصورة اكثر ابهاماً وغموضاً . ربما كان ذلك مقصودا فى تلك المرحلة حيث كانت الجبهة تعانى مشاعر الاحباط فى فشلها فى اقناع الاحزاب بمشاركتها فى الحكومة.

وقبل وأثناء وبعد المؤتمر العام بدأت تردد الكثير من الاشارات عن القوات المسلحة مما أثار مخاوف اطراف عديدة من ان مشاعر الاحباط سوف تدفع الجبهة الاسلامية الى ارتكاب حماقة لا تقدر عواقبها باجراء انقلاب عسكرى ضد النظام الديمقراطي.

وهذه المخاوف نفسها دفعت الصحفيين الى توجيه اسئلة مركزه حول رؤية الترابى لدور القوات المسلحة فى العمل الوطنى ، فما كان من الترابى الا ان يعطى اشارات سهلة الفهم لمن يريد ان يفهم وعصية عن الادارك لمن أراد ان يسد مسامات عقله بالخوف من التفكير فيما يجب التفكير فيه .

رد الترابى لمجلة الاشقاء قائلا :« ان السودان قطر متباعد الاقاليم متعدد التراكيب الثقافية والعرقية . يعانى فى وحدته وفى قوميته ، فكان لابد من البحث عن مؤسسات تعبر عن تلك القومية وتحفظها، والقوات المسلحة هى واحدة من أهم المؤسسات فى حياتنا العامة التى يمكن ان تعبر عن القومية لتعددية تركيبتها وبقدرتها على الحركة وبوجوهها وبتعييناتها الادارية ..فى الماضى كان هاجسنا الوحيد هو الحفاظ على وحدة الوطن . قد نفقد الديمقراطية ثم نستردها بمجرد انتفاضة شعبية ، ولكن اذا فقدت الوحدة الإقليمية للسودان فانه من العسير استردادها باى نشاط شعبى ولذلك لابد من التعويل على القوات المسلحة فى حراسة الوحدة الوطنية فيمكن ان تتحول الى مؤسسة تربوية من خلال التجنيد الواسع ، وهذا ما لا نفعله الآن فيمكنها ان تستوعب عدداً ضخماً من الشباب لفترة عام او عامين يكتسبون خلالها قدراً من التربية الانضباطية نحن فى أمس الحاجة لها خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار أن السودانيين عفويين جداً فى نظامهم العام ، ويتعرضون خلالها الى قدر من التربية القومية بتنقلهم داخل مناطق السودان المختلفة ...

اليس من الملاحظ فى تلك الكلمات ان الترابى قام بتحويل الاستثناء الى قاعده اى ان الحفاظ على الوحدة الوطنية هو واجب القوات المسلحة دون غيرها .. وان الحكم المدنى غير قادر فى السودان ، بطبيعته التعددية ، على الحفاظ على هذه الوحدة الوطنية .

اليس هناك امكانية لتماسك الوحدة الوطنية عن طريق الوصول الى السلام والمساواة والعدل بعد الاتفاق بين مختلف الأطراف السياسية فى مؤتمر دستورى يهيئ البلاد الى اعادة تأسيس تصبح فيها المبادئ الثلاثة جزءاً من دستور البلاد الدائم..؟

وتبقى هناك العديد من التساؤلات حول رؤية الترابى للوحدة الوطنية ودور القوات المسلحة تجاهها . وربما كانت التجربتان العسكريتان فى الحكم ، تجربة الفريق ابراهيم عبود ، وتجربة المشير جعفر نميرى ، تطرحان اهم هذه التساؤلات : هل نجح الانقلابان فى معالجة قضية الوحدة الوطنية بالرغم من ان الجيش فى التجربتين كان «قومياً» فى تركيبته حيث لم يحدث ان احتكرته طائفة سياسية واحدة.

ربما لم يكن الترابى مؤمناً بتلك الكلمات بقدر ما كان يقصد منها اشارات تعبر عن ضيق شديد بحالة الديمقراطية ، وعن اتجاه واضح للخروج من هذا الضيق عبر القوات المسلحة . وهى

ايضا اشارات مرسلة الى قطاع عريض داخل الجبهة الاسلامية ويكفر بالديمقراطية التعدد أصلاً مما ظل يخلق توتراً دائماً بالالحاح على التغيير الشامل للنظام .

كانت اشارات مرسلة الى هذا القطاع حتى يطمئن على ان القيادة نفسها تضع خيار التغيير بالقوة فى مقدمة اولوياتها ، وان كل ما يجرى من نشاطات ما هو الا تهيئة الظروف لاجراء التغيير .

وهى ايضا اشارات مرسلة الى الصادق المهدى شخصياً ، عليه ان يفسرها بالصوره التى تروق له ، وهى حتماً صورة مقلقة لرجل له تجارب محزنة مع القوات المسلحة ، واضافة لهذا القلق كان الوضع السياسى برمته يدعو الى الشك فى استمرار حالة الديمقراطية التى كانت تسير نحو فوضى واضطراب .

فقد كانت هناك حرب مستعرة فى جنوب الوطن اخذت تمتد الى اقاليمه الشمالية ، كانت هناك نشاطات نهب مسلح تصل ضراوتها حد الحروب بين قوات الحكومة والمجموعات المسلحة الخارجة عن طاعه القانون ، وكانت تقبع بجانب هذه الحروب حروب اخرى شبه نظاميه بين قبائل فى دارفور تتغذى من وجود قوات اجنبيه فى الأراضى السودانية .

وكانت هناك شرارات عنف بدأ بريقها يسطع فى سماء المدن الكبيرة والصغيره وكانت هناك احزاب تميل الى فكرة العنف والفوضى حتى تستطيع ان تصطاد فى الماء العكر . فلم تكن بعض الاحزاب تتورع فى الحديث بصوت عال عن قوتها وقواتها ولم تكن بعض الاحزاب تستحى من إعلان تصميمها النزول الى الشارع بكل ادوات الحسم .

وكل الوثائق والقرائن والممارسات كانت تشير الى ان الجبهة الاسلاميه هى أكثر الاحزاب استخداماً لمفردات العنف، وانها اقدر الاحزاب على استخدام وسائل العنف .

وبدأ فى تلك الفتره تحوم فى الاجواء اخبار عن تكوينات مسلحة ، تابعة لهذا الحزب او ذاك ، مهمتها الاساسية الاستيلاء على السلطة او الحفاظ عليها بعد الانقضاض عليها او احداث فوضى شاملة . ولم تكن الجبهة الاسلامية حريصة على تكذيب هذه الاخبار فيما يخصها من اتهامات ، وذلك ليس لانها بريئة من الاتهام بل لانها ارادت ان تخلق لدى العامة احساساً ولو كاذباً بقوتها وبوجودها دون ان تؤكد على هذه الاتهامات تصريحاً او تلميحاً .

وقد ساعدت اجهزة الاعلام المختلفة ، بقصد احياناً ودون قصد مرات ، على اشاعة مناخات من الخوف راحت تغذى الاحساس بان عواصف العنف لا محالة قادمه . فبدأ الحديث عن ان السودان سوف يتحول الى لبنان اخري.. وهو حديث جعل احزاباً عديدة تتجه نحو البحث عن سلاح وتدريب .

وكانت تلك مقدمات الفوضى ترددها بعض الاحزاب اعتقاداً منها انها فوضى قادره على ترتيب الاوضاع مره اخرى وفق مصالحها وامكانياتها .

كل تلك المشكلات والازمات شكلت امتحاناً لقدرة حكومات الصادق المهدى الذى اراد ان يجمع شعث الواقع السودانى المفرق عرقياً وثقافياً ودينياً واقليمياً .

كل تلك المشكلات والازمات مثلت تحدياً لامكانيات الحكم الذى اراد به الصادق ان يكون حصناً للحرية من النقيضين الاستعباد والفوضى .



وبحلول شهر ابريل ١٩٨٨ كانت كل الوقائع تقول ان الحكومة تعيش ازمه خانقة ليس نتيجة العوامل المعروفه من حرب فى الجنوب وتدهور اقتصادى وانفلات أمنى فقط بل ان الازمه اضحت وليدة ازمات تعيشها احزاب الحكومة واحزاب المعارضه معاً . ففى كل حزب كانت تعشعش أزمه.

أزمة حزب الأمة فى تحالفه مع الاتحادى وفى التيار المنادى بالتحالف مع الجبهة وفى عدم نجاحه فى قيادة حكومة مستقرة.

ازمة الاتحادى الديمقراطى فى تخلفه التنظيمى وفى اتساع خلافاته الداخلية وغياب وحدة القرار.أازمه الجبهة الاسلامية فى أنها ظلت بعيدة عن الحكومة وفى تيار يضغط فى اتجاه التغيير بالقوه المسلحة وفى فشلها عقد تحالفات قادرة على تجاوز الواقع وفى عزلتها فكرياً وسياسياً وهى عزلة امتدت لثلاث سنوات كاملة.

وكانت الحلول لتلك الازمات وفى كل حزب تؤدى الى خلل فى التوازنات السياسية مما يتطلب معه نوعاً من التضحية فمثلاً اقدم الصادق المهدى على توسيع تحالفاته بإدخال الجبهة الاسلامية فى حكومة الوفاق الوطنى عسى ان تهدأ الاصوات المنادية بفك التحالف مع الاتحادى الديمقراطى ومما يؤدى الى استقرار الحكومة.

ونتيجة لهذه الخطوة تفجرت مشكلات من نوع« الانشقاقات » او الاستقالات فاستقال البروفسير محمد ابراهيم خليل ، رئيس الجمعيه التأسيسية ، من رئاسة الجمعية معترضاً على التقارب بين حزب الامه والجبهة الاسلاميه عندما ظهر هذا التقارب فى وقت سابق ، فى تعاون مشترك لصياغه قوانين بديلة.

ثم جاءت استقالة البروفسير صلاح الدين عبد الرحمن على طه زعيم الجميعه التأسيسية ، واحد ابرز قادة حزب الامة ، من موقعه فى البرلمان.

ثم جاءت بعد حوالى مائة يوم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني، استقالة بكرى عديل

وزير الطاقة والتعدين وأحد أبرز قيادات حزب الأمة ومن المقربين للصادق المهدى .

قال بكرى فى احدى فقرات استقالته التى قدمها لرئيس الوزراء فى ٤ اغسطس ١٩٨٨ : " كنا نظن يا سيدى الرئيس أن صيغة الوفاق التى قبلناه رغم كل شئ ستتيح لجميعنا فرصاً متساوية من الاتصال والصلات سيكون عائدها المزيد من الانسجام والتفاهم بموضوعية تحقق مصلحة البلاد القومية ولكن يا اخى الرئيس وبعد مضى اكثر من شهرين على الوفاق وجدنا ان قنوات الوفاق مع الاخرين غير مفتوحة للجميع بنفس القدر ، وان مظلة الوفاق لا تمتد بظلالاها الا لنفر معين ،قد حجب ذلك عنا كثيراً من الامور وباسم الوفاق صارت تتخذ قرارات وتتم اجراءات لا نعلمها الا كما يعلمها عامة الناس ونخشى ياسيدى الرئيس ان استمر الحال على هذا المنوال ان نجد انفسنا وحزبنا قد ذاب فى حزب اخر دون ان يكون لجماهيره رأى فى ذلك ، والامثلة على ذلك كثيرة .."



ادت حكومة «الوفاق الوطني» القسم أمام مجلس رأس الدولة فى التاسعة مساء يوم ١٥ مايو ١٩٨٨ .. وهى حكومة مكونه من احزاب : الامة ، الاتحادى الديمقراطي، الجبهة الاسلامية، الحزب القومى السودانى ، التجمع السودانى لجنوب السودان (جناح الدو اجو) ، سابكو والحزب الفيدرالي.

وقد نجحت الجبهة الاسلامية هذه المرة فى المشاركة فى الحكومة بعد ثلاث محاولات فاشلة وكادت هذه المرة ان تتخلف بسبب رفض اغلبية اعضاء مكتبها التنفيذى فكرة المشاركة إذ صوت اربعه عشر عضواً ضد اقتراح دخول الحكومة مقابل ثلاثة عشر عضواً مؤيدين للدخول وقد التف الترابى حول قرار الاغلبية بدعوة مجلس الشورى لمناقشة الامر بدعوى ان القضية كبيره لابد من بحثها فى مستوى اوسع .. وجاء قرار مجلس الشورى مؤيداً للمشاركة.

وكان ابرز الرافضين للمشاركة مهدى ابراهيم على رأس تيار يدعو الى التغيير بالقوة المسلحة.. اما الترابى فهو نفسه كان قد غذى هذا التيار منذ فترة ولكنه راى وجوب المشاركة بدلاً من التخلف عن ادارة الحكم اذ كان يردد دائماً على مسامع اتباعه الكلمات الاتية:« ان تبوؤ المسئولية ولو مع الاحزاب يعلم الجماعة فقهاً وحكمة فى شئون السياسة الداخلية والخارجية وان السلطة برغبتها وهيبتها تجلب الناس افواجاً الى الحركة.. »

اى ان الترابى كان يرى المشاركة فى الحكومة عبارة عن مرحلة تدريب لكوادر الجبهة الاسلاميه فى المجالين الداخلى والخارجى ، ولذلك قدم بعض من الوجوه ليكونوا وزراء فى حكومة الوفاق الوطنى بالاضافة له حيث تولى هو - الترابى - وزارة العدل والنائب العام وعلى الحاج وزيراً للتجاره الداخلية والتعاون والتموين ، وعبد الوهاب عثمان وزيراً للصناعه

وتاج السر مصطفى وزيراً للاتصالات العامة واحمد عبد الرحمن وزيراً للرعاية الاجتماعية وشئون الزكاة.

وقد قام الترابي بترشيح احمد سليمان المحامي ليتولى رئاسة الجميعه التأسيسية خلفاً للبروفسير محمد ابراهيم خليل ، إلا ان بعض قيادات حزب الأمة رفضت هذا الترشيح خصوصاً وانها رأت في أحمد سليمان احد الذين شاركوا في تولى المسئوليات الوزارية في عهد مايو ، كما ان اوساط حزب الامه تحدثت عن وجود عدم ود اصيل بين الصادق المهدي واحمد سليمان.

ورأى البعض انه في حالة تولى احمد سليمان رئاسة الجمعية التأسيسية فان ذلك يضر بأعمال الهيئة التشريعية إذ تتحول إلى ميدان معركة بين أحمد سليمان والنواب الشيوعيين وهو ما اراده الترابي خصوصاً انه مازال يحمل في قلبه الثأرات القديمة والعداءات السابقة كأنه افعى لا تريد ان تنسى.

ولولا تدخل عثمان خالد ، عضو المكتب التنفيذي للجبهة ، باقناع احمد سليمان بالتنازل عن هذا الترشيح لتوالت مزيد من التعقيدات كانت قادرة على تعطيل تشكيل حكومة« الوفاق الوطني» إلا ان المشكلة انتهت بتولى محمد يوسف محمد رئاسة الجمعية التأسيسية.

وابرز ما في هذه الحكومة هو انها اسندت فيها وزارة الدفاع الى الفريق معاش عبد الماجد حامد خليل بصفته شخصية مستقلة . وقد وصفه الصادق المهدي بانه « عالم عسكرى ذو كفاءة عالية وبحكم وضعه القيادي في القوات المسلحة صار له دور سياسي كبير في النظام المايوي ثم في لحظة تاريخية ما اتخذ الفريق عبد الماجد موقفاً ايجابياً ، حقيقة ان ذلك الموقف لم يصل الى درجة الانقلاب على مايو الا انه كان موقفاً منحازاً للتطلعات الشعبية في ذلك الوقت ، وقد اشرنا حينها في المعارضة بموقفه واعتبرناه موقفاً وطنياً جيداًجداً ، وقد نسخ ذلك الموقف اى نوع من المأخذ على سلوكه.. ».

واضاف رئيس الوزراء قائلاً « وبما انه عالم عسكرى والبلاد في حاجة الى خبرته فلا يوجد اى معنى لاعتقال او اسقاط ذلك الرصيد السوداني.. »

هل لدى حكومة الوفاق حظاً اوفر لتحقيق النجاح اكثر من سابقاتها من حكومات..؟ هذا هو السؤال الذى طاف باذهان الناس وهم يرون المحاولة إثر المحاولة لتشكيل حكومة تستطيع ان تخرج من عنق الزجاجة..؟

ربما كان احساس الصادق المهدي ان حكومة الوفاق اجتمعت لها كل الظروف المناسبة لتحقيق خطوات نحو الاستقرار . فقد ذكر في مؤتمر صحفي عقده عقب اداء القسم بان هناك ظروفاً موضوعية واخرى ذاتية اوجبت الوفاق الوطني .. اما الجوانب الموضوعية فحددها في التالي :

* الاحساس بان هناك تآمراً خارجياً وداخلياً يهدد الكيان السوداني الامر الذى يقتضى اهمية توحيد القوى السياسية من أجل مواجهة التآمر .

* هناك قضايا قومية تم تحضيرها بطريقة واسعه جداً الا ان انجازها فى حاجة الى اطار وفاقى قومى ، ومن هذه القضايا مسألة القوانين البديلة التى قطعت مرحلة بعيدة ولم يتبق غير صدور التشريع النهائى ، ومن هذه القضايا ايضا مسألة برنامج الانقاذ الرباعى .

* كذلك فان تنفيذ العقد الاجتماعي يتطلب الاتفاق الوفاقي.

أما العوامل الذاتية فقد لخصها الصادق المهدى فى ان العداوات والمراشقات والتوتر الذى كان سائداً فى فترة العامين الماضيين قد قلت حدتهما مما ادى الى الاحساس بأن التعامل بين القوى السياسية شئ ممكن.

ولكن كان السؤال امام الجميع هو: هل يمكن الوصول الى وفاق وطنى حقيقى دون مشاركة القوى الأخرى المؤثرة - مباشرة او غير مباشرة- فى استقرار الوضع السياسى ..؟

وهل يمكن التوصل الى « وفاق وطني» قبل عقد المؤتمر الدستورى ..؟

مما لاشك فيه ان « الوفاقيين» لم يضعوا فى اعتبارهم قوى اخرى مؤثرة مثل النقابات والجيش واليسار بمختلف تياراته ومدارسه وقبل كل تلك القوى لم يضعوا الجنوبيين بما لديهم من ميراث هائل من الشكوك فى مثل هذه الحكومات .

فقد كان هدف الصادق من « الوفاق» حشد أكبر سند برلمانى لحكومته .

وكان انشغال الميرغنى بألا ينعزل الاتحادى الديمقراطى عن حكومة توفر للحزب مواقع هامة ومؤثره على اتجاهات العمل السياسى فى الحاضر وفى المستقبل ، وانها حكومة المشاركة فيها تمنع ظهور السلبيات - وهى كثيرة - فى بناء الحزب .

اما الترابى فكان همه الأكبر توظيف نصيبه فى السلطة لخدمة هدفه النهائى وهو التمكين والاستيلاء كاملاً على الحكم بناء على ما اطلقه المؤتمر العام الثانى للجبهة الاسلاميه من شعار يتلخص فى « التمكين فى الأرض».

ومن البديهى ان يرمى تشكيل حكومة الوفاق بتأثيراته السلبية على التركيبة السياسية وعلى التحالفات . فقد تجمع الجنوبيون وابناء جبال النوبة فى اتحاد بأسم «اتحاد الاحزاب الافريقية السودانية» وهو تكوين عبر عن لحظة أزمة تاريخية فى التكوين السودانى ، وبرزت قسمات هذه الأزمة حين انقسم الوطن داخل الجمعية التأسيسية الى تكوينين واضحين وطرفين متناقضين :

- تكوين طائفى يعبر عن أزمة الاسلام فى السياسة .

- تكوين عرقى يعبر عن أزمة الثقة فى الوطن الواحد .

اما كيف بلغ الامر حد الانقسام ، فهذا يرجع الى عده عوامل ، تجمعت فى نهاية المطاف فى القانون الطبيعى ، الفعل ورد الفعل.

فالفعل ترجمه الترابى فى شرط واحد لمشاركة جبهته فى حكومة الوفاق الوطنى هو ان تتم إجازة القوانين الاسلامية الجديدة فى غضون شهرين من تكوين الحكومة.

اما رد الفعل فقد اعلنه اتحاد الاحزاب الافريقية السودانيه بالانسحاب من المشاركة فى الائتلاف ثم الانسحاب من الجمعيه التأسيسية اثناء مناقشتها القوانين الجنائية .

وهكذا تبارى الفعل ورد الفعل.

ففى يوليو ١٩٨٨ قدم النائب العام ، حسن الترابى ، مشروع قانون بإسم القانون الجنائى لعام ١٩٨٨ الى مجلس الوزراء لينظر فيه ثم ليقدمه الى الجمعيه التأسيسية ، وكان واضحاً ان هذه القوانين هى اعادة صياغة ماهرة لقوانين سبتمبر ، وتكاد تكون مطابقة ، دماً ولحماً لمشروع قوانين اعدته الجبهة الاسلامية مع تعديلات طفيفة لا تلامس الجوهر.

كانت القوانين المطروحة امام مجلس الوزراء تعيد الزمن خمس سنوات الى الوراء وتسترد المشاهد والمناخات عام ١٩٨٣ ، بهذه القوانين حرص الترابى ان يقول للحاضرين: ان مسيرة الإخوانالمسلمين لم تنقطع وواهم من ظن ان تغييراً قد جرى .. وان كل ما حدث من إنتفاضة لا يعدو أن يكون فقاقيع زبد ذهب جفاء .

امام هذه العودة الى قوانين سبتمبر لم يكن امام اتحاد الاحزاب الافريقية بزعامة اليابا سرور الا ان يرفض هذه القوانين وذلك حينما قدم فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ مذكره قال فيها :" ان المشروع المطروح امامنا اليوم .. ألا وهو المشروع المتعلق بالقوانين الاسلامية لعام ١٩٨٨ والذى يعبر عن محاولات الحكومة فى إحباط آمال الوحدة الوطنية وتقييد المواطنين والحد من حرياتهم الاساسية والتمييز الدينى بينهم .. كلها خطوات تقود فى نهاية المطاف الى عدم الاستقرار والفوضى .."

وقدم اتحاد الاحزاب الافريقة فى مذكرته عرضاً موجزاً عن رؤيته الخاصة للخلفية التاريخية لمشروع الدولة الدينيه ، إبتداءً من فجر الاستقلال إلى يومنا هذا .

وهى رؤية توضح عمق القلق وربما عمق الشك تجاه السياسة التى تنتهجها الحكومات والاحزاب الشمالية فى كل عهد وتذهب هذه الرؤية الى ان الاحزاب سعت فى الشمال منذ فجر الاستقلال الى تحقيق دولة دينية تقوم على دستور اسلامى .

ورأى اتحاد الاحزاب الافريقية ان كل تلك الاجراءات التى تمت فى عهد عبود ما هى الا

خطوات فى مجلمها أججت نيران الانفصال فى نفوس ابناء الجنوب.

واضافت المذكره ان هذه المساعى تجددت مرة اخرى فى عام ١٩٦٨ عندما طالبت احزاب الأمة والإتحادى الديمقراطى وجبهة الميثاق (الإخوان المسلمين) اعتماد دستور اسلامى فى البلاد غير أن تلك المساعى وجدت معارضة من قبل ابناء الجنوب والقوى الوطنية والتقدمية فى الشمال مما ادى الى افشال المخطط ، وبالتالى لم يتم اعتماد دستور للبلاد حتى استيلاء نميرى على السلطة فى مايو ١٩٦٩..

ووضعت المذكرة اصبعها على نقط سلبية عديدة فى القانون الجنائى لعام ١٩٨٨ ولكن اهم نقطتين هما:

* استثناء الجنوب جغرافياً من تطبيق هذا القانون .
* ازدواجية او ثنائية القوانين مما يؤدى الى فصل فعلى لجنوب السوان فى المستقبل.

وبناء على هذه الرؤية قرر اتحاد الاحزاب الافريقية الجنوبية اتخاذ خطوات هامه هى ، حسب ما حددتها المذكرة :

- مقاطعة كل الجلسات فى الجمعيه التأسيسية المتعلقة بمناقشة القوانين المقترحة لعام ١٩٨٨.
- الانسحاب من عضوية لجنة السلام التى شكلت مؤخراً بين المعارضة والحكومة ، ذلك لان اجازة المجلس لقوانين النائب العام قد عرت عدم مصداقية الحكومة فى قيام المؤتمر الدستورى لإحلال السلام ، كما قال اتحاد الاحزاب الافريقية.
- التضامن مع كافة القوى الوطنية من احزاب خارج الجمعية التأسيسية ونقابات ومنظمات جماهيرية من أجل اسقاط القوانين.

تأكيد عدم اعتراف الاحزاب الافريقية بالقوانين المقترحة كبديل لقوانين سبتمبر..

اعادت مذكرة « الاحزاب الافريقية السودانية » المشاكل الى أصولها . الى التاريخ والجغرافيا ، إلى التمايز العرقى والثقافى ، الى الاختلاف بين دين هؤلاء وديانة أولئك .

عاد الامر الى ضرورة البحث عن جذور الاشياء والناس وهى امور ليست هينه ولا هشة .

وجاء البابا سرور الى نقطة كانت معبرة غاية التعبير حينما رسم اللوحة المبعثره التى امامه فى الجمعيه التأسيسية قائلاً:" ان منظر الجمعية التأسيسية سيبدو قبيحاً عندما تنتقل الكتلة الافريقية للمعارضة ويبدو كأنها الشمال ضد الجنوب".

وفى نهاية خطابه اعرب عن امله فى إلا يكون ذلك مقدمة لغرض التقسيم العرقى

والدينى فى البلاد ...

ما قاله اليابا سرور قاله اخرون بصور مختلفة فحين وصف زعيم المعارضة المشهد الذى امامه سياسياً وطرح هواجسه وهواجس قطاعات عريضة من الناس تجاه المستقبل ، كانت القوى المعارضة الاخرى تدعو الى الخروج من الازمة بالإسراع لعقد المؤتمر الدستورى .

وقد استندت هذه القوى إلى اعلان كوكادام الذى سمته مشروعاً لبرنامج عمل وطنى..

وكان أهم بند فى هذا المشروع هو عقد المؤتمر الدستورى القومى الذى اعتبرته قوى التجمع الوطنى هو البداية العملية لتكوين السودان الجديد.

ومن أجل تكوين هذا السودان الجديد كان لابد من خطوات تهيئ المناخ لجلوس الاطراف المختلفة حول مائدة لمناقشة كل شروط التكوين وعناصره.

وكان مطلوباً من الاحزاب والحركات والمنظمات أن تلتزم اولاً بان هدف المؤتمر الدستورى هو مناقشة قضايا السودان الاساسية وليس قضية الجنوب..

وكان مطلوباً ان تلتزم الحكومة والجمعية التأسيسية بالعمل على التالي:

* رفع حالة الطوارئ.
* الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وجميع القوانين المقيدة للحريات.
* اعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل فى ١٩٦٤ مع تضمين الحكم الاقليمى وكافة القضايا الاخرى التى تجمع عليها كل القوى السياسية.
* الغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاجنبيه والتى تؤثر على السيادة الوطنية.
* السعى المتواصل من الطرفين (الحكومة والحركة الشعبية) لاتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة لتحقيق وقف اطلاق النار.

وتضمن مشروع برنامج العمل الوطنى المعروف باعلان كوكادام شرطاً تقدمت به الحركة الشعبية لتحرير السودان هو : الالتزام المعلن من قبل كافة القوى السياسية والحكومة القائمة بان على تلك الحكومة حل نفسها واستبدالها بحكومة جديدة ومؤقته للوحدة الوطنية تمثل كافة القوى السياسية بما فيها الحركة الشعبية والقوات المسلحة وفقاً لما سيتفق عليه فى المؤتمر الدستورى المقترح.

ورأت الاطراف الموقعة على اعلان كوكادام ان ينعقد المؤتمر الدستورى تحت شعار السلام،

العدل ، المساواة والديمقراطية كما رأت الاطراف المختلفة ان تتضمن اجندة المؤتمر البنود التالية:

١- مسألة القوميات .

٢- المسألة الدينية.

٣- الحقوق الاساسية للانسان.

٤- نظام الحكم .

٥- التنمية والتنمية غير المتوازنه.

٦- الموارد الطبيعية

٧- القوات النظامية والترتيبات الامنية.

٨- المسألة الثقافية والتعليم والاعلام.

٩- السياسة الخارجية.

وتم الاتفاق مبدئياً بين الاطراف الموقعه على ان ينعقد المؤتمر الدستورى فى الخرطوم خلال الاسبوع الثالث من يونيو ١٩٨٦.

وكان حزب الأمة على رأس قائمة الموقعين على هذا الاعلان حيث كان ممثله هو الدكتور بشير عمر ، عضو المكتب السياسى للحزب ووزير المالية فى أول حكومات الصادق المهدى .

وفى نهاية اجتماعات كوكادام بعث العقيد جون قرنق رسالة حملها د. بشير عمر الى الصادق المهدى يشيد فيها زعيم الحركة الشعبية بشعار « السودان للسودانيين» الذى ميز حزب الأمة عن الإتحادى الديمقراطى الذى كان يدعو الى الاتحاد بين مصر السودان.

اراد العقيد قرنق ان يحيي فى ذاكرة حزب الأمة الشعارات القديمة فى زمن تجاوز الحزب هذه الشعارات بمفاهيمها التقليدية وانفتح فيه السودان، احزاباً وقوى ، على العالم بكل افكاره وتجاربه.

فقد اصبح ارتباط حزب الأمة بالدائرة العربية اقوى من التقوقع فى شعار« السودان للسودانيين» كما كانت تطلعات الصادق المهدى ، كمفكر اسلامى ، تتجاوز السودان الى الهم العالمى .

اما الاتحادى الديمقراطي، الذى قاطع اجتماع كوكادام ورفض التوقيع على الاعلان ، لم تعد علاقاته الخارجية مقصوره على مصر فقط بل امتدت الى الخليج والسعودية حيث توسعت نظره اعضائه لقضية الوحدة العربية لتشمل الوطن العربى الكبير.

لم يعد الحزبان ، الأمه والاتحادى الديمقراطى ، مشغولين بشعارات الثلاثينات

والاربعينات ، بل اصبح همهما فى توسيع دائرة علاقاتهما الاسلامية العربية يتنامى بمعدلات عالية وسريعة فى اتجاه التطابق مع الدوائر الأوسع .

وربما كانت مطالب الحركة الشعبية المنصوص عنها فى اعلان كوكادام (بالغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمه بين السودان والدول الاجنبيه والتى تؤثر على السيادة الوطنية) هو ما جعل كل جهود التوصل الى سلام تصطدم بصخرة صلبة كل تلك السنوات.

فقد ارادت الحركة الشعبية بالتحديد الغاء اتفاقية الدفاع المشترك التى وقعها جعفر نميرى مع السادات فى يوليو ١٩٧٧ كما ارادت الغاء البروتوكول العسكرى الذى وقعه اللواء عثمان عبد الله عضو المجلس العسكرى الانتقالى مع ليبيا فى ٨ يوليو ١٩٨٥.

وفى المقابل كانت هناك قوى عديدة ترفض الغاء هذه الاتفاقيات ولأسباب عديدة كانت تراها فى النقاط التالية :

* ان هذه الاتفاقيات العسكرية مبرمة بين السودان ودول عربية هى مصر وليبيا.. وهى ليست دول اجنبيه فى الفهم القومى السائد.
* ان هذه الاتفاقيات لا تؤثر على السيادة الوطنية لان كل الدول ذات السيادة تبرم ما طاب لها من اتفاقيات وفق مصالحها الآنية والاستراتيجية.
* ان الغاء هذه الاتفاقيات سوف يترك القوات المسلحة السودانيه مكشوفة الغطاء فى وقت تتمتع فيه اثيوبيا بمظله عسكرية وسياسية واسعة فى حجم معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي.
* ان الغاء هذه الاتفاقيات خطوة - كما رآها البعض - لا نتزاع السودان من دائرته العربية وهو ما يهز احد الاركان الاساسية فى سياساته المستقرة منذ ما قبل الاستقلال.

وكانت تساؤلات كثيرة قد طفحت وسط الرأى العام فى تلك اللحظات تدور حول: هل فى مقدور السودان ان يسقط حماية الدولتين مصر وليبيا ، فى ظرف تفجرت فيه المشكلات السياسية العسكرية على طول حدود السودان مع جيرانه ..؟

ومشاكل الحدود قديمة ومرهقة .

فقد عرفت الحدود السودانية الاثيوبية بأنها اكثر الحدود التهاباً بسبب وجود الجيش الشعبى لتحرير السودان فى قواعد ومعسكرات داخل الاراضى الاثيوبية كما ان هناك وجود ضخم للحركات الارترية المسلحة داخل الاراضى السودانية.

ووجود هذه القوات المعارضة للحكم فى كل من السودان واثيوبيا جعل العلاقات تصل الى مراحل تدهور متدنية بالاضافة الى ان حجم القوة العسكرية الاثيوبية جعل الحكومات فى السودان تنظر الى الحكام فى اثيوبيا بعين الشك والحذر.

فقد كان حجم وقدرة القوات المسلحة الاثيوبية كبيراً بالنسبة لحجم وقدره القوات المسلحة السودانية.

ففى يونيو ١٩٨٨ ، وحسب تقديرات المعاهد الاستراتيجية فى الدول الغربية ، كان حجم الجيش الأثيوبى ، بما فيه المليشيات الشعبية ، يصل الى ٣١٣ الف جندى وكانت البحرية الاثيوبية تصل الى ١٨٠٠ جندى اما القوات الجوية فيبلغ عدد قواتها ٤ الف جندي.

ويعمل الجيش الاثيوبى بنظام الخدمة العسكرية الاجبارية ، كما ان القانون يفرض على كل رجلاً وامرأه فيما بين ١٨ الى ٥٠ سنة العمل فى الاحتياطى لمدة ستة شهور.

والجزء الاكبر من القوات الاثيوبية بقى موجوداً فى ارتيريا والتيجراى على الحدود السودانيه فى تلك الفترة وذلك ما كان يشكل تهديداً مستمراً على المناطق السودانيه الاستراتيجية الواقعة بالقرب من الحدود الاثيوبية.

وتقديرات معاهد الاستراتيجية الغربية ذكرت ان نفقات الدفاع فى اثيوبيا وصلت فى عام ١٩٨٨ الى ٧٢٥ مليون دولار امريكى ، وهو رقم جعل من اثيوبيا اكبر مشتر للسلاح فى افريقيا جنوب الصحراء ، وانها فى أربع سنوات بين ١٩٧٩ و ١٩٨٣ كانت منصرفات اثيوبيا على السلاح بلغت ما يقارب ٢ مليار دولار .وعلاوة على ذلك كان هناك حوالى ثلاثة الف كوبى يخدمون فى القوات المسلحة الاثيوبية كخبراء ومستشارين .

اما السودان ، ففى يونيو من عام ١٩٨٨ ، كانت قواته المسلحة تصل فى حجمها الى ٥٧,٧٠٠ جندى . بينهم ٥٤ الف فى القوات البرية وسبعمائة فى البحرية وثلاثة الف فى سلاح الطيران كما ان هناك حوالى اثنين الف وخمسائة فى حرس الحدود.

وتقول التقديرات التى نشرتها الدوائر الغربية ان ميزانية الدفاع بلغت ٢١٥٠ مليون جنية سودانى فى عام ١٩٨٨ أى اقل من ٣٠٠ مليون دولار فى السنة.

هذه التقديرات توضح ان القوات المسلحة السودانية لا تملك غير قدرات متواضعة بالمقارنة لحجم الدولة ومساحتها الشاسعة وطول حدودها المشتركة مع ثمانى دول حيث يبلغ طولها ٧٨٢٠ كيلو متر والحدود مع اثيوبيا وحدها تصل الى ٢٢٦٦ كيلو متر .

وتظهر هذه المقارنة انه يصعب حراسة هذه الحدود الطويلة بامكانيات بشرية ومادية غاية فى التواضع.

وربما كانت تجربة احتلال مدينتى الكرمك وقيسان فى سنة ١٩٨٨ هى التى كشفت الثغرات الواسعة فى نظام حماية الحدود والدفاع عن الدولة واوضحت تجربة «تحريرها» مدى احتياج السودان فى تلك المرحلة للدعم العسكرى السريع من الدول الشقيقة والصديقة . فقد جاء احتلال الكرمك وقيسان المدينتان الواقعتان فى الشمال وراء الحدود الفاصلة بين الاقليم

الجنوبى والاقليم الشمالى مباشرة كأول احتلال عسكرى تقوم به قوات الجيش الشعبى لمدن شمالية - اهميتها تكمن فى انهما تشرفان على المداخل المؤدية الى خزان الروصيرص.

كما ان لهما اهمية استراتيجية اخرى هى ان المدينتين تقفان على عتبات المناطق الزراعية الغنية فى جنوب النيل الازرق مما يعنى ان نجاح الجيش الشعبى فى السيطرة عليها كاملاً ولفترات طويلة سوف يشجع قرنق على التفكير فى الزحف شمالاً وغرباً لاحتلال مواقع اخرى قادره على توفير قواعد له لاستكمال مشروعه..

وربما كان أهم عنصر استراتيجى فى احتلال الكرمك وقيسان هو ان العقيد قرنق استطاع ان يصل الى منطقة الانقسنا التى تكسنها الجماعات الاكثر تخلفاً من الناحية الحضارية والاقتصادية فى الشمال ، وهو ما يعتبر انتصار لشعارات الحركة الشعبية القائلة بتحرير المستضعفين الافارقة والزنوج من قبضة الحكام الشماليين ، مثّل إحتلال الكرمك وقيسان تحديا قاسيا للحكومة واختباراً صعباً لقدراتها السياسية والعسكرية ، بل ربما مثّل هزيمة موجعة لبرنامجها واهانة مذلة لكبريائها .

وقد وصف الدكتور منصور خالد ، مستشار العقيد قرنق ، احتلال الكرمك بأنه صفعة قوية لهيبة الحكومة ولمعنويات القوات المسلحة السودانيه وان الحكومة وصلت الى ذروه طبعها العدوانى بعد احتلال هاتين المدينتين .

ورأت بعض الدوائر فى الحركة الشعبية ان الهستريا التى انتابت الحكومة بعد احتلال الكرمك وقيسان هو عن عبارة عن مشاعر عدوانية مستمدة من عنصرية اهل الشمال .

وامعاناً فى تأكيد هذه النظرية تساءلت وسائل الاعلام التابعة للحركة الشعبية فيما بعد عن الاسباب التى دعت الحكومة لإبداء اهتياجها وانزعاجها لاحتلال الكرمك بعكس ما فعلت عندما سقطت مدنية الناصر الواقعة داخل الاراضى الجنوبية حيث لم تحرك ساكناً ولم تنفعل كما انفعلت بالكرمك ..؟

استمدت الحركة الشعبية تفسيرها لعصبية الحكومة واهتياج الشعب من رؤية ذاتية محضة نابعة من خلفيات بعيدة واعماق سحيقة فى التكوين النفسى للاعراق المختلفة دون الالتفات الى العنصر الموضوعى المتمثل فى الوضع الاستراتيجى والسياسى لمدينة الكرمك.

فقد نظر الرأى العام ، فى الشمال على الاقل ، الى احتلال الكرمك وقيسان على انه توسع فى ميادين الحرب فى وقت كان الضغط مستمراً على طرفى الحرب ، الحكومة والحركة الشعبية ، للوصول الى السلام أو فى أسوأ الحالات الوصول الى اتفاق لهدنة تساعد على تضييق ساحات الحرب او احتوائها .

اما الحكومة فقد نظرت الى احتلال الكرمك وقيسان بأنه اخفاق جديد على المستوى السياسى والعسكرى ، وهو الامر الذى من الممكن أن يفتح باباً لانهيار السلطة وربما الدولة.

ولذلك اشتعلت الهستريا فى جسد الحكومة واحزابها ،واصبح البحث عن وسائل تحرير

الكرمك هو الأولوية الأولى أمام الصادق المهدى ومحمد عثمان الميرغنى ، بالرغم من ان كلاً منهما تحرك بدوافع مختلفة واستند على جهات متنافسة واحياناً متصادمة.

اتجه الصادق المهدى ، عبر مبعوثين على مستو عال ، الى ليبيا لطلب مساعدات عسكرية عاجلة من اجل اجلاء القوات المحتلة.

واتجه محمد عثمان الميرغنى شخصياً إلى العراق طالباً العون الفورى للوقوف مع الشعب السودانى فى معركة « تحرير » الكرمك .

وجاءت المساعدات العسكرية الليبية دون تأخير ولكن دون اعلان خصوصاً ان طرابلس واديس ابابا حاولتا لفترة طويلة بعد ١٩٨٥ الحفاظ على علاقاتهما فى مستواها العادى . ويبدو ان العقيد القذافى لم يرد الدخول فى احراج مع حلفائه القدامى فآثر تنبيه الخرطوم بضرورة التكتم على المساعدات.

وجاءت المساعدات العسكرية العراقية دون تأخير ولكن وسط ضجة اعلامية هائلة كان دويها اكبر من حجمها ، فلم يكن العراق يتحرج من أية جهة افريقية او عربية ، كما لم يكن موقعاً على أية اتفاقيات عسكرية مع السودان تثير ردود فعل غير مطلوبة.

وكانت المساعدات العسكرية العراقية للسودان من نوع «الراجمات» وكان اثر الاعلام كبيراً حينما انتشرت تسميتها وسط الرأى العام بـ « راجمات أبو هاشم » وأبوهاشم هو محمد عثمان الميرغني.

وفى ديسمبر ١٩٨٧ اشتركت طائرات الميج الليبية وراجمات أبوهاشم العراقية فى تحرير الكرمك وقيسان من الإحتلال وبعدها اطلق على المعركة اسم « الملحمة » التى أفرزت نتائج سياسية هامة منها أنها منحت محمد عثمان الميرغنى رصيداً سياسياً هائلاً وسط الجيش والشعب .

استطاع « ابوهاشم » ان ينتزع ارضية واسعة من الجبهة الاسلامية داخل الجيش عندما قدم برهاناً عملياً على دعم القوات المسلحة لم يكن عبر الشعارات وتنظيم المظاهرات التى برع فى تنظيمها قادة الجبهة بل كان عبر استجلاب معدات واسلحة قادرة على الحسم فى الوقت المناسب .

وقدم أبو هاشم برهاناً آخر بأن صفة « الطابور الخامس » و « العلمانية » لا تنطبق عليه خصوصاً وانه نازل رموز« العلمانية» - كما تراها الجبهة الاسلامية - فى معركة الكرمك ، ولذا لم يعد متحرجاً ، كما فى السابق للتعامل مع قوى الانتفاضة بكل شعاراتها .

وربما لأول مرة بعد « ملحمة » الكرمك استطاع محمد عثمان الميرغنى ان يتعرف بصوره حقيقة على هذه القوى التى كان ينفر منها طوال حياته السياسية وهى قوى وقفت - رغم

مواقفها المسبقة - مع الاتحادى الديمقراطى فى تصوره للمعركة وبرهنت انها قادره على التمييز الدقيق بين ما هو سياسى استراتيجى وبين ماهو عسكرى تكتيكى .

ومنذ تلك اللحظات بدأ محمد عثمان الميرغنى يقترب أكثر من قوى الانتفاضة فى حين بدأ الصادق المهدى يبتعد تدريجياً منها بعد أن ساندته قبل عامين فى الانتخابات العامه ورأت فيه آنذاك الزعيم القادر على الخروج بالسودان من النفق المظلم .

فرضت معركة الكرمك وقائع جديدة إذ أعادت توازناً كان مفقوداً بين القوات المسلحة والجيش الشعبى ، وهيأت الساحة لاستقبال نظرة واقعية لحل المشكلة السودانية بدرت من طرفين اساسين هما الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية حيث ان كلاً منهما له وزنه المحلى وامتداداته الاقليمية المؤثرة ، وبعد أن دلت التجربة والأحداث ان الخيار العسكرى لتحقيق الاهداف المستحيلة سيجر البلاد والمنطقة الى هاوية استقطابات حادة بين شمال وجنوب وعرب وافارقة .



وبعد ستة شهور من معركة الكرمك قام وسطاء ، سودانيين وعرب ، بالاتصال بين الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية لتحرير السودان أدت فى النهاية إلى اجراء اتصال مباشر بين الطرفين من أجل التفاهم حول اطار للسلام. ونجحت هذه الاتصالات فى ترتيب لقاء بين محمد عثمان الميرغنى ، زعيم الختمية وراعى الحزب الاتحادى الديمقراطى ، والعقيد جون قرنق فى نوفمبر ١٩٨٨ باديس ابابا .

واسفر اللقاء عن توقيع اتفاقية للسلام اطلق عليها اتفاقية السلام السودانية فى السادس عشر من نفس الشهر ، وقد اكدت روح هذه الاتفاقية وبنودها على ماجاء فى الاتفاقيات والاعلانات السابقة بضرورة قيام المؤتمر القومى الدستورى .

والجديد فى هذه الاتفاقية ان الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد تأكيدها على موقفها الثابت المطالب بالغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ واستبدالها بقوانين ١٩٧٤ فإنها رأت « انطلاقاً من حرصها على قيام المؤتمر الدستورى » الاتفاق مع الحزب الاتحادى الديمقراطى على تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة فى قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وان لا تصدر أية قوانين تحتوى على مثل تلك المواد وذلك الى حين قيام المؤتمر الدستورى والفصل نهائياً فى مسالة القوانين.

وأكدت اتفاقية السلام السودانية على ان العوامل الاساسية الاخرى والضرورية لتهيئة المناخ الملائم لعقد المؤتمر هى التالية :

* الغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى والتى تؤثر على السيادة الوطنية .

* رفع حالة الطوارئ .

* وقف اطلاق النار .

واتفق الجانبان على تشكيل لجنة تحضيرية قومية لتقوم بالتمهيد والاعداد لانعقاد المؤتمر القومى الدستورى ولوضع مشروع جدول اعماله وتحديد مكانه واجراءات انعقاده ، وان تعقد اللجنة اجتماعها الاول حال تشكيلها .

كما اتفق الطرفان على ان يعقد المؤتمر الدستورى فى مكان تقرره اللجنة التحضيرية القومية حيث تتوافر كل الضمانات الامنية التى ترضى الاطراف المعنية.

وكان أبرز بنود هذا الاتفاق ما حدده الطرفان ، تفاؤلاً ، على ضرورة انعقاد المؤتمر الدستورى فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ وذلك فى حال تنفيذ البنود الوارد ذكرها فى هذا الاتفاق بما يرضى الأطراف المعنية.

ولأن الطرفين كانا يدركان مدى العراقيل التى سوف تمنع تنفيذ هذا الاتفاق فقد ناشدا كافة القوى السياسية السودانيه بضروره الانضمام « الفورى » لهذا الجهد الوطنى المخلص من أجل السلام واستقرار البلاد كما قال نص الاتفاقية.

وفور توقيع اتفاقية السلام بين محمد عثمان الميرغنى والعقيد جون قرنق بدأت الخرطوم تستعد للتعبير عن تأييدها لهذه الخطوة حيث جاء التأييد بعد ذلك صارخاً فى شكل استقبال شعبى ضخم وحار لوفد الاتحادى الديمقراطى برئاسة الميرغنى فى مطار الخرطوم .

لم يكن احد يتصور أن هناك رغبة وشوق للسلام يمكن التعبير عنهما بهذه الحرارة وهذا الحجم .

ربما لم يكن محمد عثمان الميرغنى نفسه قد توقع ان تخرج الخرطوم رجالاً ونساءً واطفالاً ترحيباً بخطواته نحو السلام بهذا القدر الهائل ، فالزعيم لم يكن يعلم مدى تعطش البلاد للسلام وإلا كان قد قام بمبادرته منذ وقت مبكر . وقد شكك البعض بأن الاستقبال قد أعد له اعداداً مسبقاً بحشد جماهير حزب الاتحادى الديمقراطى والختمية . لكن كان معروفاً ان الاتحادى الديمقراطى لا يملك اجهزة ومؤسسات قادرة على تحريك الحشد الضخم من المواطنيين الذى قدموا لتأكيد وقوفهم مع السلام .

كما لم يتصور أحد أن الحكومة كانت وراء تنظيم هذا الاستقبال خصوصاً وان الجبهة الاسلامية - أحد أركان حكومة الوفاق - عارضت الاتفاقية معارضة صارخة واعتبرتها مروقاً على الدين وانحرافاً واستسلاماً وانهزاماً أمام جون قرنق .

ومنذ البدء عملت الجبهة الاسلامية بكل ثقلها على اجهاض المبادرة ومنعها من أن تتحول

إلى مطلب شعبى ولذلك سلكت ثلاث طرق لمحاربة الاتفاقية.

* الطريق الاول عبر المحاولات المستميتة لإصدار قرار من مجلس الوزراء بمنع اى اتصالات من أية جهة بالحركة الشعبية مستندة الى إستنتاج يقول ان الغضب الشعبى لا يسمح بمثل هذه الاتصالات .

وحينما تم وضع مسألة الاتصالات فى محك التصويت داخل مجلس الوزراء وقف وزراء الاتحادى الديمقراطى والوزراء الجنوبيون وبعض وزراء حزب الأمة مع استمرار الاتصالات بين الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية .

وربما يستطيع المرء قراءة ما بين السطور فيما كتبه الصادق المهدى فى مذكراته حينما قال: " فى اغسطس ابلغنى الاخوة فى الاتحادى الديمقراطى انهم بدأوا اتصالا بالحركة الشعبية للتوصل الى تفاهم حول السلام فشجعتهم على ذلك".. واستطرد قائلاً :" وفى اغسطس -ايضا - تزايد الغضب الشعبى على تصرفات الحركة الشعبية فرأينا منع الاتصالات واستثنيت اتصالات الاتحادى الديمقراطى بقرار من مجلس الوزراء فوافق الآخرون فاستمرت تلك الاتصالات حتى أدت الى تنظيم اجتماع بين وفد بقيادة زعيم الاتحادى الديمقراطى وآخر بقيادة الدكتور جون قرنق فى نوفمبر ١٩٨٨."

والآخرون ليسوا هم أعضاء الجبهة الاسلامية بالطبع .

* الطريق الثانى عبر ممارسة التهديد بالاغتيال إذا ماجرؤ محمد عثمان الميرغنى على زيارة اديس ابابا وتوقيع الاتفاقية ، وقد تم فعلاً التهديد بشكل عملى قبل السفر مباشرة .

ففى عشية سفر الميرغنى تحركت عربة « بوكس» من دار الجبهة الاسلامية بمنطقة الخرطوم (٢) حوالى الساعة الثانية عشر ليلاً نحو منزل زعيم الختمية ، وحينما واجهت العربة بوابة المنزل اطلقت مجموعة من الذخيرة من أسلحة آلية يعتقد انها كلاشنكوف ، لم تصب احداً ولكنها احدثت بعض خدوش على جدران المنزل .. وبعض شروخ فى الحياة السياسية . ثم هربت العربة دون ان يتبعها احد او تلاحقها قوة .

كانت الرصاصات مدوية فى تلك الساعة من الليل تحمل فى احشائها معان كثيره ، وترسم بضوئها الخاطف اشارات واضحة فى سماء البلاد ، ومن هذه الاشارات الواضحة ان الجبهة الاسلامية لن تدع اتفاقية السلام تمر ولو بقوة السلاح.

ومن المعانى الكثيرة الاخرى ان الجبهة الاسلامية ادخلت فى مشروعها السياسى الاغتيال كوسيلة صريحة للتخلص من الخصوم السياسيين ، وهذا طريق استعدت ان تسلكه منذ زمن حينما اعادت تنظيم جهازها الخاص المكلف بأداء هذه العمليات . ففى تلك الايام اخذت دوائر

الاستخبارات والأمن تتحدث عن تقارير وصلتها بأن الجبهة الاسلامية تعد مخططاً لاغتيالات واسعة تشمل بعض الزعامات السياسية ، طائفية وغير طائفية ، وقد نشرت بعض الصحف اجزاءاً من هذه التقارير المتسربة من اجهزة الأمن المختلفة.

وكانت هناك رواية متداولة وسط قيادات الأمة والإتحادى الديمقراطي، تدعمها قرائن بالرغم من انها تشبه القصص البوليسية تقول -هذه الرواية- ان التنظيم الخاص فى الجبهة الاسلاميه باشراف على عثمان وبادارة الفاتح عابدون قد كلف شخص من قبيلة « التعايشة» يعرف يتنفيذ عمليات الاغتيال داخل الجبهة باسم " التعايشي" معروف بكراهيته لحزب الأمة بتنفيذ عمليات الاغتيال ، وتذكر الرواية ان " التعايشي" سرب هذه المعلومات الى الاتحادى الديمقراطى الذى راح يتابع هذا المخطط ، وقد كلفت قيادة الاتحادى الديمقراطى العميد مجذوب عبد الرحمن نائب رئيس الجهاز فيما بعد بأمر هذه المتابعة .

وتذكر الرواية ان العميد مجذوب عبد الرحمن قاد مجموعة لاقتحام دار الجبهة الاسلاميه بهدف الحصول على مزيد من الوثائق والمعلومات الا انهم فوجئوا بعدد كبير من المسلحين داخل مقر الجبهة يقومون بالحراسة ، فتراجعت مجموعه مجذوب عن تنفيذ المهمة .

وبعد هذه العملية تسرب الخبر الى عبد الرحمن فرح ، رئيس جهاز الامن الوطني، ومسئول جهاز الامن فى حزب الأمة ، فراح يلاحق التعايشى رئيس مجموعة الاغتيال الى ان تم اعتقاله لفترة طويلة أملاً فى الاعتراف والكشف عن المخطط كاملاً إلا انه لم يفشِ سر العملية .

فقام عبد الرحمن بمحاولة اغرائه بدفع مبلغ من المال يقال انه عشرين الف جنيه ، إلا أنه حينما فشل فى الحصول على كل المعلومات اضطر عبد الرحمن فرح لمواجهة على عثمان محمد طه بكل المعلومات، من الفها الى يائها ، واخبره بان " التعايشي" افشى بكل الاسرار لقيادة الاتحادى الديمقراطى . وبعدها قام التنظيم السرى باعتقال التعايشى واستجوابه عن حقيقة كشفه المخطط للاتحاديين الا ان التعايشى نفى تلك الواقعة وقال أن عبد الرحمن حاول ان يغريه بالمال إلا أنه رفض ذلك فقام بالافراج عنه بعد ان قال له على عثمان فى نهاية الاستجواب ، مبروك عليك العشرين الف جنيه .

وبعدها اوقفت الجبهة تنفيذ مخطط الاغتيالات .

رواية تشبه القصص البوليسية ، ربما كانت صحيحة وهناك قرائن ترجح صحتها ، وربما تكون واحدة من نسج الخيال ، إلا أن العقده التى ينسج عليها غير مستبعد أن تكون صحيحة ، خصوصا وان الجبهة الاسلاميه قامت بالفعل بممارسه التهديد بالاغتيال بإطلاق زخات من الرصاص على منزل محمد عثمان الميرغنى .

اما الطريق الثالث الذى سلكته الجبهة لاجهاض اتفاقية السلام فكان عبر المحور « الأمة - الجبهة » الذى تقدم باقتراح لتعديل الاتفاقية وتفويض رئيس الوزراء للتعامل مع نتائجها وتوضيحاتها .

جاء الصادق المهدى الى الجمعيه التأسيسية مصراً على اقتراحه الداعى الى وضع ايضاحات للاتفاقية وبتفويضه شخصياً لاجراء اتصالات مع الحركة الشعبية بعد ذلك ، بهدف التوصل الى سلام . وكانت الجبهة الاسلامية تدرك بخبرتها ان الحركة الشعبية لاترضى بهذه التعديلات والايضاحات فى وقت قريب وخصوصاً وأنها رأت مدى الترحيب الشعبى باتفاقية السلام ، كما ادركت الجبهة الاسلامية ان قرنق لن يرحب بتعديلات الصادق المهدى المتناقضة مع التوجهات الأولى للصادق والتى جاءت فى إعلان كوكادام .

جاءت توضيحات الصادق المهدى اضعافاً لحيوية الاتفاقية وسبباً جديداً فى إحداث بلبلة وسط الرأى العام وعاملاً اضافياً فى تآكل شعبية الحكومة . فقد كانت الاتفاقية ترضى طموح الشعب السودانى فى ذلك الوقت وتوفر له أملاً ، كاد أن يضيع نهائياً ، بامكانية تحقيق سلام لدولة افتقدت السلام ازماناً طويلة .

لم يكن الصادق المهدى مستعداً ، معنوياً على الأقل ، للقيام بقراءة جديدة للاتفاقية بظروفها وملابساتها وشعبيتها ، بالرغم من أنه قام بجولة سريعة بسيارته فى طريقه للحصافيصاحول بمطار الخرطوم لحظة استقبال الناس لوفد الاتحادى الديمقراطى القادم من أديس ابابا .

اراد الصادق بجولته ، التى ظهرت كأنها مصادفة ، فى شارع المطار ان يتعرف شخصياً على حجم الاستقبال وحجم التأييد ، وأكبر الظن أنه شهد ، شهادة عين ، الحرص الشعبى على التأكيد على قضية السلام . ولكن بدلاً من أن تكون مشاهدته دافعاً للتأييد والمباركة كانت إحجاماً وحذراً أكثر منها رفضاً .

كان أمام الصادق المهدى فرصة تاريخية ان يعيد السياسة الى طهرها وعفتها ونقائها اذا قرر ان يكون اول المستقبلين لوفد الاتحادى الديمقراطى فى المطار ليحولّ الحدث من نصر اتحادى الى احتفال وطنى كان من الممكن ان يكون نقطة تحول هائلة فى السياسة السودانية وربما فى التاريخ الوطنى .

وظل السؤال المحير امام الجميع : لماذا احجم رئيس الوزراء عن الترحيب ومساندة هذه الاتفاقية ؟ وكانت احدى التفسيرات هى ان الصادق اراد افهام القوى الاقليمية والدولية التى رعت وتحمست بصورة او أخرى لاتفاقية الميرغنى - قرنق بأنه هو رجل السودان الاول والقوى وان ليس هناك شئ يمكن ان يمر دون موافقته او مساهمته .

ولأن بعض القوى الاقليمية والدولية فسرت مواقف رئيس الوزراء بهذه الصورة فآثرت إما ان تنسحب انسحاباً سلبياً من مبادرات السلام أو أن ترى فى الحكومة السودانيه صديقاً جاهل اخطر من العدو العاقل وهو امر يثير فى نفسها مشاعر قلقلة تجاه اوضاع غير مريحة فى دولة تحتل موقع القلب فى منطقة مليئة بالالغام ومزدحمة بالمتفجرات .

ومن البدهى ان تكون مصر واحدة من الدول المتحمسة لاتفاقية السلام السودانية حيث تمثل خطوة ، ولو واحدة ، فى اتجاه استقرار الاوضاع فى جنوب الوادى ، وبالتالى تصبح خطوة فى اغلاق ابواب كثيرة تاتى عبرها رياح هوجاء لا احد يستطيع ان يتنبأ بما تفعله بهذه الدولة الهشة البناء المتداخلة فى صراعاتها وأمنها وتكوينها وهويتها ومصيرها مع نصف القاره الافريقية من ناحية الجنوب .



الفصل العاشر

المذكرة إعصار أم إنقاذ؟

فى أواخر ديسمبر عام ١٩٨٨ كان الجو السياسى فى البلاد مشبعاً تماماً بكل تفاعلات السنوات الثلاثة الاخيرة ، وبتراكمات الماضى البعيد والقريب ، وبتوترات متصلة المصادر، وبضوضاء صاخبة من فعل تصادم ارادات القوى المختلفة .

وكان بادياً ن السودان انقسم إلى صفين :

صف يقف مؤيداً اتفاقية السلام السودانية بكامل تفاصيلها وبدون اجراء اى تعديلات فيها ولو كانت ايضاحات .

وصف اخر يقف معارضاً للاتفاقية اما مطالباً باجراء تعديلات فيها مثل حزب الأمة او رافضاً لها كاملة مثل الجبهة الاسلامية .

هذا الانقسام ترك الجميع يرقبون سقوط الحكومة الثالثة وربما يرغبون فى سقوطها.

وكانت الحكومة ، سيئة الحظ ، تخرج من أزمة لتقع فى محنة ، إلى نكبة ، فهى لم تعرف طوال عمرها طريقاً إلى الاستقرار والاستمرار فقد كانت حكومة مشدودة الاعصاب خاصة حينما تقعد عاجزة عن الفعل وتبدو متقطعة الانفاس كلما آن لها ان تنهض.

كان رأس الحكومة مثقل بدوامة الازمات المتلاحقة، وقلبها متعب من جراء ضغط المعارضة عليها فلا هى قادرة على السلام ولا هى مستطيعة مواجهة الحرب .

وربما كان رئيس الوزراء اكثر الناس حيرة ، خصوصاً وانه راح يشهد قطار « الوفاق الوطنى » قد بدأ يقترب من محطته الاخيرة وهى محطة حرص الصادق المهدى ان يتجاوزها بنجاح عندما بذل جهوداً مضنية من أجل التقارب بين الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الاسلاميه . ومن مساعيه تلك انه دعا محمد عثمان الميرغنى وحسن الترابى إلى اجتماع عقد بمنزل على حسن تاج الدين عضو مجلس رأس الدولة لبحث امكانية التوصل إلى حل وسط او طريق ثالث لمسألة السلام .

ويبدو ان معالم الطريق الوسط قد حددها الصادق فى قبول اتفاقية السلام بإيضاحات مرفقة معها لم ترضِ الطرفين كما دلت الاحداث ، بل نسفت فى رأى المعارضة جهوداً عظيمة للتوصل إلى سلام .

وشبه البعض هذه « الايضاحات» بـ « دبوس» صغير شكَّ بالونة ضخمة ففرقعت محدثة دوياً هائلاً أطاح بكل امل للسلام كان يحلق فى سماوات البلاد .

وسقط البعض من جراء الفرقعة فى هاوية الاحباط واليأس والالم ، وصعد البعض إلى ذروة الرفض والتحفز والغضب .

فهناك الاتحاديون الديمقراطيون جلسوا حائرين امام مواقف حليفهم محبطين امام ضياع انجازهم التاريخى ، فآثر البعض الغياب من الجمعية التأسيسية ، واختار البعض الآخر انتظار ما تأتى به الايام من رياح او مفاجآت .

وهناك النواب الجنوبيون يئسوا من الجمعية التأسيسية ، وربما من أحزاب الشمال ، فاعتزلوا جلساتها الاخيرة .

وهناك الجيش ، اعتصر قادته الألم حينما شهدوا مكايدات الاحزاب حول اهم قضية بل القضية المصيرية الدائرة حول : حرب ام سلام..؟ فلم يكن هناك جندى واحد يرغب فى استمرار الحرب فقد كان الجميع ،ضباطاً وجنوداً ، يتطلعون ومنذ زمن بعيد إلى سلام دائم لهم ولغيرهم لأنهم هم وحدهم الذين يحملون السلاح ، وهم وحدهم الذين يقتلون ويقتلون وهم وحدهم الذين يحمّلون اسرهم بأكثر من طاقتها باحتمال الضغط النفسى لحرب تبدو لهم انها بلا قضية وبلا سبب .

وبدت وسط الجيش علامات غضب واضحة.

وهناك النقابات تحفزت لما هو آت حيث كانت تدرك أن قاعدتها من العاملين فى مختلف القطاعات سوف تتحمل نفقات الحرب ونفقات اجهزة الدولة الراعية للحرب ، وهى بخبرتها تعلم انه ليس امام الحكومة إلا خيار واحد هو رفع الاسعار والغاء الدعم عن السلع الاساسية وزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكل ذلك عبء اضافى على المواطن الغلبان الذى روعته قبل شهور كارثة السيول والامطار فى خريف تلك السنة .

وتحول الجميع ، يائسون ومحبطون وغاضبون ومتحفزون ، إلى كتلة قابلة للانفجار فى انتظار شرارة - ربما تائهة - تشعل الفتيل لتنفجر .



وفى ٢٦ ديسمبر اوقدت الحكومة شرارة الانفجار عندما قررت اتخاذ اجراءات حادة لاصلاح الاقتصاد رفعت بموجبها اسعار العديد من السلع الاساسية وعلى رأسها الخبز والسكر والدقيق والزيت والبنزين كما بحثت - فى اجتماعها - خطة تهدف إلى تقليص حجم العمالة فى البلاد كإجراء لازم لتخفيض الانفاق الحكومى ، كما رسمت خطوطاً لبيع القطاع العام او تحويله إلى شركات خاصة .

وفى اليوم التالى انفجر الشارع دون توقع الحكومة كأنها كانت تجهل كل تلك المشاعر الملتهبة المخزونة تحت رماد الصمت ، فخرج الناس حينما لم يجدوا مبرراً للقعود فى المكاتب والمنازل ، معيدين مشهداً واحداً من مشاهد انتفاضة ابريل التى بقيت حلماً مجهضاً له طعم العلقم فى النفوس.

خرج الطلاب كالعادة اولاً ، ثم " الشماسة" ثم المارة ثم النقابات ، واتجهوا كلهم نحو مقر مجلس الوزراء منادين بسقوط الحكومة التى استجابت لشروط صندوق النقد الدولى ، وبعد أن اشتد حماس المتظاهرين انفلتت بعض تلك المظاهرات لتجرؤ على اقتحام مبنى المجلس لتسليم مذكرات رافضة للقرارات الاقتصادية .

وفى لحظة الفوران الشعبى ودون توقع احد، دوت طلقات رصاص من مصدر مجهول اخترقت صدر شاب اسمه طارق الشاذلى وأردته شهيداً وعند مشاهدة الدماء تنفجر من صدره اعتلى الغضب روؤس المتظاهرين ، وتحولت المظاهرة إلى حالة فوران كاسحة كادت ان تطيح بـ « النظام » بعد أن رفع جثمان الشهيد فى مقدمة موكب هادر طاف شوارع المدينة - من الجامعة إلى المشرحة - ثم إلى الشارع مرة اخرى .

كان السؤال المحير فى تلك اللحظات ما هى الجهة التى اطلقت الرصاص على المتظاهرين؟

وقد سارعت وزارة الداخلية بنفى مسئوليتها قتل طارق الشاذلى ، واصدرت بياناً اكدت فيه على ان الشرطة لم تطلق رصاصة واحدة، بل تساءلت وزارة الداخلية نفسها عن مصدر تلك الرصاصات المجهولة .

واتجهت اصابع الاتهام إلى الجبهة الاسلامية حيث شوهد عدد من عناصرها يتمركزون فى مواقع محددة داخل مبنى مجلس الوزراء لحماية السلطة من « الغوغاء» .

وحاولت الجبهة الاسلامية ان تلصق التهمة فى البعثيين ، وحاول الاتحادى الديمقراطى ان يشيع بان الرصاص جاء من مبنى مجاور يستخدمه ليبيون .

وانحصرت التساؤلات فى نهاية الامر ، فى سؤال واحد هو : من هو أكثر المستفيدين من اشاعه الفوضى فى ذلك الظرف البالغ الحساسية .؟ اى بصيغة اخرى من هو الخاسر الاكبر من تغيير الحكومة ...؟

وكانت صحف الجبهة الاسلامية فى اليوم التالى تنشر بأن المظاهرات ما هى الا مخطط يسارى يستهدف الاطاحة بحكومة « القوى الاسلامية» ويستهدفها هى فى المقام الاول.

وفى ظل هذه التوترات بدأت النقابات تدخل واحدة تلو الاخرى فى اضرابات بعضها مفتوح وبعضها محدد ، وكانت الانظار قد اتجهت إلى الاتحاد العام لنقابات عمال السودان بعد ان ظهرت بوادر لاحتمال دخوله فى اضراب عام.

وسارعت الحكومة بالاتصال باتحاد العمال كى تثنيه عن اتخاذ خطوة فى اتجاه الاضراب وبدأت مفاوضات طويلة ومتعسره طالب فيها الاتحاد بالغاء القرارات الاقتصادية الاخيرة والسعى إلى وقف الحرب فى الجنوب والتوصل إلى سلام اعتماداً على اتفاقية السلام السودانية .

ومن الملاحظة الجديرة بالانتباه ان الفريق عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع هو الطرف الذى كان يتفاوض مع اتحاد العمال ولم يكن المفاوض هو وزير المالية ولا وزير الداخلية ولا وزير العمل وهم الوزراء المعنيون بقضية القرارات والأمن وقانون العمل.

وقد حمل وزير الدفاع حينما طالت المفاوضات بينه وبين اتحاد العمال، تحذيراً مبطناً بأنه فى حالة دخول الاتحاد فى اضراب عام فان الجيش لن يجد مفراً من التدخل بالاستيلاء على السلطة وفقاً لواجبه الوطني، وهو امر هو غير ميال له.

وفى نهاية المفاوضات نجح عبد الماجد حامد خليل فى اقناع الاتحاد العام بالتمهل فى إتخاذ قرارات صعبة فى ظروف دقيقة لا تحتملها البلاد .

وقد كانت المفاوضات ساحة لاستعراض كل من الطرفين لمنطقه وتصوره وقد اطّلع الفريق عبد الماجد على منطق العمال وهو منطق يقول بأن اصلاح الاقتصاد لا يتم الا عبر تحقيق

السلام الدائم والعادل وان طريق السلام تم تعبيده باتفاقية السلام السودانيه .

وما كان أمام وزير الدفاع الا ان يسأل : اذن ماهى العقبة للوصول إلى سلام... ؟.

فى خضم هذه التوترات كان الاتحاد العام لنقابات العمال ملحاً على الاستجابة لما جاء فى مذكرته للحكومة التى اعرب فيها عن معاناة العمال المتزايدة ومطالباً بالغاء القرارات الاقتصادية وداعياً إلى تحقيق السلام.

وساد اعتقاد ان قيادة الاتحاد العام محسوبة على الإتحادى الديمقراطى الذى رأى فى تحرك الشارع سنداً له وتأييداً للاتفاقية فاراد ان يستثمر هذا المناخ لصالحه ، وبناء على ذلك سار فى اتجاه الضغط على الحكومة وحزب الأمة ووضعهما أمام خيار نهائى : إما السلام أو الإنسحاب . وفى مساء ذلك اليوم ، ٢٧ ديسمبر ، إجتمع المكتب السياسى للحزب بقيادة محمد عثمان الميرغنى ليتخذ موقفاً من الاحداث ومن الاستمرار فى المشاركة فى الحكومة ، فقد كانت اغلبية الاعضاء ترى واجب الخروج من دائرة الحكومة إلى صف المعارضة فى وقت بدأ يظهر فيه ضعف الاداء وضعف القرار وكان هناك بعض الاعضاء يرون عدم التسرع فى اتخاذ مثل هذه الخطوة.

وبعد شد وجذب قرر الاتحادى الديمقراطى الانسحاب من الحكومة داعياً إلى تكوين حكومة مصالحة وطنية تضم كافة الفعاليات داخل الجمعية التأسيسية .

وكان ذلك يعنى ادخال اليسار والمستقلين وهو أمر لن توافق عليه الجبهة الاسلامية حيث كان هاجسها إلى ذلك الوقت وفى كل وقت منافسة الشيوعيين وتصفيتهم واخراجهم من الحياة السياسية . ففى حديث نشرته مجلة الاشقاء بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٨ عندما سئل الترابى عن سبب عدم انفراج علاقة الجبهة بالشيوعيين قال : اننا لا نكف علاقتنا به بسبب شيوعيته وحدها فنحن نتصل بالاتحاد السوفيتى وليس بيننا وبينه صلة مواطنة ، ولكن بيننا وبين الحزب الشيوعى السودانى قضايا ميدئية وقضايا تاريخية.. »

ولذلك لم يكن من التوقع اصلاً ان تقبل الجبهة الاسلامية بمشاركة الحزب الشيوعى خصوصاً وأن كل تعبئاتها السياسية والفكرية فى تلك المرحلة كانت تنطلق من محاربة الحزب الشيوعى وقوى اليسار .

وقد وضع الاتحادى الديمقراطى فى حسابه الموقف المتشدد للجبهة الاسلامية تجاه اقتراح تشكيل حكومة مصالحة وطنية . وكان يدرك ان الصادق المهدى سوف يصل إلى نقطة اختيار محددة إما الجبهة الاسلامية برفضها لاتفاقية السلام أو الإتحادى الديمقراطى بالشعبية التى حاز عليها مؤخراً اعتماداً على اتفاقية السلام .

وبعث محمد عثمان الميرغنى بخطاب مؤرخ بيوم ٢٧ ديسمبر ١٩٨٨ إلى الصادق المهدى مضمناً فيه اقتراحاته وبدائله ، وفى اليوم التالى وصل الخطاب إلى رئيس الوزراء الذى كان مشغولاً بمعالجة الاوضاع المترتبة على القرارات الاقتصادية .

وبعد يومين ارسل الصادق المهدى رداً على خطاب محمد عثمان الميرغنى قال فيه :

« اما موضوع مبادرة السلام فقد دارت حوله مداولات انتهت إلى بيانى بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٧ الذى اصدرت انت بياناً يؤيد ما جاء فيه مما ازال اى خلافات بشأن هذا الموضوع » .

أما الزيادات الضريبية الاخيرة فهى اجراءات املتها ظروف موضوعيه وشارك فيها حزبكم مشاركة تامة وعندما واجهتها معارضة من هيأتنا البرلمانية والقوى النقابية وبعض الشرائح الشعبية فاننا رأينا ان نراعها على ضوء تلك المواقف وانتم تعلمون نية المراجعة هذه إذ دار بحثها مع وفدكم الذى زارنا مساء يوم ١٩٨٨/١٢/٢٧ اما الحديث عن حكومة مصالحة وطنية فانت تعلم اننا عرضنا امر تشكيل حكومة تضم كل القوى السياسية الممثلة فى الجمعية ، وقد تعذر ذلك لاسباب انتم تعلمونها وتشكلت الحكومة بسند برلمانى يبلغ حوالى ٩٠٪ من النواب والتزمنا ان نمد جسوراً للقوى السياسية خارج الجمعية ، وهكذا فعلنا وكنا ولا زلنا حريصين ان يكون اى تكوين للحكومة منطلقاً من المؤسسات الدستورية القائمة ومعلوم ان البحث عن صيغة حكم واسع يحظى بتأييد الجمعية التأسيسية هدف لا خلاف عليه ان امكن العثور على صيغة عملية له وانت تعلم استعدادنا المعهود لكل ما من شأنه توسيع قاعدة الحكم فى البلاد وزيادة المشاركة فى ادارة شئونها . »

ويواصل الصادق المهدى خطابه قائلاً: « أما الزج بفكرة حكومة مصالحة وطنية بالصوره الغامضة التى وردت فى خطابكم فغير مفهوم لاسيما إذا عولتم عليه كسبب لانسحابكم من حكومة الوفاق فى هذا الظرف ، ذلك الانسحاب الذى يشكل تخلياً عن مسئولية انتم طرف مشارك فيها كما يشكل استغلالاً لظروف التهاب سياسية لها خطورتها على السودان وعلى نظامه الديمقراطى ، وكان منتظراً من حزبكم بثقله ودوره ان يساهم مع الاخرين لحماية السودان ونظامه الديمقراطى منها وان يساهم فى قفل الابواب امام المتربصين والمغامرين » .

فى تلك السطور بدأ الصادق حزيناً لموقف حليفه وربما منزعجاً لأنه كان مؤملاً ان يستطيع ان يحافظ على ذلك « الوفاق الوطني » اطول فترة ممكنة تؤهل حكومته لمعالجة تحديات كثيرة منها تحديات الديمقراطية نفسها .

وانسحاب الاتحادى الديمقراطى يعنى سقوط احدى الركائز فى بناء الوحدة الوطنية التى كان ينشدها الصادق المهدى .

وانسحاب الحزب الحليف سوف يضعف امكانية الحشد الشعبى التى كان يطلبها الصادق كأساس لمحاصرة« التمرد » فى الجنوب .

وفى فقرة من فقرات الخطاب اعترف رئيس الوزراء لمحمد عثمان الميرغنى بأسباب ضعف الحكومة عندما قال :« لقد شكونا كثيراً من أن بعض وزراء حزبكم يشتركون فى قرارات ثم يتخلفون عن المسئولية التضامنيه امام الرأى العام وشكونا من ان حزبكم احياناً يتخلى عن مواقف وزرائه فى الحكومة فالمسئولية التضامنية والمسئولية النيابية من أهم ركائز النظام الديمقراطى الذى نمارسه والتخلى عنهما مع سلبيات اخرى أثر كثيراً فى فاعلية الحكم وقدراته على الحسم والقيادة » .

وفى ختام خطاب الرد اكد الصادق على انهم سيواجهون مسئولياتهم فى درء المخاطر عن البلاد بكل ما يستوجبه ذلك من تصميم وحزم وانه يعتبر خطاب محمد عثمان الميرغنى قراراً بتنحى ممثلى الإتحادى الديمقراطى من كل المؤسسات الدستورية التى اشتركوا فيها وسوف يتصرف بهذا المقتضى .

وخرج الاتحادى الديمقراطى من الحكومة إلى صف المعارضة وأصبح الشريف زين العابدين الهندى زعيمها فى الجمعية التأسيسية وهنا تحقق للجبهة الاسلامية ما كانت تتمناه ، وهو كثير منه :

* فقد اصبحت الجبهة الاسلامية الحزب رقم اثنين فى الحكومة .
* ابتعاد الاتحادى الديمقرطى من الحكومة وخروجه إلى المعارضة يعنى عملياً سقوط اتفاقية السلام من احتمال ان تصبح جزءاً من سياسة الحكومة.
* انتهاء الحرج السياسى مع الكتلة الافريقية فى الجمعية التأسيسية مما يعطى الحزبان الأمة والجبهة فرصة تقديم مشروعات « قوانين اسلامية » او الابقاء على قوانين سبتمبر.
* امكانية تصعيد العمل العسكرى فى الجنوب بعد ابتعاد كل ما كانت تسميهم الجبهة بعناصر « التخذيل» عن موقع صنع القرار السياسى .
* تولى المناصب الاساسية فى الحكومة التى كان يتولاها اعضاء الحزب الاتحادى الديمقراطى مثل وزارة الخارجية ووزارة العدل والنائب العام ، وبعض الوزارات الاقتصادية .
* فتح الباب على مصراعيه امام الجبهة للاتصال بالقوات المسلحة والضباط من مختلف الرتب وبمختلف الفروع دون حساسيات وتحت مظلة « العمل الرسمى » .

وطلب السلطة لم يجعل الجبهة الاسلامية تنتبه إلى مخاطر السلطة نفسها وما قد تجره لها من ازمات وبلايا . فقد ذكر الترابى نفسه فيما بعد بأن مناصب السلطة العامه كانت اشد ابتلاء وفتنة للجماعة ، ولم تسلم الجماعة ازاءها من بعض حالات طلب ملح للولاية او ضغط فى سبيلها او تحسر على فواتها.

وطلب السلطة بالمشاركة فى الحكومة واقتسام المناصب والولايات شغل المستويات القيادية والقاعدية فى الجبهة حيناً ودفع بالاختلافات إلى السطح والى العلن حيث تزامنت وتشابكت مع ازمات اخرى اكثر حدة وفى نفس الوقت ، ومن اكبر هذه الازمات ما تناولته الصحف فى تلك الايام تحت عناوين فضائح الجبهة الاسلامية حيث انشغل بها الراى العام حتى اصبحت حديثاً يومياً ومتواصلاً لشهور عديدة ، وكان ابرز هذه القضايا ما عرف بقضية عثمان خالد مضوى وبقضية القصر العشوائى لوزير التجارة الخارجية على الحاج وهما من ابرز اعضاء المكتب التنفيذى للجبهة الاسلامية .

والقضيتان تمسان الشرف والاخلاق فى العمق خصوصاً أنهما ساحتان حاولت الحركة الاسلامية - اخوان مسلمين ثم جبهة اسلامية - ان تصور للعامه انها اجدر جهة لرعايتهما وحمايتها حيث ظلت تحاول منذ نشأتها الأولى أن تربط « إعلامياً » بينها وبين الأخلاق « الإسلامية » وتصوّر للناس أن لديها وحدها المعيار وعندها الأساس . وكانت فى كل محاولاتها تسير فى اتجاه احتكار تفسير القيم الاسلامية .

والقضيتان تطعنان الجبهة فى صميم مشروعها الذى يحاول ان يصور انها القدوة الحسنة المتخلقة باخلاق الانبياء والصالحين .

والقضيتان نسفتا ما حاولت الجبهة الاسلاميه ان تبنيه فى اذهان الناس بحتمية ارتباط الخلق الاسلامى بالسياسة وفق مفهومها للدين والسياسة .

ولم تكن القضيتان من نسج تآمر قوى مناهضة للجبهة الاسلامية كما حاولت ان تصور الامر فى بداية انفجار رائحة الفضيحتين . فقد بلغتا دوائر التحريات والتحقيق الجنائى والشرطة بل وصلت قضية القصر العشوائى إلى المحاكم والى مراحل الحكم القضائى .

وان كانت قضية القصر العشوائى تتعلق بتصرفات على الحاج فى ارض خارجة عن نطاق التخطيط الاسكانى مستخدماً نفوذه ومستغلاً موظفين فى الدولة ، فإن قضية عثمان خالد مضوى تتعلق مباشرة بسلوك احد قادة الجبهة الاسلامية المعروفين . ففى هذه القضية تقول تحريات البوليس ان المدعو عثمان خالد مضوى لم يستجب لاوامر دورية الشرطة حينما طلبت منه التوقف بعد ان ضبط هو وإحدى النساء فى مكان منزو ومظلم حوالى الساعة الواحدة صباحاً بعد منتصف الليل فطاردته الدورية إلى ان استطاعت اللحاق به وسيق إلى مركز

البوليس حيث علم ان رفيقته فى السيارة لم تكن الا واحدة من نساء الليل بائعات الهوى .

وفى التحريات سئل عثمان خالد عن الاسباب التى جعلته لا يستجيب لطلب دورية الشرطة بالتوقف : قال انه لم يكن يعلم بأن العربة التى طاردته خاصة بالشرطة .

وحينما سئل عن معرفته بالمرأه التى كانت ترافقه قال انه راها فى الطريق واقفة بعد منتصف الليل والجو كان بارداً فأراد أن يساعدها لوجه الله .

ولكنه احتار عندما سئل لماذا اختار ان يقف فى مكان مظلم غير طبيعى لوقوف العربة فى ساعه متأخرة من الليل ومعه امرأة لا تمت له بصلة قرابة .

ومنذئذ فتح ملف الاخلاق عند اعضاء الجبهة الاسلامية فطال تاريخ القيادات وبدأت تروى الحكايات وتولت جريدة« الوطن» لصاحبها سيد احمد خليفة فتح هذا الملف فزاد توزيعها اربعة اضعاف حجم توزيعها العادى وتحولت المعركة ضد الجبهة الاسلامية من نفس منطقها وحوكمت بنفس معاييرها وجرمت بنفس قوانينها .

والقت هذه الازمه بظلال قاتمة وكثيفة على صدق شعارات الجبهة الاسلامية وحركت الشكوك القديمة فيما اعتقد عن « تدين وتقوي» قيادات الجبهة وتناقلت الأسر أخبار هذه الأزمة والقضية ، وأثرت بالطبع على وضع العنصر النسائى فى التنظيم .

وامتدت الازمة إلى قاعدة التنظيم حيث بدأت العناصر الاكثر تشدداً بمطالبة القيادة بحسم المسألة ووقف البلبلة بفصل عثمان خالد من الجبهة لاسلامية ما دامت القرائن والروايات والتحريات تشير إلى انه ارتكب مما يستوجب معاقبته .

ووقف على عثمان محمد طه فى صف المطالبين بتنحية عثمان خالد وبدت مظاهر انشقاق حول الامر ، ورفض عثمان خالد اية اجراءات ضده، حتى تلك التى طالبته بالسفر فوراً خارج البلاد إلى ان تهدأ العاصفة وتصاعدت الأزمة والحرج إلى حد مطالبة بعض الصحف سحب الثقة من النائب البرلمانى « عثمان خالد» بتوجيه دعوات لجماهير دائرة البرارى برفع مذكرة وارسال برقيات تطلب من الجمعيه التأسيسية مناقشة الموضوع .

لفت هذه الازمه الجبهة الاسلامية من كل جانب فى مرحلة كانت هى فى اشد الحاجة إلى التماسك لمواجهة مسئولياتها كحزب سياسى فى حكومة الائتلاف التى بدأت تحاصرها المشاكل منذ انسحاب الاتحادى الديمقراطى .



ويقال أن المصائب لا تأتى فرادى .

والمصيبة الاعظم ان الحكومة تعلم ان رفضها لاتفاقية السلام سوف يجر وراءه عزلة يمكن

ان تؤثر على أدائها السياسى والاقتصادى والعسكرى ، فاختارت العزلة .

وكانت اكبر مشكلة هى نظرة العالم المتوجسة تجاه الحكومة ، فقد راحت تنظر دول اوربا الغربية والولايات المتحدة إلى الحكومة الائتلافية بانها حكومة حرب بعد ان رفضت اتفاقية السلام السودانية وانعكست هذه النظره فى احجام الدول ، الشقيقة والصديقة ، عن تقديم مساعدات عاجلة خصوصاً العسكرية ، فى وقت بدأ الاتجاه الرسمى يسير نحو الخيار العسكرى .

وتأثرت القوات المسلحة مباشرة بهذه النظرة إذ كانت تتطلع إلى القيادة السياسية كى توفر لها الاسلحة والمعدات اللازمة إذا كان الحل فى رأيها هو الخيار العسكري

فكان أمام الجيش واحدة من اثنين اما توجيه الدعم المادى إلى القوات المسلحة وفوراً قبل ان يأتى موسم الامطار فى الجنوب او توجيه الجهود إلى السلام .

ولأن الفريق عبد الماجد حامد خليل ظل يتابع الوضع الأمنى بحس العالم العسكرى والمسئول السياسى ويرى تدنى مستوى علاقات العالم بالسودان راح يتحدث عن السلام فى مواجهة دعوات التصعيد العسكرى ، كان يعلم انه لم تكن فى التاريخ حرب جميلة ، ولذلك لابد من ان تبذل الجهود للوصول إلى سلام ، لكن دعاة الحرب لم يكونوا على استعداد لسماع حديث السلام .

وبسبب موقفه ذاك تعرض الفريق عبد الماجد لأعنف واقذع هجوم من قادة وصحف الجبهة الإسلامية .

ففى احدى جلسات مجلس الوزراء فى فبراير ١٩٨٨ تحدث وزير الدفاع عن احتياجات القوات المسلحة من سلاح وذخيرة ومعدات وعن رفض عدد من الدول العربية تقديم مساعدات عسكرية عاجلة وضرب مثلا بالاردن ثم تحدث عن أهمية السلام واهمية خلق علاقات خارجية متوازنة ، تسمح بتدفق المساعدات للقوات المسلحة .

كان حديث الفريق عبد الماجد حديث العالم بالوضع السياسى والعسكرى وفى موقفه ذلك وبأدبه الجم لم يتوقع ان يكون رد زملائه من الوزراء على حجته مفعم بالسخرية . فقد عقب حسن الترابى وزير الخارجية على حديث الفريق عبد الماجد قائلاً : انهم كانوا آخر ما ينتظرونه من وزير الدفاع الحديث عن السلام ، فاذا كان وزير الدفاع نصب نفسه داعياً للسلام فماذا يفعل وزير وزارة السلام ؟ وطلب الترابى من الفريق عبد الماجد ان يكف عن تكرار الحديث عن السلام وأن يلتفت إلى مهامه كوزير دفاع ويترك للآخرين مهمة السلام .

وقادت صحف الجبهة زفة الهجوم على وزير الدفاع بصورة لا تليق برجل ابدى رأيه

واضحاً وبشكل مهذب فى قضية تهم الجيش قبل ان تهم وزارة الخارجية .

وتحت هذا الضغط السياسى والاعلامى قدم الفريق عبد الماجد ، بعد عودته من زيارة غير معلنة لدولة عربية استقالته إلى رئيس الوزراء ، وقد تدخلت وساطات عديدة تطلب من وزير الدفاع سحب استقالته إلا أنه أصر عليها بشدة .

وأورد الفريق عبد الماجد فى خطاب استقالته اربعه اسباب حملته على التقدم بها ، لما سببته من تدهور للاوضاع العسكرية والاقتصادية والسياسية والامنيه واضعفت قدرته كوزير للدفاع على الحركة الفاعلة فى مجال عمله .

والاسباب الاربعة التى اعتمد عليها الفريق عبد الماجد هى :

* انتهاج سياسة خارجية ادت إلى اضعاف قدره السودان على استقطاب العون العسكرى والاقتصادى مؤكداً ان الصلات الخارجية ذات اهميه بالغة فى الحصول على العتاد العسكرى والامنى سواء كمنحة او بالشراء نقداً وهذا ينعكس سلبا على قدرات القوات المسلحة .
* عدم استجابة الحكومة لمبادرة السلام والتباطؤ فى التحرك فى هذا الاطار مما انعكس على سمعة السودان فى الخارج وموقف الدول منه خاصة لما للقضية الامنية من انعكاسات خارجية .
* هيمنة الجبهة الاسلامية على صناعة القرار الحكومى وتوجيهه الوجهة التى تريد مما قيد حركة الحكومة داخلياً وخارجياً لمحورية هذه المواقف المتشددة .
* تضييق دائرة المشاركة فى الحكم وفى صناعه القرار مما خلق استقطاباً داخلياً حاداً خاصة بعد خروج الاتحادى الديمقراطى من الحكومة .

لم تمر استقالة عبد الماجد حامد خليل بهدوء إذ فى اعقابها توالت الاجتماعات وسط الهيئات القيادة فى القوات المسلحة حيث عقد اجتماع ضم الضباط من رتبة عميد فما فوق استمر سبع ساعات نوقشت فيه الاوضاع العسكرية والسياسية بالبلاد على ضوء احتياجات القوات المسلحة وموقف الحكومة وقدراتها لخوض حرب فى الجنوب . ووقائع الاجتماع جاءت على النحو التالي:

* حضر الاجتماع مائة وخمسة واربعين ضابطاً من رتبه عميد فما فوق .
* بدأ الاجتماع بحديث تنويرى من ادارتى الاستخبارات والعمليات عن الوضع فى الجنوب خاصة والسودان عامة .
* ثم بعدها قدم القائد العام الفريق اول فتحى احمد على شرحاً وافياً للظروف التى تعيشها القوات المسلحة وربط ذلك بالعزلة السياسية الخارجية التى أثرت بصورة

مباشرة على قدرات واداء القوات المسلحة من حيث التسليح والامكانيات وتحدث عن فقدان السودان لصداقات وعلاقات كانت ضرورية مؤثرة على أداء القوات المسلحة وعملياتها فى الجنوب .

وبعد ذلك بدأ نقاش واسع بين الحاضرين ادى فى النهاية إلى قرار برفع مذكرة إلى مجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء .

وفى ٢٠ فبراير ١٩٨٩ تحركت هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة لتسليم مذكرة الجيش لكل من أحمد الميرغنى القائد الاعلى للقوات المسلحة والصادق المهدى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الدفاع الوطنى . وجاءت المذكرة فى واحد وعشرين نقطة مصاغة صياغة مركزة ومتينة لا تترك ايه ثغرة سياسية او عسكرية يمكن ان تستغل أثناء مواجهة القيادة كما انها عرضت الوضع السياسى العسكرى بدقة واضعة القيادة السياسية فى البلاد امام خيارين لا ثالث لهما. ومن أهم ما قالته المذكرة فى رسمها لخطوط الوضع النقاط التالية :

* ان الحرب التى نخوضها فى جنوب السودان قد أظهرت بعداً استراتيجياً جديداً وفريداً لم يشهده عالمنا المعاصر ، لقد توحد المعسكران الغربى والشرقى فى دعم واسناد حركة التمرد التى نواجهها. ان الكتلة الشرقية تقدم كل متطلبات القتال والتدريب والتوجيه لحركة الخوارج بينما يوظف العالم الغربى كل امكانياته المادية والاعلامية لخدمة اهداف حركة التمرد بل تمكن العالم الغربى من فرض حصار وترهيب على الدول المعتدلة فى العالم العربى حتى لا تجود علينا بالقليل من احتياجاتنا الدفاعية الحالية ، بينما ظل دعم العالم الغربى يذهب إلى معسكرات الخوارج براً وجواً تحت مظلة الاغاثة

* خلاصة القول فى هذا الجانب هو أن حصاراً اقتصادياً واعلامياً قد فرض على السودان وان التأثير المباشر لذلك تدفعه قواتنا المسلحة دماً وروحاً فى ميادين القتال كل يوم .

* دون خوض عميق فيما يحدث فى الجبهة الداخلية فجميعنا ندرك الحجم والابعاد والمؤثرات ولكننا نركز على جانبين اولهما التأثير المباشر على الأمن القومى السودانى، وثانيهما التأثير على إدارة العمليات العسكرية وعلى تماسك ووحدة القوات المسلحة .

-الأمن القومى السودانى :

ان مهددات الأمن القومى السودانى لعديدة ولكن نشير إلى اكثرها خطوره وهى :

* التناحر الحزبى وغياب التوجه القومى .

* الانهيار الاقتصادى والتضخم والغلاء .

* نمو المليشيات المسلحة والاختلال الأمنى .

* افرازات الحرب فى الجنوب .

* تفكك المجتمع السودانى وانتشار الفساد .

* افرازات الصراع المسلح الدائر بدارفور .

- القوات المسلحة :

* انهيار البنيات الاساسية والاقتصاد والمجتمع وتأثيره المباشر على القوات المسلحة وتركيبتها القومية .

* المحاولات المستمرة لاختراق القوات المسلحة من جهات سياسية فى الداخل وبتوجيه من الخارج .

* انقسام الجبهة الداخلية في اسناد ودعم القوات المسلحة وافرازات ذلك واضحة على امن العمليات وتأثير الحرب النفسية على الروح المعنوية .

واستمرت المذكرة فى طرح حججها ومطالبها ومنطقها كما تصورتها فى النقاط التالية :

* لقد اشرنا مسبقاً إلى ضعف قدراتنا الراهنة والتى تسبب فيها اساساً غياب السياسات الدفاعية المدروسة طوال السنوات الماضية ، وتفاقمت الآن نتيجة للاستنزاف المستمر بسبب الحرب وتأثير الحصار الاقتصادى والعسكرى المفروض علينا اليوم ، اننا وبكل وضوح قد طلبنا من مجلس الدفاع الوطنى توفير احتياجاتنا العسكرية المطلوبة الآن وليس غداً حتى يمكنا من احداث التفوق العسكرى واعادة التوازن ، ومع تقديرنا الكامل لكل الجهود التى بذلتها الحكومة والتحرك النشط الذى قامت به وزارة الدفاع وهيئة القيادة على كافة الاتجاهات الا ان ذلك كله لم يحقق النتائج الايجابية المأمولة والمطلوبة لتوفير كافة احتياجات القوات المسلحة اللازمة للقتال لانها اصطدمت بواقع مرير سببه السياسات الداخلية والخارجية للدولة .

* استناداً على ما تقدم فانه من الأهمية بمكان التأكيد بأن ما سيرد من مقترحات وتوصيات يمثل الرأى العام العسكرى بعد استقصائه بواسطة الاجهزة المختصة وبعد التفاكر واجماع اراء القادة فى كل المستويات .

* ان وحدة الصف وتماسك القوات المسلحة هدف مقدس لا يقبل المساومة او المزايدة وان القوات المسلحة ذات التوجه القومى المتجرد هى صمام الامان الوحيد لتماسك ووحدة ومستقبل الوطن .

* اننا جميعاً ، قيادة وقاعدة ، منتشرون فى كل بقاع السودان يجب ان نؤكد بوضوح لا لبس فيه اننا مع خيار الشعب السودانى الاصيل فى الحفاظ على الديمقراطية ، كما اكدنا ذلك فى السادس من ابريل واننا نرفض كل انواع الدكتاتورية وسنظل ابداً اوفياء

لواجبنا المقدس فى حفظ وصون وحدة وسيادة الوطن .

* ان ادارة الصراع المسلح لا ينفصل ابداً عن ادارة السياسات المتوازنة للدولة ، عليه يجب ان تهدف الدولة إلى كسر طوق الحصار الاقتصادى والعسكرى المفروض علينا من الغرب والشرق ، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكننا من استقطاب العون الاقتصادى والعون العسكرى الذى نحتاج اليه اليوم .

* ان تماسك ووحدة الجبهة الداخلية يتطلب تطبيق توجه قومى بعيداً عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر وهذا يتطلب فى المقام الاول توسيع قاعده المشاركة فى الحكم للخروج من هذا المنعطف الصعب .

* وفى الختام ليس هناك اكثر من التأكيد مرة اخرى اننا جميعاً امام مسئولية تاريخية ستسألنا عنها اجيال السودان القادمة وهى ان نحافظ على امن ووحدة وتماسك القوات المسلحة ، لا نقبل ابداً المزايدة باسمها ولا نعرضها ابداً للتضحية والخسائر نتيجة لقصور الامكانيات ولأسباب موضوعية اخرى لا يمكن ابداً ان تسأل عنها القوات المسلحة وعليه ومع تأكيد الولاء لله وللأرض وللشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من إجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة فى ظرف اسبوع من اليوم .

وحملت المذكره توقيع الفريق اول فتحى احمد على القائد العام للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٨٩

لم تكن مذكرة الجيش هى الاولى بل سبقتها اربع مذكرات رفعت للجهات المسئولة وان كانت تختلف عن الاخيرة فى انها لم تكن بالشمول الذى اتسمت به كما انها لم تأت -المذكرات السابقة - نتيجة اجتماعات موسعة لقادة القوات المسلحة ضمت حوالى مائة وخمسين ضابطاً من رتبة عميد إلى ما فوق ، كما انها لم تأت عقب ازمه سياسية بنفس الحجم

جاءت مذكرة ٢٠ فبراير كاعصار اراد ان يقتلع كل ضعيف من مكانه ويعيد ترتيب الوضع بحيث يصبح اكثر ثباتاً وقوة وتأسيساً . وقد فهمت كل قوى سياسية المذكرة وفق رغبتها او مخاوفها او مصالحها بالرغم من أن المذكرة كانت واضحة للجميع حيث ارادت ان تقول فيما بين سطورها :

* ان الجيش لا يقف بعيداً من السياسة بل هو جزء اصيل فيه ا.

* ان الجيش لا يمكن ان يقف متبلداً فى وجه اوضاع تهتز بعدم الاستقرار مما يمكن ان يؤدى إلى ما لا يحمد عقباه .

* ان الجيش مؤسسة تتأثر بما يدور خارجه ويتوقف نظامه وانضباطه وانسجامه على انضباط العمل السياسى .

* ان الجيش لا يستطيع ان يؤدى واجبه فى ظل فوضى يعانيها المجتمع .

* ان الجيش فتح فرصة جديدة لإمكانية تطور العمل السياسى حينما رفع مذكرة ولم يتحرك فى اتجاه الاستيلاء على السلطة .

* ان الجيش ايقن بأن وجود الجبهة الاسلامية فى السلطة يعنى الحرب فقط تحت دعاوى الجهاد فان لم تكن الحرب فى الجنوب فستكون فى الشمال .

* ان الجيش يرفض وجود اية قوة عسكرية أو شبة عسكرية خارج اطاره وهو ما يعنى رفضه للميلشيات المسلحة التابعة للجبهة الاسلامية ولفكرة قوات الدفاع الشعبي.

هذا ما اراده الجيش فى مذكرته وما كان مطلوباً فهمه فى ذلك الحين ، ولكن كيف فهمت القيادة السياسية المذكرة؟

رد الصادق المهدى رئيس الوزراء فى ٢٢ فبراير ١٩٨٩ على مذكرة القوات المسلحة حينما التقى بهم فى القيادة العامة . وجاء رده فى مقدمة وسبع نقاط .

وأهم ما جاء فى المقدمة التأكيد على ان التداخل معهود بين المسئوليات السياسية والعسكرية لاسيما فى ظروف القتال ولدينا فى التاريخ المساجلة التى وقعت فى هذا الصدد بين تشرشل وديغول عندما قال الاول ان الحرب هى من الأهمية بحيث لا تترك للجنرالات وحدهم ورد الثانى بانها من الأهمية بحيث لا تترك للسياسيين وحدهم .

وعلق رئيس الوزراء على سبع فقرات ثم جاءت النقاط السبع وأهم ما فيها هو :

ففى **الفقرة الاولى** قال رئيس الوزراء : هناك نقاط وردت فى المذكرة لاخلاف عليها هى:

* ان الجبهة الداخلية غير موحدة مما يؤثر سلباً على مهام الدفاع .

* ان الحرب الحالية تدور فى غير مشاركة كاملة من الشعور العام فى البلاد .

* ان القوات المسلحة تنقصها مقومات اساسية لاسيما فى السلاح الجوى والدفاع الجوى والبحرية .

* ان التمرد فى الجنوب يحظى بظروف تأييد غير عادية من مصادر مختلفة .

الفقرة الثانية : ان الدول التى دعمتنا عسكرياً فى عهد مايو بعد فترة الانحياز للشرق كانت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وان العون الامريكى تناقص منذ الفتره الاخيرة للعهد المايوى بسبب انخفاض العون العسكرى عموماً .

اما السبب الثانى لخفض العون العسكرى الامريكى للسودان هو أن السودان لم يعد كما كان منحازاً للأهداف الاستراتيجية الامريكية بل يتبع سياسة عدم الانحياز .

أما الدعم السعودى فقد بلغ مبلغاً كبيراً فى ١٩٧٦ ولكنه لم يتصل بعد ذلك بحجم كبير.

والآن السودان يحظى بدعم عسكرى من ثلاث دول عربيـة وبصفقـات تسليح كبيرة مع عدد من الدول الوسطى .

الفقـــرة الثـــالثة : ان السوق الأوروبية المشتركة لم تدعم السودان عسكرياً ولكن دعـمها المدنى للسودان لم ينقطع بل تزايد فى المجالات الاتية:

- فى مجال مشرعات التنمية.
- فى مجال اعادة تأهيل المشروعات.
- فى مجال اعادة التعمير .
- فى مجال النازحين .
- فى مجال الاغاثة واللاجئين .

فى هذه المجالات جميعاً توجد برامج محددة تجد سنداً مالياً وعينياً .

الفقـرة الرابـعة : ان الاختلاف على الساحة السودانية مرده لظروف موضوعيه توجد فى كل البلاد ذات التكوين الوطنى غير المكتمل وفى هذا الصدد توجد خلافات دينيه وثقافية وعرقـية وجهوية ووضع السودان فى هذا المجال هو : الاختلاف الحزبى والاختلاف المنهجى والاختلاف العقائدي.

الفقرة الخامسة : ان الدعم العسكرى للدولة السودانيه بحجم كبير كان كالاتي:

الصفقة السوفيتيه فى عام ١٩٧٠ وكان حجمها ٢٠٠ مليون دولار .

دعم سعودى للسودان بلغ ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ .

الفقرة السادسة : ان الالتزام الذى جاء فى المذكره بالحفاظ على الديمقراطية التزام ايجابى فى حد ذاته كذلك لا بديل له فالانقلاب العسكرى ممكن وسهل والثوره عليه ممكنه وحدثت ، وعلينا ان نجنب بلادنا هذه الدوامة.

أما فيما يتعلق بالجبهة الداخلية وتماسكها وما تتطلبه من توسيع قاعده المشاركة فى الحكم للخروج من هذا المنعطف الخطير قال الصادق المهدى فى رده: هذا مبدأ صحيح وقد سعينا اليه وحققنا منه درجات واخيراً انسحب احد الاطراف لانه اشترط شرطاً املائياً وهذا يحول دون الاتفاق والان لعل الخطر المتزايد على البلاد يجعل القوى السياسية تفكر بحرص وجدية اكثر لتوحيد الجبهة الداخلية

أما **الفقره الأخيرة** التى جاءت فى نهاية المذكرة بالنص التالي: « وعليه مع تأكيد الولاء لله وللأرض وللشعب نرفع لكم المذكرة النابعة من إجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة فى ظرف اسبوع من اليوم » رد الصادق قائلاً :" هذه نهاية غير موفقه لانها تشبه

الانذار وتفتح باب ملابسات فالذين يريدون احداث انقلاب عسكرى سيجدون منها مدخلاً والذين يخشون من وقوع انقلاب عسكرى سيجدونها مدخلاً مضاداً ومهما كانت نوايا العقلاء فالباب سوف يفتح بالفعل ورد الفعل لتطلعات وتصرفات تأتى بما لا يحمد عقباه ".

اما اهم النقاط التى اوردها رئيس الوزراء فى رده على مذكرة الجيش هى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية حينما قال :

" ان المحورية فى السياسة الخارجية هى التى جرّت لنا على عهد مايو كل المشاكل فى امننا القومى ، لقد تمحور السودان وانحاز فى عهد مايو مما أدى لخلق محور مضاد منحاز فى الاتجاه المضاد هو محور عدن الذى تبنى حركة التمرد تمويلاً وتسليحاً وتدريباً وخلق ما خلق لنا من اضرار .

لقد رمينا بانحياز لايران وهذا غير صحيح فقد دعونا لوقف الحرب عندما كانت ترى استمرارها وراهنا على تغلب اتجاه السلام داخل ايران وقد حدث، وقد أكدنا فى كل مجال اننا من حيث المذهب سنه ومن حيث الانتماء عرب ولكننا نرى ضرورة التعايش المذهبى والقومى وهذا ما تتجه إليه الآن البلاد العربية واتهمنا بانحياز لليبيا والحقيقة هى ان بلادنا جربت اضرار العداء لليبيا ورأينا ان تقوم علاقتنا على التفاهم وقد حدث واستطعنا ان نلعب دوراً ايجابياً فى الصلح الليبى التشادى ونعمل الآن للصلح المصرى الليبى واكدنا ان علاقتنا بهذه الجاره لا تتم على حساب الاخرى وحققنا لبلادنا مصالح عديدة فى العلاقات الطيبة مع ليبيا علاقات تقوم على المصالح المشتركة لا على التبعية.

المملكة العربية السعودية تبادلنا اطيب المشاعر وان كان دعمها العسكرى لبلادنا لم يرق بعد لمستوى تلك المشاعر .

مصر ، أكدنا لها الحرص على العلاقة واتفقنا على ذلك ولكن لسبب ما تقف مصر بالحياد من حربنا فى الجنوب بحجة انها مشكلة داخلية ، لقد اوضحنا للأخوة فى مصر وهم يعلمون ان العدوان فى الجنوب يستند لقوى خارجية محدودة ويعلمون دور حلف عدن فى ذلك ولكن وقفوا على عهد ثلاث نظم فى السودان ، على عهد نظام مايو وعلى عهد الحكومة الانتقالية وعلى عهد الحكومة المنتخبة ، فى الحياد ".



وبجانب الرد الرسمى للحكومة على مذكرة القوات المسلحة اصدر حزب الامه بياناً قال فيه: ان مذكرة القوات المسلحة وبالكيفية والاسلوب التى قدمت بها تمثل ظاهرة غير عادية فى الحياة السياسية وانهم اخذوا بها كظاهرة غير قابلة للتكرار مع الثقة بأنه ليس المقصود منها خلق قوة سياسية جديدة فى القوات المسلحة وان الحزب آمن على ضروره توفير الدعم مادياً

ومعنوياً وسياسياً واعلامياً ، كما اكد الثقة غير المحدودة فى كفاءتها وبسالتها . ودعا البيان لتوحيد الجبهة الداخلية رأياً وكلمةً وحركةً عن طريق التجرد الوطنى والبعد عن الاستقطاب والتخلى عن المكايدات والمزايدات واستغلال التنوع العرقى او الدينى او السياسى لبذور الفتنه واعلن الحزب عن الآتى :

١- تبنى الدعوه لتوسيع قاعدة الحكم .

٢- السعى لتحقيق ذلك عن طريق صيغة مقبولة ويقترح من جانبه « حكومة كل الجمعية» .

٣- ان تحصر الحكومة المقترحة برنامج محدد للسلام والامن والاقتصاد والتحضير للانتخابات .

٤- الزام احزاب الحكومة المقترحة بميثاق شرف .

وفى مجال السياسة الخارجية اكد حزب الامه على عدم الانحياز او التمحور، والالتزام بالمواثيق الاقليمية والدولية وخلق علاقات متميزه مع السعودية ومصر وليبيا واثيوبيا ، كما استعرض البيان الجهود التى بذلت لتحقيق السلام والمبادرة الاخيرة للاتحادى وتحفظات رئيس الوزراء حولها وقال البيان : انه وصلهم الان ما يؤكد قبول وجهة نظرهم ولذلك قرر الحزب الآتى :

١- قبول المبادرة مع التحفظات المتفق عليها .

٢- انعقاد المؤتمر الدستورى فى أقرب وقت ممكن .



أما الجبهة الاسلامية فقد اصدرت بياناً ركز فى معظمه على خيار الحرب ودون ذكر السلام ، فقد واصلت الجبهة دعوتها للتعبئة العامة فى مقترحاتها التالية :

١- تكييف حركة الاقتصاد الوطنى والقوانين والاجراءات المالية والادارية والقومية منها والمحلية للإلتزام بالآتى :

* منح الأولوية لسد حاجات القوات المسلحة من الموارد المصنعه محلياً والمستوردة من المواد التموينية والاغذية والملابس والمهمات كافة .

* وضع وتنفيذ ميزانية اسعافية عاجلة لتلبية احتياجات القوات المسلحة .

* اعطاء اسبقية قصوى لسد احتياجات القوات المسلحة من النقد الاجنبى وعلى الأخص لمقابلة احتياجاتها .

* الاهتمام بالتصنيع الحربى لتمكين القوات المسلحة من الاعتماد على ذاتها .

٢- توجيه وسائل النقل العام والخاص لتلبية احتياجات القوات المسلحة للحركة فى النقل

٣- توظيف اداء الاعلام ووسائل الاتصال العامة ورفع الروح المعنوية للمقاتلين فى الجنوب .

٤- الزام الصحف لتتأكد مسئوليتها الاخلاقية نأياً عن الإثاره فى الاخبار والزيف فى الدعاية .

٥- رسم الحدود الفاصلة بين العدو والصديق واتخاذ اجراءات حاسمة ضد الطابور الخامس والجمعيات الطوعية التى تقدم الدعم للمتمردين بالجنوب .

٦- الشروع فوراً فى تنفيذ الخدمة الوطنية العسكرية الإلزامية .

٧- استنفار القوى البشرية القادرة على حمل السلاح .

٨- دعوة الفئات والنقابات لتجميد مطالبها العادلة وتزكية العمل والانتاج على طريق توجيه الامكانيات لدعم القوات المسلحة .

بيان الجبهة الاسلامية - وهى جزء من الحكومة - لم يتطرق إلى استثمار فرص السلام أبداً كأن اقتصاد البلاد قادر على تحمل الحرب ونفقاتها الباهظة . قد كان الاقتصاد يعانى مشكلة اساسية بوصول التدهور فى الانتاج إلى حدود بلغ نسبة ٢٠ ٪ فقط من القدرة للانتاج.

وكانت القوات المسلحة اول جهة استوعبت الظروف الاقتصادية وتأثيرها على مجرى الحرب، ولذلك فقد بادرت برفع مذكرتها تنبيهاً للقيادة السياسية بألا تعمل على تضييع فرص السلام بغياب الاستعداد الفعلى لحرب طويلة ومنهكة مثل حرب الجنوب المعروفة بأنها حرب عصابات اكثر منها حرب نظامية .

وقد فهم القطاع الاوسع فى القوات المسلحة مغزى ومعنى بيان الجبهة الاسلامية وادرك ان المقصود من شعار دعم القوات المسلحة أتجاهاً سياسياًيحاصر خصوم الجبهة وأن يصب فى النهاية فى خانة « انتصاراتها » السياسية ولذلك تمت قراءة البيان من خلال اربعة بنود هى :

رسم الحدود الفاصلة بين العدو والصديق، واتخاذ اجراءات حاسمة ضد الطابور الخامس ، واستنفار القوى البشرية القادره على حمل السلاح ، ودعوة الفئات والنقابات لتجميد مطالبها.

وكانت الجبهة تريد ان تحوّل حالة الطوارئ المعلنة إلى حالة حرب تتم تحت مظلتها اتخاذ اجراءات عنيفة ضد ما كانت تسميهم « الطابور الخامس» وهم كل القوى المنادية بالسلام والتى ايدت اتفاقية « الميرغنى - قرنق » علناً وبحماس .

وكانت الجبهة الاسلامية تريد ان تلتف حول مطلب القوات المسلحة بتصفية « المليشيات» عندما طرحت اقتراحها باستنفار« القوي» البشرية القادرة على حمل السلاح وهو اقتراح لا ينطبق الا على مليشيات الجبهة الاسلامية والمقاتلين فى حزب الأمة ، لأن القوى البشرية القادرة على حمل السلاح « تدريباً» هم هذه القوى اما ان كان المقصود ناحية العمر فان القوات المسلحة كافية لمواجهة الجيش الشعبى إذا توفرت احتياجاتها من السلاح وتهئيت الظروف السياسية لوحدة القرارالسياسى .

والعسكريون كانوا يرون ان الجيش السودانى قادر على استيعاب اعداد تقدر بالالاف فى صفوف الجندية إذا ما توافرت الامكانيات اللازمة لذلك وانه ليس من الضرورى ، على الاقل فى الوقت الراهن ان يقوم تشكيل شبه عسكرى مواز للقوات المسلحة او تحت ادارتها واشرافها وهى ما زالت تعانى من ضعف هائل فى الحجم والقدرات .

وحول فكرة تكوين قوات شبه عسكرية تسمى « قوات الدفاع الشعبي» نشب خلاف واسع بين قادة القوات المسلحة وبعض القادة الحزبيين ، خصوصاً وان قادة الجيش فهموا من خلال تصرفات هذه الاحزاب وعلاقاتها ببعض الدول ان تكوين « قوات الدفاع الشعبي» سيكون ستاراً يخفى وراءه مليشيات قبلية وحزبية وهو امر يهدد الوحدة الوطنية ووحدة الجيش ولذلك رفضته القوات المسلحة رفضاً بائناً فى مذكرتها .

واكثر الاحزاب تحمسا لفكرة « قوات الدفاع الشعبي» الجبهة الاسلامية حيث قد شرعت فى تكوين ما يسمى « الهيئة الشعبية للدفاع عن العقيدة والوطن» تمهيداً لتحويلها إلى منظمة عسكرية فى المستقبل .



خلقت مذكرة القوات المسلحة اجواءاً سياسية متعددة فى بيئة ظلت تعيش على حافة التوتر زمناً فهى لا استطاعت التقدم نحو الاستقرار ولا سقطت فى هاوية الفوضى فجاءت المذكرة لتخلق ثلاث حالات:

* حالة توقد وطنى حيث بدأت الروح تعود من جديد بإمكان التطور نحو نظام ديمقراطى محروس من القوات المسلحة ، وهى ظاهرة جديدة وحضارية عندما يخاطب الجيش القادة السياسيين عبر مذكرات تؤمّن على المسار الديمقراطى والشرعية الدستورية . هذه الحالة من التوهج الوطنى اعادت الثقة لقوى كثيرة فى متانة النظام فبدأت اجتهادات فكرية وسياسية جادة للبحث عن سبل للخروج من الأزمة .

* حالة ترقب حزبى حيث ظلت بعض الاحزاب تنظر إلى المذكرة كمقدمة إلى تدخلات عسكرية مستمره فى الشئون السياسية فلا هى دعوة للانقلاب ولا هى ترك المدنيين

في حالهم وبرزت دعوات إلى تبنى النموذج التركى فى الحكم .

* حالة توجس عصبى حيث فهمت الجبهة الاسلامية ان المذكرة لا تعنى جهة إلا هى وانها المقصودة بكل الكلمات الواردة فى المذكرة ، وأن تحرك القوات المسلحة لا يعنى اقل من الاستيلاء على السلطة فى بحر أسبوع .

وغريب منطق المتوجسين .

فاذا كانت القوات المسلحة تريد الاستيلاء على السلطة السياسية فهى لا تقدم على اعلان انذار لان معنى ذلك انها تهيئ الظروف إلى شيئين :

* إما انقسام فى الجيش وهذا أمر فى تقدير القيادة العامه حينما تحملت مسئولية رفع المذكره والتأكيد على الحفاظ على الشرعية الدستورية .

* أو حدوث انقلاب مضاد تقوم به اية جهة " مغامرة" اساءت فهم الظروف التى نشأت فيها المذكره او خطأ فى تفسير المفردات التى جاءت فى المذكرة .

ومن المؤكد ان الجبهة الاسلامية قرأت نصوص المذكرة بعقلية متوجسة وبروح « تآمرية » إذ أنها رأت ان الجيش بدأ منذ اتفاقية السلام يميل إلى جانب السلام خصوصاً بعد ان اعرب وزير الدفاع عبدالماجد حامد خليل عن هذا الاتجاه فى مناسبات عديدة .

ويبدو ان قراءة الجبهة الاسلاميه انحصرت فى نقطتين هما :

الأولي: هى ما إذا كانت القيادة العامه للقوات المسلحة تنوى فعلاً الاستيلاء على السلطة بعد « اسبوع» واحد وان الانذار الوارد فى المذكرة لم يكن إلا لتوحيد الجيش كله نحو الهدف .

الثاني: ما إذا كانت دعوة القوات المسلحة لتوسيع قاعدة الحكم تعنى اشراك « اليسار» فى الحكومة مما يفهم منه العمل على خروج الجبهة الاسلامية .

ولاستجلاء هاتين النقطتين عقد على عثمان محمد طه نائب الامين العام للجبهة الاسلامية اجتماعاً مطولاً مع بعض اعضاء القيادة العامه خصوصاً وان على عثمان كان وثيق الصلة بكبارالضباط وبظروف الجيش حيث كان يقوم بزيارات منظمة الى القيادات العسكرية وفروع القوات المسلحة فى مختلف اقاليم البلاد حينما كان حزبه فى المعارضه وحينما اصبح مشاركاً فى الحكومة .

وقد نقل على عثمان تفاصيل ما دار بينه وبين قيادة القوات المسلحة إلى المكتب التنفيذى للجبهة الاسلامية الذى عقد اجتماعاً طارئاً بدار الحزب ، كما نقل تحليلاته للوضع واستنتاجاته التى لا تخرج عن رغبة ملحة ، وقديمة ومتأصلة فى الإستيلاء على السلطة .

وخرج الاجتماع بانطباع خاطئ ، فى ذلك الوقت ، بأن الاجواء السياسية كلها تشجع على انتقال السلطة من المدنيين إلى العسكريين وهو إنطباع برز فى صحف الجبهة وتعمق ، فكان لابد أن يؤدي، متصلاً برغبة محمومة وقديمة فى الإنقلاب على الديمقراطية ، إلى تحليل خاطئ يؤدى بدوره إلى مواقف تبتعد عن الصواب .

فالمقدمات الخاطئة لابد ، منطقياً ، إذا تداعت ان تصل إلى نتائج خاطئة وتصرفات غير عادية .

وبناءً على ذلك رأت قيادة الجبهة الاسلاميه أن تعمل على قطع الطريق أمام القيادة العامة بفرض إجراءات إستثنائية أو بالإنقلاب . وتم تكليف على عثمان ومجموعة من قادة الجبهة ، الإتصال بقيادات فى حزب الأمه لتدارس الوضع . وكانت لدى الجبهة بدائل واختيارات أرادت قبل أن تشرع فى تنفيذها أن تجس نبض الصادق المهدى إن كان يقبل بدائلها خصوصاً وأنها كانت ترى أن الأمة والجبهة يبحران فى مركب واحد تتقاذفه أمواج عاصفة عاتية من كل إتجاه ..

وبعد ايام من جس النبض اتصل الصادق المهدى بالدكتور حسن الترابى طالباً منه عقد اجتماع لتحديد مسار الازمه وطرق حلها ولم يكن امام الترابى بعد ان استفحلت الازمه وتشعبت وخرجت من يد القوات المسلحة إلى الشارع إلا ان يفكر فى اتجاه واحد فقط ، هو ان يسبق اى جهة اخرى فى الوصول إلى السلطة ، ولكنه لم يكن هو الشخص الذى يمكن ان يصرح بهذا الرأى وهذه الرغبة

إذن لابد من سيناريو ..

ولابد من شخص ينقل رغبة وفكرة الترابى إلى الصادق المهدى . وكان هذا الشخص هو أحمد سليمان المحامى .

قال احمد سليمان المحامى ، فى حديث لم يكن للنشر فى ذلك الوقت ، بأنه حينما كان فى طريقه إلى بيته فى المنشية بمنطقة برى مر على دكتور الترابى فى منزله فى نفس المنطقة فوجده محتاراً فيما يفعله تجاه دعوة من الصادق المهدى لعقد اجتماع للتفاكر حول الأزمة وكان رأى الترابى ان الصادق متردد وغير قادر على اتخاذ خطوات جريئة لحل الأزمة .

واستطرد احمد سليمان قائلاً :" كان الترابى غير راغب فى تلبية الدعوة فالححت عليه بالذهاب ولكنه اشترط بان اذهب معه للصادق المهدى ، فاشترطت عليه بان اقول ما فى عقلى للصادق المهدى فقبل الترابى هذا الشرط فذهبنا " .

أما بقية الحكاية فهى ان أحمد سليمان طلب من الصادق المهدى بوجود مبارك الفاضل

بأن يتفق الحزبان الأمة والجبهة الاسلامية على اجراء تغييرات دستوريه راديكالية تؤمّن السلطة للحزبين . وتقول الرواية ان الجبهة الاسلامية قدمت على لسان أحمد سليمان للصادق المهدى تصوراً كاملاً لانقلاب عسكرى بما فيه عدد الضباط الممكن اشتراكهم فى هذا الانقلاب دون ان ينزعج الصادق لهذا التغيير .

وتقول الرواية ان الصادق المهدى رفض هذا التصور رفضاً قاطعاً واعتبر ماقاله احمد سليمان اتجاه غير ناضج لذبح الديمقراطية وهو امر مرفوض بالنسبة له تماماً.



بعد هذا الحديث جرت تداعيات كثيرة ، فقد خرجت الجبهة الاسلامية من الحكومة بعد سقوط الوفاق بينها وبين الأمة وتكونت في مارس ١٩٨٩ حكومة اطلق عليها اسم حكومة الوحدة الوطنية المتحدة على اساس برنامج سُمى البرنامج المرحلى .

ايدت معظم الاحزاب والنقابات هذه الحكومة الوليدة وعارضتها الجبهة الاسلامية بالكامل، ووقف الحزب الناصرى على مسافة بعيدة منها لانه رأى ان الأزمة اكبر من معالجتها بنوع من الترقيع المخل وهو ترقيع يضاعف الأزمة بدلاً من حلها وتقدم فى بيان نشر فى عدد من الصحف بتصور متكامل للخروج من أزمة الحكم فحواه حل الجمعية التأسيسية وتكوين مجلس انقاذ وطنى يكون جهازاً تشريعياً ، وحكومة انقاذ وطنى تعمل على عقد المؤتمر الدستورى فى مرحلة انتقالية يتراوح عمرها مابين ثلاث إلى خمس سنوات .

لم يلتفت أحد إلى هذه المعالجة ، وان تذكرها الجميع فيما بعد .

خرجت الجبهة الاسلاميه مهزومة فى ظل التغييرات السياسية المتسارعة واحست ان هذه التغييرات تجرى فى غير صالحها فى المستقبل ، فهى تشهد الاتحادى الديمقراطى قد بدأ يحصد ثمار سياسات هادئة نحو التحالفات مع كل القوى المحبة للسلام مما شكل مخاطرا عليها فى وقت بدأت طبول الانتخابات العامة الثانية تدق وأضحى الأفق ملىء بالاحتمالات .

لم تكن الجبهة الاسلامية قادرة ان تعتق نفسها من أغلال الأزمة وتفكير الازمه حينما راحت تبحث عن خيارات اخرى غيرالمعارضة البرلمانية .

وكل أزمة لها وطأة على عقل المأزومين ، ولها ايحاءات على تصرفاتهم وقراراتهم .

فقد اوحى تفكير الأزمة للترابى ان اخراج الاسلاميين من واقع الحكم كان من خلال احراجهم باستبعاد البرنامج التشريعى الاسلامى ،ويتضح من ذلك وطأة الازمة على التفكير . أما ايحاءاتها فقد جاءت واضحة فى عدة تصريحات لقادة الجبهة . ففى حديث صحفى مع جريدة السياسة نشر فى ٢ مارس ١٩٨٩ قال الترابى « فى خاطرنا عدة احتمالات لمصائر

السودان ، والجبهة الاسلامية - مهما حدث - ستتمكن من تقديم مشروعها الاسلامى لإنقاذ السودان وترشيد مسيرته للأمام».

أما ما هى هذه الاحتمالات ؟ قال الترابى " اما الخيارات الاخرى فهى خارج الخيارالديمقراطى الدستورى وهى تشتمل على حكومة شتات نقابى يسارى لا يجمعه إلا حب السلطة ولا يمكن ان تجد على شئ ولا ان تتقدم بالسودان إلى شئ ومادام قد تجاوز القنوات الدستورية فسيغرى معارضيه بمعاملته بمثل قواعد اللعبة وينتهى إلى مثل الاحتمالات الاخري، منها الصيغة العسكرية السافرة كأن يدب علينا انقلاب كامل يحمل الضباط إلى السلطة «ليتحملوا» المسئولية ايضاً " .

ومنذ تلك الايام بدأت الجبهة الاسلامية فى تحديد خيارها والعمل على تحقيقه وشرعت فى تنفيذ خطوات عديدة على مستويات مختلفة .

فعلى مستوى الاعلام ركزت صحف الجبهة الاسلامية على قضيتين هما ان الحكومة الجديدة هى جمع من شتات متناقضة اطرافها وانها غير قادرة على انجاز شئ غير « الاستسلام لقرنق ».

والقضية الثانيه هى ان اليسار استطاع ان يفرض توجهاته لإبعاد الشريعة الاسلامية وأن السفارات تقوم بتدخلات سافرة فى الشئون السودانيه وأنها دعت ، عبر الصحف الاجنبية والمحلية ، لإنقلاب عسكرى .

وعلى هذا المستوى شارك الترابى نفسه فى الحملة الاعلامية حينما تحدث إلى جريدة السياسة فى ١٦ ابريل ١٩٨٩ قائلا: ان المذكره قد استغلت لابعاد الشريعة الاسلامية ولادخال العناصر الموالية لقرنق والمحسوبين على الطابور الخامس . وذهب الترابى فى حملته إلى الهجوم على الدول الغربية حينما قال ان الضغوط الاجنبية والتدخلات التى تمت بصوره مباشره وغير مباشره من خلال الحملات الاعلامية وعبر الصحافة الغربية دعت صراحة لانقلاب عسكرى يقوده وزير الدفاع السابق عبدالماجد حامد خليل كما ان الصحف الغربية دعت لاسقاط الوفاق والنظام الديمقراطي.

هكذا قرأ الترابى مذكرة القوات المسلحة بالرغم من ان المذكرة لم تذكر مسألة الشريعة لا من قريب ولا من بعيد . فقد كانت القوات المسلحة غير معنية بالصراع حول القوانين الا ان انحيازها إلى القرار السياسى : حرب ام سلام كان واضحاً.

اما على المستوى التنظيمى والجماهيرى فقد بدأت الجبهة تعمل على تعبئة كوادرها ، فى مختلف القطاعات ، للدفاع عن قوانين غائبة اصلاً تحت شعار ضرب الطائفية . فقد ذكر الترابى صراحة ان البلاد بحاجة إلى ثورة لتجاوز الطائفية .

ولكنه لم يتجه إلى الثوره بل بدأ يعد للانقلاب ، وكان الانقلاب يحتاج إلى تهيئة مسرح سياسى بعد ان هدأت الخواطر فى أعقاب مذكرة القوات المسلحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية .

ولكن لم يستطع الترابى تجاوز التجربة « التاريخية » فى التغيير بابتداع اسلوب جديد وفق مفهوم خاص بالثورة الاسلامية وانه فى نهاية الامر لجأ إلى نوع من الخلط او التلفيق بين الثورة والانقلاب .

فماذا فعلت الجبهة الاسلامية لكى تخلط بين مفهوم الثورة بالانقلاب .. ؟

نظمت سلسلة من المظاهرات تحت شعارات « ثورة المصاحف » تارة ، وثورة المساجد تارة أخرى ، في محاولة لمحاكاة الحركة الاسلامية فى ايران على عهد الشاه ، ولكنها فشلت فى حشد المصلين ايام الجمع كما فشلت فى تنظيم مظاهرات طلابية قادرة على احداث تحولات فى اتجاهات الجماهير او حتى على لفت الانظار .

انه من الصعب ان يعمل تنظيم فى الاعداد لانقلاب وينجح فى القيام بثورة شعبية ، فان الامرين - الانقلاب والثورة - مختلفين فى كل شئ ، فى الطبيعة والشكل والهدف .

ان الثورة بطبيعتها تقدمية ، وهى طبيعة تتنافى مع طبيعة الجبهة نفسها .

وبرغم ذلك تركزت خطة الجبهة الاسلامية فى ربط المظاهرات ، ربطاً تعسفياً ، بحركة الضباط « الإسلاميين » فى الجيش على غرار انتفاضتى اكتوبر وابريل .

اراد الترابى ان يوحى بان « ثورة المصاحف » ادت ، تلقائياً ، إلى دفع الجيش« الاسلامي » إلى الاستيلاء على السلطة لتحقيق واجازة الشريعة الاسلامية ، فكان التخطيط يحاول أن يصل بين حركة « الشارع » بحركة « الاسلاميين » في الجيش فيما يمكن تسميته بـ « ثورة مصطنعة ».

ولكن أمل الترابى فى حركة الشارع انهار حينما لم يعر الناس تلك المظاهرات المتواضعة اذناً أو نظراً فانحصرت الخطة فى التركيز على الانقلاب لان الثورة لن تجىء ، وفق تصور الجبهة الاسلامية ، فما كان من الجبهة فى حالة يأس من الجماهير الا أن تلجأ إلى عناصرها فى الجيش مما يعد هروباً سريعاً من المهام الاساسية لحركة يصفها زعيمها بانها شعبية وتفاعلية

إختارت الجبهة الاسلامية الحل السهل الذى يكشف عن قلة صبر وقصر نفس فى تحمل أعباء ومسئوليات الجهاد الطويل ، وهو جهاد قاد مدرسته المعاصرة الإمام آية الله الخمينى فى ايران حيث ضرب مثلاً رائعاً فى الصبر ، وعدم اليأس ، والقدرة على الاتصال بالجماهير ، وقيادتها والاجتهاد الفكرى ، ووضوح الخطاب الاعلامى ، وانتقاء وسيلته ، واختيار اللحظة

المناسبة لتصعيد الفعل الثورى بعد تفجير الطاقات الكامنة داخل الشعب الإيرانى .

ان الثورة « الاسلامية » فى ايران اضحت نموذجاً الهب خيال حركات اسلامية عديدة فى العالم ولكنه نموذج لم يستطع اختراق خيال الترابى فى تلك اللحظة .

هل لأن الترابى انقلابى بطبعه .. ؟ ربما .. لأن الطبع يغلب التطبع ، او ربما لان اداة الانقلاب كانت جاهزة فى حين ان اداة الثورة- الجماهير - بعيدة غاية البعد عن فكر ويد وروح الجبهة الاسلامية.

واداة الانقلاب كانت جاهزة ومستعدة منذ زمن فى صفوف التنظيم الخاص تحت رعاية الترابى نفسه وتحت ادارة على عثمان محمد طه .وتعود قصة التنظيم الخاص داخل الجيش إلى مرحلة ما بعد المصالحة الوطنية حيث تقول روايات ان تكوينه الهيكلى تم بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ من بعض الضباط الذين كانوا ينتمون للجماعة منذ ايام الدراسة . وان اول مسئول عسكرى لهذه النواة كان العميد طيار مختار محمدين .

وهناك معلومات ، توفرت لبعض الدوائر الحزبية تقول ان مجموع عناصر الجبهة الاسلامية الملتزمين بالخط التنظيمى والسياسى لم يكن يتعدى الخمسين ضابطاً موزعين على الوحدات العسكرية المختلفة فى العاصمة والاقاليم حتى عام ١٩٨٦.

وتؤكد هذه المعلومات انه بعد استشهاد اللواء طيار مختار محمدين اثناء عمليات عسكرية فى الجنوب خلفه فى قيادة التنظيم العسكرى العميد عمر حسن احمد البشير الذى تم استقطابه للتنظيم فى نهاية السبعينات عن طريق اشقائه واصدقائه فى الجيش .

وكانت السمة الغالبة على تكوين تنظيم الإخوان فى الجيش هى الأسلحة الفنية مثل السلاح الطبى وسلاح المهندسين والاشارة ..وعناصر هذه الأسلحة عاة ماتجىء من الجامعات أو المعاهد الفنية ، حيث العمل السياسى مفتوح للجميع ، اما العمل التنظيمى داخل الجيش قد تصاعد منذ بداية المرحلة الثانية فى عهد النميرى عندما أخذ الدين مظهراً سياسياً ملائماً لحركة الجبهة انذاك خصوصاً وان عناصرها داخل الجيش كانوا متخفين تحت ستار« التدين » متسربلين برداء المسكنة ، وهى اردية جيدة للتمويه فى ظرف كانت بعض الأحزاب تثير ضجة عالية حول استعدادها لقلب الطاولة على الجميع .

وقد بدأت هذه المجموعة - التنظيم العسكرى - فى العمل التنفيذى تجاه الانقلاب بتكليف مباشر من الجبهة الاسلامية منذ ما قبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المتحدة ، ففى أوائل مارس ١٩٨٩ عقدت مجموعة الضباط « الاسلاميين » اجتماعاً ضم حوالى خمسة عشر ضابطاً فى مبنى فرع البحوث العسكرية ، فى الجزء الجنوبى منه - بشعبة التاريخ - وكان على رأس هذا الاجتماع العقيد صلاح كرار وضابط آخر اسمه هاشم .

كانت اجتماعات الضباط الاسلاميين قد بدأت قبل ان يتخذ المكتب التنفيذى للجبهة الاسلامية قراراً فى أمر الانقلاب ، فقد اراد الترابى أن يجعل فارق الوقت احد عناصر تأمين الانقلاب ، كما أراد ان تكون حركة الضباط « الإسلاميين » سابقة للقرار لسببين :

الاول ، ان يوحى بان الحركة مستقلة فى قراراتها . ان قرار الاستيلاء جاء استجابة أو تأييداً لحركة الجيش .

الثانى ، أن تكون حركة الضباط بمثابة فرض الامر الواقع على بعض القيادات حيث يخشى ان ترهب عملية الانقلاب او تتوجس عواقبه فتثير مشاعر التخذيل .

وقد إجتمع المكتب التنفيذى للجبهة الاسلامية فى ٢٧ مارس ١٩٨٩بمنزل ربيع حسن أحمد بمنطقة المنشية ببرى شرق الخرطوم لمناقشة الاوضاع السياسية فى البلاد وبحث البدائل التى امام الجبهة ، وفى هذا الاجتماع طرح الترابى بديل الانقلاب العسكرى بعد أن مهد له تمهيداً درامياً مؤثراً .

ولم يكن هناك احتمال لمعارضة واسعة بين أعضاء المكتب التنفيذى إذ كان هذا الخيار قد طرح عدة مرات خلال الديمقراطية الثالثة ، اما هذه المرة فان عدد المتحفظين عليه لم يكن غير اثنين هم أحمد عبد الرحمن وعثمان خالد مضوى .

وبعد هذا الاجتماع بدأت الخطة العسكرية والسياسية للاستيلاء على السلطة مرحلة العد التنازلى .



الفصل الحادى عشر

الإنقلاب

جلس الترابى خلف طاولة مريحة تتوسط الصالة المعدة للمؤتمرات بالمركز العام للجبهة الاسلامية امام عدد لا بأس به من الصحفيين فى مؤتمر صحفى اشبه بأن يكون « طارئاً » عقده ظهر يوم ٦ يونيو ١٩٨٩ ، متحدثاً بطريقته المميزة وصوته المصطنع وكلماته المنتقاة وضحكته المتقطعة ذات الفحيح المثير للإنتباه واحيانا للاعصاب ،عن الوضع السياسى فى البلاد .

كان الترابى كعادته يستميت فى ان يخفى عصبية ظاهره فى حركة دائبة ليديه.

واللافت للنظر فى هذا المؤتمر حضور اركان المكتب التنفيذى ومجلس الشورى فى الجبهة الاسلامية مما يوحى بأنه مؤتمر « فوق الطارئ» وان مضمونه يحمل اهمية خاصة لم تحملها المؤتمرات الصحفية السابقة .

في هذا المؤتمر الصحفي أصدر الترابي اعلانين هامين : التبعئة القصوى والجهاد.

وبإعلان التعبئة القصوى أرادت الجبهة الاسلامية على لسان امينها العام استنفار كل اجهزتها وامكانياتها وحشد مؤيديها في اتجاه عمل سياسي من نوع خاص وعلى مستوى مختلف.

وبإعلان الجهاد كأنما اطلقت الجبهة الاسلامية كلمة السر للانقلاب القادم في الطريق.

في هذا المؤتمر - وقد امتد قرابة الثلاث ساعات-اوغل الترابي في الحديث عما اعتبره «تدابير دولية» تهدد امن السودان في تلك المرحلة التي وصفها بمرحلة الخطر الابلغ . وحملت كلماته رنة مختلفة لشيء يجري في عقله وفي عقل اركان قيادة الجبهة الاسلامية عندما قال بتركيز واضح مشوب بعصبية : ان هذه الحكومة ميئوس منها والخلاص في اسقاطها.

كلمات لها رنة مختلفة لا هي رنة تهديد ولا هي رنة تحذيرلعلها شيئاً بين التفكير بصوت عال والتمهيد بصورة درامية لما هو آت ،ولكن رغم رنينها ذاك فهي لم تستفز خيال الصحفيين ليتصوروا ان هذه الكلمات تعني حرفياً ما جاء على لسان الامين العام للجبهة الاسلامية ، ربما لأن احداً لم يكن قادراً على ان يتخيل ان وراء الكلمات مشروع انقلاب تلوح بيارقه في الظلام

ولم يكن احد مستعد ان يغوص في كل المعنى حينما يرتبط المعنى بحال جبهة استشكفت مبكراً ان ازمتها السياسية اعمق وافدح من ان يتم تجاوزها بالديمقراطية . فقد تعامل الجميع مع مفردات الترابي بعقل بريئ فلم يعتبرونها نوعاً من التورية في سياق بلاغة سياسية تقول القريب وتقصد البعيد .

فماذا فعل الصحفيون غير ان نقلوا إلى الراى العام الوجه البريئ للمعنى وهو معنى يقول ان الجبهة الاسلامية سوف تستخدم عددها البرلماني والجماهيري للضغط في اتجاه تغيير الحكومة وليس في اتجاه تغيير النظام الديمقراطي كله فكان ذلك هو المعنى الظاهر في سياق ظروف سياسية فرضت على الجبهة الابتعاد دون رضاها عن الحكومة .

كان المؤتمر الصحفي بمثابة «جرافة» راحت تعمل على التمهيد السياسي الشامل للانقلاب القادم في الطريق ، ففي كلمته جدد الترابي اربع مسائل سياسية سماها« ثغرات » ...

الأولى : ان تدبيراً دولياً ينعقد « الان » للاطاحة بالنظام الحاكم في السودان ويتخذ وسائط داخل الحكومة الراهنة .

وفي هذا الجانب وجه الترابي اتهاماً مبطناً لمصر عندما قال ان الرئيس السابق نميري يتمتع بحرية اوسع بمصر ، وان الجهات الدولية التي تقابل النميري ليست بعيدة عن الجهات التي اعلنت عدم رضائها عن الوضع في السودان وتريد ان

تتجاوز النظام الحاكم.

الثانية : ان من نتائج اتفاقية الميرغنى - قرنق ما حصل من تمدد للتمرد وتقلص السيادة على الارض والجو والمحاصرة الدبلوماسية .

وفى هذا الجانب وصف الترابى المفاوضات المقرر ان تستأنف - فى ١١ يونيو - بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بانها جولة جديدة من المناورات ، وقال ان لجنة السلام الحكومية لا تحمل فكرة موضوعية لمحاورة جون قرنق ومستقبل العلاقات معه ، متهما الذين يتولون المفاوضات عن الحكومة بانهم « اوصياء دوليون».

الثالثة : ان هناك عناصر غالبة فى الحكومة تريد اضعاف القوات المسلحة وتعمل ضد اى عمل لتقوية الجيش ..

وفى هذا الجانب كشف الترابى عن جزء من الوجه العسكرى للجبهة الاسلامية حينما قال :ان الحكومة انخذلت فى عمليات الدفاع عن الوطن مما أدى إلى ان تولى الجهد الخاص عمليات الدفاع ، واضاف كاشفاً مزيداً من المعلومات بان بالسودان الان بضعة وعشرين تشكيلا مقاتلاً للدفاع عن ارضه،وان الحكومة يمكن ان تحيط بهذه القوى لو اجازت قانون الدفاع الشعبي.

الرابعة : ان اتفاقية السلام السودانية لا تهدف إلى تجميد قوانين الشريعة ، وانما تحاول من خلال لجنة « العلمانيين» القانونيين ان تبرر اصدار قانون لالغائها نهائياً .
وفى هذا الجانب اصدر الترابى فتواه القائلة بان هذا هو الوداع الاخير لأحزاب الحكومة للشريعة الاسلامية مما يعنى الردة الدينية عن الاسلام والانتكاس السياسى .

هذا ما طرحه الترابى من مبررات لدعوة « الجهاد» بكل ما تحمله من معنى الحرب المقدسة الشاملة ضد حكومة شرعية جاءت برضا الناس عبرانتخابات حرة نزيهة وضد رجال هم قادة دينيون يعتبرون فى رأى الاغلبية المسلمة والمسيحية مسلمون ولا يعتقد احد انهم كفار يحق فيهم الجهاد .

والجهاد فى الفقه يحمل معنى قتال المسلمين للكفار الذين لا يتمتعون بحماية الذمة او المهادنة ، والعودة إلى عقيدة الجهاد كمبرر لقتال قوم هم - وفقاً لكل الحقائق والوقائع ولشهادة لا اله إلا الله التى ينطقونها صباح مساء وشهادة الميلاد- مسملون ويعتقدون انفسهم مسلمين .

والعودة إلى عقيدة الجهاد بهذا المبرر يتطلب منطقا اخر وحججاً اخرى وفقهاً آخر غير ما نطق به الامين العام للجبهة الاسلامية ومن المؤكد ان يدفع الإستغراب المرء إلى ان يسأل لماذا لجأ الترابي إلى دعوة لا يسندها منطق في حين ان الادب السياسي وفي الواقع السياسي كثير من المبررات التي تغني صاحب الدعوة عن اللجوء إلى المعاني الدينية في شعار الجهاد حيث انه شعار غير ملائم من حيث تحديد العدو ومن حيث منطق العصر الذي يدعو للحوار وبالتي هي احسن خصوصاً بين ابناء الوطن الواحد.



جاء المؤتمر الصحفي في ٦ يونيو بين حدثين هامين :

الحدث الاول : هو انه قبل بضعة ايام فقط بدأت الجبهة الاسلامية اول خطوات عسكرية عملية نحو تنفيذ خطة الانقلاب عندما قامت بتسجيل « البيان الأول» في شريط فيديو بصوت وصورة العميد اركان حرب عمر حسن احمد البشير المرشح لان يكون قائد الانقلاب.

فقد كشف العميد عمر البشير لمجلة « الوطن العربي » في حديث معه نشرته في ٢٨ يوليو ١٩٨٩ قائلا« كانت خطة الانقلاب - جاهزة وحتى البيان الاول كان جاهزاً ومسجلاً بصوتي وصورتي على شريط فيديو قبل شهر من استلامنا للسلطة في ٣٠ يونيو»

ومن البدهي ان يلح الجميع على توجيه سؤال مشروع هو : أين تم تسجيل « البيان الأول» على شريط فيديو ظهر بعد ذلك معروضاً على المشاهدين في ساعات الصباح الأولى للإنقلاب.....؟

ثم كان من المنطق ان ياتي سؤال اخر متصل به هو : اين تم حفظ هذا الشريط لمدة شهر كامل وهو دليل ادانه قوي لمخطط انقلاب على السلطة الشرعية إذا ما تم ضبطه بواسطة اجهزة امن السودان أو الاستخبارات العسكرية ؟

الحقيقة الأولى تقول ان البيان الأول تم تسجيله على شريط من نوع « يوميتك ٣/٤ بوصة صغير .

والحقيقة الثانية تقول ان هناك ثلاث جهات فقط في السودان تملك كاميرات فيديو من نوع « يومتك » بنظام « بال » .

هذه الجهات الثلاثة هي تلفزيون جمهورية السودان ، جهة رسمية وقومية ، وهناك معتمدية العاصمة القومية وهي جهة رسمية وصفتها قومية ، اما الجهة الثالثة فهي منظمة الدعوة الاسلامية وهي احدى فروع الجبهة الاسلامية وابنتها لحماً ودماً وعظماً .

ومصادر القوات المسلحة تؤكد ان الجيش لم يمتلك مثل هذه النوع من كاميرات فيديو

«يومتك» وانه يستعمل اشرطة فيديو من «VHS » اى « Vidio Home System »
وحينما كانت بعض افرع القوات المسلحة ترسل بعض المواد التلفزيونية لعرضها فان الفنيين فى التلفزيون يقومون بنقلها على أشرطة من نوع «يوميتك» المستخدم فى التلفزيون .

وحتى إذا افترض ان الجيش كان يملك مثل هذه الكاميرا فلا يمكن ان يتصور احد ان الانقلابيين سوف تحملهم الشجاعه على تجاوز اهم عنصر فى الانقلاب وهو السرية لتسجيل البيان الاول داخل احد مكاتب الادارات المختلفة للقوات المسلحة خصوصا وان عملية التسجيل تحتاج إلى خبرة اخراج فنى - ضبط الإضاءة والصوت واختيار الخلفية المناسبة لانقلاب يركز علي أهمية الانطباع الأول والتمويه - كما تتطلب عملية التسجيل ان يكون قائد الانقلاب متحليا بهدوء وثبات واطمئنان متوفر من قدرة عالية على اجراءات تأمين مكان التسجيل .

إذن الوقائع والحقائق والقرائن تقول ان البيان الأول والمراسيم الدستورية قد تم تسجيلها فى استديوهات منظمة الدعوة الاسلامية فى مبنى الرئاسة بمدينة « الرياض» الواقعه شرق الخرطوم .

وتقارير منظمة الدعوة المنشورة فى كتيبات تقول ان المنظمة انشأت استديوهات « الاعلام من أجل الدعوة » منذ عام ١٩٨٣ بتكلفة تتجاوز نصف المليون دولار .

وفى كتاب اصدرته المنظمة فى عام ١٩٨٦ذكرت انه من أجل تطوير وسائل الدعوة باستخدام اساليب التقنية الحديثة قام « قسم الاعلام والنشر » بانشاء استديو كامل للانتاج الاذاعى والتلفزيونى برئاسة المنظمة .

اما ارتباط المنظمة بالجبهة الاسلامية فهو ارتباط وصفه احد اساتذه الطب بانه ارتباط القلب بالوريد أو كما يحلو لاحد الصحفيين ان يقول انه إرتباط الحذاء بالقدم ، وهذا ما اكده الترابى اكثر من مره فى اكثر من مناسبة ووثقه فى كتابه « الحركة الاسلامية فى السودان »فى فقرة جاءت بهذا النص « ولما اعتمدت الحركة استراتيجية ايجابية نحو الجنوب تقضى استيعابه فى المشروع الاسلامى السودانى لا اهماله ولا فصله ، توجهت عناصر من الحركة لتأسيس منظمة الدعوة الاسلامية تبشيراً منهجياً يخاطب المناطق غير المسلمة فى السودان بالدعوة والخدمة الاجتماعية ليدخلوا فى ملة الاسلام »

وبتسجيل « البيان الأول » فى استديوهات منظمة الدعوة الاسلامية انتقلت المنظمة من الدعوة إلى الاعتداء على الشرعية وتحولت من توجيه خطابها إلى المناطق غير المسلمة إلى المسلمين ومن التبشير المنهجى إلى الانقلاب المسلح .

وبهذا انزلقت المنظمة الخيرية إلى بؤرة العمل السياسى حيث بلغت مركز الفعل بالمشاركة فى تنفيذ انقلاب عسكرى .

الحدث الثانى : انه بعد بضعة ايام - من المؤتمر الصحفى - سوف تبدأ باديس ابابا المحادثات بين وفد من الحكومة ووفد من الحركة الشعبية لتحرير السودان حول تنفيذ مبادرة السلام السودانية والاجراءات الخاصة بتمهيد الطريق امام انعقاد المؤتمر الدستورى .

وكان وفد من اللجنة الوزارية للسلام قد توجه يوم ٩ يونيو من الخرطوم إلى اديس ابابا وضم الوفد دكتور بشير عمر وجوزيف اكيلو ودكتور تيسير محمد احمد .

وفى نفس الوقت كان سيد احمد الحسين وزير الخارجية السودانى ورئيس اللجنة الوزارية يزور القاهرة حاملاً رسالة خطية للرئيس المصرى حسنى مبارك من رئيس مجلس رأس الدولة احمد الميرغنى تتعلق بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك بقرار سياسى مشترك يعبر عن ارادة البلدين .

ففى وقت سابق كانت حكومة الصادق المهدى قد كونت لجنة وزارية بهدف مواصلة مساعى السلام واستمرار الاتصال بالحركة الشعبية للاتفاق على تنفيذ مبادرة السلام السودانية وعلى عقد المؤتمر الدستورى . وبالفعل تمت الاتصالات وتواصلت اللقاءات إلى ان ادت إلى الاتفاق على عقد اجتماع فى ٤ يوليو ١٩٨٩ فى اديس ابابا لمراجعة ما تم بشأن المبادرة ، كما تم الاتفاق ايضا على موعد المؤتمر القومى الدستورى فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٩ .

وفى مذكراته التى تناولت تلك الفترة وذلك الحدث كتب الصادق المهدى قائلاً : بان ملف الحكومة الخاص باجتماع ٤ يوليو ١٩٨٩ تم تحضيره على النحو التالي :

* كاتبت رئيس الوزراء المصرى - دكتورعاطف صدقى - بشأن قرارنا الخاص بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك التى صار الغاؤها رسمياً تقنيناً لواقع ماثل وقد رد عليّ دكتور عاطف صدقى بالموافقة على ذلك ما دامت هذه هى رغبة السودان.

* كان البرتوكول السودانى - الليبى الذى وقع عليه من الجانب السودانى وزير الدفاع فى الفترة الانتقالية اللواء عثمان عبد الله قد استنفد مدته وبهذا اعلنت ليبيا على لسان العقيد ابوبكر يونس ترحيبها ودعمها لمساعى السلام السودانية .

اما بشأن تجميد الحدود فقد ذكر الصادق المهدى بانه رأى - فى نهاية الامر - ان يكون تفسير التجميد بعد تداول وتقنين ذلك الاجراء كالاتى :

* توقيع العقوبة على الجرائم الحدية تعزيراً دون الحد وتقنين ذلك الاجراء .

* يصدر رأس الدولة عفواً علي المحكومين بالقطع وذلك على أساس ان العيوب الموجودة فى قوانين سبتمبر شبهة تدرأ الحد.

* الذين عليهم ديات وظلوا فى السجون لمدة طويلة لانهم لا يستطيعون دفعها ، تدفع الدولة دياتهم من الزكاة .

بهذه السياسات والاجراءات ازالت الحكومة معظم العراقيل الاساسية من طريق الوصول إلى سلام ، ومهدت المناخ تماماً للاتفاق على عقد المؤتمر الدستورى .



وبهذين الحدثين انتصب فى الساحة مشروعان متناقضان ومتسابقان ، مشروعان نجاح احدهما يقتل الاخر ، مشروع السلام وهو ما تتبناه الحكومة وكل الاحزاب تقريباً واغلبية الشعب السوادنى بمختلف قطاعاته ، ومشروع الانقلاب وهو ما تعد له سراً الجبهة الاسلامية.

والمشروعان يتسابقان بالرغم من ان دعاة السلام لا يعلمون انهم داخل الحلبة ، ولا يعلمون ما يجرى تحت السطح حيث لم يستشعروا هزات اخذت تشتد كلما تعالى قرع طبول «الحرب المقدسة » التى أعلنتها الجبهة الإسلامية .

واهم عنصرين فى السباق هما وقت الانطلاق وزمن الوصول ، وما بينهما يعتمد على اسلوب كل متسابق ومعرفته بالارض التى يتحرك عليها وقدرته على تقدير قوة منافسه .

فاذا كان دعاة السلام حددوا زمن الوصول بتاريخ ١٨ سبتمبر كمرحلة نهائية و٤ يوليو كمرحلة متوسطة فان اصحاب مشروع الانقلاب حددوا ساعة الوصول بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٨٩

ولأن السلام قضية معقدة ومتشابكة فان دعاته يحتاجون إلى وقت لحل العقد وفك التناقضات ثم يتجهون إلى بناء السلام . ولأن الانقلاب اجراء سهل خصوصاً على الديمقراطية حيث تكون الاعصاب فى حالة استرخاء سائب والحكومة لا تحفل كثيراً بمسائل الامن فان مخططى الانقلاب لا يحتاجون إلا لقوة قليلة العدد من الضباط والجنود لاحتلال اهم المواقع الاستراتيجية واذاعة البيان الأول بشرط الحفاظ على عنصر السرية كاملاً .

ومن الطبيعى ان تكون الجبهة الاسلامية استفادات من حالة الاسترخاء الامنى للبدء فى تنفيذ مشروعها فى وقت مبكر. فخطة الانقلاب موضوعة منذ ما قبل ان يجتمع المكتب التنفيذى للجبهة الاسلامية فى ٢٧ مارس ليؤيد ، باغلبية الاصوات ، ما تقدم به الترابى من مشروع يدعو إلى التغيير عن طريق الاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة تحت راية الجهاد واعمالاً لمقررات المؤتمر العام الثانى الداعية إلى تنفيذ شعار« التمكين فى الارض » .

فى ذلك الاجتماع لم يكن احد من الحاضرين ينتظر ان تطرح امامه خطة محددة التفاصيل للانقلاب ، فقد فهم الجميع ان مسئولية وضع الخطة وتحديد وسائل تنفيذها يدخل فى أصل مهام التنظيم الخاص باشراف الامين العام ونائبه .

فقد ظل التنظيم الخاص منذ نهاية السبعينات هو الوعاء التنظيمى لمجموعة الضباط المنتمين فكراً والملتزمين ممارسة بمنهج الإخوان المسلمين ثم الجبهة الإسلامية ..

وربما من أهم منقولات التجربة التنظيمية من الإخوان المسلمين إلى الجبهة الاسلامية هى تجربة التنظيم الخاص المنظم للعلاقة بين الجيش والاخوان وهى تجربة تأثر بها قادة الحركة منذ ميلادها فى منتصف الخمسينات . ولعل افضل ما سجل عن هذه التجربة - العلاقة بين الإخوان والجيش - ما كتبه صلاح شادى ، أحد قادة الإخوان المسلمين فى مصر ، فى كتابه «صفحات من التاريخ » الذى كان مرجعاً ومرشداًلقادة الجبهة الاسلامية فى السودان حينما كانوا يخططون للإنقلاب وحينما تولوا السلطة بعد ذلك .

قال صلاح شادى فى كتابه انه كان من الطبيعى ان تستقطب حركة الإخوان فريقا من جنود الجيش وضباط الصف والضباط وكان ارتباطهم - هؤلاء - بالجماعة فى الخفاء لان نظام الجيش لا يسمح بانتماء افراده لهيئة أو حزب ، ولذا كان انتماؤهم للنظام الخاص للإخوان امر حتمته ظروف الحال قبل ان يفرضه المستوى الذى وصل اليه الضباط من فاعلية فى الفهم والعلم برسالة الجماعة ».

اذن التنظيم الخاص هو الجناح المسلح للجبهة يضم مدنيين من مستويات اكاديمية مختلفة تدربوا على فنون السلاح فى بلدان عديدة وعلى خبرات متنوعة وعسكريين برتب مختلفة تخرجوا فى الكلية الحربية أو تدرجوا من صف الضباط . وداخل التنظيم الخاص وقعت مسئولية وضع خطة الانقلاب على مجموعة قيادية من الجانبين ، المدنى والعسكري، وتقول معلومات رواها مقربون للجبهة ان الجانب المدنى ضم ثلاثه من قيادات الجبهة الاسلاميه وهم على عثمان محمد طه ، مهدى ابراهيم ، ربيع حسن احمد يعاونهم اخرون أبرزهم أحمد سليمان المحامى .

اما الجانب العسكرى فقد ضم ثلاثة ضباط هم العميد كمال على مختار والعقيد عبد الرحيم احمد حسين والمقدم طبيب الطيب ابراهيم محمد خير يعاونهم اخرون منهم الرائد ابراهيم شمس الدين والمقدم محمد الأمين خليفه .

ويرى بعض العسكريين ان أهم دور فى التخطيط للانقلاب لعبه العميد كمال على مختار نائب مدير ادارة الاستخبارات العسكرية المعروف بانتمائه للاخوان المسلمين - ثم للجبهة الاسلامية - منذ ان كان طالباً فى مدرسة وادى سيدنا الثانوية .

وذكر احد المقربين له - يصعب ذكر اسمه الان - ان العميد كمال لم يكن يخفى انتماءه وتأييده لسياسات وتوجهات الجبهة الاسلاميه اثناء النقاشات التى تدور بعيداً عن مواقع العمل وانه على صلة اجتماعية قوية بالمجموعة - علاقات صداقة تربطه بالعمداء عمر حسن احمد البشير والزبير محمد صالح وبكرى حسن صالح اما الضابط الثانى وهو العقيد عبد الرحيم احمد حسين هو واحد من ضباط التنسيق بين مجموعات الضباط « الاسلاميين »

ويشتهر عنه حدة التطرف والحماسة للجبهة الاسلامية وقال عنه اقرانه انه طاقة متجددة يرتبط بعلاقات قوية مع المدنيين فى التنظيم الخاص .

اما الضابط الثالث وهو المقدم الطيب ابراهيم فمعروف الانتماء بالاتجاه الاسلامى منذ ان كان طالبا فى جامعة الخرطوم - كلية الطب - وهو كثير اللقاءات بقادة الجبهة خصوصا الترابى - متأثرا باسلوبه فى الحديث وبنغمة صوته وبتحريك اليدين اثناء الكلام حتى يكاد المرء ان يقول انه خرج من قالب الترابى ، ويرجح احد العسكريين انه كان حلقة الوصل بين المدنيين والعسكريين .

وفى الجانب المدنى من التنظيم الخاص وهو الجانب الذى يضم الكوادر المدربة على حمل السلاح فان عدد المشتركين منهم فى تنفيذ الانقلاب يتروح ما بين مائة وخمسين ومائتين

ومن المؤكد ان الشغل الشاغل لدى هيئة تخطيط الانقلاب كان حول : من هو الوجه المناسب ليكون قائداً للانقلاب ؟

وبالضرورة ان تكون عرضت فى الأول عدة اسماء لضباط معروفين بالتزامهم الصارم بتويجهات قيادة الجبهة ، وبولائهم للحركة وببيعتهم امام الامين العام ، ثم يتم بعد ذلك البحث فى الخصائص والمميزات والمؤهلات لكل ضابط . اما البيعة حسب تقليد الإخوان المسلمين فتنعقد بين الضباط وقائد التنظيم الخاص باداء القسم على المصحف والمسدس ، وعلى عشرة اصول هى الفهم والاخلاص والعمل والجهاد والتضحية والطاعه والثبات والتجرد والاخوة والثقة ! اما المؤهلات فتدخل من ضمنها الرتبة العسكرية والقدرة على اداء المهام المرسومة ، وبعض الصفات الشخصية المطلوبة لتحقيق نجاح المهمة .

وقد وقع الاختيار على العميد عمر حسن احمد البشير ليكون « قائداً للانقلاب » لعده اسباب منها :

* كان يحظى بقبول واسع وسط قيادة التنظيم ومنذ فترة طويلة حيث كانت قيادة التنظيم قد رشحته لقيادة انقلاب منذ ما بعد الانتفاضة وقد نشرت مجلة «الدستور» الصادرة فى لندن فى ١٩٨٦ ، بان الجبهة الاسلامية تعد لانقلاب عسكرى يقوده العقيد عمر حسن أحمد البشير .

فقد ذكر المقدم محمد عبد العزيز ، اعدم ضمن مجموعة ضباط حركة ٢٣ ابريل ١٩٩٠ ، بأن العقيد عمر البشير كان معروفاً وسط الضباط المهتمين بالعمل السياسى بانتمائه للجبهة الاسلاميه ، وانه كان يقوم باستقطاب الضباط فى صفوف التنظيم « الاسلامى » وانه فى إحدى المرات حاول ان يخترق تنظيم اخر داخل الجيش ولكنه كشف وابعد .

وما رواه المقدم عبد المنعم كرار ، اعدم ايضا فى ٢٤ ابريل ، على لسان شقيقه يؤكد ور
العميد عمر البشير فى قيادة التنظيم « الاسلامى » حيث قال ان العميد عمر حاول ان يستق
للعمل فى صفوف الضباط الموالين للجبهة الاسلامية داخل القوات المسلحة وانه سبق ان طا
منه - من المقدم عبد المنعم - حينما كان مسئولاً عن تجنيد المتقدمين للإلتحاق بسلاح المظلا
- بتجنيد عشرين شخصاً فى ذلك السلاح وقدم له قائمة باسماء هؤلاء الاشخاص - قائ
جاهزة - وكانوا جميعاً من خريجى الجامعات ، اى انهم كوادر ملتزمة فى الجبهة .

وقد اثار هذا الامر الشك فى نفس المقدم عبد المنعم كرار فقام باخطار قائده المباشر ة
السلاح الذى طلب ان يتم تجنيد هولاء العشرين شخصاً ، وانه سوف يحيل الامر للاستخبارا
العسكرية . وتم تجنيد العدد الذى طلبه العميد عمر فاصبح رصيداً لصالح الجبهة الاسلام
داخل الجيش .

* ان العميد عمر البشير يعد من العناصر القديمة نسبياً والملتزمة تنظيمياً داخل الجيد
حيث انضم للاخوان بعد المصالحة الوطنية عندما عمل فترة من الوقت فى سلاح المظلات
القوات المحولة جواً » كما نه عاش فى بيئة « اخوانية » حيث ان اشقاءه ينتمون للجبه
الاسلامية منذ فترات مبكرة وقد كشف هو نفسه عن ذلك لمجلة « روز اليوسف » عندما قا
ان اشقاءه لهم انتماءات حزبية وان بعضهم اعضاء فى الجبهة الاسلامية .

ولكنه لم يذكر اى انتماءات حزبية للبعض الاخر ولم يقل ان كانوا اخواناً مسلمين ا
انصار سنة .

* أن رتبته العسكرية تؤهله لان يكون قائداً للانقلاب دون حرج مهنى او احداث ارتبا
فى تقاليد الجيش ، ثم ان علاقاته - حسب رأى بعض زملائه - جيدة مع عدد كبير م
الضباط والجنود ومشهود له بالكفاءة العسكرية ، فقد حصل على الترتيب الثالث فى الدفع
التى تخرجت عام ١٩٦٦ ، فقد كان أول الدفعة محمد نصر الدين احمد الشريف ، اما ثانى
الدفعة فكان حيدر بابكر المشرف ، وذلك مما يشير ان له من الاستعداد العسكرى ما يجعل
يحوز على تقدير اقرانه.

ولكن هل تلك هى كل المؤهلات والصفات الشخصية التى تحتاج اليها الجبهة الاسلامي
ليكون العميد عمر البشير قائداً للانقلاب ؟

كانت الجبهة الاسلامية تضع مشروعها للانقلاب وفى خاطرها تلك الشهور الاولى التو

تعقب الانقلاب ومدى حساسية تلك الفترة وخطورتها وهى شهور مطلوب ان تترسخ فيها الشرعية للنظام الجديد ولذلك كان لابد لها أن تلجأ إلى التستر والتخفى والتقية من أجل ان تحافظ على الانقلاب من السقوط إذ عرف منذ الوهلة الاولى بانه من تنفيذ الجبهة الاسلامية .

باختصار كانت الجبهة الاسلامية تبحث عن ضابط يجيد الخداع والتلون والتمويه او باختصار اكثر ضابط يجيد فن الكذب دون أن يرمش له جفن ، ولذلك كان من أهم الأسباب فى إختيار العميد عمر البشير هى تلك الصفة التى تميزه عن أقرانه وزملائه ، فقد دلت التجربة انه يملك قدرة عالية على الخداع والتمويه تصل إلى درجة ان تصبح هى المفتاح لشخصيته .

ولا يظن احد ان هذه الصفات نوع من التجريح « الشخصى » فقد اكد العميد عمر البشير نفسه على ذلك فى حديث نشرته مجلة « روزاليوسف » اجرى معه فى اغسطس ١٩٨٩ حينما قال للصحفى الذى اجرى معه الحوار « لاتنسى انى ضابط مشاه ورجل عمليات واقدر اموه واخدع . »

كان المطلوب فى ذلك الوقت شخصية تجمع بين صفات الحرباء والثعلب وام اربعين . ويقال أن الحرباء وام اربعين اشتهروا بالقدرة العجيبة على التمويه والتلون فكل منهما تتلون وفق البيئة الضيقة التى تعيش فيها ، فهى بلون جذع الشجرة إذا كان بنياً فاتحاً او قاتماً أو بلون الحجر إذا كان أسود، ولكن الفرق بينهما ان أم اربعين تولد عمياء .. فأيهما اقرب لصفات العميد .

ان روح خطة الانقلاب كانت تعتمد على الخدعة ذات النفس الطويل وليس هناك خدعه وقناع افضل من صبغة القومية والتدين لانتزاع نوع من القبول لدى شعب جل تاريخه الحديث يتجه نحو التوحد تحت اطار القومية والتسامح برغم كل المظاهر الداعية إلى عكس ذلك ، وبرغم كل الممارسات المناقضة للتوجه الأصيل الذى بدأ مسيرته منذ مئات السنين .

وقد فرضت صيغة القومية على الجبهة الاسلامية البحث عن شكل يعطى انطباعاً بان قوى الانقلاب عبارة عن تحالف واسع يجمع ضباطاً من أصحاب الميول الاسلامية المستقلين يمثلهم العميد عمر البشير وضباطاً غير منتمين لأى تيار سياسى - يمثلهم العميد التيجانى آدم الطاهر - يدخلون بصفة « الوطنية » ليلعبوا دوراً هامشياً بعد نجاح الانقلاب .

هذا التحالف الصورى لم يمنع قادة الجبهة الاسلامية العمل على ضرورة اجراء تأمين

كامل للسلطة من طمع هؤلاء « الوطنيين » الذين سيتوهمون بمرور الوقت أنهم القيادات الحقيقية للحركة الانقلابية

ومن المؤكد ان هناك عدة تجارب خطرت بذهن هيئة تخطيط الانقلاب اثارت المخاوف من مثل هذه التحالفات ، ان كانت حقيقية او صورية ، وهى تجارب وفرت دروساً هامة لقوى استهدفت فى الأساس الهيمنة على السلطة والمجتمع بواسطة اجراء تغييرات « جذرية » فى الدولة .. من هذه التجارب :

* انقلاب ٢٥ مايو الذى قامت به مجموعة من الضباط - الاحرار - الذين اتوا من مدارس سياسية وفكرية مختلفة ، ولهم خبرات متباينة وطموحات متباعدة فكان بينهم الماركسى والناصرى والقومى العربى واللا منتمى فأصبح سهلاً ان يحدث بينهم شقاق وخلاف جوهرى ادى إلى تصفيات مستمرة لاعضاء مجلس الثورة .

* انقلاب الشيوعيين السودانيين فى ١٩ يوليو ١٩٧١ وكان أقرب إلى المغامرة منه إلى الفعل المتأني المدروس وقد خسر فيه الشيوعيون أهم قياداتهم الفكرية والسياسية والنقابية ، فعاشوا بعده حالة جزر وانحسار إلى ما بعد الانتفاضة فى ١٩٨٥ بقليل ، حيث استطاعوا ان يعيدوا بعض وهجهم ، وهو انقلاب لم يحسب الحسبة الصحيحة حينما خرج للناس شاهراً شعاراته الحمراء ولافتاته القانية دون ان يقدر على حمايتها .

واستفادت الجبهة الاسلامية من تجربة الخروج للناس علانية بشعارات « اسلامية » واضحة .

* حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى فجرها الضباط الاحرار فى مصر بقيادة جمال عبد الناصر وهى تجربة تعتبرها الجبهة الاسلامية اهم دروسها خصوصاً وان هناك اعتقاد عميق وسطهم بان عبد الناصر قائد الحركة كان على صلة تنظيمية بالاخوان المسلمين وانه اخذ البيعة على يد عبد الرحمن السندى المسئول عن الجهاز السرى « التنظيم الخاص » .

ويذهب اعتقاد الإخوان المسلمين إلى ان عبد الناصر استطاع قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن يعزل حركة الضباط الاحرار عن تنظيم الإخوان المسلمين ثم ينحرف - حسب قولهم - بالحركة . وهو أمرلا يودون تكراره مرة أخرى فى إنقلابهم .

* حركة الجهاد الاسلامى الساعية لاقامه الثورة الاسلامية فى مصر وهى الحركة التى عبر عنها عبود الزمر فيما قاله فى التحقيقات الخاصة بقضية الجهاد وتتلخص فى « عمل خطة للسيطرة على الاهداف الحيوية مثل وزارة الدفاع ومبنى الاذاعة والتلفزيون وقيادة الامن

المركزى ووزارة الداخلية ، وقتل بعض الشخصيات الهامة بحيث يؤدى ذلك إلى ارباك القيادات وفقد السيطرة على الدولة . ثم اخراج الشعب المسلم فى مظاهرات لتأييد الثورة الشعبية بعد إعلان البيانات الخاصة بانفجارها من الاذاعة » .

من المؤكد ان تكون تلك التجارب قد طافت بذهن هيئة تخطيط وتنفيذ الانقلاب ولكن من المسائل الاساسية التى وضعت فى الاعتبار هى : كيف يظهر الإنقلاب أمام الراى العام المحلى والاقليمى والدولى مستقلا وقوميا غير تابع للجبهة الاسلامية .

ظل هاجس الجبهة الاسلامية طيلة الوقت تقدير رد الفعل المحلى والدولى إذا ظهر الانقلاب بوجهه الحقيقى وكان خوفها فى محله إذ تعلم مقدماً أن القبول بها كسلطه حاكمة منفردة أمر غير وارد أصلاً لا محلياً ولا إقليمياً ولا دولياً .

وجه الجبهة الاسلامية الذى سوف يطل على الناس فى ٣٠ يونيو يحتاج إلى مكياج كثيف حتى تضيع ملامحه او انها تحتاج إلى قناع يحجب كثيرا من النتؤات البارزه هنا وهناك فى وجه يصعب اخفاء هويته بسهولة .

امام هذه التجارب وتلك الهواجس لم يكن ممكناً ان يطرح قادة الجبهة إلا خيارات محدده فيما يتعلق بتولى الحكم بعد الانقلاب ، فقد كانت هناك خيارات مثل ان تتولى الجبهة الاسلامية الحكم بشعاراتها وبرامجها وعناصرها من لحظة البيان الأول ، أو ان تتولى الحكم شخصيات مستقلة عن الاحزاب يعتنى باختيارها او ان يتولى الحكم الجيش

اما الخيار الاول : فكان يعنى ان تنكشف الجبهة الاسلامية امام العالم كقوى معادية للديمقراطية مما قد يؤدى إلى رد فعل دولى ضدها . وفى الحقيقة كانت الجبهة تتخوف من رد فعل اقليمى خصوصاً من بعض الدول الافريقية المجاوره كما ان هناك حساب دولى وضعته الجبهة الاسلاميه فى حسابها هو حساب المواطنين الجنوبيين وهم اصلا متشككين فى نوايا الجماعات الدينيه التقليدية والأصولية .

أما الخيارالثانى : فقد استبعد لان ليس هناك ضمان ان تلتزم الشخصيات المستقلة بخط الجبهة الاسلامية وبخطتها للإستيلاء على السلطة فعلياً وتدريجياً مما يفتح ابواب صراع فى السلطة وعلى السلطة تدرك انها سوف تخسره إذا ما استعان المستقلون بقوى واحزاب تقف فى مواجهة الجبهة الاسلامية .

أما الخيار الثالث : فكان هو الخيار الأمثل فى الظروف السياسية التى تعيشها الجبهة الاسلامية أما فيما يتعلق بموضوع تأمين السلطة من انحراف القادة العسكريين فقد تمت معالجته باسلوبين :

الأول ، ان تمسك الجبهة الاسلامية عن طريق عناصرها المدنية والعسكرية على كل مفاتيح السلطة الفعلية والقوة الحقيقية خصوصاً ، القيادة العامة ، الاستخبارات ، الأمن .

الثانى ، ان يتم اختيار شخصيات اسلاميه ملتزمة بخط الجبهة غير معروفة بنشاطها وارتباطها التنظيمى لتشغل مواقع هامة فى سلطة الانقلاب ، واختيار شخصيات اسلامية مستقلة ارتبطت بالجبهة فى اوقات سابقة وتكون من الضعف مما يجعلها منصاعة لكل توجهات الجبهة دون إثاره مشاكل ، ثم اختيار عدد قليل من الشخصيات المستقلة ، تلعب دوراً مؤثراً فى إكمال صورة « اللاهوية» للانقلاب فى شهوره او سنواته الأولى .

باختصار كانت الجبهة الاسلامية تريد قناعاً كثيفاً يخفى صورتها وهويتها لفترة من الزمن حتى يكسب الانقلاب شرعيته ، وارادت ان تضع حجاباً تستطيع به ان تذوّب الانقلاب فى المجموع ليكتسب صفة« القومية » وليصبح جزءاً من الآخرين أو يصبح الآخرون جزءاً منه



كان ترتيب تفاصيل خطة الانقلاب تسير مترافقة مع التحرك السياسى والاعلامى للجبهة الاسلاميه ، وقد تصاعد هذا التحرك خلال الاسابيع الثلاثة الاخيرة من يونيو فى عدة اتجاهات ضمن وقائع واحداث كثيفة ومتواليه .

* عقد الترابى ظهر ١٣ يونيو اجتماعاً مطولاً مع الصادق المهدى بحثا فيه قضايا الامن والدفاع ومسألة السلام فى المرحلة التالية وصرح الترابى لجريدة « الراية » التابعة للجبهة الاسلامية ان الاجتماع لا يترتب عليه شئ فى علاقات الجبهة الاسلامية بالحكومة الحالية .

* وفى نفس اليوم عقدت الهيئة الشعبية للدفاع عن العقيدة والوطن اجتماعاً مع الضباط المتقاعدين ، ونشرت جريدة « الاسبوع» تصريحات للضباط يؤكدون فيها استعداداهم لتدريب الشباب للدفاع عن الوطن ، وكان الاجتماع فى الاصل لمجموعة المدنيين المشاركين فى الانقلاب .

وفى رد فعل معارض لما يجرى باسم هيئة الدفاع عن العقيدة والوطن وصف محمد عثمان الميرغنى دعوة الاجتماع بانها تسلب القائد العام صلاحياته ، منوهاً فى خطابه الذى القاه فى ندوة نادى الخريجين فى نفس اليوم « لقد قامت هيئة مزعومة تدعى الدفاع عن الوطن والعقيدة وهى تنازع القائد العام صلاحياته باستدعاء الاحتياطى من الضباط المتعاقدين .

وتساءل الميرغنى قائلاً « هل نصبوا انفسهم مكان القائد العام لقوات الشعب المسلحة؟!

وقال « ان هذا يجر البلاد إلى الفتنة » .

* صرح على عثمان محمد طه لجريدة الاسبوع فى ١٧ يونيو ان الجبهة الاسلاميه توالى فى هذه المرحلة « الخطيرة » التى تمر بها البلاد التركيز على الطواف الميدا ى فى كل الاقاليم تنفيذاً لقرار هيئة الشورى والمكتب التنفيذى للجبهة بدعم العمل السياسى والتنظيمى والشعبى ، وقال ان وفود الجبهة الاسلاميه ستقوم بطواف بالاقليم الشمالى كما سيقود اللواء معاش الفاتح عابدون وفداً لمديرية النيل وستتوجه وفود اخرى فى الاسبوع القادم إلى اقاليم دارفور وكردفان ومناطق النيل الازرق .

* كشف على عثمان محمد طه لجريدة الاسبوع فى ١٧ يونيو النقاب عن انه ظل فى الاسابيع الخمسة الماضية يوالى اتصالاته بالقوات المسلحة !!

ماهى الاسباب وراء هذه الاتصالات ؟

قال على عثمان ان الاتصالات تمت من أجل تمكينه من السفر إلى جوبا والعواصم الاخرى للاقاليم الجنوبية .

وقالت مصادر عسكرية انه كان يجرى اتصالات بالعميد كمال على مختار تحت ستار التصديق له بالسفر .

* فى ١٨ يونيو جرت اهم الاحداث التى مازالت اسرارها وتفاصيلها وابعادها محجوبة عن العلم والفهم . ففى صباح ذلك اليوم تم اعتقال اربعة عشر ضابطاً من رتبة عميد إلى رتبة رائد بتهمة التخطيط لمحاولة انقلابية حددت ساعة صفرها الحادية عشر صباحاً . واتهم رئيس هيئة الاركان الفريق بابو نمر عناصر «مايوية» تابعة للرئيس السابق نميري، داخل وخارج القوات المسلحة بالتخطيط لهذه المحاولة .

وقدم الصادق المهدى تفاصيل اضافية امام الجمعية التأسيسية يوم ٢١ يونيو موضحاً انه وردت معلومات للقوات المسلحة اكتملت نهار السبت الماضى - ١٦ يونيو - لتنفيذ المحاولة الانقلابية اثناء وجود القيادات التنفيذية داخل الجمعية التأسيسية باطلاق قذائف مدفعية ومن ثم الاستيلاء على الاذاعة وتحرك وحدات إلى كل من الشجرة ووداى سيدنا (المطار الحربى) والمظلات فى شمبات والقيادة العامة . واضاف رئيس الوزراء فى تقريره انه عقب الاستيلاء يتم احضار السفاح نميرى وتصفية كل المعارضين وبعد ذلك تتم تصفية السفاح نفسه فيما بعد

وذكر انه تم التحفظ على اربعة عشر ضابطاً منهم ستة عمداء وعقيدين وستة رواد ولازال التحقيق جارياً لكشف المزيد من الحقائق .وقال ان القوات المسلحة ستتخذ التحوطات اللازمة

والرواية حول محاولة الانقلاب غير متماسكة البناء وتخللتها ثغرات اساسية اثارت

كثيراً من الشكوك حول صحتها ، وحول الضباط المعتقلين رهن التحقيق ، وانتشرت تساؤلات عديدة فى الساحة وكانت الساحة مزدحمة بأجواء الغموض والتكهنات .

* ماهى تلك الجهة التى سربت معلومات إلى الاستخبارات العسكرية حسب رواية الصادق المهدي؟ فى حين أن الفريق بابو نمر ذكر ان الاستخبارات العسكرية ظلت ترصد هذا التحرك منذ فتره طويلة .

* وهل من المعقول ان يكون الانقلابيون « مايويين » ثم يخططون بعد استيلائهم على السلطة لتصفية نميرى ......؟

* وهل هناك ضابط يخطط للانقلاب يصبح هدفه الاول الهجوم على الجميعة التأسيسية بالقذائف الساعة الحادية عشر صباحاً وقت تكون فيه الشوارع مزدحمة بالسيارات خصوصاً فى مدخل كوبرى النيل الابيض المؤدى إلى وسط مدينة امدرمان ...؟

ومما اثار الشكوك فيما بعد ان العميد الزبير محمد صالح كان ضمن المعتقلين بتهمة الاشتراك فى المحاولة .

وما اثار الشكوك ايضا ما صرح به الترابى لجريدة «الشرق الاوسط» فى ٢٧ يونيو حينما قال انه منذ اسبوعين بلغت جهات عليا فى الحزب الاتحادى الديمقراطى وقيادات الحكومة والقوات المسلحة افادات بمؤامرة انقلابية ولما كان الحزب الاتحادى لا يملك من المناصب الامنية كثيراً قد تمنعت السلطات المختصة عن العمل بمقتضى الخبر ، بل تتبعت اثاره بالتحريات ولم تنته إلى شئ ولكن الجهات الاخيرة التى صدرت منها هذه الانباء كانت منسوبة إلى حزب الامة .....»

وتقول رواية اخرى ، يرجح بانها الاصدق ان الجبهة الاسلامية استفادت من تصريحات جعفر نميرى فى حوار استغرق تسع ساعات واربع حلقات مع جريدة « الوطن» اكد فيه انه سيعود حاكماً للسودان خلال اسبوعين ، ونسجت على منوال هذا الحوار سيناريو للتخلص من الضباط المايويين الذين أظهروا مجرد حماس للحوار دون ان يباشروا التنفيذ الفعلى للانقلاب .

وتستند هذه الرواية إلى معلومة تقول ان العميد الزبير محمد صالح الذى كان مطلعاً على أسرار تحرك الضباط المايويين اتصل برتبة رفيعة بالقوات المسلحة ليؤكد انهم سيتحركون يوم الاثنين ١٨ يونيو للإستيلاء على السلطة ولاعادة نميرى إلى الحكم.

وتكشف بعد ذلك ان تفاصيل كثيرة حول الانقلاب « المزعوم» كانت جزء من سيناريو وضعته الجبهة الاسلامية للتخلص من مجموعة من الضباط ربما كان من الممكن أن يشكلوا عائقاً حقيقياً لمشروع انقلابهم ، وفى نفس الوقت صرف النظر عن حركتهم داخل الجيش.

* اختتمت فى واشنطن فى ١٨ يونيو الندوة التى نظمتها الجبهة الاسلاميه بأمريكا بالتعاون مع قسم الدراسات الافريقية فى جامعه هاورد حول مشكلة الجنوب ، وشارك فى الندوة عن الجبهة الاسلامية النائبان على الحاج وعثمان خالد مضوي، من اعضاء المكتب التنفيذى بالجبهة كما شارك من الجنوبيين جوزيف لاقو نائب رئيس الجمهورية السابق وماثيو ابور وزير العمل السابق فى حكومة الوفاق الوطنى ، وفيليب اوبانق سفير السودان السابق فى اوغندا وشارك ايضا عدد من الاكاديميين الامريكيين .

ويأتى تنظيم الندوة فى هذه المرحلة كمحاولة لبناء جسور ، قبل الانقلاب ، ما بين الرأى العام الامريكى والجبهة الاسلامية فى قضية اصبحت محل اهتمام الصحافة الامريكية ، وهى محاوله لاستباق الانقلاب نظر لها قادة الجبهة بانها بذرة . دبلوماسية ربما تثمر فى قبول واشنطن لحكم الجبهة الاسلامية فيما بعد .

* التقى على عثمان محمد طه بالقائد العام للقوات المسلحة الفريق أول فتحى أحمد على فى ٢٤ يونيو حيث بحثا ما يدور من حديث حول إتهام الاستخبارات العسكرية «بفبركة» الانقلاب .وقد ذكرت جريدة «الراية » ان على عثمان طالب الاسراع فى التحقيق مع الضباط المتهمين فى المحاولة الانقلابية التى اعلن عنها الاحد الماضى مبيناً ان استكمال التحقيق سيجلى الحقائق ويبين الحجم الحقيقى لما تم الاعلان عنه .

وورد سؤال ، فيما بعد ، هل التقى على عثمان بالفريق فتحىَ ليتأكد بنفسه وليطمئن قلبه ان ليس هناك معلومات اخرى تسربت إلى قيادة القوات المسلحة ، ام هو نوع من التمويه؟

* وابتداء من ٢٢ يونيو اخذت « الراية » الصحيفة الناطقة بلسان الجبهة الاسلامية تنشر سلسلة مقالات لاحد كتابها بعنوان « الطائفية تزحف لتصفية القوات المسلحة » وتتلخص هذه المقالات فى هجوم عنيف وصارخ على قيادة الجيش ،القصد منه إثاره الاحساس بالتمرد لدى الضباط على قياداتهم ، ومحاولة لاثارة مخاوف الجيش من الاحزاب .

* فى ٢٥ يونيو قامت الجبهة الاسلاميه بتشكيل لجنة تمهيدية خماسية للضباط المتعاقدين من القوات المسلحة وضباط الصف المتقاعدين فى ما سمتها القوى الشعبية للدفاع عن العقيدة والوطن كما قررت تكوين لجان فرعيه لهذه القوى .

وكان عدد من « قادة القوى الشعبية» قد اجتمعوا بالضباط وضباط الصف المتقاعدين الذين حضروا الاجتماع الثالث فى - اقل من اسبوعين - للتفاكر حول تنفيذ البرنامج المقترح للتدريب .

واوضح العقيد طيار معاش أحمد بابكر رئيس اللجنة التمهيدية للضباط المتقاعدين

بالقوى الشعبية ان اللجنة كلفت باعداد برنامج للتدريب والاتصال بالشباب وذلك « تحسباً لأية اخطار متوقعة ولصد أي عدوان قد تقوم به حركة التمرد » .

كأن حركة قرنق سوف تزحف على الخرطوم دون ان تحرك القوات المسلحة ساكناً.

* رد على عثمان محمد طه ، زعيم المعارضة على خطاب الميزانية فى ٢٨ يونيو هاجم فيه الحكومة متهماً اياها بالفساد موجهاً خطابه للجيش عندما قال ان الميزانية المرصودة للقوات المسلحة ضعيفة ومعتمد العاصمة وحكام الاقاليم يصرفون الاعتمادات بلا ضوابط .

كانت مظاهر الانقلاب كأشباح تجرى على قدم وساق وما تحجبها عن الرؤية الا كثافة ضباب اصطناعي تراكم من جراء تدفق تقارير واخبار وشائعات وتخيلات وأوهام إختلطت بوقائع واحداث وتطورات سريعة فى ساحة ممتلئة بكل الإحتمالات .

احداث توحى فى عمومها ان الحالة برمتها تقف على فوهة بركان ، يقذف بالقلق والتوتر إلى كل ناحية ، وهى حالة تخلق ، بدورها مزاج متمرد على الاوضاع رافض لها راغب فى عدم استمرارها.

وبجانب هذه الحالة كانت هناك رغبة شعبية عارمة للخروج من هذا النفق الحالك السواد.

اكملت الجبهة الاسلامية تحركها السياسى العلنى بدعوة الشعب السودانى بالخروج فى مظاهرات وخطت خطوة حيث أنها استطاعت ان تحرك فى ٢٨ يونيو بعض طلاب المدارس فى الخرطوم بهتافات : سكر ... سكر ولى العسكر ، عيش ... عيش ولى الجيش .

وهى هتافات تدعو علانية الجيش للإستيلاء على السلطة.

وقبلها بيوم جاءت افتتاحية جريدة «الراية» تحت عنوان « فليتوحد الشعب لاسقاط حكومة السفة والفساد والاستسلام » متضمنة رسالة واضحة تحث القوات المسلحة على الإنقلاب .

والفقرة الاخيرة من هذه الافتتاحية قالت بالنص : « ان الانقاذ المطلوب والمنشود لا يمكن ان يتم إلا باكتمال الوحدة الشعبية الرافضة لنهج الاستسلام والاسترخاء والانهزام امام الضغوط الاجنبية وفى وجه التحديات المصيرية التى تواجه البلاد فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها ، وليكن شعارنا ان حكومة الفساد والسفه والطابور الخامس للمتمردين ستكون هى الفصل الاخير من فصول الازمة السياسية والاقتصادية التى لازمت وطننا العزيز واثقلت كاهله واجهضت كافة محاولات النهوض به منذ الاستقلال وحتى الان .

وقبلها بيوم نشرت جريدة «الوان» التابعة للجبهة الاسلامية فى صفحتها الأولى فى مساحة واسعة باطار اسود عريض : صورة السيد على الميرغنى وابنيه محمد عثمان الميرغنى

وأحمد الميرغني وهما في سن الصبا وبعنوان بارز يقول : الهجرة الثانية او الهروب الكبير وجاء تحت الصورة والعنوان مايلي :

« ورأى السيد محمد عثمان (الجد) ان الخطب قد تفاقم (اشتعال المهدية) إلى حد لا يمكن ملافاته الا إذا جاء المدد من مصر فلم يجئ المدد من مصر وخاف إذا بقى ان يقع فى الاسر فيها ويذل فقر رأيه على الخروج من (الختمية) فخرج فى ٦ رمضان ١٣١ هـ الموافق ٣٠ يونيو ١٨٨٤ قاصداً مصر » .

وتواصل « ألوان » :

وتقول بقية الحكاية ان محمد عثمان هرب ومات فى البحر وقذف بجثته ، وتقول رواية اخرى ضعيفة ان سيادته قد وصل القاهرة . وتواصلت سيرة الخيانة الوطنية حين اصطحب (علي) كتشنر لفتح البقعة الجسورة واستباح امدرمان .

عزيزى محمد عثمان الحفيد دعنا نعيد عبارة (ورأى السيد محمد عثمان ان الخطب قد تفاقم إلى حد لا يمكن ملافاته إلا إذا جاء المدد من مصر فلم يجئ)

عزيزى محمد عثمان ان مناسبة النشر مرثية جداً فقد بقى من ٣٠ يونيو أيام وما أشبه الليلة بالبارحة !!

هذا ما قالته « الوان » وهو واضح ولكن السؤال .. لماذا نشرت هذا الاعلان قبل اربعة ايام من وقوع الانقلاب؟

الم يكن ذلك جزء من «الهفوة» الخطيرة التى كان من الممكن ان تؤدى إلى كشف الانقلاب إذا قرأ عبد الرحمن فرح بجهاز امنه هذه الوثيقة اللافتة للإنتباه ، أو إذا قرأه واحد من قيادات الحزب الاتحادى الديمقراطى وعرف ما بين السطور ..؟

وتحليل لمضمون ما نشرته جريدة « الوان » فى ذلك اليوم يفهم منه ان المقصود بالانقلاب محمد عثمان الميرغنى واتفاقية السلام السودانية ومقصودة مصر ...

تلك كانت التحركات السياسية العلنية .



أما التحركات السرية للجبهة فانحصرت فى عقد اجتماعات المكتب التنفيذى ومجلس الشورى ومتابعة تنفيذ الانقلاب مع مجموعة الضباط .

ففى ٢٥ يونيو عقد مجلس الشورى للجبهة الاسلامية اجتماعاً بمنزل ربيع حسن أحمد بالمنشية فى منطقة البرارى حيث طرح الترابى تصوره للنظام الاسلامى القادم على

الابواب،ووسائل تأمينه السياسية والتنظيمية ، وبحث المخاطر المحتملة ، وقدم عدداً من السيناريوهات للوضع السياسى الداخلى والخارجى واشار إلى ان هناك ملامح لتطورات عديدة فى الافق القريب .

قد اعرب عن تلك التطورات حينما قال لجريدة« الشرق الأوسط» بتاريخ ٢٧ يونيو ، انه إذا تجردنا فان النظام الحاكم حسب كسبه وادائه الفعلى يدعو المرء إلى ان يقيس امورنا إلى تاريخ السودان الذى شهد دورات حكمت فيها الاحزاب وفشلت وانتهت فى كل مرة بانقلاب عسكري.

واستطرد فى طرح هذه التطورات إلى ان قال" وكان العمر التقريبى لكل هذه العهود اربع سنوات ويمكن ان يقول المرء قياساً على هذا الحكم التاريخى ان الواقع السياسى قد نضج لانقلاب عسكري."

واضاف الترابى قائلاً " الخلاصة هى ان الحكومة ضعف دورها جداً ومصائر السودان اما إلى فوضى تتطور شيئا فشيئا وهذا خطر عظيم او انقلاب عاقل .."

وعندما سئل الترابى عن اسباب السرية التى احاطت باجتماعات الهيئة الشورية للجبهة الاسلامية التى عقدت قبل يومين خلافاً للعادة قال لنفس الصحيفة ان ظروف السودان الان كلها تدعو إلى شئ من التحوط ونتائج اجتماعات الهيئة الشورية خرجت إلى الناس فى بيان عام ، ولكن البلد اصبح يجوس فيه قوى امنيه خارجية . ثانياً ان البلاد تنتابها ظروف يمكن ان تطيح بنظامها وأمنها ولابد من ان يتحوط الناس لاحتمالات تطور قادم ولذلك اردنا للهيئة الشورية شيئا من الخصوصية .

وفعلاً كانت الجبهة الاسلامية قد تحوطت عندما اصدرت توجيهاً سرياً لقياداتها بـ« تأمين» كل الوثائق الهامة والسرية ونقلها إلى مواقع بعيدة عن امكانية وصول أية جهة لها فقامت القيادات بنزع الاوراق من ملفات الجبهة الموجودة فى المركز العام وبقية المواقع تحوطاً لأية مفاجأت أو مضاعفات غيرمتوقعة .

ولم تكن تحركات الجبهة الاسلامية كلها بعيدة عن الرصد فقد قام جهاز الامن الداخلى بمراقبة منزل ربيع حسن أحمد اثناء اجتماع المكتب التنفيذى وهيئة الشورى فى ٢٥ يونيو ولأن الاجتماع لم يكن يشبه الاجتماعات العادية ، فقد ضاعفت قيادة الجبهة من اجراءات امن وتأمين الاجتماع ، وبالمقابل زادت هذه الاجراءات من فضول ضباط جهاز الأمن الذين ظلوا يراقبون الحركة الداخلة والخارجة من المنزل .

ومن المصادفات العجيبة ان يمر عبد الرحمن فرح رئيس جهاز امن السودان - فى ساعة متأخرة من الليل - بأفراد جهاز الأمن وهو فى طريقه إلى منزله بالمنشية وحرص أحد هؤلاء

الضباط على اطلاعه على مهمتهم وتنويره بما يجرى فى هذا الاجتماع المصيرى .

ومن أطرف الحوارات التى دارت تلك الليلة المشحونة بالتربص حوار بين رئيس الجهاز وذلك الضابط الحريص على أداء الواجب فى تلك الساعة من ليل خانق اشتدت فيه وطأة الاحداث ووطأة الحر.

فى هذا الحوار قال الضابط وهو برتبة نقيب أمن لرئيسه : ياريس نحن الآن نقوم برصد اجتماع هام لقيادات الجبهة الاسلامية فى منزل ربيع حسن أحمد ، وعلى الفور سأله رئيس الجهاز : وما هى الاسباب من وراء هذا الرصد...؟

اجاب النقيب : سعادتك ... هؤلاء الجماعه يرتبون لشئ ما ... أعتقد انه انقلاب . وقد وزعت القوة لمعرفة مايدور ولمتابعة الأمر .. وضحك عبد الرحمن فرح وقال باستخفاف : الجماعة دول يعملوا انقلاب ..؟! وقال للنقيب : انتو مشغولين بالفارغة ، عينكم للمايويين متحركين وبيعملوا فى انقلابات وانتو ترصدوا فى ناس الجبهة ..

وطلب رئيس الجهاز فى هذا الحوار القصير من ضابط امنه ان ينهوا هذه المهمة ويعودوا إلى اشغالهم وبالاهتمام بالمايويين.

وبالفعل طلب النقيب من مجموعة الضباط عبر أجهزة الاتصال التوقف عن الاستمرار فى المهمة والعودة إلى المواقع .

لم يكن العقيد بحرى معاش عبد الرحمن فرح يملك حساً امنياً .. أصلاً ، ولا يملك انف رجل المخابرات ولا سمع رجل المباحث ولا نبض السياسى ولا حذر العسكري.

ربما كان للرجل عقلية تجارية نابهة ، ومزاج سوق منسجم مع حركة الاستثمارات ،ومقدرة على الجمع والطرح فى حساب الربح والخسارة فقد ظل منغمساً فى الأعمال التجارية اكثر من تلمسه للحركات الفائرة على ظهر سطح الحياة السياسية او تلك الغائرة تحت الارض.

وفى انتقاد عبد الرحمن فرح ذكر احد قيادات حزب الأمة ان عبد الرحمن لم يكن متفرغاً لمهام الجهاز إذ ظل مشغولا بالنشاط التجارى حتى فى تلك الليلة المليئة بكل اسباب التوتر والانفعال السياسى التى تستدعى الانتباه الشديد والمراقبة الدقيقة . وهناك عامل اخر يمنع عبد الرحمن فرح من تولى مهام رئيس جهاز الامن هو ان الرجل يعانى من مشاكل صحية دقيقة لا تسمح له بالعيش فى اجواء مغرية للارهاق والقلق وقد نصح رئيس الوزراء باختيار شخص اخر غير عبد الرحمن إلا انه لم يستجب لذلك ربما لاعتبارات سياسية او انسانية واكثر منها مهنية.



كل مشروع يحصل على اسباب نجاحه الاولية من التخطيط السليم والتدبير اللازم والقدرة على التنفيذ ، ثم تتضاعف اسباب نجاحه إذا صادف ان خدمه حظ بحدث او واقعة لم تكن فى الاصل متوقعة أو محسوبة .

ومشروع انقلاب الجبهة الاسلامية كان محظوظاً ومخدوماً دون قصد المدبرين ، إذ ان هناك عاملان لعبا دوراً اساسياً فى وضع الخطة موضع التنفيذ بسهولة ويسر.

العامل الأول ان قيادة القوات المسلحة كانت عرضة للتأثيرات السياسية الناتجة عن الاضطرابات والقلق السائد فى الساحة فبعد أن هدأت عواصف المذكرة بدأت بعض قيادات الجيش تنظر للمذكره كأنها عمل استهدف حزب الأمة وزعامته مما يحتاج بعدها إلى كثير من عمليات الترميم ، فراحت هذه القيادات ، فى محاولة لرد اعتبار قيادة حزب الامه فى تنظيم لقاءات بضباط القوات المسلحة فى الافرع المختلفة بهدف اجراء « تنوير» عادي.

وقدم الفريق مهدى بابو نمر رئيس هيئة الاركان تنويراً للضباط فى منطقة الخرطوم-وفيه شن هجوماً عنيفاً على ما وصفهم بالمغامرين فى الجيش . وفى نهاية « التنوير» تقدم عدد من الضباط بأسئلة للفريق مهدى بابو نمر تتضمن هجوماً حاداً على الحكومة وفى المقابل أخذ الفريق بابو نمر يتصدى لهذا الهجوم ويقف مدافعاً عن الحكومة .

كان التنوير الذى قدمه الفريق بابو نمر مخالفاً للتنوير الذى اعدته ادارة الاستخبارات العسكرية والذى كان من المفترض ان يعمم لكل الاسلحة والفروع وقد ارتفعت سخونة التنوير لحظة بعد لحظة ، وأسوأ لحظة جاءت عندما وجه الفريق بابو نمر حديثه للضباط قائلاً : ليس بينكم رجل واحد يستطيع ان يقلب هذا الكاب . ناهيك عن قلب السلطة .. مستشهداً بتلك القولة الشهيرة التى قالها جعفر نميرى للضباط فى يناير ١٩٨٢ .

وبهذه الحالة تهيأ الجيش تماماً للتغير . فقد اخذت اعداد كبيرة من الضباط تطالب القيادة بأهمية التغيير فى تلك المرحلة تحت ضغط تلك الحالة .

العامل الثانى ان القيادة العامه التى كانت مسئولة عن اعداد المذكره ورفعها إلى القيادة السياسية فى البلاد كانت متأثرة بالمناخ السياسى الذى افرزته المذكره وبالضغوط الناجمة عن الحاح عدد من الضباط بضرورة التغيير والاستيلاء على السلطة بدلاً من الارتهان لمناورات الاحزاب حول قضية السلام ومسألة الحرب.

وكانت القيادة العامة تبذل كل جهدها لكبح جماح هؤلاء الضباط وتراقب بعين تحركات من هنا وهناك ، وتراقب بالعين الاخرى الوضع السياسى . وكانت فى كل الأحوال تحاول ان تضبط ايقاع الحركة داخل الجيش وفى نفس الوقت تحاول ان تحث القيادة السياسية على السير فى طريق السلام .

ولأن القيادة العامة معنية بكل هذه التطورات فانها وضعت فى احتمالها تدهور الاوضاع السياسية التى من الممكن ان تفرض عليها التدخل لاستلام السلطة فى أية مرحلة ، ولذلك رأت ان تضع خطة تكون جاهزة لاستلام السلطة . وقد تولى الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الأركان عمليات ، مع مجموعتين من الضباط ، الأولى مشهود لها بالكفاءة العسكرية والخبرات ، والثانية ،بالإضافة لخبراتها العسكريةمشهود لأفرادها بالإنشغال بالأدب والفن . كلفت المجموعة الأولى بوضع خطة كاملة ومنفصلة لعملية الإستيلاء على السلطة وأسلوب الحكم فى المراحل الأولى ، والمجموعة الثانية كلفت بوضع البيان الأول والبيانات التى تليه فى الأهمية ..

وكانت هذه الخطة فى حوزة القائد العام الفريق فتحى أحمد على ، كقائد لكل الجيش ورمز له .

وكان بالضرورة ان يتعرف مدير مكتب القائد العام العقيد سيد الحسينى على هذه الخطة بحكم عمله ، وبحكم الامانه والثقة التى اولاها له القائد العام ولم يحفظ العقيد سيد الحسينى حق هذه الامانة ولا راعى تلك الثقة كضابط امين على اسرار مكتب القائد العام ، فنقل كل اوراق الخطة العسكرية لاستلام السلطة للجبهة الاسلامية.

لم يدخل فعل العقيد سيد الحسينى فى اطار « العمل الوطنى » أو الاصرار على حماية الشرعية وإلا كان قد سلم كل الاوراق إلى رئيس مجلس رأس الدولة ،. كقائد أعلى للقوات المسلحة أو إلى رئيس مجلس الامن الوطنى . وولكنه لم يفعل وفضل عليهما الجبهه الإسلاميه .. لماذا ..؟

هل استطاع جهاز الجبهة الاسلامية اختراق مكتب القائد العام منذ ان تولى الفريق فتحى أحمد على منصب القائد العام والافرع فى أكتوبر ١٩٨٨.

هل قام العقيد سيد الحسينى بتسليم أوراق الخطة فقط لقيادة الجبهه الإسلاميه أم قام بدور آخر . مثلاً فى الإتصال بالمناطق والأفرع صبيحة ٣٠ يونيو ١٩٨٩ كأن الإنقلاب هو إنقلاب « القيادة العامة » .

كانت هناك حقيقة واحدة فى تلك الخطة وهى انه كان هناك قبولاً وسط الجيش لانقلاب تقوده القيادة العامة إذا تدهور الوضع اكثر من ذلك .

اما لماذا القيادة العامة ..؟

ربما لانها ادت دورها كاملاً فى تنبيه القيادة السياسية فى البلاد بالمخاطر السياسية والامنية التى تحيط بالبلاد عبر مذكرة ٢٠ فبراير التى اجمعت عليها الاغلبية الغالبة من

الضباط من مختلف الرتب.

اما لماذا لم تشرع القيادة العامة فى تنفيذ خطتها لاستلام السلطة ..؟ ربما كان الجواب المحتمل أنها كانت تشترط لذلك تدهور الاوضاع السياسية حيث كانت تراقب خطوات عقد الاجتماع المزمع فى أديس ابابا فى ٤ يوليو ١٩٨٩ وما سيسفر عنه من نتائج ألا ان تأتى القيادة العامة لم يمنع ضابطين كبيرين هما اللواء ابراهيم سليمان واللواء حسان عبد الرحمن ان يطلبا بعد أسابيع ممن رفع مذكرة الجيش مقابلة بعض اعضاء القيادة العامة للاستوثاق من أنهم لا يفكرون فى تنفيذ انقلاب ، فقد طلب هذان الضابطان من الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الاركان للعمليات ان يؤدى امامهما اليمين الغموس الذى يغمس صاحبه فى نار جهنم إذا أخل باليمين وحنث بالوعد .

وبالفعل ، وفى جو اخوى مضمخ بالود والثقة .. بعيداً عن أجواء الرسميات أدى الفريق هذا اليمين الغموس دون ان يفكر فى الامر من زوايا اخرى او بنوايا خبيثة ، فالضابطان الكبيران اصدقاء فآثر انه يبرهما بالصدق ... ويرضيهما بالقسم .

فهل كانا صادقين حينما لجآ إلى حيلة اليمين الغموس ليبعدا تفكير الفريق عبد الرحمن سعيد عن انهما متورطان فى مشروع انقلاب تعد له الجبهة الاسلامية منذ ما بعد المذكرة .

انها حيلة تعيد قصة معاويه داهية العرب حينما رفع أنصاره القرآن على أسنة الرماح يطالبون بالتحكيم فقال فيهم سيدنا على بن أبى طالب ، كرم الله وجهه ، كلمة حق أريد بها باطل .

هذان العاملان - التنويرات العسكرية وسرية الخطه للتغيير - خدما الجبهة الاسلامية فى ان تضع خطتها موضع التنفيذ دون ادنى صعوبة .. وبلا اى عراقيل . ربما كان ذلك ما يسميه الناس « الحظ » .



فى ٢٩ يونيو ١٩٨٩ كان السباق بين المشروعين على أشده ويمر باللحظات الحاسمة ومعلوم ان اللحظات التى تسبق حلول الموعد تكون مسرحاً للترقب ، للتوجس ... التوثب .. وللتزاحم والتنافس والتدافع .

وتزاحم الاحداث فى تلك الآونة كان مثيراً

ففى صباح ذلك اليوم اجتمع رئيس الوزراء الصادق المهدى باعضاء لجنة السلام الوزارية وبحثوا الترتيبات الجوهرية لدفع مسيرة السلام وقرروا ان يوجه الصادق المهدى دعوة لاجتماع استثنائى لمجلس الوزراء صباح الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩ لكى يقرر المجلس فى كل التوصيات

والمقترحات المقدمة امام الحكومة حتى تستطيع ان تحمل اللجنة الوزارية اوراقاً مكتملة فى الاجتماع المقرر عقده فى ٤ يوليو ١٩٨٩ وهو الاجتماع التمهيدى الذى يعبد الطريق امام المؤتمر القومى الدستورى بعد شهرين ونصف الشهر .

وفى نفس الوقت تقريباً من نفس اليوم كان نائب الامين العام للجبهة الاسلامية على عثمان محمد طه يزور القيادة العامة للإلتقاء بنائب مدير الاستخبارات العسكرية تحت دعوى طلب التصديق له بالسفر إلى الاقاليم الجنوبية .

وفى نفس الوقت كان العميد عمر حسن أحمد البشير موجوداً فى القيادة العامة بدعوى انه جاء لانهاء اجراءات سفره إلى القاهرة للإلتحاق بدورة عسكرية فى اكاديمية ناصر ، فقد كان العميد عمر قد وصل إلى الخرطوم قبل ثلاثة ايام - حسب روايته لمجلة الوطن العربى - قادماً من غرب النوير فى جنوب السودان.

وفى نفس الوقت من ذلك اليوم كانت تقف سيارة مدنية بلوحة تحمل رقم خ ش « ٥٧٥٧ » امام سفارة دولة عربية حيث ذكر تقرير احد ضباط جهاز امن السودان - القسم الخارجى - ان جهاز الامن كان يراقب السفارة منذ فترة طويلة وانه رفع تقريراً بان العميد حقوقى أحمد محمود صاحب السيارة يتردد على هذه السفارة ، وانه فى هذا اليوم ظل هناك إلى ما بعد الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم عاد مرة اخرى فى مساء نفس اليوم ..

ويرجح ان العميد احمد محمود قام اثناء الزيارتين للسفاره باطلاع عناصر مسئولة بان هناك تحركاً وسط الضباط يستهدف الاستيلاء على السلطة دون تحديد الموعد وان مجموعة الضباط هم من الوطنيين الذين يستهدفون التخلص من حكومة الصادق المهدى فقط وبناء علاقات متوازنة مع مختلف الدول العربية بعيداً عن المحاور .

كانت مهمة العميد احمد محمود تدخل فى إطار جس النبض والتطمين لجهات عربية محددة ظلت تراقب الأوضاع فى السودان بعطف وشفقه وبحذر خوفاً من إحتمال اغرائها وإنزلاقها فى مستنقع التعقيدات السياسية فى السودان .

وفى نفس ذلك اليوم ، وفى ساعة مبكرة نسبياً سافر اللواء معاش عثمان عبد الله ، عضو المجلس العسكرى الانتقالى السابق والعميد الهادى بشرى مدير جهاز أمن السودان إلى المانيا الغربية فى مهمة تتعلق بالبحث عن حلول جذرية للازمة التشادية التى ظلت ترمى بظلالها وتأثيراتها السلبية على كل السودان .

ومن المؤكد أن سفر العميد الهادى بشرى قد خلق فراغاً أمنياً فى تلك الساعات الحاسمة من المراحل الاخيرة فى سباق المائة يوم بين مشروعين واحد للسلام وآخر للانقلاب ، انطلقا فى منتصف مارس ١٩٨٩ ، وأحد هذين المشروعين لا يعلم انه سباق محددة ساعة الوصول فيه فى

حين أن الآخر كان يعلم ساعة الصفر لأنه ببساطة حدد ساعة الوصول واستعد لها .

كان العميد الهادى بشرى هو الرجل الثانى فى جهاز أمن السودان بعد مستشار الجهاز عبدالرحمن فرح ، بالرغم من أن أحد نواب رئيس الجهاز هو العميد ابراهيم نايل ادام الذى كان مسئولاً بالادارة فقط .

أما الرجل الثالث فى الجهاز فكان هو العقيد محمد السنوسى أحمد المعروف وسط زملائه فى سلاح المهندسين بانه من أشد المتحمسين للجبهة الاسلامية بالرغم من أن كثيرين كانوا يعتبرونه موالياً لحزب الأمة . وبسفر العميد الهادى بشرى أصبح العقيد السنوسى فى تلك الليلة هو المتحكم الأول فى الجهاز .



فى تلك الليلة كان أركان الحكومة الوطنية المتحدة قد نفضوا عن كاهلهم هموم مناقشات الموازنة العامة بكل ما دار فيها من جدل وخلاف ، بعد أن تمت إجازتها كما تخففوا من هموم قضية السلام بعد ان اسقطوا متاعب البحث عن تدابير لاجتماع اديس أبابا حينما دعا رئيس الوزراء إلى عقد اجتماع استثنائى لمجلس الوزراء للاتفاق نهائياً على خطوات السلام المقبل .

كانت أحزاب الحكومة منتعشة لما انجز ، مستسلمة لحالة استرخاء كامل بعد توتر دام سنوات بين شد وجذب ، مطلقة الآمل فى سماوات سلام ترفرف راياته على مدى النظر والخيال.

هذه المشاعر ترجمها اقطاب الاحزاب فى تلك الليلة حينما توافدوا على حفل زواج عند الكوبانى بمدينة الرياض أرقى احياء الخرطوم ، هذه الاسرة الثرية ترتبط بعلاقات قرابة ومصاهرة ببيت المهدى والهبانية فكان من الطبيعى ان تكون معظم قيادات حزب الأمة فى ذلك الحفل الساهر الذى امتد إلى ما بعد الفجر.

ولم تكن قيادات حزب الأمة وحدها هناك إذ أن بعض قيادات الجبهة الإسلامية كانت بين الحضور .

وفى الساعة الثانية صباحاً من يوم الجمعة ٣٠ يونيو بدأ تنفيذ الانقلاب .

ويحكى العميد عمر البشير ، قائد الانقلاب لمجلة « الوطن العربى » قصة ليلة التنفيذ قائلاً: ليلة الخميس تركت سيارتى خارج المنزل وكل لحظة كان يأتى أحد الجيران ليطرق باب منزلنا ويسألنى لماذا تركت سيارتك فى الخارج ، ثم كانت المشكلة الثانية وهى كيف أظل « مستيقظاً » حتى الساعة الثانية إلا ربعاً من فجر الجمعة وهو موعد وصولى إلى القيادة العامة للقوات المسلحة فى الخرطوم .. وخرجت فى الساعة الواحدة والنصف فجراً وأدرت محرك

سيارتى وفجاءة جاءت سيارة تاكسى اخرى من الاتجاه الآخر ووقفت .. وهنا أحسست بان مهمتنا قد كشفت وان سيارات التاكسى هذه تابعة للإستخبارات وهى جاءت لتراقبنى ..

واستطرد العميد عمر البشير فى حكاية تلك الليلة قائلاً ..وبعد قليل تحركت سيارات التاكسى بسرعة وجاءت الثانية اتجاهى ببطء ملفت وتحركت انا وكانت المفاجأة ان تبعتنى احدى السيارتين وكانت تمشى بنفس سرعتى وعلى مسافة ثابتة منى ، إلى ان وصلت إلى القيادة العامة حيث كان احد الزملاء فى انتظارى امام بوابة القيادة العامة ليؤمن دخولى إلى مبانى القيادة العامة ... وفعلاً كان منتظراً ، ودخلت إلى القيادة وذهبت إلى جناح القوات الخاصة التابعة للقوات المحمولة جواً ومن هناك بدأنا فى إدارة العملية وبدأنا التنفيذ .

وكان تنفيذ الانقلاب سهلاً إذ كانت عناصر الجبهة الاسلامية فى تلك الساعة هى « القيادات » فى معظم المواقع العسكرية والأمنية . ففى تلك الليلة كان العقيد كمال مختار ، ضابط عظيم القيادة العامة ، وهو الضابط المسئول فى غياب المكاتب عن تصريف للشئون الادارية وفى صلاحياته ان يتخذ ما يراه من قرارات بشرط تبليغ القيادة فهو يملك تحريك قوات وتغيير كلمة سر الليل فى تلك اللحظة .

وكلمة سر الليل يتم تحضيرها أساساً بواسطة الاستخبارات العسكرية فى العاصمة لمدة شهر كامل ، وتبلغ للوحدات أى تصرف للوحدات باللغة العسكرية عند كل أول شهر، وتحفظ عند قائد الوحدة شخصياً فى خزانته ثم يبدأ صرفها « يوم بيوم » الساعة الخامسة مساء قبل استلام الدوريات مواقعها . وهناك احتمال تغييرها فى أية لحظة ، وتقع مسئولية هذا التغيير على عاتق فرع العمليات الحربية فى ظروف معينة مثلاً إذا شعر – فرع العمليات – ان هناك تحركاً عسكرياً .

وقد تم تغيير كلمة سر الليل فى الساعة الثانية صباحاً حيث اصبحت كلمة سر الانقلاب هى «الوطن الغالى » .

وفى نفس تلك الليلة كان العميد محمد عثمان محمد سعيد ضابط نوبتجى بفرع التعاون بالقيادة العامة ، وتحت قيادتهما – كمال ومحمد عثمان – استطاع الضباط المكلفين فى عملية الانقلاب الدخول إلى مبانى القيادة العامه لتلقى الأوامر من قيادة الانقلاب .

وفى نفس تلك الليلة كان العقيد بابكر طيفور ضابط عظيم قيادة منطقة الخرطوم العسكرية وهى خارج مبانى القيادة العامة ، حيث كان فى يده مختلف وسائل الاتصالات وفى يده غرفة عمليات منطقة الخرطوم ، مركز ربط المناطق العسكرية المختلفة فى العاصمة ، وفى يده امكانية تحريك أية قوة عسكرية لأية جهة فى الخرطوم .

وفى نفس تلك الساعة – الثانية صباحاً – بدأت اثنتا عشر دبابة التحرك من حامية

الشجرة - المدرعات - جنوب الخرطوم - فى إتجاه الكبارى الرئيسية ومطار الخرطوم ، وقد كان الرائد ابرهيم شمس الدين هو المكلف بقيادة الدبابات التى كان من المفترض ان تخرج فى مهمة روتينية لمنطقة « فتاشة » حيث يقام معسكر تدريب للمدرعات .

وتحرك الدبابات من الحامية إلى اى منطقة أخرى عادة ما يتم ليلاً بعد ان يتم تحرير« تصريح كتابى » من فرع العمليات الحربية . وفى هذا التصريح الكتابى يخطر قائد منطقة الخرطوم العسكرية وقائد الشرطة العسكرية الذى يقوم بتوجيه امر لوحدته بتنظيم حركة مرور الدبابات وحمايتها .

وبعد أقل من خمس ساعات كانت العاصمة تحت سيطرة الانقلابين حيث استطاعوا احتلال الكبارى والمداخل الرئيسية للمدن الثلاث ، واستطاعوا إعتقال معظم قيادات الأحزاب والنقابات واعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ، فقد بدأت عملية الاعتقالات منذ الساعة الثانية صباحاً ، فمثلاً تم اعتقال محمد ابرهيم نقد حوالى الثالثة صباحاً فى حين تم اعتقال حسن الترابى حوالى الخامسة .

فقد ترك امر اعتقال السياسين والعسكرين والنقابيين إلى مجموعات التنظم الخاص ، وهى خمسة عشر مجموعة على رأس كل مجموعة اثنين من العسكريين الضباط اما بقية اعضاء المجموعة فهم من المدنيين الذين لبسوا زى الجيش السودانى حيث اصبحوا قوة مساندة للعسكريين خصوصاً فى الحراسة والاعتقال وتأمين المواقع الإستراتيجية والمتابعة .

وقد فشلت المجموعة المكلفة باعتقال السياسيين فى العثور على الصادق المهدى فى منزله بود نوباوى وبعد أن استطاع رئيس الوزراء الخروج من المنزل اثر معلومة تلقاها من أبناء حى ودنوباوى الذين شاهدوا الدبابات تحتل كوبرى النيل الأبيض ورأوا عمليات تفتيش تجرى فى تلك الساعة حينما كانوا عائدين من الخرطوم إلى ام درمان .

ورأى البعض ان عدم اعتقال الصادق المهدى فى حينها اربك قادة الانقلاب واحبط تخطيطاً للتخلص من بعض الرموز ، كما ان قادة الانقلاب فشلوا فى اعتقال مبارك عبد الله الفاضل الرجل الثانى القوى فى حزب الأمة حيث استطاع ان يختفى فى الخرطوم لاكثر من ثلاثة اسابيع ثم نجح فى الخروج من السودان .

وقد سئل الفريق عمر البشير فيما بعد عن الوسيلة التى خرج بها مبارك الفاضل من السودان فقال : " اسالوا اصدقاءه " .. وثارت تكهنات كثيرة عما يقصده قائد الاقلاب بذلك. ولكن حينما سألت مجلة « الشراع » مبارك الفاضل عن كيفية خروجه من السودان قال : "السودان بلد واسع وسهل جداً ان تخرج منه " .

وفشلت اجهزة الانقلاب فى اعتقال سيد احمد الحسين ، مساعد الأمين العام للإتحادى

الديمقراطى ووزير الخارجية ، فى صبيحة الانقلاب هذا الفشل افضى إلى انطباع ان عدد القائمين بالانقلاب ليس كبيراً وليس دقيقاً ، فقد ذكر مسئول عسكرى ان القوة التى نفذت الانقلاب لا يتجاوز عدد افرادها مائتين - ضابط وجندي - بالاضافة إلى عدد المدنيين .

وذكر هذا المسئول ان أفراد مجموعات الاعتقال كانت فى غاية الارتباك اثناء تنفيذ عمليات الاعتقال وان هذا الارتباك كشف غربة هؤلاء المدنيين عن السلوك العسكرى والثبات العسكرى فى مثل تلك اللحظات .

ويحكى الفريق عبد الرحمن سعيد ، نائب رئيس هيئة الاركان عمليات ، قصة اعتقاله فى ذلك اليوم فيقول :

يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٩ الساعة الثانية صباحاً سمعت طرقاً شديداً على الباب ، وحين فتحت الباب وجدت مجموعة من الضباط والجنود . اربعة ضباط بينهم مقدم ، علمت فيما بعد انه الطبيب سيخة (الطبيب ابراهيم محمد خير) وهو الذى بادر بالحديث حين قال لى : نحن الضباط الوطنيين قررنا الإستيلاء على السلطة ويجب ان تذهب معنا الان ..

إلى أين ...؟

أجاب على : يجب ان تذهب و « بس »

فطلبت منهم ان اغيرملابسى فرفض المقدم وحدثت بيننا مشادة كلامية ، فسمعت زوجتى الحديث فاحضرت لى ملابسى ، وركبت معهم العربة « بوكس اثنين كابينه » التى كان يقودها الطبيب « سيخه » وبها ضابط فى المقعد الامامى وركبت انا فى الخلف بين ضابطين وفى مؤخرة العربة كان الجنود .

وتحركت العربة وتبعتها العربة الاخرى إلى جهة السلاح الطبى ، واعطوا اشارة للجنود امام بوابة السلاح الطبى فتح الباب . وطلعنا ، ثم حاولوا الدخول « حامية امدرمان » من الباب الخلفى الذى يقع مقابل شارع منطقة « بانت » من ناحية شارع « الاربعين » ولكن الديدبان اعترض دخولهم ، فطلب الطبيب سيخه من احد افراد مجموعته بان يكلم الديدبان بان يفتح الباب فقال له انه رفض ، وفى هذا الوقت هدد العسكرى الواقف فى البوابة بانه سيطلق النار، فتحركت العربتان بسرعة ودخلتا ازقة « بانت » إلى ان وصلنا غرب امدرمان بعد استاد المريخ .وفى هذه المنطقة توقفت العربتان امام جامع ، وكانت المنطقة مظلمة جدا وصوت كلاب عالى ، ونزل الضباط واخرجوا من جيوبهم كمية من الاوراق ومن العربتين ، وامر الطبيب سيخه ان يحرقوها بالرغم من ان الهواء كان شديدا وعود الكبريت ابى ان يشتعل، وبعد مدة استطاعوا ان يحرقوها . وبعدها شعرت بانهم اجروا تغييرا فى ارقام السيارتين « اللوحات » بارقام اخرى .. وافترقت العربتان .. كل منهما اخذت اتجاها ، والعربة التى كنت فيها اتجهت

نحو خلاء ام درمان لمسافة تقرب مدتها نصف ساعة ، ثم رجعت إلى المنطقة العسكرية عن طريق شارع العودة ، ووقفت العربة هناك ونزل « الطيب سيخه » ودخل المنطقة العسكرية بجهتها الغربية إلى سلاح المدفعية ثم رجع يرافقه ضابط برتبة ملازم وركب معنا وبدأ يدل «الطيب » على الطريق إلى ان وصلنا قصر الشباب والأطفال، حيث وجدنا جنود يقفون فى مفترق شارعى الموردة والاربعين ، ودخلنا قصر الشباب وهناك وجدت اللواء « ابو قرون » مدير العمليات الحربية معتقلا ايضا .

وظللنا فى ذلك المكان يحرسنا الضباط الثلاثة الذين جاءوا لاعتقالى ، ويبدو انهم من اطباء السلاح الطبى ـ او ربما لم يكونوا من الجيش اصلا ـ لانهم غير مدربين لانهم كانوا يحملون السلاح بطريقة خطأ ، وكانوا شاهرين السلاح نحو وجوهنا ، وعندما طلبنا منهم الجلوس رفضوا وطلبوا منا بعصبية الا نتكلم . بعد قليل نام أحدهم على البندقية.

واستطرد الفريق عبد الرحمن سعيد فى سرد قصة تلك الليلة قائلاً « لم تمر بعض ساعة حتى بدأت الدبابات تاتى من جهة الخرطوم عابرة كوبرى أمدرمان ـحوالى الساعة السادسة صباحاً ـ عدد من هذه الدبابات توجه نحو الاذاعة وجزء استقر فى مدخل السلاح الطبى . وحوالى الساعة الثامنة جرى نقلنا إلى حامية امدرمان - سلاح الموسيقى - وظللنا هناك حتى الساعة الحادية عشر ، أما العربة الاخرى اتضح انها حاولت دخول منطقة حامية امدرمان، واطلق الديدبان عليها النار فقتل قائد المجموعة الرائد طبيب أحمد قاسم . كانت العربة الاخرى تحمل التيجانى الطيب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى الذى أتوا به ايضا إلى سلاح الموسيقى .

وحوالى الساعة لثانية عشر نقلنا لحامية بحرى - سلاح الإشارة - حيث وجدنا عدداً كبيراً من المعتقلين السياسيين - كل الوزراء تقريباً معهم اعضاء من مجلس رأس الدولة ادريس البنا وعلى حسن تاج الدين .



استطاع الانقلابيون الاستيلاء على السلطة وفرض سيطرتهم كاملاً منذ الساعة السادسة صباحًا ، وفى الساعة العاشرة بدأت اذاعة امدرمان تذيع نداءات متكررة بأن القيادة العامة سوف تذيع « بياناً هاماً » على المواطنين بعد قليل فعليهم ان يترقبوه .

وكان الناس يعتقدون بعد انتشار الاخبار ان القيادة لعامة للقوات المسلحة وضعت يدها على السلطة كنتيجة حتمية لتطورات جرت فى الوضع السياسى والأمنى ، ولكن كانت الخدعة فعلت فعلها فقد استولت الجبهة الاسلامية باسم « القيادة العامة » على الحكم ولكنها خدعة حفرت اثرها العميق على الحكم والسياسة والمستقبل فى السودان .

وبعد تلك النداءات المتكررة ظهر العميد عمر حسن أحمد البشير على شاشات التلفزيون ليعلن للناس أن الجيش استولى على السلطة .

وبعدها بدأ يظهر للناس ملامح حكم « جديد » يشبه فى برنامجه ومقولاته وشعاراته وممارساته الجبهة الاسلامية .

وحينها بدأ الهمس حول هوية الانقلاب .

وحينها بدأ الفرز والتمحيص ومراجعة الأدوار .

وحينها بدأ الندم حيث لا ينفع الندم ..

وحينها انتصر مشروع « الحرب الشاملة » على مشروع السلام .

وحينها بدأ العنف ضد التسامح ..وحينها بدأ رد الفعل .

وحينها سقطت الديمقراطية أمام جحافل حكم أسود أخذ يتمدد فى الواقع يوماً بعد يوم .. ودخلت البلاد فى المأزق .



الفصل الثانى عشر

المـأزق

أعاد انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ إلى الاذهان تلك الفـصـول المتـعـاقـبـة من الدورة الخبيثة التى لازمت الحياة السياسية فى السـودان منذ استـقلاله كـأنهـا قـدر أبى أن يخـتـفى وقـيـد رفض أن ينكسـر بعد أن حـسـب الناس انهـا دورة مـؤقـتـة وطارئة حالما يدركـهـا الفناء فتذهب إلى غيررجعة بفعل مجموعة من الأحداث والعـوامل والظواهر المحلية والإقليمـيـة والعـالميـة وهى أحـداث وعـوامل مـتـرابطة فى النتـائج مـتـفـقـة فى الأثر مـتـبـاعـدة فى المكان

مختلفة فى السبب .

من هذه الاحداث التاريخية مثلا انتفاضة مارس - ابريل ١٩٨٥ وهى احيانا ترتقى إلى مفهوم الثورة ، حيث نظر لها الجميع بمثابة الثورة الخاتمة لكل الانقلابات العسكرية فى السودان . فقد ساد اعتقاد عميق بعدها يقول ان مايو هى آخر الإنقلابات العسكرية فى حياة السودان ، هذا الاعتقاد عبر عنه المشير عبدالرحمن سوارالذهب فى حديث له لصحيفة « الشرق الأوسط » نشرته فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦ ، حينما سئل بعد اسابيع من تسليمه السلطة من المجلس العسكرى إلى المدنيين المنتخبين ان كان لديه كلمة يوجهها للسياسيين والعسكريين بعد الانتخابات .

فقال المشير سوارالذهب : " بالنسبة للإخوة السياسيين فاعتقد انهم عندما خاضوا هذه التجربة الاخيرة - الانتخابات - كانوا مدركين تماماً للأوضاع التاريخية التى مر بها السودان واتصور ان المكاسب التى تحققت - الديمقراطية - يجب ان يعض عليها بالنواجز باعتبار ان السودان لا يستطيع ان يتحمل تجربة ثانية مؤلمة - يقصد بها نظام مايو العسكرى - ولابد ان تكون هذه التجربة هى النهائية التى يتمسك بها الاخوة السياسيون وان ينظروا للسودان كبلد كان يمكن ان يكون فى وضع افضل وعليهم ان يكونوا حريصيين غاية الحرص على مستقبل السودان ".

واستطرد المشير سوار الذهب قائلاً : " اما بالنسبة للأخوة العسكريين فانا اتصور انهم على درجة كبيرة من الوعى بحيث لم يعد من الممكن لاى نظام عسكرى ان يجد اى نوع من التأييد فى السودان وهذا فى حد ذاته درس يجب ان يعيه كل الاخوة العسكريين وبالتالى ان ينصرفوا إلى اعمالهم العسكرية التى يدركونها غاية الادراك وهى البعد عن السياسة والتركيز على مجالهم العسكرى ".

ولكن حقائق الواقع نسفت هذا الاعتقاد الذى يشبه التمنى .. وهو اعتقاد كان كفيلاً بمنع حدوث انقلابات عسكرية تعيد الدورة الخبيثة إلى نشاطها خصوصاً انه قد دعم ب « ميثاق الدفاع وحماية الديمقراطية » . فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٥ بل وأكدته تجربة عمليه غاية فى الأهميه وغنيه فى المعنى وهى تجربة مذكرة القوات المسلحة فى ٢٠ فبراير ١٩٨٩.

وسياق المذكرة وصياغتها ومضمونها كان يعنى ان المؤسسة العسكرية ارادت ان تعيد الشرعية إلى الدولة لا الانقلاب عليها .

ودلالة هذه المذكرة كانت تشير إلى ان الدرس الجوهرى الذى استوعبته المؤسسة العسكرية - وهى فى حالة انضباط عال - فى عالم يتغير نحو التعددية هو أن العالم يعيش عصر الشرعية وان العالم استبدل الانقلابات الفجائية بعمليات تغيير هادئة ودستورية .

وقد تأكد هذا الاتجاه العالمي بعد ان اصدر الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف كتابه « البيرويسترويكا ، تفكير جديد لبلادنا والعالم » في ١٩٨٧ وما تبعه من تطورات وتغييرات درامية في العالم وربما كانت كلمات الرئيس الامريكي جورج بوش اثناء زيارته لبولندا في يوليو ١٩٨٩ لها معان كثيرة عندما صرح قائلا « ان بولندا تكتب تاريخها بنفسها وانظار العالم تتجه اليها ، فما يجرى هنا يلهم العالم .. »

وصادق غورباتشوف على ذلك في قمة «مالطا» التى عقدت بينه وجورج بوش في ديسمبر ١٩٨٩حينما قال ان « سير العملية التاريخية نفسه قد اعد موضوعياً لاجراء التغييرات في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية ومن الضرورى الترحيب بالعمليات الجارية في اوربا الشرقية لانها برغبة شعوبها في اكساب هذه المجتمعات طابعاً ديمقراطياً انسانياً .. »

وانتهجت السياسة السوفيتية الجديدة انسحابات استراتيجية عسكرية واجراء تسويات سياسية في كل نقاط التوتر بين موسكو وواشنطن في مختلف انحاء العالم وكانت من اكثر المناطق تأثراً بهذه السياسة الجديدة القارة الافريقية .

هذه الانسحابات الاستراتيجية والسياسية السوفيتيه من افريقيا منحت الولايات المتحدة الامريكية مركز قيادى تستطيع به التحكم المباشر في تطورات القارة وفقاً لتصوراتها ومصالحها وقد تحددت ملامح التوجهات الامريكية في عده نقاط ظلت تسعى لكى تتبناها مختلف الدول عبر التشجيع أو الضغط ، من هذه النقاط :

* ان تتخلى الدول عن النظم الشمولية ، والنظم الادارية المركزية واستبدالها بنظم ديمقراطية تعددية .

* ان تنبذ هذه الدول العمل بالاشتراكية والتوجه إلى مبدأ المنافسة الحرة .

* ان تتخلى الانظمة عن الارهاب والقهر والتسلط وتتمسك بمبادئ حقوق الانسان .

وقد خلقت هذه التطورات العالمية حالة عامة للاهتمام اكثر بحقوق الانسان ووضع معايير لقياس الحريات المتحققة فعلاً في كل مجتمع ونتيجة لذلك نشرت واحدة من هيئات الامم المتحدة في ٢٢ مايو ١٩٩١ « دليل حقوق الانسان في العالم» اعده احد خبرائها« تشارلز يمنز» حدد فيه اربعين مؤشراً لقياس مدى التزام كل دولة بحقوق الانسان .

خمسة من هذه المعايير تتعلق بالحق في السفر والانتقال والتجمع والتنظيم السلمى وتعليم الافكار وتلقى المعلومات واستعمال اللغة ومراقبة انتهاكات حقوق الانسان .

وإثنا عشر من هذه المعايير تتعلق بالتحرر من العمل القسرى وتشغيل الاطفال ، والاعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والاكراه وعقوبة الاعدام والعقاب البدنى والاعتقال

غيرالقانونى والاجبار فى الانتماء لحزب او تنظيم وفرض الدين أو أيديولوجيا الدولة إجبارياً فى المدارس والرقابة على المصنفات الفنية والصحافة والبريد والاتصالات الهاتفية .

وتسعة منها تتعلق بتوفير حرية المعارضة السياسية والانتخاب بالاقتراع السرى فى ظل التعدددية الحزبية والمساواة السياسية والقانونية للمرأة والمساواة الاجتماعيه والاقتصادية للاقليات العرقية .واستقلال الصحف ودور النشر وشبكات الاذاعة والتفزيون واستقلال المحاكم واستقلال الاتحادات النقابية .

وثمانية منها تتعلق بالحق القانونى فى الجنسية واعتبار المتهم بريئاً حتى تثبت ادانته ، ومجانية العون القانونى والمحاكمة العلنية والفورية وعدم تعرض المنازل للتفتيش دون ترخيص والتحرر عن المصادرة التعسفية للملكية الخاصة .

ومعظم هذه المعايير تنطبق على السودان فى الفترة من ٦ ابريل١٩٨٥ إلى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ حيث كان يتمتع بنظام ديمقراطى تعددى يكفل حرية السفر والانتقال والتجمع والتنظيم وتداول المعلومات واستقلال القضاء وحرية التعبير واستقلال الصحف وحرية تكوين الاتحادات النقابية .

هذا التفرد فى النظام الديمقراطى الكامل اكده الباحث الامريكى كروفورد يونج فى دراسته للسياسة فى افريقيا حيث رصد أوضاع واحد وخمسين دولة فى القاره الافريقية كانت اوضاعهم كالآتى :

سبع وعشرون دولة يحكمها نظام الحزب الواح ، هذا الحزب اما ان يكون مولودا داخل حركة نضال مسلح أو ان يكون من صنع قادة استولوا على السلطة بطريق الانقلاب العسكرى .

تسع دول يحكمها نظام الحزب الغالب او الحزب المسيطر وهو نظام ينتمى إلى فصيلة «التعددية الحزبية » الا انها تعددية شكلية حيث تكون الاحزاب ، غير الحزب المسيطر ، موجودة قانونياً وتتمتع بشرعية ولكنها غير فعالة .

وتسع دول يحكمها نظام عسكرى تماماً حيث يكون الجيش كمؤسسة هو المسيطر .

اما بقية الدول فبينها دولة تحكمها حركة شعبية ذات طابع عسكرى هى بوركينا فاسو ودولة تحكم بواسطة تشكيلات مسلحة مثل تشاد ودولة تحكم بواسطة نظام حزبى تنافسى .

والسودان فى تصنيف كروفورد يونج ، هو الدولة الوحيدة التى كانت تتمتع بنظام تعددى ديمقراطى كامل ، إلا ان هناك مؤشرات توضح ان عدداً كبيراً من الدول الافريقية بدأ يستجيب للتغيرات الجوهرية التى اجتاحت العالم فراحت تتجه بهدوء وتدرج نحو إجراء تعديلات

دستورية تقر بالديمقراطية والتعددية.

كان ذلك حال العالم خلال تلك الفترة ، هزات فى كل مكان مصاحبة تغييرات هائلة تجرى فى أعتى الانظمة الشمولية فى العالم وارتعاشات تسبق تشكل نظام عالمى جديد تادم باعلان قيم وافكار وانظمة يقال انها من نطفة الحضاره الغربية متوحدة فى اساس التكوين ولكن لا مانع ان يكون لكل نظام سمة وملامح محلية وقومية متميزة كأنها البشرية القادمة من صلب ادم وحواء ولكنها تمايزت فى الشكل حينما انتشرت لعماره الدنيا .

كان ذلك حال العالم ، الكل يريد أن يثبت بكل ما أوتى من براهين انه لن يتخلف عن مقتضيات العصر ، والعصر روحه الديمقراطية وحقوق الإنسان .

هكذا بدا العالم فى تلك الفترة .



وقع انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ خارج هذا العالم أو ربما خارج هذا العصر إن صح التعبير

وربما كان الوصف الدقيق لهذا الانقلاب انه سباحة عكس التيار .

أوربما كان الوصف الملائم هو ما اطلقه الترابى فى نيويورك عندما تحدث عن (شذوذ) السودان عما يسمى بالنظام العالمى الجديد .

وشذوذ الجبهة الاسلاميه التى استولت على السلطة فى السودان يتفق مع نظرة العديد من قادة الحركات الاسلاميه تجاه ما تعارف عليه بالنظام العالمى الجديد . وأحد هؤلاء القاده راشد الغنوشى زعيم حركة النهضة الاسلامية عندما قال لمجلة « الغدير » فى يونيو ١٩٩١ " لقد برزت من خلال أحداث الخليج ملامح واضحه لما يسمى بالنظام العالمى الجديد أشد فداحة ونكالاً من النظام الدولى القديم الذى قام لاستبعاد الاسلام وعلى انقاضه ، إرادة انفراد دولة واحدة ، الانفراد بالسلطة والهيمنة على مصائر العالم انفراداً شمولياً عسكرياً واقتصادياً واعلامياً وسياسياً على نحو تبدو معه الامم المتحدة لاول مرة منذ نشوئها حكومة حقيقية دولياً لها رئيس هو رئيس الولايات المتحدة ، وسلطتها التشريعية المحكومة بالقرار الامريكى – مجلس الأمن – وأدواتها التنفيذية :الجيش الامريكى وسائر اللجان الامميه ،ولها جهازها المالى : البنك الدولى وسائر المؤسسات الاقتصادية العملاقة ولهاجهازها الاعلامى العملاق ... ان تحول الامم التحدة من حكومة الامم المتحدة إلى حكومة الولايات المتحدة . أبرز معلم من معالم النظام الدولى الجديد .ان النظام الدولى الجديد من حيث مضمونه الفكرى او ايديولوجيتة او دينه ليس جديداً الا من حيث القوة التى اكتسبتها ايديولوجية حقوق الانسان من خلال السيطرة الامريكية على العالم ، ومحاولته تغليف هذه السيطرة المادية بغلاف ايديولوچى هو حقوق الانسان ".

وجاء حديث راشد الغنوشي مؤيداً لرؤية احد رموز الحركة الاسلاميه فى لبنان هو الشيخ محمد مهدى شمس الدين عندما راى ان التطورات العميقة والخطيرة فى النظام الدولى التى شهدتها السنوات الخمس الاخيرة تيجة لتصدع المعسكر الشرقى ، وانحسار الايديولوجية الماركسية فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى وما أدى اليه من تمركز القوة والسلطة فى العالم الغربى ، وخصوصاً فى الولايا ت المتحدة الامريكية ، حيث يعاد بناء هذا النظام الدولى على أسس عسكرية واقتصادية جديدة اشد خطورة على العالم الثالث كله من النظام الدولى الذى كان سائداً فى ظل ثنائية الاستقطاب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

حديث هذين الشيخين وقع فى السياق العام كأنه ترحم على الاتحاد السوفيتى متناسين ان الجماعات الاسلامية كانت ضمن الطوابير الكثيرة فى الجيوش الغربية التى عملت على محاصرة وتطويق الانظمة الشيوعية والاشتراكية فى مختلف انحاء العالم . كانوا الطابور الحامل لواء « الدين » الاسلامى فى المعركة ضد « الالحاد » كما كان الفاتيكان حامل لواء الدين المسيحى .

ربما لم يسأل هذان الشيخان نفسيهما اين كانت تقف جماعات الإخوان المسلمين حينما كان النظام الدولى يعتمد على ثنائية الاستقطاب ؟ الم يختاروا الوقوف فى صف الغرب ضد الشرق فى حين وقف آخرون مع الشرق ضد الغرب .

هذه الرؤية « الاسلامية » للنظام العالمى الجديد تركت انطباعاً لدى قطاع عريض من الرأى العام الاسلامى والعربى بأن الصراع « الدولى » القادم سيكون بين الغرب والاسلام بعد مرحلة الحرب الباردة وقد استبق الاسلاميون المرحلة القادمة بتسمية الصراع « الصليبية الثالثة » باعتبار ان النظام العالمى الجديد الذى راح يتشكل الان بعد انهيار الكتلة الشيوعية يضع على رأس قائمة اعدائه الاسلام والمسلمون كما ذكر الدكتور محمد مورو .

وبدأ الكثيرون يتسألون هل هذه« رؤية » منطلقة من حقائق ومعطيات وشواهد ام هى اوهام ضخمتها الهواجس من التجارب التاريخية وفرضيات المستقبل مع اقتراب الاحتكاكات المباشرة بين« صحوة اسلامية » ونظام يفرض نفسه على العالم .

ومن شدة الهواجس « الاسلامية » ما دعى السفير ادوارد دجيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى الشرق الأوسط ان يقول فى خطاب القاه فى مؤسسة « ميريديان هاوس» فى مايو ١٩٩٢ ان الولايات المتحدة لا تنظر إلى الاسلام كأنه الخطر العقائدى الذى سيواجهه الغرب أو الذى سيهدد السلام الدولى لأن ذلك مبالغة فى رد تبسيطى على واقع معقد . وأكد ان الدين ليس عاملاً مؤثراً ، سلباً او ايجاباً ، فى طبيعة علاقتنا مع الدول الأخرى او نوعيتها ، فمشكلتنا هى مع التطرف والعنف والرفض وعدم التسامح والتهديد

والإكراه والإرهاب .

وتحدث السفير الامريكي في ورقته التي جاءت بعنوان « الولايات المتحدة والشرق الاوسط في عالم متغير » عن السياسة في المنطقة قائلاً انها تركزت بازدياد على مواضيع التغيير والإنفتاح والتفاوت الإقتصادي والإجتماعي وازداد دور الدين بروزاً واعطيت الاهمية لظاهرة ما سمي الاسلام السياسي والصحوة الاسلامية والاصولية الاسلاميه .. وحذر من الوقوع في الخطأ وتصور الاسلام انه يتناقض مع القيم الغربية وأكد ان الحرب الباردة لم تستبدل بها تنافس بين الاسلام والغرب ، فالامريكيون يعترفون بالاسلام احد الاديان الكبرى في العالم وهو دين منتشر في كل القارات وان ملايين الامريكيين ينتمون اليه ..

ففي هذه الورقة الامريكية تلخصت سياسة الولايات المتحدة تجاه الظاهرة « الاسلامية » في عدة نقاط :

* ان الغرب يعترف بأن الاسلام قوة حضارية تاريخية ساهمت في إغناء ثقافته والتأثير فيها .

* ان هناك قوى ومجموعات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تحاول اصلاح مجتمعاتها والمحافظة على المبادئ الاسلامية وان هناك تنوعاً في الإعراب عن هذه المبادئ .

* ان الولايات المتحدة ستؤيد اولئك الذين يحاولون توسيع المشاركة السياسية في المنطقة

* ان واشنطن تشك في اولئك الذين يستعملون العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة بهدف تدمير العملية التي اوصلتهم اليها ، ومن اجل المحافظة على هذه السلطة والهيمنة .

* ان الولايات المتحدة تختلف مع الذين يمارسون الارهاب - مهما كان دينهم - ويضطهدون الاقليات وينادون بعدم التسامح ويخرقون الاعراف والقواعد الدولية حول حقوق الانسان .

والاشارة التي المح اليها السفير الامريكي دجيرجيان في خطابه هي أن الولايات المتحدة الامريكية لديها خلافات رئيسية مع حكومتي العراق وليبيا « اللتين تدعيان العلمانية » .

وبالطبع لدى الادارة الامريكية خلافات مع حكومات عديدة في العالم تختلف في درجات حدتها وفي طريق معالجها ولكن الشئ الاساسي في تحديد مواقع هذه الحكومات بعداً وقرباً من واشنطن هو المصالح القومية ثم المبادئ الدولية .



في ظل هذا المناخ الدولي الجديد وقع انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ حاملاً الجبهة الاسلامية القومية التي يتزعمها الدكتور حسن الترابي إلى السلطة ، محققاً اول نجاح لفصيل اسلامي

من صلب حركة الإخوان المسلمين للوصول إلى الحكم فى التاريخ .

ولذلك تصبح تجربة الجبهة الاسلاميه فى الوصول إلى السلطة نموذجاً يفتخر به الترابى كثيراً امام اقرانه من قاده الحركات والجماعات الاسلامية التى فشلت ، رغم قدمها ، فى الاقتراب إلى كراسى الحكم حتى الآن .

فقد أصبح ملكاً متوجاً ولكنه تاج يشك الكثيرون انه أتى بالمجد .

ولأول مرة يصبح لدى الجماعات الاسلامية العربية بالذات اقليم - قاعدة تنطلق منه إلى تحقيق اهدافها الامميه تحت شعار تحقيق المشروع الاسلامى الحضارى ، ولكى يصبح المشروع واقعاً لابد ان يكون واضح الملامح والرؤى ، ولكى ينتقل المشروع من الاطار النظرى إلى الحياة العملية لابد له من سياسات وبرامج وخطط ، وفوق كل ذلك لكى ينجح المشروع لابد له من نموذج وقيادة وظروف محلية واقليمية ودولية مواتية .

ويبدو ان ملامح المشروع الاسلامى الجاهز للتطبيق غير واضح خصوصاً فى مجالات تشكل تحديات لاى مشروع مغاير للواقع الدولى أو المحلى فى الوقت الراهن ..

وباعتراف واحد من الرموز الاسلامية التى عملت فى مجال الحركة لأكثر من ربع قرن ، هو اسماعيل الشطى رئيس تحرير مجلة « المجتمع » الكويتية المعروفه بانتمائها الواضح لجماعة الإخوان المسلمين ، ان الحركة الاسلامية لا تملك تصوراً واضحاً نحو الواقع الدولى الراهن ولم تكوّن موقفاً شرعياً ازاءه او أى نشاط فقهى يحدد لها معالم التعامل مع هذا النظام .

فكل ما تملكه الحركة الاسلاميه ، كما قال فى هذا الصدد ، هو التراث الفقهى القديم الذى تأسس إبان عهد الهيمنة الاسلاميه مثل « السير الكبير » لأبى يوسف وشرحه للسرخسى والذى يقسم العالم الى دار حرب ودار اسلام .

وتساءل الشطى عما هو مضمون المشروع الاسلامى وتصوراته وسواقفه من بقية العالم غير المسلم .

وتساءل عن الموقف من الصينيين والغربيين والكوريين والكوبيين والكينيين .. هل يتم التعامل معهم وفق النظام الدولى القديم الذى اسسته « شريعتنا » قبل قرون أم ان هناك تصوراً جديداً واذا وجد هذا التصور فأين هو ..؟

ربما كانت تلك التساؤلات تشير إلى عمق الحيرة لدى التيارات الاسلاميه فى التعامل مع قضايا حية مطروحة بالحاح امام قوى تقول ان لها مشروعاً بديلاً ومغايراً .

ولكن المأزق الحقيقى هو حينما تصبح هذه التساؤلات امام الاختبار العملى واليومى

لحكومة اسلامية فى دولة مثل السودان ..؟.

ويتعمق المأزق كلما اوغلت التساؤلات لتمس القضايا القومية والوطنية مثل الموقف من نظام الحكم ومسألة العقد الاجتماعى والمعارضة والتعددية وقضايا التنمية الاجتماعيه والاقتصادية .. وقضايا اخرى كثيرة .

ومنذ اللحظة الأولى لانقلاب ٣٠ يونيو واجهت الجبهة الاسلامية سيل من القضايا القديمة المتراكمة منذ زمن بعيد وجديدة خلقتها الجبهة الاسلامية بيدها . ومن أهم المسائل التى شكلت وما زالت تشكل تحدياًصارخاً لها مسألة الشرعية وما تتفرع عنه من مسائل لا تحصى .

فبعد ثلاث سنوات من الانقلاب مازال المجلس العسكرى الحاكم تحت إسم مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى ، ينكر أية علاقة بينه وبين الجبهة الاسلامية إلا علاقة التأييد والمساندة بالرغم من ان هناك قناعة راسخة لدى كافة قطاعات الشعب السوادنى بأن المجلس العسكرى ما هو الا الجناح العسكرى للجبهة الاسلامية .. وان هوية الحكام محسومة بانتمائهم للجبهة الاسلامية .

واخد الاتهام والانكار شكل حرب بين الطرفين منذ الساعات الأولى للانقلاب .

وبالرغم من ان قادة الانقلاب نجحوا فى خطة الانقلاب الا انهم فشلوا فى اخفاء هويتهم لفترة طويلة ، فمنذ الساعات الأولى ، بعد الانقلاب ، تطوع عشرات الضباط زملاء الفريق عمر حسن البشير للطواف على القوى السياسية لتعريفهم بهوية هؤلاء الضباط الذين استولوا على السلطة .

ومنذ ذلك الوقت راح النظام الحاكم بنفسه يقدم كل يوم جديد شاهداً على انهم ينتمون إلى الجبهة الاسلامية ، وما بين الانكار والاتهام ، وما بين الشواهد والقرائن ، اخذت العزلة تطوق النظام وتمنعه من تثبيت شرعيته « الثورية » او شرعيته الدستورية .

ولم يفطن قادة الجبهة الاسلامية . إلى ان مجرد الاشاره اليهم اصبحت تهمة تستحق الانكار والتبرئة ، وهو شئ يشكل حاجزاً نفسياً بين الحكم والمواطنين ولم تعمل الجبهة الاسلاميه لمعالجة هذه الثغرة السياسية بتقديم نموذج للحكم يستطيع ان يستقطب حوله القوى الاساسية فى المجتمع ، وبدلاً من ذلك اوغل فى اتخاذ اجراءات حادة ومتشددة ضاعفت من عزلته الجماهيرية ، من هذه الاجراءا ت :

* تصفية القوات المسلحة من القادة العسكريين والضباط اصحاب الخبرة القتالية والادارية ففى خلال ثلاث سنوات تخلصت حكومة الفريق عمر البشير من حوالى

۱۸۰۰ ضابط من مختلف الرتب العسكرية

* تصفية الخدمة المدنية من معظم الكوادر الفنية والادارية واحلال مكانهم عناصر من كوادر الجبهة الاسلامية غير المدربة وغير المؤهلة ، ويقدر عدد المفصولين بأكثر من خمسة الف موظف .

* إقالة اعداداً كبيرة من القضاة واحالت القضاء إلى جهاز تابع مما أفقده الاستقلال الذى حافظ عليه لأكثر من ثلاين عاماً .

* فصل اكثر من خمسين فى المائه من اساتذة الجامعات وأحلت كوادر من الجبهة الاسلامية التى كانت تعمل فى مؤسسات خارجية او خاصة مكانهم مما أضعف المؤسسات التعليمية خصوصاً وان كوادر الجبهة لم تكن مؤهلة اصلاً للتدريس فى الجامعات .

* الغاء مهنة الصحافة تماماً ، منذ اليوم الأول للانقلاب باصدار قرار دستورى بوقف اصدار الصحف الحزبية والمستقلة والرياضية والفنية وكان فى السودان اكثر من ۲۷ صحيفة مابين يومية واسبوعية ونصف اسبوعية يعمل بها اكثر من ۱۵۰۰ صحفى .

واصدار صحيفتين تابعتين للحكومة « الانقاذ الوطنى » و « السودان الحديث» ويعمل بهما عناصر من كوادر الجبهة .

قد عملوا بنصيحة السلطان عبد الحميد الثانى بعد خلعه حينما قال : لو عدت إلى يلدز لوضعت محررى الجرائد كلهم فى آتون كبريت .

* الغاء الاحزاب والنقابات والاتحادات والمنظمات .

كل تلك الاجراءات التى جاءت فى المرسوم الدستورى الأول الذى اذاعه العميد عمر حسن البشير وضعت النظام فى خانة « النظام العسكرى» الذى لايؤمن بالديمقراطية وتعدد الآراء .

فماذا كانت نتيجة الانقلاب :

* عملت كل تلك الاجراءات على وقف نمو القوى الفاعلة فى المجتمع وتعطيل امكانية حل التناقضات بينها سلمياً عبر الدستور والقانون الديمقراطيين .

لأن الديمقراطية ، كما قال أحد المفكرين ، مرهونة بنمو طبقات المجتمع وقواه على نحو يسمح لها بدرجات من الفاعلية المتوازنة تقبل وترضى معها ان تحتكم إلى دستور وقانون لحل تناقضاتها .

ثم ماذا فعل الحكم بعد ذلك ..؟

ان السنوات اللاحقة كشفت ان الجبهة الاسلامية ارادت ان تحول كل المؤسسات والاجهزة القومية إلى مؤسسات حزبية تابعة لها ويرى البعض ان الجبهة الاسلاميه ، عبر مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى ارادت ان تحول كل أجهزة الحزب إلى مؤسسات قومية .

وليس هناك خلاف بين الرؤيتين فى النتيجة إذ أن الهدف هو دمج الحزب فى الدولة أو دمج الدولة فى الحزب لتكون شخصاً واحداً .

فقد قال الترابى فى حديث أمام عدد من السودانيين المقيمين فى العاصمة البريطانيه فى اواخر مارس ١٩٩٠ بالنص « ان مستقبل السودان هو مستقبل الجبهة الاسلامية .. ».

فهل يحتاج الترابى بعد هذا الحديث ان يردد عبارة لويس الرابع عشر « انا الدولة » حتى يكون امبراطوراً .

وقد عبر الفريق عمر البشير عن ذلك بصورة أخرى فيها حذر الحاكم ولو كان صورياً . عندما قال لمجلة التضامن فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠ « نحن جئنا لكى ننفذ برنامجاً من أجل نهضة بلادنا ولن نسامح من يعارضه ولن نسمح لأحد ان يمنعنا عن تنفيذه وان الانسان الذى يشكل خطورة علينا لن نسامحه .. إننا نحمل أمانه لن نفرط بها .. » .

وهنا ولأول مرة فى تاريخ السودان المعاصر يسقط التسامح ، رسمياً ، كقيمة سياسية واجتماعية ، وهو سقوط له عواقبه الوخيمة على الدولة ، الشعب والأرض والسلطة ، فى الحاضر وفى المستقبل .

وحديث الفريق بشير وخصوصاً ذلك السطر : « إننا نحمل أمانة لن نفرط فيها » سوف يعطى أى مواطن الفرصة ، إن لم يكن الحق ، فى أن يسأل : من هى الجهه التى حملت الفريق البشير بحمل الأمانة..؟ والإجابة على هذا السؤال هى بيت القصيد فى شرعية أى نظام .

ولكن بناءً على حديث الفريق البشير لمجلة التضامن يبقى السؤال الجوهرى وهو : هل يسمح فى هذا الظرف لاى احد ان يجرؤ على الاستفسار عن صاحب هذه الامانة ومصدرها الذى اعطاها للفريق البشير ..؟.



حديث الترابى .. ثم حديث الفريق عمر البشير لخصا توجهات الحكم منذ اليوم الأول للانقلاب السائر نحو الهيمنة الشاملة ، والهيمنة الشاملة تدخل فى إطار معنى الشمولية بكل دلالاتها ووظائفها وصورها . والشمولية ليست مرادفة للإشتراكية فقد كانت النازية تحت حكم هتلر شمولية ورأسمالية . وقد قدم باحث بريطانى اسمه « جويان وليامز » تعريفاً لمشكلة الهيمنة قال فيه ان الهيمنة نظام تسيطر فيه طريقة معينة للحياة والتفكير وليس فيه إلا

مفهوم واحد للحقيقة ينتشر فى المجتمع بكافة مظاهره المؤسسية الخاصة ، يصوغ بروحيته كل الاذواق والاخلاق والعادات والمبادئ الدينية والسياسية وكل العلاقات الاجتماعية خصوصاً فى ملامحها الثقافية والاخلاقية .

والوصول إلى تحقيق هذه الهيمنة يتم عن طريق استخدام القوة الجبرية والإكراه وليس دائماً عن طريق الموافقة والاقتناع ، وطريق الإكراه سارت فيه الجبهة الاسلاميه وسلطتها العسكرية شوطاً بعيداً باستخدام العنف غير المحدود وغير المعهود مع خصومها والمعارضين لها ..

كان استخدام العنف من جانب السلطة - الرسمية والحزبية - يستهدف تحقيق غايات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لها ارتباط وثيق بالسياسة ، واتخذ اشكالاً وصوراً متعددة ومتنوعة وتمت ممارسته علنياً وسرياً . ولكن فى كل الأحوال كان استخدام العنف منظماً ومخططاً .

وقد تركز الهدف الواضح لاستخدام العنف فى كل الفترات التى مرت بها السلطة منذ الانقلاب ، على القضاء على بؤر المعارضة التى تشكل مصادر كامنة للانتفاضة ، هذه المصادر التقليدية هى :

* الحركة النقابية الممثلة فى الاتحادات والنقابات المهنية العمالية ونقابات الموظفين، واتحادات المزارعين ، وهى الهيئيات الديمقراطية المعبره فى تنظيماتها عن القوى الحديثة المنظمة وهى تشكل بالطبيعه وبالدور النقيض الاساسى لفكر الجبهة الاسلاميه المتمحور حول « طائفية جديدة » .

وقد جرت محاولات من جانب السلطة للقضاء على الحركة النقابية بعدة وسائل منها حل النقابات بأوامر عسكرية ومراسيم « دستورية » ، ثم بفصل قادتها من الخدمة ، ثم بالمحاكمات والاعتقالات ، ثم بالاعدامات والتصفيات الجسدية .

* الحركة الطلابية الممثلة فى اتحادات الطلاب او القواعد الطلابية فى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية ، وهى حركة شكلت « تاريخيا » القوى المعارضة للأنظمة العسكرية فى كل العهود ولها تقاليد نضالية راسخة ولها مهام مستمدة من طبيعتها كحركة تتمتع بالقدرة على التجمع والانطلاق بحرية نسبية .

والحركة الطلابية اصبحت معروفة بانها مطلقة الشرارة الأولى للانتفاضات وجرت محاولة تحجيمها والقضاء عليها بعدة طرق :

أولهما : استخدام العنف الرسمى حينما اقتحمت قوات الامن وقوات الطوارئ حرم

الجامعة واطلقت الرصاص على جموع الطلاب مما أدى إلى مقتل الطالب سليم محمد ابوبكر بالفرقة الثانية كلية الآداب ، والطالبة التاية أحمد ابو عاقلة بالفرقة الثالثة كلية التربية .

ثانيهما : استخدام العنف الحزبى ، عندما قام طالب بالسنة الثالثة بكلية الآداب اسمه فيصل حسن عمر - منتمى للاتجاه الاسلامى ، الجناح الطلابى للجبهة الاسلامية - باغتيال زميله بشير الطيب بالسنة الخامسة بكلية الأداب بعد تسديد عدة طعنات بمدية داخل حرم الجامعة .

ثالثهما : العمل على تعطيل الدراسة لفترات طويلة لمنع أى تفكير او تخطيط من جانب الطلاب فى اتجاه استثمار الظروف السياسية او الاقتصادية أو الأمنية لاشعال فتيل الثورة ، وقد كانت السلطة السياسية حريصة على ان تكون جامعة الخرطوم معطلة عن الدراسة اثناء القرارات الاقتصادية التى دائماً ما تؤدى إلى ارتفاع الاسعار .

* **القوات المسلحة** .. وهى المؤسسة التى لعبت ادواراً حاسمة فى انتفاضتين شعبيتين فى أكتوبر ١٩٦٤ وابريل ١٩٨٥ ، كما أنها هى الجهة التى تملك القوة المسلحة القادرة على فرض قرارها فى ظروف معينة يشتد فيها التوتر أو تشيع فيها الفوضى .

ولأن القوات المسلحة تكوين قومى فانها بالتكوين والطبيعة والدور والتاريخ تقف فى الموقف المناقض والمناهض لاستراتيجية الجبهة الاسلامية الهادفة لتحويل المؤسسة العسكرية القومية إلى مؤسسة حزبية تابعة للجبهة الاسلامية أو لخلق تنظيم عسكرى مواز للقوات المسلحة يهدف إلى الاحلال محل الجيش الوطنى .

إن للجيش السودانى - وأى جيش فى العالم - عقيدة وطنية - عقيدة وطنية راسخة تؤكد على الولاء للوطن كله .. الولاء للأمه وليس لأى من العناصر المؤلفة لهذه الأمة ولذلك جاء الانقلاب بما يمثله من عنصر واحد وحزب واحد متناقضا مع هذه العقيدة خصوصاً فى بلاد تؤمن فى اعماق وجدانها وثقافتها وتكوينها بالتعددية والتنوع .

واستمرار هذا التناقض يعنى استمرار الأزمة واستمرار الصراع والتوتر بين السلطة السياسية والجيش حتى لو كانت السلطة عسكرية . وهناك عدة أمثلة للأزمة منها :

التصريحات التى ادلى بها الترابى امام جمع من السودانيين فى لندن ، فى اواخر مارس ١٩٩٠ ، القائلة بأن ٧٥ فى المائة من ضباط وجنود الجيش هم اعضاء فى الجبهة الاسلامية وان بقية الضباط والجنود هامشيون .. ولا تأثير لهم ..

ولو كان ما قاله الترابى صحيحاً ، وهو بالطبع غير صحيح ، فان ذلك يضاعف من الأزمة حيث يكون الجيش فى مواجهة مستمرة مع الشعب الذى هو بالطبع لا تشكل ٧٥ فى

المائة منه عضوية الجبهة الإسلامية ، وهذا بالضبط ما يدعو إلى الخوف من اندلاع حرب اهلية اخرى ،فى الشمال ، فى حالة استمرار التوتر بين فئات الشعب السودانى .

وما ينقض حديث الترابى حول نسبة عضوية الجبهة الاسلامية داخل الجيش ما جرى خلال ثلاث سنوات ، فقد تم فصل ما يقارب الـ(١٨٠٠) ضابط من الخدمة العسكرية من مجموع خمسة الف ضابط وهو أمر له دلالاته وأبعاده السياسية والعسكرية وأهم بُعد فى عمليات التصفية المستمرة هو أن نوعاً من الاستنزاف لقدرات القوات المسلحة يجرى وفق خطة مرسومة وان تدميرها يتواصل عن طريق خلخلة بنيتها الممثلة فى الهيئات العسكرية القيادية والوسيطة.

وربما يقول قائل ان خلخلة بنية الجيش لم تؤثر على الاداء العسكرى فى ميادين القتال بجنوب السودان حيث احرزت القوات المسلحة انتصارات هامة واستراتيجية على قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان وهذا صحيح ، إلا ان الحقيقة الأولى هى ان الجيش الشعبى نفسه عاش أسوأ فترة من عمره بعد التغيرات الهامة والمفاجئة فى الخريطة السياسية والعسكرية فى القرن الافريقى ، وهذه التغيرات علاوة على ما جرى فى شرق اوربا والاتحاد السوفيتى اصاب الجيش الشعبى اصابات مدمرة اتاحت فرصة ذهبية لجيش يعانى أزمة داخلية مؤثرة من إنجاز انتصار عسكرى على قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان وإن كان الخبراء العسكريون مازالوا يرون ان هذا الانتصار مرتبط بظروف سياسية معينة ومتغيرة وهى ليست فى صالح القوات المسلحة على المدى الطويل .

الا ان التركيز الاساسى على نتائج التغيرات الجوهرية فى بنية الجيش ومحاولة تحويله إلى مؤسسة تابعة للجبهة الاسلامية ، أو ما يطلق عليه « جبهجة الجيش» ، سوف تؤدى إلى حرب اهلية على نطاق البلاد كلها ، حيث لن تنحصر فى الجنوب فقط ، حسب رأى بعض المحللين السياسيين والعسكريين ، وضرب هؤلاء المحللون الأمثلة بالتجارب المعاصرة والحروب التى جرت وتجرى تحت نظر الجميع الآن ، منها الحرب الاهلية فى يوغسلافيا والحرب الاهليه فى لبنان ، والحرب الاهلية فى الصومال .

ويرى اصحاب هذا الرأى ان السودان مؤهل الآن ، أكثر من أى وقت مضى ، للتقسيم والتفتت خصوصاً إذا نجحت الجبهه الإسلامية فى تحويل القوات المسلحة من مؤسسة قومية عقيدتها الحفاظ على وحدة التراب واستقلال الوطن وحماية الوحدة الوطنية إلى مؤسسة تتبع حزب سياسى واحد يحاول ان يفرض تصوره السياسى والدينى على كل التكوينات السياسية والاجتماعية .

واستدل اصحاب هذا الرأى بأن القوات المسلحة تضم فى صفوفها اكثر من اربعين فى

المائة من ابناء الجنوب وابناء الغرب وان هذه الهزات الحادة التى تضرب فى التكوين الاساسى للجيش الآن سوف تكون لها عواقب سوداء على الوطن .

وبالضرورة ان يكون داخل القوات المسلحة من يستشعر كل هذه المخاطر المتغلغلة وسط الاحداث الجارية منذ الانقلاب وتأثيرها على اداة التأمين الوطنى . فخلال الثلاث سنوات جرت اربع محاولات لانقلابات قادها ضباط من داخل القوات المسلحة ، وكانت أشهر حركة انقلاب تلك التى جرت فى ٢٣ ابريل ١٩٩٠ والتى استطاعت ان تسيطر على معظم المواقع الاستراتيجية فى العاصمة ولكن لأخطاء فى التقدير ولسوء الاتصالات وربما بسبب حسن النية والتسامح المفرط الذى تعامل به قادة المحاولة الانقلابية فشلت المحاولة وكانت نتائجها مأساوية .

فقد تم اعدام ثمانية وعشرين ضابطاً واكثر من أربعة وخمسين جندياً وصف ضابط فى اقل من ٤٨ ساعه ودون محاكمات وبعد استجوابات سريعة لم ينتظر منها المستجوبون أدلة ولم يتوقعوا منها معلومات ، كما لم ينتظر منها المتهمون رأفة ولم يتوقعوا عدالة .

وفى الساعة الرابعة صباحاً ، بعد ليلة القدر ، فى اليوم الثامن والعشرين من شهر رمضان وقبل عيد الفطر بيوم واحد ، نقلت عربات مدرعة ثمانية وعشرين ضابطاً إلى منطقة المرخيات ٤٠ كيلو متراً شمال الخرطوم ، تحرسهم قوة من أربعين جندياً ، حيث تم انزالهم امام مقبرتين واسعتين تم تجهيزها فور اعتقالهم .. ثم صفهم واطلقت عليهم نيران كثيفة تخللتها اصوات صمود وشجاعة من الشهداء « الله اكبر .. الله اكبر » .

وقال احد الجنود الذين شاركوا فى الحراسة .. عندما كان التراب ينهال عليهم فى مقابرهم الجماعية بالبلدوزر سمعنا اذان من بعيد يؤذن لصلاة الصبح وتردد فى اسماعنا : الله أكبر ، الله أكبر .

ومنذ تلك الساعة اطلق الناس على ضباط حركة ٢٣ ابريل وصف «شهداء ابريل» .

كان من بين هؤلاء الضباط عبد المنعم كرار ، رزق بإبن فى صباح نفس يوم الاعدام فلم ير طفله الوليد .. وربما لم يخطر بهذا الحدث السعيد ، ولكن من المؤكد أن قلبه نبض بمشاعر الميلاد .

وكان من بينهم مصطفى عوض خوجلى ، رزق قبل شهر واحد بطفل هو البكر ولم يهنأ بأن يراه صبياً يحمل حلم الأب . وكان من بينهم الرائد أكرم الفاتح يوسف ، حيث كان يتوقع طفله الأول بعد ستة شهور وهى فترة تتأرجح فيها مشاعر دافئة وغريبة بين الإختيار فارس أم عروسه .

ونقل جندي شجاع ، كان بالقرب من الرائد اكرم الفاتح لحظة ترحيلهم إلى المرخيات للاعدام ، إلى اسرة« الشهيد » رسالة هي الوصية الوحيدة التي همس بها في أذن الجندي ، كانت الرسالة مقتضبة ومعبرة هي : انه حينما يوضع طفلي أرجو أن تسموه أكرم .

وراح يردد همساً .. أكرم أكرم الفاتح ..

نقل هذا الجندي الامين الرسالة وبالفعل بعد ستة شهور ولد أكرم أكرم الفاتح يوسف .

هل هو الاصرار على الاستمرار في الوجود .. ام هل هو الاصرار على ان الثورة حية لن تموت .

يبدو انه الاصرار على الاثنين معاً .. بدليل ان محاولات الانقلابات لم تتوقف وان في الافق مازالت هناك شمعة مضيئة برغم العواصف العاتية التي تهب عليها من كل جانب ...

ولكن تبقى حقيقة واحدة ، بارزة وعميقة ولا يختلف عليها احد ، هي ان دماء هؤلاء «الشهداء» اكدت قيمة اساسية بأن الديمقراطية القادمة ستكون غالية لا يعلو عليها ثمن لسبب واحد هو انها مهرت بدم عزيز وغزير وأن الحرية المنشودة اساسها تضحيات مضمخة بالمجد .تضحيات قدمها جنود بدون تردد وبدون وجل وبدون مقابل مرتجى .

ومن طبيعة الشعب السوداني انه يحفظ مجد الابطال وقيم الشهداء في وجدان صاف ثقفته التجارب وعلمته المحن .

* التجار والاغلبية الغالبة منهم آثرت عالم السوق عن دنيا السياسة ، فهم بالطبيعة ابعد الفئات عن الانغماس في مشاكل يجرها الصراع المباشر بين مختلف الاحزاب حول السلطة .. فالسلطة السياسية بالنسبة للغالبية هي الفاكهة المحرمة .

صحيح ان ارتباطهم بالسياسة يأتي عبر طرق غير مباشرة ومسالك بعيدة عن اتون الصراع ، ورأس المال أصله جبان يحب الاستقرار ويعشق المخاطره المحسوبة وقبلته الارباح المفتوحة ويسعى إلى الفائدة ولو كانت فيها هلاك ثلثي المال .

وعالم التجار لم يشهد ، منذ بداية هذا القرن ، ان اعدم تاجر لمخالفة او لجريمة ، كانوا دائماً يحتاطون ويتحوطون ، يصادقون الحكومات مهما كان نوع هذه الحكومات ، منهم من يجهر بالتأييد ومنهم من يسر المعارضة ، ولكنهم في كل الأحوال كانوا اهل « تقية » ، ولكنهم فوجئوا في ١٧ديسمبر ١٩٨٩ ان الحملة ضدهم بلغت ذروتها باعدام رجل الاعمال مجدي محجوب محمد أحمد بعد اتهامه بحيازة نقد اجنبي .

كانت الدهشة عظيمة لاعدام شاب لم يتجاوز عمره سبعة وعشرين عاماً ، هو اصغر اشقائه ، بسبب الاحتفاظ بحوالي ٢٠٠ الف دولار في خزانة البيت بعد أن رأى مخاطر كبيرة

في تحريك هذا المبلغ نحو اى تعامل فى السوق ، فآثر السلامه بتجميد نشاطه التجارى فى ظل ظروف غير مناسبة منتظراً استقرار الوضع الاقتصادى ليعاود اعماله ، ولكن يبدو انه كان الرأس المطلوب جزه تحت مقصلة عمياء .

وتساءل الناس حينها ألم تكن مصادرة أمواله ، اكثر من ٢٠٠ الف دولار أو ما يساوى ستة ملايين جنيه سودانى في ذلك الوقت ، كافية لتوقيع عقوبة على جريمة حيازة النقد الاجنبى .

اليس المصادرة مع عقوبة الحبس كافية لمثل هذه الجريمة ..؟ وتواصلت التساؤلات إلى حد ان اصبحت هل حيازة النقد الاجنبى يمكن ان ترتقى إلى مستوى الجريمة الموجبة للإعدام ؟

ودارت وسط التجار روايات كثيرة حول السبب الحقيقى وراء اعدام مجدى محجوب الا ان الرواية المرتبطة بخيوط خفية مع السياسة تقول ان العقيد صلاح كرار عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى ورئيس اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس ، اراد ان ينتقم من مجدى محجوب الذى كان يتعامل فى النقد الاجنبى ، أى فى نفس دائرة التعامل التى ضمت العقيد صلاح كرار نفسه .

فقد اعترف العقيد صلاح كرار عدة مرات بانه كان يتعامل بالنقد الاجنبى فى السوق السوداء مع تجار اخرين لهم وزنهم فى هذه السوق ، وذكر العقيد كرار أمام صحفيين فى إحدى المرات بأنه كان مكلف من قبل « التنظيم » لاختراق هذه السوق ومعرفة اسرارها حتى تتم معالجتها وفق رؤية علمية ووفق معرفة مسبقة .

وذكر التجار الذين كانوا يتعاملون مع العقيد كرار لأكثر من ثلاث سنوات قبل الانقلاب انه كان شرساً فى التعامل وصعب المراس ، ولكنه ذكى .

ومعروف ان الصراع بين كتل التجار فى سوق العملة يصل احياناً إلى حد الخصام والقطيعة ويؤدى إلى التوتر الحاد بينهم ولكن معروف ايضا ان هذه السوق لها تقاليدها وقيمها ومن هذه التقاليد عدم الاضرار بالآخرين مهما كان السبب ، ومن قيمها سيادة روح التسامح بين التجار مهما كانت اسباب القطيعة .

وبعد اعدام مجدى محجوب جرى اعدام جرجس بطرس مساعد طيار بالخطوط الجوية السودانية فى ٥ فبراير واركانقو اغاداد الذى نفذ فيه الحكم بالشنق فى ١٤ ابريل ١٩٩٠ بتهمة التعامل بالنقد الاجنبى .

وتأتى المفارقة المأساوية ...

بعد ثلاثين شهراً من اعدام مجدى وجرجس واركانقو يصدر وزيرالمالية السودانى عبد

الرحيم حمدى قراراً يقضى بالسماح بحيازة النقد الاجنبى .

ففى ٦ يونيو ١٩٩٢ اعلن عبد الرحيم حمدى فى مؤتمر صحفى حرية حيازة العملة الصعبة وانهاء العمل باقرارات العملة « نهائياً » وقال انه تقرر ايضا الغاء القيود التى فرضت مؤخراً للتحويل من حساب إلى حساب .

اليس ذلك يشبه التراجيديا اليونانية .

لقد كان لتلك الاحداث الدامية ظلال قاتمة وتأثيرات سلبية فى العلاقة بين حكومة«الثورة» والمواطنين على المستوى الانسانى اما على المستوى الاقتصادى فكان هناك هروب جماعى للتجار ورجال الاعمال من السودان إلى وطن اخر ... أو إلى ملاجئ اخري.

وكانت مصر هى أول هذه الاوطان وأهمها بسبب الاحساس الصادق لدى المواطن السودانى بأنه ليس غريباً عن أرض الكنانة .. أو ربما لقرب المكان وتواصل الاهل والاقرباء وتواصل الكلام واللغة .

فقد اظهرت آخر الاحصاءات التى اصدرتها الهيئة العامه للاستثمار فى مصر فى ١٩٩٢ ان إجمالى استثمارات رجال الاعمال السودانيين فى مصر تبلغ٢١ مليون جنيه مصرى فى مشروعات تبلغ قيمه رؤوس اموالها حوالى ٥٢٩ مليون جنيه .

وأشارت هذه الاحصاءات إلى ان المشروعات الانشائية والخدمية خاصة فى مجالات السياحة والفنادق تأتى فى المرتبة الثانية من حيث اهتمام المستثمرين السودانيين الذين يساهمون فى ستة مشروعات بنسبة ٥١,٥ فى المائة من قيمة رأس المال بقيمة تصل إلى ٦,٨ مليون جنيه مصرى ، كما تصل المشاركة السودانيه فى المشروعات التمويلية فى مصر إلى ٦٢,٩ فى المائة بقيمة ٣,٤ مليون جنيه موزعة على مشروعين .

خرج رأس المال ورجال الأعمال إلى وطن اخر ينشدون فيه الاستقرار بعد حرب ملتهبة وشاملة شنتها الحكومة ضدهم حيث استخدمت كل ادواتها ووسائلها المعروفه وغير المعروفة .. السيطرة على مركز النشاط الاقتصادى دون اعتبار للأضرار التى تصيب الحياة الاقتصادية من جراء هذه السيطرة .

لم تكن اتجاهات السيطرة هى وحدها المشكلة ..فهناك « الفوضى » والإضطراب ،وعلق أحد الاقتصاديين على سياسات الجبهة الاسلامية الاقتصادية التى تلتزم الحكومة بتطبيقها حرفياً قائلاً ان ما يجرى فى الساحة الاقتصادية منذ الانقلاب إلى اليوم هو عبارة عن فوضى واضطراب يصيب كل مراقب بالدوار فهناك تناقضات واضحة بين الخطاب والممارسة ، بين الافكار والافعال ، بين النظرية والتطبيق ويشعر المرء كأن الحكومة تريد الوصول إلى طريق الانفتاح الرأسمالى عبر اجراءات اشتراكية . وان فترة الانتقال فترة قلقة لا تشجع على التفاؤل



ان هذه التناقضات فرضت نفسها على كل شئ ابتدأ من البيان الأول للانقلاب إلى ساعة الاحتفال بالذكرى الثالثة(للثورة) وهى تناقضات يصعب احصاءها من كثرة التبدلات فى المواقف والتعدد فى مراكز القرار والتصادم بين الإجراءات الصادرة من جهات مختلفة .

وكانت ظاهرة « التناقض» هذه اوضح فى السياسات الاقتصادية والمالية وفى السياسة الخارجية ، وفى سلطات اجهزة الامن لان كل نشاط ظلت تتولاه جهتان واحدة علنية وأخرى خفية .

الجهة العلنية كانت اللجنة الاقتصادية برئاسة العقيد صلاح كرار والجهة الخفية كانت اللجنة الاقتصادية فى الجبهة المكونة من د. ابرهيم عبيد الله ، عبد الرحيم حمدى ، د. عبد الوهاب عثمان ، د. منير الحكيم ، د. عوض الجاز ، الطيب النص ، الشيخ عبد الباسط ، عثمان خالد مضوى .

والجهة العلنية فى السياسة الخارجية هى القصر ووزارة الخارجية اما الجهة الخفية فهى المجموعة القيادية المكونة من د. الترابى ، على عثمان محمد طه ، د. غازى صلاح الدين، مهدى ابراهيم ، أحمد عبد الرحمن محمد .

أما الجهة العلنية فى متابعة الأمن فهى جهاز أمن السودان تحت قيادة العميد بكرى حسن صالح .. أما الجهة الخفية التى تتولى قيادة جهاز « أمن الثورة » مؤلفة من مجموعة الكوادر فى التنظيم السرى الذى يجمع فى عضويته ما بين عسكريين ومدنيين .. والشخصية التى برزت إلى السطح هو د. نافع على نافع الذى يذكر زملاؤه فى كلية الزراعة جامعة الخرطوم انه تلقى تدريباً لمدة عام كامل فى باكستان فنون الأمن المختلفة وانه استفاد من منحة حصل عليها من إحدى الجامعات فى المانيا لمدة عام ليتحول إلى باكستان دون انتباه احد .

لقد كانت كل هذه الجهات الخفية بمثابة اجهزة لحكومة« الظل » التى اعدتها الجبهة الاسلامية منذ ما بعد الانتفاضة لانها كانت تؤمن بأن الانقلاب الثالث على الديمقراطية سيكون من نصيبها ، فاعدت مؤسسات واجهزة « بديلة» موازية لمؤسسات واجهزة الدولة ، هذه التجربة لم تنفرد بها الجبهة الاسلامية وحدها فقد عملت بها جماعات « اسلامية» اخرى فى دول عربية استعداداً لساعة الاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب او عن طريق الثورة أو عن طريق الانتخابات .

وبالرغم من أن الأجهزة « البديلة» الموازية لاغرابة فيها الا ان الجهاز المختص بـ «امن الثورة» ينظر اليه بشك عظيم بانه يقف وراء عمليات الاعتقال والتعذيب ضد المعارضين والخصوم السياسيين وأمن الثورة ظل جهازاً خفياً يجد الحماية من السلطة الحاكمة بالرغم من كثير من التجاوزات الخطيرة للقانون .

وتاريخ السودان الذى شهد صراعات إجتماعيه وحزبية لم يعرف « التعذيب» كأسلوب لمواجهة المعارضة .. لا فى عهد الفريق ابراهيم عبود .. ولا فى عهد المشير جعفر نميري.

ويقال ان التاريخ سيسجل ان « التعذيب» دخل أول مرة للسودان على يد الجبهة الاسلامية تحت زعامة الترابى وفى عهدها فى رئاسة الفريق عمر البشير .

وخلال الثلاث سنوات رويت حكايات كثيرة عن تعذيب المعارضين داخل ما يسمى بـ«بيوت الاشباح» .. وسردت مشاهد مفزعة ومثيرة وغريبة كأنها قصص تجرى وقائعها فى مكان آخر ، وفى دولة بعيدة أبطالها أناس لا صلة لهم بالسودان .

ومن مشاهد هذا التعذيب ما رواه - لى شخصياً - دكتور طبيب ، محاضر بكلية الطب - قسم الجراحة - تم اعتقاله فى الاسبوع الاخير من نوفمبر الساعه الثانية صباحاً قبل الفجر وحكى تفاصيل هذه الرواية فقال :

كنت مستغرقاً فى النوم بعد يوم عمل مجهد ، حينما سمعت زوجتى طرقاً عنيفاً على باب المنزل ... فايقظتنى دون ابطاء ظناً ان من بالباب احد العاملين فى المستشفى جاء ليطلبنى بسبب الحالات الطارئة للمرضى ، فتحت الباب فاذا بى ارى شخصين لم اعرفهما من قبل فبادرتهما بأن تفضلا بالدخول .

قال احدهما بصورة مباشرة : انزل معنا .

وسألت: من أنتما .

رد احدهما : بوليس .. تفضل معنا فى مشوار قصير ، وحينما فتحت الباب وتحركت خطوات إلى الامام رأيت مجموعة اخرى من سبعة اشخاص ، احدهم يحمل رشاشاً ويقف بجانب الباب مباشرة وكانوا يتبادلون الكلام معى .

نريدك لتحقيق فى الأمن ، ثم دخل اربعة منهم ، بينهم حامل الرشاش ، المنزل وقفوا فى الصالة الخارجية .. ولم يتجهوا لتفتيش البيت .

وسألتهم : هل من الممكن ان اعرف اين تريدونى منى ان اذهب معكم .

ورد علىّ احدهم ، ويبدو انه رئيسهم ، : تحقيق فى الأمن ...حاجة بسيطة وسألت : هل أحمل معى أى اغراض .

- لا .. لا هو تحقيق بسيط .

حملت فرشاة اسنان وخرجت .. تركت زوجتى وطفلتى ينظرون باستغراب لهذا المشهد المثير وكنت حريصاً ألا يشاهدوه وخرجت برفقة هؤلاء الاشخاص وحينما اقتربت من السيارة الواقفة لتقلنا ظهر شخص اخر يحمل رشاشاً ويلبس بنطلون عادى - ملكى -مما لفت انتباهى

بأن جميعهم مدنيين .

سألت هذه المرة بخوف حقيقى : اين هم ذاهبون ؟

أخرج احدهم بطاقة مكتوب عليها الرائد « وإسم مفرد » ولا تحمل صورة وبالتأكيد أن الاسم غير حقيقى .

وظهرت سيارتان أخرتان من نوع كريسيدا اخذت تتبعان سيارتنا . وداخل السيارة نزع أحد هؤلاء الاشخاص النظارة الطبية من وجهى ووضعها فى جيبى وخلع قميصى بعنف شديد ثم ضغط على رأسى لتحت وعصب عينّى . ثم سألنى هل ترى شيئاً .. ثم راحوا يتكلمون بصوت مسموع فيما بينهم .

– ناخذه للحزام الاخضر لتصفيته طوالى .

– لا .. ده شكله من أولاد الناس .. نمشى نقابل الرائد ربما يكون غيّر رأيه .

– لا ياجماعة نمشى المرخيات طوالى .. ما عندنا وقت .. أحسن نتخلص منه .

بعد نصف ساعه تقريباً توقفت العربة وسمعت صوت آلة التنبية(البوري) ثم صوت باب حديد يفتح ..ثم دخلت العربة وتوقفت لعدة لحظات . طلب منى الخروج من السيارة ودفعنى احدهم دفعة عنيفة إلى أن وصلت مكان شعرت انه صالة كبيرة ، حيث سمعت مجموعة كبيرة من الناس تتكلم .. ثم سأل أحدهم : مين ده ..؟

– .... محاضر فى كلية الطب .

– هل أنت عضو فى نقابة الأطباء – فى اللجنة المركزية .؟

– لا لم أكن عضواً .

: طيب ورينا النقابة فيها منو ....

لم أجب .. ثم انهمرت أسئلة استفزازية ونادى أحدهم على آخر : جيب السوط .. ودلق على جسمى ماء مثلجة .. ووضعوا بقية الثلج على رأسى .. وبين ملابسى وجسدى . ثم أعاد الأسئلة مرة أخرى . ولم أجب .

: جيب السوط .....

وكنت استبعد ان يجلد الإنسان فى هذه الحالة وفى هذا السن بالسوط . وفجأة انهال على جسمى الضرب بالسياط لفترة من الوقت .. ثم اعيدت الأسئلة .

فى هذه المرة بدأت اجيب بتركيز شديد تحاشيت ذكر أسماء الأطباء الذين يحتمل أن يتم إعتقالهم .

وسُئلت عن ما هى اللجنة المسئولة عن تسيير الإضراب .. ؟

ثم إنهالت عليّ مجموعة من السياط .. وأكثر من عشرين ضربة حتى وقعت على الأرض .. ثم وقفت والضرب مستمر ثم وقعت مرة أخرى وماء الثلج دلق مرة أخرى على جسمى .. ثم وقفت مرة أخرى .. حاولت أن اثبت ولكن احدهم سدد لى ضربة عنيفه بقبضة يده على رأسى فوقعت على ركبتى ، ولحظتها سقطت العصابة من عينى فرأيت خمسة اشخاص يجلسون على كراسى فوتيه بينهم واحد كان لابساً زى الجيش . ومجموعة واقفة خلفهم .

ثم ربطت العصابة مرة ثانية ووجه لى احدهم ضربة شديدة على الرأس ثم ركلنى ركلة قوية وامرنى بالوقوف .. وشعرت بأن احدهم امسك بى من الكتف ..وسألنى : عايز سيجارة يادكتور .. عايز شاى ، تسف سعوط ولا عايز بنقو .. وهمس فى أذنى : هولاء الناس صعبين حيقتلوك إذا لم تذكر لهم اسماء لجنة تسيير النقابة .

لم أذكر شيئاً .. ثم انهالت عليّ الضربات من كل جانب حتى جاء وقت لم أحس بأى ضرب .. ثم بدأوا يتبادلون الضرب فيّ وبعدها سمعت احدهم يقول لى : بعد ذلك لا تلومن الا نفسك خذوه واعدموه .. ثم سألنى . هل عندك فلوس لأبنائك او أية وصية قبل الإعدام .

قلت له : لدى طفلين .. أهلهم سوف يتكفلون بهما .

وطلب منى ان أردد الشهادة .

شعرت بماسورة الرشاش تغوص فى صدرى .. ثم أحسست بالم حاد .. ونزيف .. ثم وضعت يدى على الطاولة وجئ بـ « الزردية » لخلع الاظافر . ثم كررت الاسئلة من الأول .

وسمعت احدهم يطلب سلك كهرباء وربطت من أحد قدمى ثم جر السلك فوقعت مرة أخرى .

وطلب منى مرة أخرى ان اتشهد فبدأت أقرأ الشهادة ثم قرأت سورة يسن وآية الكرسى .. ثم خرجت من الصالة إلى فناء واوقفت ثم طلب منى ان اشير إلى مكان القلب .. وسمعت تحريك للزناد ..إلا ان احدهم طلب من زميله الا يضرب النار ويمكن الابقاء عليّ حتى الصباح.

وقادنى احدهم إلى مبنى قريب وفتح الباب ودفعنى إلى الداخل .. ثم اغلق باب الحديد خلفه ، وقفت مذهولاً للحظات ثم ابعدت العصابة عن عينى ولفترة من الوقت لم استطع ان أرى أمامى وحولى . وبعد لحظات استطعت ان اتعرف على المكان وغرفة تستخدم كمخزن للخيام والكراتين لا تتعدى مساحتها ستة امتار ... المساحة التى كنت استطيع التحرك فيها لا تتعدى نصف متر مربع بعد أقل من ربع ساعة سمعت اذان الصبح وعلمت بأن هناك مسجد قريب ، فى الغرفة شباك به فتحة صغيرة جداً حاولت عبرها اشم بعض الهواء النقى .. ثم بدأت اضرب فى الباب ولا احد يرد ، بعد ساعات بدأ شعاع الشمس يظهر من خلال الثقوب

فبدأت اتابع الضوء على الحائط ثم سمعت آذان الظهر .. تيممت وأديت الصلاة .. ثم أخذت اتابع الضوء مرة أخرى لساعات ... سمعت اذان العصر اخذت اضرب فى الباب بكل ما أوتيت من قوة .

حينها سمعت صوت قادم .. وشخص يسأل : لماذا تضرب الباب ؟ قلت اريد ان أصلى .. فرد على قائلاً : فى هذا المكان الله ذاته غير موجود .هنا ناس الأمن فقط ، منعنى من ضرب الباب مرة أخرى .

وبعد المغرب ..جاء شخص وفتح الباب ورمى لى ساندوتش فول وحمل لى ماء قليل فى جركانة كانت تستخدم لخلط البوهية . استمر هذا الحال لاكثر من اربعين ساعة .. بعدها نقلت إلى غرفة اخرى بها أحد عشر معتقلاً علمنا انها كانت مكتب رئيس لجنة الانتخابات وتعرف وسط المعتقلين باسم « الهيلتون » لان عرضها اربعة امتار وطولها خمسة امتار مما يعتبر مساحة فيها قدر من رفاهية بالمقارنة مع الغرف الاخرى .

وقال الراوى من المشاهد التى لا انساها حتى الآن مشهد دكتور مامون حسين «مجدوع» فى الحوش ، قرب شجرة ، وهو فى غيبوبة تامة . حتى اعتقدنا انه قد مات .

ومنذ ذلك الوقت عرفت هذه البيوت التى تتم فيها الاعتقالات بـ « بيوت الاشباح » لأن الشخص المعتقل غير مسموح له ان يرى الذين يقومون باستجوابه وتعذيبه .

وسئل احد المعتقلين الذين اطلق سراحهم بعد فترة طويلة من الاعتقال والتعذيب .. هل استطعت التعرف على أى فرد من أفراد مجموعات التعذيب ..؟ .

قال .. لا لم أستطع . ولكن وانا معصوب العينين كنت ارى أمامى الجبهة الاسلامية وقادتها ولم يكن وجه الترابى يفارق مخيلتى .

وتصاعدت عمليات الملاحقة والتعذيب ضد القيادات النقابية إلى ان بلغت ذروتها فى ٢١ ابريل ١٩٩٠ عندما لقى طبيب اخر هو الدكتور على فضل نهاية مأساوية على يد جهاز « امن الثورة » فقد ظل د. على فضل تحت التعذيب طوال ثلاثة اسابيع ، بدأ بالجلد بالسياط ثم الضرب بأدوات صلبة دون تمييز للأجزاء الخطرة فى الجسم وقد أحدثت عمليات الضرب كسور فى الذراع وكسر فى الجمجمة واصابات أخرى بالرأس مما سبب له نزيفاً داخلياً ادى إلى وفاته صباح السبت ٢١ ابريل .

لقد اهتم العالم بما يجرى فى السودان لغرابة التطور ، فبعد ان كان السودان خالياً من انتهاكات حقوق الانسان السياسية ، ومن التعذيب ، راح يتحول إلى مركز اهتمام دولى بالرغم من ان ظاهره التعذيب عادية فى عدد من الدول الا انها غير عادية فى السودان وربما من هنا كان الإهتمام والتعاطف مع شعب تحفظ له بقية الشعوب وصف الكرم والكرامة

والسماحة أو ربما لغرابة التطور الذى تشهده هذه البلاد .



لم يكن التعذيب هو الظاهرة الغريبة الوحيدة التى دخلت السودان بعد الانقلاب مباشرة ، فهناك ظاهرة لا تقل عنها غرابة هى الدعوة لفصل الجنوب عن الدولة .

فاذا كان التعذيب احدث شرخاً نفسياً من عمق الألم ، وشاع الاحساس بالارهاق المفاجئ لشعب بكامله واثار كوامن الخوف والفزع لدى كل مواطن ، فان الدعوة للانفصال أحدثت صدمة عنيفة ، وحركت القلق على المستقبل ، فهى دعوه انتقلت من فكرة محرمة محبوسة وسط مجموعة صغيرة فى الجنوب والشمال ولا تتحدث بها إلا همساً من شدة الخجل . إلى بند اساسى وربما وحيد فى برنامج فصيل سياسى مؤثر وفعال ، اصبح هذا البند معروضاً للنقاش والاتفاق والاختلاف بعد ان ظن انه سقط نهائياً من حسابات الجميع فى مناسبتين متعارضتين، يونيو ١٩٧٢ ويوليو ١٩٨٣ .

وبهذا التطور الغريب تكون السياسة السودانيه قد تراجعت إلى ما وراء عام ١٩٤٧ حينما كان الاتجاه السائد لدى الاستعمار البريطانى هو فصل جنوب السودان فى صورة دولة مستقلة أو دمجه فى أوغندا .

ان الدعوة وحدها كفكرة ، ربما لم تكن جديرة بالاهتمام لولا انها جاءت فى سياق أحداث وضمن ظروف تشكل مشهداً عاماً لدول أخذت تتفتت فى سرعة مذهلة كانها أعجاز نخل خاوية فمن كان يتخيل ان الاتحاد السوفيتى ، الدولة العظمى ، التى حلم مؤسسوها ان تكون نموذج « الاممية» تتصدع ثم تنهار وتصبح ابرز نموذج للتقسيم .

وتبع انهيار الاتحاد السوفيتى انهيارات فى يوغسلافيا وفى العراق وفى اثيوبيا وفى الصومال وكل مثال له خصوصيته . وتفرده ولكن ما يجمعها كلهامصيبة التقسيم إذا كان فى شكل استقلال او تقرير مصير او حكم ذاتى يسبق الاستقلال ويمهد له .

اذن المشهد العام يوحى بأن حركات الاستقلال والانفصال نتاج طبيعى لمرحلة انتهاء الحرب الباردة ومقدمه للنظام العالمى الجديد .

فى هذا المناخ لم يتردد لام أكول احد قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان فى ان يقول ان حركته توصلت اخيراً إلى الاقتناع إلى فصل الجنوب ووصف دعوته هذه بانها الأكثر وضوحاً وسط الدعوات الاخرى .

ولكن السؤال المفترض ان يسأل هو هل كان دكتور لام اكول سيعلن دعوته ويجهر بها لولا ان وجد عاملاً داخلياً يشجعه على اتخاذ هذه الخطوة غير المسبوقة.

برر لام أكول دعوته للانفصال بأن الحركة الشعبية كانت تطالب منذ تأسيسها- فى

١٩٨٣- بسودان علمانى ديمقراطى موحد وخاضت فى سبيل ذلك معارك طويلة ولكن هذا المطلب - حسب رأيه - صار صعب التحقيق بسبب القوة المتنامية للجماعات الاسلامية فى الشمال واصرارها على الشريعة وقال « نحن لا نريد ان نفرض على ابناء الشمال عدم تطبيق الشريعة الاسلامية ، وفى الوقت نفسه لا نتوقع منهم ان يفرضوا علينا تطبيق الشريعة فى الجنوب لذلك يبقى الحل الوحيد هو الانفصال الذى يسمح لكل جزء بتطبيق القوانين التى يراها مناسبة مع رغبات المواطنين ومعتقداتهم .. » .

اذن فى رأى دكتور لام أكول ان كل الطرق لوجود حل قد سدت وانه لم يبق الا طريق وحيد هو الانفصال .

من المؤكد ان دعوة احد قادة الحركة الشعبية لم تأت من فراغ فقد دعمتها عدة عوامل وايدتها ظروف دولية واقليمية ..منها :

* انهيار الاتحاد السوفيتى كزعامة عقائدية ونموذج اممى وتفتته إلى جمهوريات مستقلة شجع دعاة الانفصال للمطالبة بدولة مستقلة وفق « الهوية » الافريقية .

* سقوط الرئيس الاثيوبى منغستو هيلا مريام ادى إلى ان تفقد الحركة الشعبية لتحرير السودان اهم حليف لها ، وأهم قاعدة انطلاق لقواتها العسكرية.

* استقلال ارتيريا عن اثيوبيا شجع الحركة الشعبية لتحرير السودان على المطالبة بالانفصال اسوة بما حققته الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا التى يتزعمها اسياسى افورقى رغم اختلاف كل حالة اختلافاً جذرياً .

هناك اطراف عديدة لها وزنها العالمى والاقليمى تؤيد انفصال جنوب السودان ومن هذه الجهات مجلس الكنائس العالمى وما تتبعه من منظومة كنائس فى افريقيا.

ولكن يبقى هناك العامل الجوهرى الذى حرك دعوات الانفصال بعد ان كادت تندثر وهو سقوط مشروع السلام « نهائياً » بعد استيلاء الجبهة الاسلامية على السلطة والعمل على فرض مشروعها الخاص مما يمنع ايه امكانية للتوصل إلى حل يحفظ وحدة الوطن بعد ان انقطع التواصل الحقيقى والديمقراطى بين الاطراف المتصارعة .

بالطبع هناك عوامل اقتصادية جعلت خيار الانفصال يبدو منطقياً اكثر لعدد من قادة الجنوب السياسيين والقبليين وهو اكتشاف النفط بكميات معقولة فى منطقة بانتيو فى الاقليم الجنوبى . وهو سبب واعد لاقليم اقام كل ثوراته وتمرداته ضدالشمال بسبب عدم التوازن فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتراف كل الاجيال منذ الاستقلال.

وبالرغم من ان تفاصيل هذه « الثروة » النفطية فى منطقة بانتيو غير منشورة الا ان المعلومات تشير إلى ان تحت الارض هناك مخزون مقدر من البترول .. وان الشركات الامريكية

العاملة فى هذا الحقل تدرك ادق التفاصيل ولذلك يذهب البعض إلى ان دعوة الانفصال ليست بعيدة عن رغبة مكتومة للولايات المتحدة بابعاد الشمال عن هذه الثروة .

واصحاب هذا المنطق يرون ان واشنطن خففت كثيراً من موقفها السابق الداعم لوحدة السودان ، ويستدلون على ذلك بالاشارات العديدة التى اطلقها مسئولون امريكيون للصحافة الغربية والعربية فى الآونة الاخيرة .

فقد ذكر مسئول امريكى لجريدة «الحياة» اللندنية فى مايو ١٩٩٢ بأن الولايات المتحدة ستقبل بما تقرره الاطراف السودانية فى محادثات ابوجا بما فى ذلك «تقسيم السودان» .

هذا التصريح تزامن مع عقد مباحثات بين وفدى الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بجناحيها - توريت - والناصر - جرت فى العاصمة النيجيرية ابوجا فى الفترة من ٢٦ مايو - ٤ يونيو ١٩٩٢ .

ويبدو ان الولايات المتحدة قررت سياسة جديدة تجاه المشكلة السودانيه تتلخص فى ثلاث نقاط :

* التخلى عن الموقف السابق الداعم لوحدة السودان والداعى إلى المحافظة على سلامة اراضيه .

* القبول بأى شئ يتفق عليه الطرفان - الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - بشرط ان يتم الوصول إلى هذا الاتفاق بطريقة ديمقراطية .

* الميل إلى دعوة الانفصال إذا فشل الطرفان فى التوصل إلى اتفاق ديمقراطى عن طريق الاستفتاء او عن طريق معاهدة - اسوة بما يحدث فى ارتيريا ، والارجح ان الولايات المتحدة سوف تدعم الانفصال عسكرياً فى حالة فشل الاتفاق .

وربما كان الموقف الامريكى الجديد تجاه المشكلة السودانية ينسجم مع خطط شاملة لاعادة تقسيم بلدان الشرق الاوسط والقرن الافريقى .. وبعض اجزاء اوربا وبالضرورة ان يحتاج هذا التقسيم إلى ارضيات سياسية وعوامل مساعدة لتنفيذه إما أن تكون عوامل عرقية او طائفية .

اما الارضيات السياسية ، فإن فى الماضى مخزون ضخم لعدم الثقة والشك بين هذا وذاك ومن هذا المخزون يمكن أخذ ما يتناسب مع الحاضر والحاضر اصبح كالمرجل يغلى بقضايا الهوية والبحث عن الهوية زلزال هائل اخذ يضرب فى المجتمعات يمنة ويسرى .

اما العوامل المساعدة فكأنها اعدت وفق مخطط دقيق ابتداء من استحضار ارواح الطائفية الشريرة - مسلم وغير مسلم ، إسلامى ولا دينى ، شيعى وسنى إلى الصراع حول الثروة والسلطة . وبالرغم من ان كل هذه الارضيات والعوامل المساعدة كانت موجودة الا انها

لم تتفاعل بهذه الحدة إلى درجة الدعوة للانفصال .

فلماذا تتفاعل كل هذه العوامل الان بعد ان نجا السودان من دعوات التقسيم خلال الفترات السابقة ومنذ ما قبل استقلاله ؟

من البديهى الا يكون هناك تفسير واحد لذلك كما من المؤكد الا يكون وراءها سبب واحد فقط ولكن الرأى الغالب يرى ان وجود الجبهة الاسلامية فى السلطة هو شرط اساسى ولازم لتفاعل هذه العوامل بهذه الحدة الداعية والمغرية للانفصال ، ويقول هذا الرأى انه دون وجود الجبهة الاسلامية فى الحكم لم يكن من الممكن وجودالمبرر الموضوعى والمنطقى للدعوة الملحة للانفصال ، ويتم التدليل بصحة هذا الرأى على قياس التجربة السابقة حيث قدمت برهاناً واضحاً على قوة هذا المنطق إذ لم تظهر ايه دعوة للانفصال وسط قادة الحركة الشعبية فى عهد الديمقراطية ، ومجموعة الاحاديث التى ادلى بها الدكتور لام اكول للعديد من الصحف يعبر عن هذا المنطق . فقد ادلى على سبيل المثال لجريدة (الحياة) اللندنية بحديث نشر فى ١٨ يونيو ١٩٩٢ قال فيه : " كنت فى حياتى السياسية الماضية ادعو إلى وحدة السودان فى ظل تطور معين لدولة ديمقراطية علمانيه لا مركزية ، واتضحت لى بعد مدة استحالة تحقيق هذا الهدف لان الاحزاب الكبيرة فى السودان ظلت كما كانت فى السابق ذات قاعدة اسلامية وتدعو إلى دولة اسلامية فى السودان لذلك اصبحت الدعوة إلى دولة علمانية فى البلاد مثل الحرث فى البحر " .

ولكن من الملاحظ ان د. لام أكول لم يطالب قبل الانقلاب بالانفصال بالرغم من وجود مناخ ديمقراطى كفل لكل انسان التعبير عن رأيه بحرية كاملة .

الوقائع الثابتة والحقائق البينة تقول ان لام اكول لم يطرح على الحكومة فى ذلك الوقت أية اتجاهات تشير للتهديد بالانفصال برغم من وجود الاحزاب الكبيرة نفسها فى السلطة بل ان لام اكول كان من اشد المدافعين عن الوحدة فى تلك الايام حسب تصريحاته المنشورة وبياناته المذاعة واتفاقياته الموقعة باسمه .

اذن الظرف اصبح مواتياً من كل جانب لانطلاق الاصوات الانفصالية .

ويظل السؤال المرهق هو كيف تزامنت هذه الظروف الاقليمية والمحلية لتنسج واقعاً تصبح فيه الدعوة للانفصال بنداً أساسياً فى برنامج قوى مؤثرة وفعالة مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان .

كأن هناك جهة ما فى مكان ما تملك القدرة على التدبير وتتحكم فى كل خيوط لعبة الانهيارات والتقسيم .

وعند المعتنقين لنظرية « التفسير التآمرى » للقوى العظمى فى العالم ، منطق آخر يقول

ان ما يجرى تحت انظارنا يشبه عملية الصيد البدائية ، فالسودان هو الطريدة ، والكمين هو التقسيم ، والمشاركون فى الصيد هم قوى كثيرة دولية واقليمية ومحلية وتتشابك جهودهم فى نشاط جماعى معقد ، حيث كل مشارك يؤدى وظيفته بصورة محددة ويقوم بدوره بحساب دقيق .

فمثلاً ضمن المشاركين هناك من يقوم بدور المطارد الذى يتوجب عليه « توجيه الطريدة إلى موقع الكمين » وهناك من يعد الكمين وهناك من ينقض على الفريسة .

وقد لعبت الجبهة الاسلامية بانقلابها ومشروعها ، دور المطارد الذى اخذ يوجه السودان نحو الكمين .

وحالما تنجح عملية الصيد ، ينتهى دور المطارد .

وذهب اصحاب هذا المنطق إلى حد القول ان الانقلاب نفسه هو جزء من عملية الصيد المحسوبة فيها حركة كل مشارك فيها بدقة ، وانه - الانقلاب - بعض من سيناريو اعدته جهات قادرة على التدبير لاعادة تقسيم المنطقة وفق استراتيجية تضمن نفوذها وتحقيق مصالحها .

وفى السودان تتلخص المصالح فى البترول الموعود والموقع الاستراتيجى .

وأصبح السؤال المطروح بين الناس فى الداخل وفى الخارج هل يقع المحظور بانفصال الجنوب ... أم هل هناك «قوة» قادرة على منعه من الوقوع ؟.

وبدأ الآن مشروعان متنافسان يتسابقان ، مشروع الوحدة ومشروع الانفصال ، وهما مشروعان يعتبران امتداداً لمشروعين سابقين مشروع السلام ومشروع الانقلاب.

والوحدة يتوقف الحفاظ عليها على شرط تغيير الظروف التى تحتضن الانفصال ، أما تغيير الظروف نفسها فهو حديث عن آفاق المستقبل والحديث عن آفاق المستقبل سيكون مجرد مغامرة إذا هو لم يستند إلى ركيزتين اساسيتين هما :

الأولى : المعرفة الجيدة بالواقع الراهن

الثانية : توافر ارداة التغيير ..

وهما شيئان متلازمان كل منهما شرط للآخر .



الفصل الثالث عشر

قبل فوات الأوان

إلى أين ..؟

السودان ربما كان هذا السؤال يعتبر في فترة سابقة واحدة من قضايا الترف الفكرى ، يتسلى بها نخبة من المثقفين السودانيين وهم فى ابراجهم العاجية ، حينا كانوا يحاولون وضع رموز ثقافية أو فكرية لتحديد علامات الاتجاه للمسيرة الوطنية والقومية ، أو ربما كان هذا السؤال بمثابة الانذار المبكر ، يصدر بين حين وآخر ، من مجموعة من السياسيين أصحاب الوعى النافذ ، للتنبيه لمخاطر الطريق الذى ظل البلد سائرا فيه منذ الإستقلال ، أو ربما كان محاولة جادة للبحث عن أول الطريق أو نهايته حينما اكتشف فجأة - بعد الاستقلال- ان المسار متعرج وملتو ولا يقود دائماً إلى الأمام .

إلا ان السؤال اصبح الان فرض عين بعدما استيقظ الناس ذات صباح فوجدوا كتائب الجبهة الاسلامية تعتلي سدة الحكم بقوة الدبابات وحينها تأكدوا انها اختصرت الزمن والمسافة حيث اضحى الطريق في نهايته ، وان الهاوية لم تعد إلا على بعد خطوات فقط ، واصبح السؤال - السودان إلى اين - ليس كماكان في السابق مادة للجدل الهادئ المريح والممتع ، بل تحول إلى ان يكون اما محرضا على التنبوء او معبراً عن الحيرة .

والحيرة نتاج طبيعي لصدمة الانقلاب وما تبعه من اجراءات كثيفة وعنيفة ووحشية غير متوقعة اصلاً في بلد يصحو اهله على العفو وينامون على التسامح ، فقد كانت الصدمة هائلة اشبه بزلزال مباغت ارتجت له ركائز قيم ومبادئ ومفاهيم وتقاليد كان يعتقد انها ثابتة وراسخة في بناء الشخصية السودانيه ، فولدت الصدمه إحساساً عميقاً بالإحباط عند بعض الناس وصل أعلى درجاته حينما بلغوا قناعة ان التاريخ في السودان شارف على الانتهاء إذ اخذ - بعد الإنقلاب - يطوى صفحاته الأخيرة ليرحل في هذا البلد المتقاعس عن الخروج من مأزقه المزمن ، فآثروا هم الرحيل قبل ان يرحل التاريخ ، والتاريخ في لب قناعتهم سلسلة متصله من التطور فإن توقف هذا التطور في حلقة دون ان يبرحها لفترات طويلة فإن التاريخ يعتبر عندهم قد فارق حياة هذا البلد إلى الأبد ، وانه من العبث التمني بالمستحيل بعد ذلك .

كان هذا حال أولئك البعض ..

أما الآخرون فانه حينما بدأت تنحسر آثار الصدمة تدريجياً اصبح السؤال - السودان إلى أين - حافزاً للتنبوء عما هو مخبوء في غيب هذا البلد ، ومحرضاً على التفكير فيما سوف يأتي به الغد .

والسودان عادة يخذل التنبؤات ويسخر من التكهنات ، ففي تاريخه البعيد والقريب وقائع عديدة تشهد على ذلك ، فحين تراه مبعثراً مفتتاً تأتى قوة ما من الداخل أو من الخارج توحد اطرافه وتشد اوصاله ، وحين تراه يقترب من حافة الهاوية يعود مرة أخرى إلى أول الطريق يبحث عن سبل جديدة ومخارج مضمونة ، وحين تراه يتجه نحو التوسع والغزو يعود إلى الانكفاء والانعزال ، وحينما يتهيأ للوحدة والاتحاد مع الغير يختار الاستقلال ، وحين تتهيأ له ظروف الثورة يتمهل ، وحين تغيب عن الانظار اسباب الثورة يثور وينتفض .

انه بلد صعب المراس ، لم تكتشف بعد قوانين مجتمعه الخاصة ولم تعرف بعد مسارات تطوره المحدد ، ولم تضبط حتى الآن تفاعلات قواه في أطر مؤسسة متفق عليها لها صفة الدوام والاستمرار .

ربما لأنه مجتمع قارى التوليفة والتكوين ، قديم التاريخ كأعراق واجناس ، حديث الميلاد كوطن ودولة ، مازال يبحث عن نظام يعبر به عن كل ذلك ، التوليفة والتاريخ والميلاد والمستقبل .

ولذلك من الصعب ان يتشوف المرء مستقبله في اجواء كثيفة الضباب ، خصوصاً وأنه مستقبل - وللمفارقة - مازال غائراً في تعقيدات الماضي ، مشتتاً في مساحات التاريخ الشاسعة دون ان يستطيع جهد فردي أو جماعي ان يلمه أو يحزمه في اطروحات على مستوى الفلسفة أو الفكر أو النظر أوالمنهج أو الاتفاق السياسي .

ربما كان ذلك دور مازال يبحث عن رجال يعرفون قدر الاجتهاد ومعنى التجرد .



من الصعب التنبوء بما هو مخبوء في ثنايات غيب هذا البلد بالرغم من ان معطيات الواقع الراهن تبدو للناظر على عجل مكشوفة كلها بتلاوينها وظلالها مما يغري ليس فقط على التنبؤ بالنتائج في عمومها بل الوصول إلى الادعاء بالقدرة على كشف التفاصيل والدقائق .

ففي الأفق تبدو نذر عواصف عاتية مقدماتها بدأت تزحف تحت غيوم واقع شديد القتامة لا يفسح مجالاً للتفاؤل والإطمئنان بأن السودان سوف يأمن شرور الفوضى والاضطراب . فالوقائع الماثلة امام الجميع تؤكد ان السودان في مأزق خطير . ومأزقه يتلخص في تعدد الخيارات المتفاوتة في درجة السوء امامه في ظل الحكم الحالي ، هذه الوقائع في تدرجها من المحلية المعقدة إلى الدولية المتشابكة تفصح عن ان نظام (ثورة الانقاذ) يعيش عزلة باردة في الداخل وموحشة من الخارج .

ففي الداخل عجزت « ثورة الإنقاذ » في تأسيس شرعية قائمة على قاعدة الاقتناع الشعبي بجدارتها ، فهي مازالت تحكم بناء على الشرعية الانقلابية التي تستند على العنف وعلى نفوذ السلطة العسكرية وعلى ثقل اجهزة الامن المتنوعة وعلى ترسانة ضخمة من قوانين الطوارئ ، وعلى فرض حالة الطوارئ التي حاولت تطبيعها لتكون امراً عادياً ومعاشاً ومقبولاً عند الناس بمرور الوقت .

وبسبب هذا العجز ظلت العلاقة بين « ثورة الإنقاذ » والشعب علاقة متوترة دائماً وهو سبب كفيل بأن يثير الشك في ان تنجح « الثورة » في كسب رضا الناس ، وقد يكون معلوماً ان استمرار اي نظام في الحكم يعتمد على ركيزتين : الشرعية والفاعلية ، والفاعلية لا غنى لها عن الشرعية ، والشرعية اساساً رضا الشعب واقتناعه ، وليس هناك معيار يقاس عليه اقتناع الاهالي غير التصويت والاستفتاء .

وهناك عدد من الباحثين في العلوم السياسية يصفون العلاقة بين «ثورة الانقاذ» العسكرية والشعب بأنها علاقة الامر الواقع .

ويعود فشل نظام « ثورة الانقاذ » في كسب رضى الناس واقتناعهم إلى عدد كبير من الاخطاء التي وقعت فيها « الثورة » وخطايا ارتكبتها عن قصد واصرار . والظاهر حتى الآن

أنها أخطاء يصعب معالجتها وخطايا يستحيل العفو عنها ومغفرتها . فمن بين هذه الاخطاء العديدة تشريد آلاف العاملين غير المنتمين سياسياً أو متعاطفين مع الجبهه الإسلامية من مواقع أعمالهم مما أوغرفي صدور هؤلاء المواطنين الاحساس بالظلم وهم يرون جماعات تحتل مواقعهم دون سبب واضح وهو احساس من الطبيعي ان يشكل حاجزاً معنوياً بين سلطة حاكمة والشعب.

هذا التشريد والفصل استهدف مواقع ذات تقاليد راسخة لها تاريخ ودور ، مثل الهيئة القضائية ، القوات المسلحة ، واساتذة جامعة الخرطوم ..

وقد كتب عدد من كبار القضاة مذكرات احتجاج وتنبيه إلى ما آل اليه القضاء في السودان ، واصدرت النقابات في مختلف القطاعات والوظائف والمهن بيانات حول اوضاع العاملين ملفتة النظر إلى الظلم الذى لحق بهم ، ونصح كثير من ضباط الجيش وزملاءهم من قادة « ثورة الإنقاذ » بخطأ ما يفعلونه في هذه المؤسسة ذات التقاليد المعروفة والمحترمة وكانت مذكرات ونصائح اساتذة جامعة الخرطوم للنظام بالكف عن تخريب اهم وأكبر مؤسسة تعليمية في السودان - تصل احياناً درجة التحذير واحيانا حد التوسل واحيانا إلى حد الاستقالات . فقد قدم البروفسير عمر محمد عبد الرحمن الاقرع المحاضر بكلية الهندسة لمدير جامعة الخرطوم في ٢ ابريل ١٩٩٢ خطاب استقالة من هيئة التدريس احتجاجاً على «الاستهداف المتزايد لهذه الجامعة من جهة الحكومة» . وقد عدد البروفسير الاقرع مظاهر كثيرة من الشرور التي تحيق بالجامعة منها ان تنقلب القاعات المخصصة لاظهار التميز العقلي إلى ساحات عسكرية تطغى عليها مظاهر العنف والقسر والعداء ثم فصل اربعة من الاساتذة بلا سابق انذار وبلا محاسبة وبلا ابداء الاسباب . وقال في خطاب استقالته : الذين فصلوا لانعرف عنهم إلا انهم من خيرة الاساتذة في هذه الجامعة بتميزهم الاكاديمي والأخلاقي والوطني وتساءل : " لماذ ياترى يفصلون بالرغم من « الدولة » تتكلم عن قومية التوجة التي تسع الجميع وعن تعاونها مع كل المواطنيين بمقياس الكفاءة والنزاهة " .

واستطرد البروفسير الاقرع قائلاً في خطاب استقالته : " يبدو أن المخرج من هذا المسلسل لا يريد لنهايته الا ان يحمل لهذه المؤسسة وطلابها واساتذتها غير التصفية والهدم والمسخ " .

وبعد بضعة ايام قدم عالم الرياضيات البروفسير محمد الأمين التوم خطاب في شكل مذكرة إلى مدير جامعة الخرطوم احتجاجاً على فصله من جامعة الخرطوم استهله بأبيات من قصيدة للشاعر محمد الفيتوري قال فيها :

يا دبشليم الحق صوت الله

وكلمة الحق هي الحياة

فلا تضق ذرعاً

إذا تحركت بها الشفاه

واستعار البروفسير محمد الأمين مقولة للفيلسوف وايتهيد يعنى نصها « انه إذا استمرت الحضاره فى التقدم خلال الالفين سنه القادمة فان الابداع الذى سيطغى على التفكير الانسانى ستكون الغلبة الكاملة فيه للفهم الرياضى ..» .

ثم سرد ـ عالم الرياضيات السودانى ـ قصته مع جامعة الخرطوم منذ أن كان صبياً يحلم بدخول الجامعة إلى ان حبته الجامعة بمنح دراسية لنيل الدرجات العليا فى جامعة اكسفورد ثم اصبح محاضراً لها فى عام ١٩٦٩ حيث تعمقت صلته بها مع مرور الزمن حتى اصبحت بالنسبة له الملاذ وسبيله الامثل لتحمل مسئولياته - كما قال - تجاه الرياضيات والوطن والعالم والانسانية جمعاء .

وواصل البروفسير محمد الامين حكايته مع جامعة الخرطوم قائلاً : " قادتنى هذه الهموم إلى المبادرة فى ديسمبر ١٩٦٩ بانشاء مدرسة العلوم الرياضية بالجامعة وتابعت الفكرة بمعاونة زميلين فى قسم الفيزياء حتى تمت صياغة نظام اساسى لها . وكنا على عتبة التنفيذ عندما حالت ظروف انهاء خدمتى بالجامعة فى عام ١٩٧١ عن متابعة انشاء المدرسة ، واستعدت حقى فى مواصلة عملى بالجامعة فى فبراير ١٩٧٦ وسعدت كثيراً عندما تزامنت عودتى مع اصدار الجامعة قراراً بانشاء المدرسة ثم بادرت بتنظيم مؤتمر عالمى بالخرطوم فى مارس ١٩٧٨ كان الاول من نوعه فى العالم لمخاطبة قضية « تطوير الرياضيات فى بلدان العالم الثالث) ثم عكفت بعدذلك على اضافة (الرياضيات التربوية » كتخصص آخر فوق تخصصى عند التخرج « التحليل الرقمى » والرياضيات التربوية بقضايا أهداف ومقررات وكيفية تدريس الرياضيات وطرق تقييم اداء الدارسين لها فى مستوى دراسى معين .

وبعد كل ذلك الانتماء وتلك الجهود العلمية والإدارية يصدر قرار فى ٢٩ مارس ١٩٩٢ من مدير الجامعة بانهاء خدمات البروفسير محمد الأمين التوم مع ثلاثة اساتذة اخرين ، ولأن قرار الفصل لم يكن مسبباً تساءل عالم الرياضيات فى خطابه المذكرة : لمصلحة من تنهى خدماتى بالجامعة وتقطع الوشائج الحميمة التى تربط بينى وبين هذه المؤسسة ؟ ايفيد هذا مدرسة العلوم الرياضية ، أم الوطن ، أم الدولة ..؟.

وتساءل اربعة عشر عالماً رياضياً فى جامعات مصرية وعدد مماثل فى جامعات افريقية واوروبية عن هل من المعقول ان تستغنى عن مثل هذه الكفاءات بسهوله ؟ وربما لم يعلم الأساتذة الأجلاء أن « ثورة الإنقاذ » فى السودان قررت فى فترات متقاربة فصل أكثر من اربعين استاذاً ومحاضراً من مختلف التخصصات فى جامعة الجزيرة والخرطوم والجامعة الإسلامية وكلية العلوم التكنولوجية ، وربما لم يعلم الأساتذة الاجلاء ان قرارات الفصل دفعت

عشرات الأساتذة الاخرين لتقديم استقالاتهم وترك الخدمة نسبة لسوء المناخ الادارى والأكاديمى فى الجامعات وحينها اصبح التعليم فى السودان مهدداً بالانهيار بالكامل إذا لم يكن قد انهار فعلاً ...



اما من افدح الاخطاء الجارية منذ انقلاب ٣٠ يونيو المحاولات التى اصابت نجاحاً نسبياً لعزل القوات المسلحة اكثر فأكثر عن الشعب من خلال وسيلتين ، الاولى ارهاب الضباط والجنود بالطرد من الخدمة أواجراء محاكمات عسكرية ميدانيه تصل فيها الاحكام حد الاعدام، أو التخطيط لارسال غير المرغوب فيهم إلى ميادين القتال فى الجنوب للتخلص منهم إلى الأبد أولفترة عامين أواكثر ، اما الوسيلة الاخرى فهى اغراق مجموعة من الضباط بالامتيازات ليتحولوا إلى سند مؤسسى لسلطة الانقلاب .

هاتان الوسيلتان لهما جوانب سلبية فى غاية الخطورة ابرزها ان تتفاقم الازمه الداخلية فى القوات المسلحة ، بين المجموعات المختلفة ، فى لحظة ما مما يهيئها إلى الاستجابة إلى عناصر الاستقطاب إما إلى جانب المعارضة أوإلى جانب السلطة ، وهى الأزمة التى سوف تضع كل البلاد على مرجل الحرب الاهلية ليس فى الجنوب وحده بل فى كل اقليم ومدينه ومنطقة .

وبالرغم من انه كانت هناك بدايات ازمة فى القوات المسلحة من نوع مختلف قبل الانقلاب الا ان ازمه من نوع جديد قد ولدت من رحم الخدعة الكبرى التى اوصلت الجبهة الاسلامية إلى السلطة عبر جناحها العسكرى . ولا ينتظر ان تزول آثار هذه الخدعة عن نفوس العسكريين من ضباط وجنود بعد ان اكتشفوا أن جماعة قليلة العدد - غريبة عنهم - تحكم باسم الجيش ، وأن الصورة المطبوعة فى ذهن العسكريين هى ان اصابع غليظة وخفية تمسك بخيوط من وراء حجب ظلت تحرك عساكر فى كل اتجاه تريده كأنهم دمى .

ان خدعة من ذلك العيار وبذلك الاسلوب وفى ذلك الظرف لا يمكن ان تتحول إلى مجد يبهر بهالته اولئك الجنود المتعطشون العاشقون للبطولة الحقة . كما انها خدعة لا يمكن أن تزول بمرور الوقت وبفعل التقادم ، فما زال طعم مرارتها - كما قال احد كبار الضباط - يحتقن فى حلوق كل الضباط كلما طرقت اسماعهم قصة الانقلاب .

وبسبب معرفة قادة الجبهة الاسلامية لهذه الحقيقة ، ولأسباب اخرى ، فإن معالجتهم للعلاقة بين « الثورة » والجيش دخلت ضمن استراتيجية تصفية القوات المسلحة بكل تقاليدها وتاريخها ودورها ورجالها . فقد عبر احمد سليمان المحامى لمجلة « الشراع » فى حديث جرى فى مارس ١٩٩٠ لم يكن للنشر فى ذلك الوقت معلقاً على عدم ظهور قادة الجبهة الاسلامية فى مقدمة الصورة للانقلاب فى الشهور الأولى بأن عدد كبير من الضباط لديهم حساسية مفرطة من التدخل المباشر فى قراراتهم من قبل المدنيين خصوصاً وانهم يتوهمون انهم هم الذين

ا بهذا الإنقلاب واضاف قائلاً أن اضعف حلقة تواجه الثورة هى العلاقة بين الإخوان
ش فى هذه المرحلة .

وعندما سئل عن الاسلوب لمعالجة هذه الاشكالية قال ان التصور الموجود لدى قادة الإخوان
سين هو أن يتم اولاً التخلص من الضباط المعوقين لمسيرة الثورة ثم تصفية مجلس الثورة
ئياً بتعيين اعضائه فى وظائف مدنية ، مثلاً ، سفراء فى دول اوروبية وافريقية أو حكاماً
ليم أورؤساء مجالس ادارات لمؤسسات عامة .

وقد نجحت الجبهة الاسلامية فى التخلص من أعداد كبيره من الضباط وصل عددهم فى
اكتوبر ١٩٩٢ إلى اكثر من الفين ضابط الا انها برغم كثافة التصفية والإعتقاد بأنها
شر المعوقين لم تستطع ان تتستر على الخلافات داخل مجلس القيادة لفترة طويلة ، وقد
ت هذه الخلافات فى مناسبات مختلفة وعقب احداث عديدة ، الا ان ابرز ساعات تفجرها
فى ١١ ابريل ١٩٩١ عندما قدم عضوان من مجلس القيادة هما اللواء فيصل ابوصالح
لداخلية والعميد عثمان احمد حسن رئيس اللجنة السياسية استقالتهما احتجاجاً على
مجلس سرى « للثورة » مؤلف من قادة الجبهة الاسلامية المدنيين والعسكريين فيما
ف عليه بـ « المجلس الاربعينى » .

ففى خطاب إستقالته ، أبدى اللواء ابوصالح رفضه لعدة امور منها ممارسة التعذيب التى
ى « بيوت الاشباح » ضد الخصوم السياسيين والقادة النقابيين والطلاب ، ووجود عدد
لأجهزة الامنية المتضاربة والمتصارعة خصوصاً بين جهاز الامن الوطنى وجهاز امن الثورة ،
، نفوذ قوات الدفاع الشعبى وتجاوزاتها فى بعض الاقاليم .

ورصدت المنظمات والاحزاب السودانية وجود اكثر من خمسة عشر منزلاً سرياً يمارس
عمليات تعذيب ضد المواطنين معظمها فى الخرطوم شرق فيما يعرف « ببيوت السودنة»
معظم الذين اعتقلوا فى هذه البيوت على خمسة منازل هى منزل كان يستخدم كمقر
القومية للانتخابات ، ومنزل تستخدمه لجنة الاختيار للخدمة ، ومنزل مواجه للجنة
ة الإلزامية ، ومنزل فى العمارات شارع (٤٩) ، ومنزل بجوار القوات المسلحة فى برى .

أما العميد عثمان احمد حسن ، رئيس اللجنة السياسية التابعة لمجلس القيادة ، احتج
طاب إستقالته ايضاً على أمور كثيرة منها هيمنة الجبهة الاسلامية على العمل السياسى
ط الاقتصادى فى البلاد ، ورفضه تصعيد الحرب فى الجنوب ، ورفضه لموقف السودان
زو العراق للكويت ، واحتجاجه على تجاوز المقدم محمد الامين خليفة له فى شئون التنظيم
سى التى تدخل ضمن مهامه وصلاحياته .

كانت تلك أول ازمة من الحجم الكبير داخل مجلس قيادة « الثورة » وهى ازمة تسببت
طيل مشروع تصفية مجلس القيادة تدريجياً خلال ثلاث سنوات حسب ما كان مخططاً

قاموا بهذا الإنقلاب واضاف قائلاً أن اضعف حلقة تواجه الثورة هى العلاقة بين الإخوان والجيش فى هذه المرحلة .

وعندما سئل عن الاسلوب لمعالجة هذه الاشكالية قال ان التصور الموجود لدى قادة الإخوان المسلمين هو أن يتم اولاً التخلص من الضباط المعوقين لمسيرة الثورة ثم تصفية مجلس الثورة تدريجياً بتعيين اعضائه فى وظائف مدنية ، مثلاً ، سفراء فى دول اوروبية وافريقية أو حكاماً للأقاليم أورؤساء مجالس ادارات لمؤسسات عامة .

وقد نجحت الجبهة الاسلامية فى التخلص من أعداد كبيره من الضباط وصل عددهم فى نهاية اكتوبر ١٩٩٢ إلى اكثر من الفين ضابط الا انها برغم كثافة التصفية والإعتقاد بأنها آمنة شر المعوقين لم تستطع ان تتستر على الخلافات داخل مجلس القيادة لفترة طويلة ، وقد تفجرت هذه الخلافات فى مناسبات مختلفة وعقب احداث عديدة ، الا ان ابرز ساعات تفجرها كان فى ١١ ابريل ١٩٩١ عندما قدم عضوان من مجلس القيادة هما اللواء فيصل ابوصالح وزير الداخلية والعميد عثمان احمد حسن رئيس اللجنة السياسية استقالتهما احتجاجاً على وجود مجلس سرى « للثورة » مؤلف من قادة الجبهة الاسلامية المدنيين والعسكريين فيما تعارف عليه بـ « المجلس الاربعينى » .

ففى خطاب إستقالته ، أبدى اللواء ابوصالح رفضه لعدة امور منها ممارسة التعذيب التى تتم فى « بيوت الاشباح » ضد الخصوم السياسيين والقادة النقابيين والطلاب ، ووجود عدد من الاجهزة الامنية المتضاربة والمتصارعة خصوصاً بين جهاز الامن الوطنى وجهاز امن الثورة ، ومدى نفوذ قوات الدفاع الشعبى وتجاوزاتها فى بعض الاقاليم .

ورصدت المنظمات والاحزاب السودانية وجود اكثر من خمسة عشر منزلاً سرياً يمارس فيها عمليات تعذيب ضد المواطنين معظمها فى الخرطوم شرق فيما يعرف « ببيوت السودنة» وركز معظم الذين اعتقلوا فى هذه البيوت على خمسة منازل هى منزل كان يستخدم كمقر للجنة القومية للانتخابات ، ومنزل تستخدمه لجنة الاختيار للخدمة ، ومنزل مواجه للجنة الخدمة الإلزامية ، ومنزل فى العمارات شارع (٤٩) ، ومنزل بجوار القوات المسلحة فى برى .

أما العميد عثمان احمد حسن ، رئيس اللجنة السياسية التابعة لمجلس القيادة ، احتج فى خطاب إستقالته ايضاً على أمور كثيرة منها هيمنة الجبهة الاسلامية على العمل السياسى والنشاط الاقتصادى فى البلاد ، ورفضه تصعيد الحرب فى الجنوب ، ورفضه لموقف السودان من غزو العراق للكويت ، واحتجاجه على تجاوز المقدم محمد الامين خليفة له فى شئون التنظيم السياسى التى تدخل ضمن مهامه وصلاحياته .

كانت تلك أول ازمة من الحجم الكبير داخل مجلس قيادة « الثورة » وهى ازمة تسببت فى تعطيل مشروع تصفية مجلس القيادة تدريجياً خلال ثلاث سنوات حسب ما كان مخططاً

داخل دوائر الجبهة الاسلامية بالرغم من ان رأيا متصلباً ظل ملحاً على الاسراع بالخطى نحو التصفية بدلاً من التأجيل خوفاً من وجود عناصر غير متنمية للتنظيم قد يكون لها مضاعفات خصوصاً وان الازمات والمشاكل يمكن ان تشجع عدداً منهم ، رغم قلتهم ، على اثارة زوابع هم في غنى عنها. الا ان عواملاً اخرى لم تكن متوقعة تدخلت لتؤيد خيار التأجيل لفترة قصيرة من الزمن . واهم هذه العوامل على الاطلاق ما حدث مساء ويم ٢٥ مايو ١٩٩٢، اثناء توجه الترابي ومرافقيه نحو صالة المغادرة لمطار اوتاوا بكندا حين اصطدم بهم «هاشم بدر الدين» شاب سوداني لم يتجاوز عمره ٣٥ سنة وحاصل على « الحزام الاسود » من اتحاد «الشيدوكان » لبطولة الكاراتية العالمية لعام ١٩٨٢م .

فقد وجه هذا البطل العالمي ضربات مؤثرة للترابي ومرافقه احمد عثمان مكي، اصيب الترابي من جرائها بجروح في رأسه وكدمات وخدوش في أجزاء مختلفة ، وأصيب مكي في إحدى عينيه ونقلا على اثرها إلى المستشفى المدني بالمدينة. وذكرت تقارير طبية ان زعيم الجبهة الإسلامية لن يتماثل للشفاء الكامل نسبة لكبر سنه ، ٦٠ سنة ، خصوصاً وانه اصيب بـ « رجات » هائلة في المخ .

وعقب هذا الصدام قفز سؤال امام الجميع: هل الاعتداء محاولة اغتيال استهدفت الترابي... ام هو رد فعل تلقائي بسيط وفردي من مواطن سوداني ، مثله مثل الاغلبية الساحقة من السودانيين، يشعر بالغبن والالم من جراء ممارسات نظام مسئول عنها مباشرة الترابي..؟

ففي حديث لصحيفة « الحياة » التي تصدر في لندن صرح البطل العالمي هاشم بدر الدين، بعد ايام من مواجهته الترابي، بأنه « لم يفعل شيئاً سوى التعامل معه بالاسلوب الذي يعرفه وبما يفعله اتباعه مع الابرياء والضعفاء...» وسأل بدوره محرر الصحيفة في معرض دفاعه عن اعتدائه على زعيم الجبهة الإسلامية :" هل سمعت ان الحكومة السودانية اعتقلت امرأة عمرها ٨٠ عاماً الشهر الماضي، ولما اتضح انها تحتاج دواء اقتادوها إلى دراها ثم اعادوها إلى المعتقل..؟ هل سمعت بأن من الاخلاق السودانية اعتقال طالبات جامعة الجزيرة «وجلدهن» ؟ وهل من الاخلاق ان يمنح طلاب تابعين للجبهة الإسلامية في جامعة الخرطوم مسدسات لقتل زملائهم. ؟"

والمح هاشم بدر الدين إلى انه اراد باعتدائه على الترابي أن ينادي على الشعب بأن يثور وينتفض حينما قال :" على الشعب السوداني ان يكسر حاجز الخوف الآن ، ولولا الضعف الذي حاق بالسودانيين لما حكمهم الترابي.."

لم يكن الاعتداء، اذن، بهدف الاغتيال بل كان محاولة للاقتصاص للشعب السوداني بشكل عفوي وفي رد فعل تلقائي لعبت فيه الصدفة الدور الرئيسي في صياغة المشاهد

اللاحقة للإعتداء ومن أهم هذه المشاهد ما فرضته مجموعة من الأسئلة كانت غائبة عن أذهان الجميع فى فترات سابقة :

* ماذا يعنى هذا الحدث فى كل دلالاته السياسية حاضراً ومستقبلاً .؟

* ماذا سيحدث داخل الجبهة إذا غاب الترابى الان أوبعد حين عن المسرح السياسى السودانى والاسلامى ؟ .

* ماذا سيكون حجم العنف إذا انطلق الشعب من أسر القمع والارهاب فى الظرف الراهن ؟

والاجابة على هذه التساؤلات تحتاج إلى حساب دقيق للتحولات الهائلة التى حدثت خلال السنوات السابقة وما القته من تأثيرات سلبية على العقل السياسى الشعبى فى السودان الا ان اكثر ما جذب الناس إلى التكهنات مسألة اختفاء الترابى من المسرح السياسى اما بفعل الموت أوالعجز، وما يتوقع ان يؤديه من نتائج متشابكة فى الأثر متضامنة فى التأثير. اما التقديرات فتقول الآتى:

باختفاء الترابى، فوراً أوتدريجياً، سوف يؤدى إلى افتقاد القوة الوحيدة، الروحية والسياسية والتنظيمية، القادرة على السيطرة على تناقضات كثيرة وحادة داخل الجبهة الإسلامية والمؤسسات المتعددة التابعة لها - مباشرة أوغير مباشرة - وهى تناقضات متركزة فى التوجهات والمصالح والتكوين ، تناقضات بين خط متشدد إلى حد التطرف وخط مرن إلى حد التصالح والتفاهم ، بين من يملكون الملايين من الدولارات ومن لا يملكون الا الايمان بالشهادة، بين اعضاء التنظيم العاديين السائرين وفق التعليمات واعضاء التنظم الخاص العارفين ببواطن الامور، وتناقضات اساسية بين المدنيين والعسكريين، وهى تناقضات موجودة اصلاً منذ منتصف الستينيات الا انها اخذت تنمو مع نمو الحركة إلى ان تضخمت بالاستيلاء على السلطة، والسلطة لها تكلفتها ومشاكلها. وقد استطاع الترابى بعقليته الميكافيلية واسلوبه البراجماتى وقدراته الفكرية ان يؤجل تأجج هذه التناقاضات إلى حين ولكن ليس هناك مفر من ان تنفجر عاجلاً ام اجلاً، فى وجود الترابى أوفى غيابه..

اختفاء الترابى سوف يسارع بنشوب صراع حول الامساك بالقيادة الفعلية للجبهة بين عدد من الاسماء القيادية خصوصاً ان هناك تياران داخل الجبهة، تيار يميل إلى العمل السياسى «التقليدى» وتيار يميل إلى العمل «الثورى» > كما يطلقون هم انفسهم على هذين التيارين داخل الحركة. وتشير تطورات اخيرة ان التنافس بدأ يشتد بين شخصيات قيادية كانت مهتمة بالعمل التنظيمى وقيادات تمسك بمقاليد الحكم ، وهناك معلومات تفيد بأن قيادة جديدة من خمسة أعضاء قد تشكلت لتملأ الفراغ الذى يتركه اختفاء أوغياب تأثير الترابى على الحركة ، وان هؤلاء الخمسة هم على عثمان محمد طه ، على الحاج ، مهدى ابراهيم الذى تم استدعاءه

من جنيف لهذا الامر ، يسن عمر الامام ، ابراهيم السنوسى ، وهى مجموعة تعتبر متشددة ميالة إلى العمل وفق النهج « الثورى » الشبيه بما يجرى فى ايران .

ان اختفاء الترابى ونفوذه سوف يؤدى إلى تشجيع العسكريين على الاستقلال عن قبضة قيادة الجبهة المباشرة ، والمعلومات التى تسربت بعد حادث الاعتداء على الترابى تقول ان الفريق عمر البشير ومجموعة من الضباط بدأوا فى اطلاق اشارات توحى بأنهم يريدون التخلص تدريجياً من هيمنة قيادة الجبهة الإسلامية المتشددة مستفيدين من حدوث اضطراب داخل الدوائر المسئولة من اتخاذ القرار ، وبالفعل عرضت بروفة تصادم ارادات مختلفة إبان الاحتفال بمرور ثلاث سنوات على الانقلاب وظهر ذلك جلياً فى تأجيل الاحتفال الرسمى والاختلاف حول فحوى الخطاب الذى كان من المقرر أن يتلى فى الاحتفال .

وهناك من يرى ان المناخ اصبح مناسباً بعد حادث الإعتداء لكى يتحلل الفريق عمر البشير من عبء التزاماته التنظيمية تجاه الجبهة الاسلامية وان طموحاته الذاتية بالاضافه إلى عوامل أخرى سوف تجعله اكثر استعداداً على المشى خطوة فى هذا الاتجاه ، وحجة هذا الرأى تعتمد على التغييرات التى لحقت بشخصية الفريق عمر البشير خلال السنوات التى بقى فيها رئيساً للدولة ، فبالضرورة ان يكون الفريق البشير قد تأثر كثيراً بوجوده فى منصب لم يرتق اليه عبر سلم الصعود السياسى والتربوى والثقافى ، ولم يكن مهيأ له أصلاً ، وأول عوامل التأثير أنه ظل يلتقى بملوك ورؤساء دول وقادة وزعماء فى مختلف المحافل والمناسبات ، وتكونت لديه شخصية جديدة فى وسط جديد وبيئة جديدة ، ويصعب لمثل شخصيته ان تترك المنصب لشخص آخر بعد ان تضاءلت فرص مجيء الترابى كرئيس للجمهورية الاسلامية المفترض اعلانها خلال ثلاث سنوات بعد استكمال الهيمنة الكاملة على المؤسسات الاستراتيجية والرئيسية فى الدولة ، وبعد طرح فرضية احراز انتصار « إسلامى » نهائى فى الجنوب .

هناك عامل آخر يدفع الفريق عمرالبشير إلى التطلع نحو استمرار وجوده فى الرئاسة لفترة اخرى يتمثل فى الضغوط المتواصلة على الحكم من الداخل والخارج لتحديد هوية بعيدة عن الجبهة الاسلامية مستفيدة من نفيه المستمر بأنه ليس جبهة اسلامية ، والضغوط آلتية من جهات كثيرة داخلية وخارجية ، لها وزنها وكلمتها ايضا ، ولو جاءت فى النهاية . ومن المتوقع ان يكون رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ قد تأثر بذلك كله خصوصاً وان هناك شكوكاً عميقة انه الحاكم الفعلى فى السودان مما جعل واحدة من الصحفيات ذات التجربة الطويلة فى مجال الصحافة واجراء اللقاءات الصحفية أن تسأل - الفريق عمر - فى ختام حوارها معه سؤالاً معبراً ومدهشاً : هل تعتبر نفسك السيد الرئيس الرجل الحاكم فى السودان .. ؟

ويرد عليها الفريق عمر فى محاولة لطرد عفاريت الشك من نفسها ونفسه : المسألة ليست انى اعتبر نفسى هكذا ، انها الحقيقة .

ويعلم الفريق عمر البشير انها ليست الحقيقة مطلقا .

وهناك شواهد كثيرة على ذلك

يروى الرئيس المصرى حسنى مبارك للصحفيين واقعة جرت فى مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى داكار عاصمة الستغال فى يوليو ١٩٩٢ قال فيها :

" حينما كنت فى مؤتمر القمة الافريقى الاخير بـ (داكار) كان وزير خارجيتنا عمرو موسى قد اخبرنى قبل السفر ان الرئيس السودانى البشير يرغب فى مقابلتى اثناء المؤتمر فرفضت ، وحينما بدأت الاجتماعات كرر الطلب نفسه ، ولكنى رفضت ايضاً ، واثناء حضور الجلسة الافتتاحية قال لى وزير خارجيتنا ان وزير الخارجية السودانى كرر له رغبة الفريق البشير فى لقائى ، فطلبت من الدكتور اسامه الباز ان يبلغ الرئيس السودانى والذى كان حاضراً معنا الجلسة بأنى مستعد للقائه فى اليوم التالى الساعة الحادية عشر صباحاً ، وحينما اخطره الدكتور اسامه الباز بالموعد لاحظت ان ممثل الجبهة الاسلامية والذى كان يجلس خلف الرئيس السودانى فى المؤتمر قد بدت عليه علامات الغضب ، وفى اليوم التالى انهيت ارتباطاتى الساعة العاشرة والنصف ولم احضر الجلسة الصباحية وانتظرت الرئيس السودانى حسب الموعد ففوجئت بأنه يحضر الجلسة ومعه ممثل الجبهة الاسلامية - على الحاج - وحينما ابلغوه بموعده معى وانى انتظره بغرفتى ترك الجلسة ، ولكن ممثل الجبهة الاسلامية لحق به على السلم وطلب منه ان يتوجه إلى غرفته ثم يأتى لمقابلتى بعد ذلك ، وانتظرت حتى حلول الموعد المحدد وحينما لاحظت تأخره شعرت بأن هناك لعبة وان ممثل الجبهة الاسلامية سوف يمنعه من اللقاء فانتظرت حتى الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق ثم أرسلت لأخطره بإلغاء الموعد فارسل بسرعة يطلب تحديد موعد جديد بعد الظهر فى اى مكان آخر ولكنى رفضت ."

اما الواقعة الاخرى التى تزيد اليقين بالحقيقة القاتلة ان مجلس قيادة ثورة الانقاذ ما هو إلا واجهة مفرغة من كل ملمح ومضمون ما حدث فى « ابوجا » عاصمة نيجيريا اثناء المفاوضات بين وفد الحكومة السوادنية ووفد الحركة الشعبية لتحرير السودان التى جرت فى الفترة من ٢٦ مايو إلى ٤ يونيو ١٩٩٢ . فخلال الاجتماع الذى جرى فيه نقاش طويل حول الدين والدولة قال العقيد محمد الأمين خليفة ، رئيس وفد الحكومة ، انه يتفق على ان السودان دولة لا دينية ، ولحظتها سارع وفد الحركة الشعبية بطرح السؤال : اذن لماذا نضيع وقتنا إذا كان هناك اتفاق ؟ وسارع النيجيريون - المراقبون للمحادثات - بتهنئة محمد الامين خليفة على ذلك الطرح الجديد والمرن وابدوا سعادتهم بحديثه وقدموا تجربتهم القائمة على اساس دولة غير دينية وفيدرالية .

وطلب وفد الحركة الشعبية تسجيل حديث العقيد خليفة كنقطة اتفاق ، وهنا تحركت مجموعة كادر الجبهة الاسلامية ، التى كانت تجلس خلف الوفد الحكومى الرسمى ، لتهمس فى أذن اعضاء الوفد ثم راحوا يرسلون سيلاً من المذكرات والقصصات وبعدها تراجع الوفد الرسمى

عن حديث محمد الأمين خليفة وطلبوا عدم تسجيله فى المضابط الرسمية وذكروا انهم يقبلون فقط بالجانب الفيدرالى .

وشعر الجانب النيجيرى بسخف هذه اللعبة مما حدا بأحد الصحفيين النيجريين ان يعلق على ذلك المشهد : إلى متى ستظل الجبهة الاصولية تعامل عقول الاخرين بهذه السذاجة والصبيانية ، الم يكن اجدى ان يكون رئيس الوفد ومرافقيه من قيادات الجبهة الاصلية بدلاً من ممثلين فاشلين حتى نختصر الوقت ويصل الجميع إلى ما يفيد .؟



أما العزلة الخارجية التي تعيشها « ثورة الانقاذ » فقد بلغت حدتها الاقليمية والدولية منذ ازمة الخليج وما بعدها ، وكان تأثير هذه العزلة فادحاً على كل المستويات بالرغم من تظاهر قادة « الثورة » الاستهانة بها .

فعندما سئل الترابى عن رأيه فى العزلة التى تحاصر السودان قال فى حديث صحفى لجريدة « الحياة » نشرته فى ١٤ مايو ١٩٩٢ ان السودان ليس معزولاً ، فهو فى جواره الافريقي يتمتع بعلاقات مع اثيوبيا وارتيريا اطيب مما كانت عليه منذ قرن من الزمان ، علاقاته مع كينيا واوغندا وزائير اطيب مما كانت عليه منذ عشرين سنة . علاقاته بتشاد وافريقيا الوسطى كانت مقطوعة ثم اتصلت .

اليس فى حديث الترابى ما يؤكد على ان العزلة فى أتم صورها وأكمل مراحلها .

لقد تسببت سياسات ومواقف « الثورة » من العديد من القضايا فى قطع علاقات راسخة وتقليدية مع دول وحكومات وشعوب تكن للشعب السودانى حباً خاصاً لما يحمله هذا الشعب للشعوب الأخرى من تقدير واحترام عبر سنين طويلة ، فقد اصاب دول الخليج كلها صدمة من سياسة السودان تجاه الأزمة والحرب .. ونتيجة لتلك السياسات تغيرت مشاعر كثيرة تجاه السودانيين ، وتغيرت نظرات كثيرة تجاه وجود العدد الهائل منهم فى تلك الدول مما كان له أسوأ الأثر على الاقتصاد وعلى العلاقات .

وكان اول المتأثرين بهذه السياسات الجبهة الاسلامية نفسها إذ يكفى ان يدرك المرء انها فقدت اهم مصادر تمويلها من الحركات الاسلامية فى الكويت . فقد قدمت بعض الاسر والشخصيات الكويتية ما يقارب من ٨ مليون دولار لمنظمة الدعوة الاسلامية خلال خمس سنوات ، ذلك غير اموال الزكاة التى كانت تدفع سنوياً إلى قيادة الجبهة والتى تصل احياناً إلى أكثر من مليون دولار .

أما أشد ما أزعج الدول العربية والافريقية من سياسات « الثورة الاسلامية » فى السودان معلومات تؤكد وجود معسكرات لتدريب عناصر اصولية من مختلف البلدان تم ارسالها مزودة بالسلاح والخطط والمتفجرات بهدف زعزعة الانظمة المجاورة فى المنطقة تمهيداً

لاقامة الدولة الاسلامية الكبرى . وقد اسس الترابى مع مجموعة من قادة الحركات الاسلامية فى العالم الاسلامى إطاراً حركياً تحت اسم « المؤتمر الشعبى العربى والاسلامى » وهو عبارة عن شكل يتجاوز التنظيم الدولى للإخوان المسلمين يرعى كل المنظمات والقوى التى تقف مباشرة أوبصورة غير مباشرة بجانب الثورة الاسلامية ولو فى تحالف مؤقت .

وربما انفعالاً بهذه التجربة اندفع الفريق عمر البشير ليصرح بأن السودان سوف ينتقل إلى مصاف « الدول العظمى » فى عام ٢٠١٠ ، وهو التصريح الذى ادهش المراقبين الذين يتابعون التطورات السياسية والاقتصادية فى السودان منذ وقت ليس بالقصير . وتساءل المتخصصون فى الشئون السودانية كيف حسب الفريق عمر ما فيديه إلى أن يصل إلى نتيجة ان السودان سيصبح دولة عظمى بعد أقل من عشرين عاماً ، ام هى (احلام يقظة) راودته وهو فى حالة نشوة ما .

كثيرون من كوادر الجبهة الاسلامية ، اخذت التصريحات محمل الجد فاخذت تبشر بها فى وسائل الاعلام وتصبح مادة اساسية فى معسكرات الدفاع الشعبى ، الا ان البعض فسر هذه التصريحات بانها ذلك الحلم القديم للترابى القائل بأن « المد الاخوانى اليوم يتحرك ولن يتوقف حتى يبلغ مداه وحتى يمكن ان يقيم كياناً مستقلاً فى العالم ثم كياناً بديلاً مقابلاً للكيان المادى اللادينى ثم كياناً قائماً عليهم فى مرحلة تالية » .

ولذلك ترجم المؤتمر الشعبى العربى والاسلامى هذا الحلم فى زيادة معسكرات التدريب للاصوليين من كل الاقطار العربية بعد حرب الخليج إذ بلغت اكثر من عشرين معسكراً موزعة على مساحة السودان الشاسعة . وهناك معلومات نقلها احد الضباط تقول ان اهم هذه المعسكرات موجود فى منطقة قريبة من مدينة دنقلافى الشمالية أنشئ فى نوفمبر ١٩٩٠ - بعد ازمة الخليج مباشرة - وقد قامت ثلاث عربات شاحنة بنقل كميات هائلة من الاسلحة الخفيفة كما ساعدت ثلاث طائرات هيليكوبتر فى نقل هذه الاسلحة لمدة ثلاثة ايام متوالية وينظر إلى اهمية هذا المعسكر فى انه فى موقع استراتيجى وبعيد عن انظار المارة والمسافرين وانه يعتبر محطة اساسية لترحيل السلاح من السودان إلى الحدود المصرية والليبية كما يمكن ان يتسرب منه أعضاء المنظمات الاصولية إلى هاتين الدولتين .

ويعتقد ان هناك دولتين تمولان هذه المعسكرات هما ايران والعراق .

وبالرغم من ان العلاقات بين ايران والسودان لا تمتد لأكثر من عشرين عاماً فقط ، خصوصاً العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء ، الا ان ايران تعد الآن اهم دولة للسودان على الاطلاق .. كما ان السودان اصبح اكتشافاً جديداً لدى الدوائر « الثورية » فى ايران .

فهذه الدولة الافريقية العربية ، فى نظر القادة الدينيين الايرانيين هى التى عليها ان تحمل رؤية الإمام الخمينى فى السياسة والاسلام إلى تلك المنطقة البعيدة عن اهتمام ايران الاستراتيجى ، كما ان السودان يلعب دوراً ضاغطاً على السعودية من جهة ومصر من جهة

اخرى فى وقت تلح فيه طهران على ان يكون لها وضع هام فى أمن المنطقة ولذلك يصبح السودان تلك الشوكة التى يجب أن تغرس فى ظهر مصر حتى تنشغل بها القاهرة عن مد بصرها إلى محيطها الطبيعى فى المشرق العربى و الخليج .

ولذلك تعد ايران كأهم دولة لدعم السودان عسكرياً مثلها مثل العراق الذى لا يقدم الا العتاد العسكرى للسودان .

والنتيجة الوحيدة الظاهره فى صورة هذه العلاقات ان الدعم الوحيد الذى يصل السودان منذ اغسطس ١٩٩٠ هو الدعم العسكرى مما حولها إلى دولة حرب فقط ..وربما لذلك اعتقد الفريق البشير ان طريق الحرب سيحول السودان إلى دولة عظمى فى اقل من خمسة عشر عاماً .



كل هذه الوقائع تقول ان السودان فى مأزق حقيقى وهائل وخطير . والوقائع الاقتصادية وحدها تدلل على ذلك ، والارقام مهما نشرت لا تعكس حجم الازمة وعمق المعاناة . فيكفى ان يسجل المرء ان قيمه الجنيه قد دنت إلى مستوى لم يتخيله سودانى منذ خمس سنوات . .

ففى اكتوبر ١٩٩٢ وصل سعر الدولار فى البنوك السودانية إلى ١٢٣ جنيهاً ..وفى السوق الحر بلغ سعره ١٥٣ جنيهاً وكان متوقعاً ان يصل إلى ١٧٠ جنيهاً فى وقت لاحق .

السودان فى مأزق ..

فالوطن الواحد مهدد بأن يضحى عدة اوطان ، والدولة مهددة بالضياع تحت ارهاصات الحرب الأهلية التى تجتمع عناصرها فى هدوء وثبات ، والشعب فى حيرة عابرة تؤدى إلى مظهر من اللامبالاة بما يأتى به الغد أو الانتظار فى الهامش حتى يقضى الله امراً كان مفعولا أو ان يدرك الامر قبل فوات الاوان ..

ولخطورة المأزق وهول نتائجه بادرت قيادات سياسية وشخصيات وطنيه بطرح تصوراتها للخروج من المحنة . وكان من بين هذه التصورات ما طرحه الصادق المهدى متبنياً فكرة « الحل القومى الديمقراطى » ويتلخص فى ان مشاكل السودان لا يمكن ان يضطلع بحلها حزب واحد، وأنه لابد من اتفاق قومى لحلها .

وبالرغم من ان الصادق قدم ما سماها مشروع « سلام عادل فى السودان » واعتبره آخرون مخرجاً جاهزاً للجبهة الاسلامية من محنتها ومنقذاً لها من الورطة التى هى فيها الا ان قادة الجبهة رفضوا فكرة هذه « المصالحة » واعتبروها عودة إلى الماضى . وبهذا الرفض تكون « ثورة الانقاذ » اغلقت كل منافذ الحوار وآخر فرصة للنجاة ولم يعد أمام الآخرين إلا طرح تصور آخر ينفى سلطة الانقاذ .

وهل هناك تصور آخر بديل للحوار غيرالحرب والعنف أياً كان نوعه أو وقته .

ويبدو فى رأى البعض ان اروع ما فعلته الجبهة الاسلامية انها وحدت صفوف كل القوى

الوطنية في الشمال والجنوب ضدها ، فقد اتفقت الاحزاب السياسية أحد عشر حزباً والنقابات واحد وخمسين نقابة والقيادة الشرعية للقوات المسلحة والحركة الشعبية لتحرير السودان على اسقاط السلطة وفق ميثاق وطني وبرنامج سياسي متكامل يقدم تصورات للعمل في مرحلة المعارضة وأسلوب اسقاط النظام ويقدم مشروعات دستور وقوانين للمرحلة الانتقالية وللبديل.

وكان أبرز ما طرحته المعارضة اقتران العمل السياسي بالعمل العسكريإزالة النظام القائم. ففي الميثاق الوطني الذي اعدته قوى التجمع الوطني الديمقراطي جاء هذا النص - وهو نص له دلاله « تصعيد النضال الشعبي و السياسي والمسلح ، خطوة اثر خطوة لهزيمة السلطة والاطاحة بها عن طريق الاضراب السياسي والعصيان المدني والانتفاضة الشعبية التي توفر لها كل وسائل الحماية . »

وقد اكملت المعارضة تأسيسها ومواثيقها وبرامجها وتبقى امامها تنفيذ مضمون هذا البرنامج . والوجه البارز في المعارضة وجهها الاعلامي اكثر من حركتها التنظيمية في الداخل وفي الخارج ، ولذلك تساءل البعض هل تقلص دور المعارضة إلى حجم الاعلام الخارجي فقط..؟

وربما كان استمرار النظام في الحكم لمدة ثلاث سنوات وأكثر هو ما يحاول النظام أن يشكك به في مصداقية وفعالية المعارضة خصوصاً وأن الجميع حكاماً ومحكومين يؤمنون أن «ثورة الانقاذ» لم تملك مقومات البقاء في الحكم .. فكيف صادف أن تظل في السلطة كل هذه السنوات رغم المأزق والمعاناة .

كان الرد الجاهز أن النظام استخدم كل ادوات القمع والقهر للحفاظ على بقائه ، وهو أمر لم يكن في بال المعارضة اصلاً . ولهذا كان المطلوب - كما ترى رموز المعارضة - أن تعيد المعارضة تقييمها لكثير من مواقفها وسياساتها وهياكلها وادواتها ووسائلها ومواقفها حتى تلائم وضعها لمواجهة سلطة مستعدة ان تهدم المعبد على من فيه .

وربما كان المطلوب منها ايضا ان تتعرف على الواقع الراهن حتى لا تجد نفسها تلهث وراء الاحداث فيفوتها الواقع وتفوتها الفرص ..وربما كان مطلوباً منها ايضا ان تعمل على تجميع ارادة التغيير الكامنة في الشعب حتى تحدد وقت المعركة دون ان تصاب بالدوار من المفاجآت .

وربما كان المطلوب أيضاً أن تعمل على تعميق مشاعر الوحدة بين القوى المتحالفة بممارسة ديمقراطية أوسع لتغيير كثير من الإعتقادات والمفاهيم ، وربما كان المطلوب قيادات مبدعة وخلاقة أكثر من تلك القيادات المهزومة بلا معركة .

فاذا لم تملك المعارضة هذه البديهيات الآن .. الآن فإنها ستكون جزءاً من المأزق الذي لن يجد مخرجاً الا بعد ان يفرغ كل نتائجه السلبية على الساحة وهي عواقب سوداء سوداء .

وبالرغم من كل تلك المشاهد فإن السودان يظل قادراً على خذل كل التنبؤات والسخرية

من كل التكهنات ، إلا أن ما هو مؤكد ولا يحتاج إلى تنبؤ هو ان الثورة كامنة فى شعبه تنتظر لحظة انفجارها ..

وربما لذلك الإيمان أوصى الشهيد الرائد طيار أكرم الفاتح يوسف الجندى الذى رافقه إلى ساحة الاعدام بأن يبلغ اسرته أن يسموا ابنه القادم أكرم أكرم الفاتح يوسف ....

ربما ، والله أعلم .



فهرس

***